

جامعة الحاج لخضر - باتنة 1-

قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية



## استراتيجية الصّين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة: مقارنة من منظور الصّعود السّلمي

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.  
تخصّص علاقات دولية.

إشراف الأستاذ:

راقدي عبد الله

إعداد الطالبة:

فريدة العلمي

### لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	عبد الحق زغدار
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	عبد الله راقدي
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	مصطفى أسعيد
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر - أ-	زيدان زياني
عضوا مناقشا	جامعة عنابة	أستاذ محاضر - أ-	عبد القادر دندن
عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ محاضر - أ-	صليحة كبابي

السّنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

إلى زوجي الذي لا تكفي الكلمات لشكره على كل ما قدمه لي

من دعم وتشجيع.

إلى أولادي ...

## شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً، على توفيقه وكلّ نعمه التي لا تُحصى.

أتقدم بكلّ عبارات الشُّكر والامتنان للأستاذ الدكتور عبد الله راقدي على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى تشجيعه وكلّ توجيهاته القيّمة التي قدّمتها خلال كلّ مراحل إنجاز البحث.

كما أتقدّم بالشُّكر إلى الأخ الزميل الدكتور سليم حميداني على الدّعم الذي قدّمه لي بشكل متواصل.

# إستراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة مقاربة من منظور الصعود السلمي.

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصّص علاقات دولية.

إشراف الأستاذ: راقدي عبد الله

إعداد الطالبة: فريدة العلمي

## ملخص:

ظهرت الصين بعد نهاية الحرب الباردة كقوة اقتصادية، وتقدمت سريعاً حتى أصبحت مثاراً للنقاشات الأكاديمية الكبرى في العالم، وظهرت تبعاً لذلك نظرية التهديد الصيني، وأعلنت الصين في المقابل مساراً تكمل به طريق الصعود، رداً على ما أثاره الغرب حول صعودها، واختارت "الصعود السلمي" الذي بدأ كمقاربة معرفية مكتملة الجوانب، وواضحة المعالم، والتي طرحها المفكر الصيني "زنغ بييجيان"، لتعلنها بعد ذلك الصين إستراتيجية لها وموجّهة لسياستها الخارجية، والتي وإن كان لها امتدادات سابقة في رؤى الصين الشاهدة على مسيرة نجاحها في الصعود، فإن الصعود السلمي يعتبر إستراتيجية الصين الكبرى. وهو يحتوي على نظرية تدور حول كيفية عمل العالم، وكيف يجب أن تتصل الصين بهذا العالم في ضوء أولويتها القصوى للتنمية. و هو في ذلك يأخذ بالاعتبار العناصر العسكرية والسياسية والاقتصادية، كما كان دقيقاً في وصف نوع الصورة التي يجب أن تقدمها الصين للعالم. وهو بذلك يضع إطاراً لتحديد المصالح الوطنية للصين، ويقدم مبدأً أساسياً بشأن كيفية ربط الوسائل بالأهداف. و بعد إثبات معقولية الصعود السلمي والتنمية باعتباره إستراتيجية كبرى، ومن خلال تتبع هذا النهج في ممارسته، بدأ مفهوماً مدى قدرته على استيعاب مسار تقدم الصين وتحقيقه لأهدافها؛ لأنها تطورت في الممارسة والخطاب على مدى العقود الماضية. ويتقييم العلاقة بين الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية والأمنية للصين والصعود السلمي كإستراتيجية، يمكن التوصل إلى أن الصين حققت فعلاً مكاسب ونتائج إيجابية ملموسة من خلاله، رغم كل التحديات التي مازالت تواجهها على مستويات متعددة، إن الصين هي قوة صعدت فعلاً، وأمّنت صعودها، وتعتمد خياراتها المستقبلية على قدرتها على المواصلة بذكاء لأنها تعلمت من تجاربها السابقة، وتقدر جيداً ما وصلت إليه وكلّ الأعباء التي تترتب على ذلك.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية - نهاية الحرب الباردة - الصعود السلمي - الصعود الصيني - الصين -

مقاربة.

# **International Strategy for China in the Post-Cold War Period: An approach from the perspective of peaceful rise.**

## **Abstract:**

After the end of the Cold War, China emerged as an economic power and become the subject of a major academic debates in the world ,also,The Chinese threat theory emerged, and China, in return, announced a path to complete the ascent, in response to what the West raised about its rise.

It chose the 'peaceful rise', which began as a well-defined and well-clear epistemological approach put forward by Chinese thinker Zheng Bijian , The peaceful rise became China's grand strategy. It contains a theory on how the world works and how China should relate to this world in light of its top priority for development. It takes into account the military, political, and economic elements, as has been accurate in describing the kind of china's image which should present to the world. It thus sets out a framework for defining China's national interests and provides a basic principle on how to link means to objectives. After proving the plausibility of peaceful rise and development as a grand strategy, and by following this approach in practice, it seemed understandable how well it can absorb the course of China's progress and achieve its goals because it has evolved in practice and discourse over the past decades. By assessing the relationship between the actual exercise of China's foreign and security policy and the peaceful rise as a strategy, it can be concluded that China has indeed achieved tangible positive gains and results through it, despite all the challenges. China is a force that has already stepped up, secured its rise, and its future choices depend on its ability to continue intelligently, because it has learned from its past experiences and appreciates what it has reached and what will do.

**Key words:** Strategy– end of cold war– peaceful rise– china's rise– china– approach

## خطة الدراسة:

### الفصل الأول: الصعود السلمي كإستراتيجية دولية للصين: إحاطة نظرية

#### المبحث الأول: الإستراتيجية في العلاقات الدولية للصين.

المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للإستراتيجية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الكبرى للصين: المعنى والتاريخ والأدوات

#### المبحث الثاني: منظور الصعود السلمي للصين: المقاربة والدلالات.

المطلب الأول: ظروف طرح المنظور كإستراتيجية دولية للصين

المطلب الثاني: خطوات تفعيل إستراتيجية الصعود السلمي.

المطلب الثالث: الصعود السلمي في السياسة الخارجية للصين.

### الفصل الثاني: السياق الدولي لظهور منظور الصعود السلمي.

#### المبحث الأول: النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة: البنية والفواعل

المطلب الأول: السمات الكبرى للنظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الثاني: الفواعل والأدوار.

المطلب الثالث: القوى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة:مقاربة نظرية.

#### المبحث الثاني: الصعود الصيني في النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب

##### الباردة:بين المؤشرات والمقاربة النظرية.

المطلب الأول: مؤشرات الصعود الصيني في النظام الدولي.

المطلب الثاني: عوامل الصعود الصيني في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الثالث: أهم النقاشات النظرية المتعلقة بالصعود الصيني.

### الفصل الثالث: مقومات الصعود السلمي ومنهج تطبيقه في إدارة العلاقات

#### الدولية للصين

#### المبحث الأول: مقومات الصعود السلمي للصين.

المطلب الأول: المقومات السياسية: أهمية الثقافة الإستراتيجية الصينية في السلوك السياسي

الصيني الدولي.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية: اقتصاد صيني بمواصفات عالمية.

المطلب الثالث: المقومات العسكرية.

### المبحث الثاني: منهج توظيف الصعود السلمي في علاقات الصين الدولية.

المطلب الأول: الدور الجيواستراتيجي السلمي الجديد للصين في آسيا.

المطلب الثاني: الصين في إفريقيا: النفعية بصيغة المصالح المتبادلة.

المطلب الثالث: المنظور السلمي للصين اتجاه منطقة الشرق الأوسط: تأمين موارد الطاقة

والبحث عن أسواق بديلة.

## الفصل الرابع: حدود الاستمرار في إستراتيجية الصعود السلمي: بين مواجهة

### التحديات الداخلية والدولية

#### المبحث الأول: الصعود الصيني في مواجهة القيود الداخلية.

المطلب الأول: جيوبوليتيك المحيط الصيني.

المطلب الثاني: التحديات البيئية.

المطلب الثالث: الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

#### المبحث الثاني: الصين وتحدي الاستقرار الإقليمي كعائق في مسار الصعود السلمي.

المطلب الأول: بحر الصين الجنوبي كبرى النزاعات الإقليمية.

المطلب الثاني: النزاعات الصينية مع القوى الكبرى الإقليمية.

المطلب الثالث: الصين ومعضلة أمن الطاقة.

#### المبحث الثالث: العوامل الدولية ودورها في توجيه مسار الصعود السلمي

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية كعامل رئيس.

المطلب الثاني: علاقة الصين بالمنظمات الدولية والإقليمية.

المطلب الثالث: تفاعلات الدور الصيني في النظام الدولي.

**خاتمة.**



# مقدمة

مع نهاية الحرب الباردة؛ شهد العالم تطورات كبيرة وهامة جعلته يدخل مرحلة جديدة بكل المفاهيم، فقد تهاوى الاتحاد السوفياتي و من كان في دأبه، وفتح بذلك المجال واسعاً للولايات المتحدة الأمريكية حتى تتزعم العالم. وظهر إلى الوجود مصطلح القطبية الأحادية، وبموجب ذلك مارست بدورها كل ما يتطلب للحفاظ على مكانتها وقوتها أمام العالم أجمع ، بشتى الطرق بما فيها القوة العسكرية، وليس أدل على ذلك من حرب الخليج الثانية وغيرها في العديد من مواقع العالم المختلفة. كما قاد انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى إلى فتح آفاق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند لتلعب دوراً أكثر فاعلية في النظام العالمي الجديد.

وقد شهدت العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين صعوداً جامحاً للصين ، صعوداً اقتصادياً هائلاً ، جعلها تحتل الصدارة بأرقام تجاوزت بها الولايات المتحدة في النمو الاقتصادي ، لقد أدركت الصين أن عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف عن ظروف الحرب الباردة من حيث علاقات القوة والمصالح الإستراتيجية لاسيما بين القوى الكبرى في العالم، وأن عالم اليوم يقوم على المنافسة بين أطرافه ولاسيما في الجانب الاقتصادي، ولذلك حرصت الصين على بناء بيئة أمنية إقليمية مستقرة تساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي، والاستمرار بعملية التحديث وفقاً لخطوط براغماتية عملية. فضلاً عن اعتماد إستراتيجية صينية جديدة تقوم على مبادئ واضحة لتعزيز موقع الصين العالمي كقطب سياسي واقتصادي يساعد على إعادة التوازن في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولكسر إستراتيجية الاحتواء السياسي والاقتصادي الموجهة ضدها. ونظراً لما كانت تلجأ إليه الولايات المتحدة من خيارات عسكرية تجاه الدول خاصة في الفترة بين حرب الخليج الثانية (1990-1991) وحرب يوغسلافيا (1999) توصل الصينيون فيما بعد؛ وإثر الحرب التي شنتها أمريكا على أفغانستان (2001) والعراق (2003) إلى مفهوم الصعود السلمي. و عليه فإن مصلحة الصين وفق فلسفتها الجديدة القائمة على النهوض

السّلمي تحتمّ عليها إبراز نفسها على أنّها ليست منافسة للقوى الأخرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وإنّما مساهمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمي. وتعدّ هذه الرّؤية الصينية جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية الأمنية الجديدة التي تتبعها الصين تجاه القضايا العالمية، والتي تنطلق من أن النزعة العامة للشؤون الدولية تتجه صوب السلام والتطور، وتنامي العولمة الاقتصادية وتعددية القطب وإيجاد حلول سلمية للتوترات.

وقد ظهرت نظرية الصّعود السّلمي "للصين" في العام 2003، وصاغها آنذاك الإستراتيجي الصّيني المستشار السّياسي "زنغ بييجان" الذي ورد اسمه في المرتبة 44 في قائمة أفضل 100 مفكر عالمي التي أصدرتها مجلة "فورين بوليسي" في ديسمبر 2010. حاول "زنغ بييجان" من خلال طرحه لهذا المفهوم طمأنة المجتمع الدّولي إلى أنّ عودة الصّين إلى الساحة العالمية لاعباً أساسياً لن تغير من هيكل النّظام الدّولي، أو تهدّد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة.

## 2- مبررات اختيار الموضوع:

### أ- مبررات موضوعية:

أصبح للقضايا الآسيوية أهمية كبيرة على المستوى البحثي الأكاديمي، بما أصبحت تكتسبه هذه القارة من أهمية على المستوى الدولي، والتطورات الحاصلة على مستوى دولها؛ سواء التطور الاقتصادي، وبالتالي المساهمة في حركية العلاقات الدولية، أو على المستوى الإستراتيجي بما طرأ على العالم من تحولات واضحة جعلت لهذه المنطقة الجغرافية تأثير كبير في صنع القرار الدولي، ومن جانب آخر، التطورات التي مسّت الحقل المعرفية للعلاقات الدولية والتي تساهم بشكل كبير في تطور البحوث والدراسات في هذا الشأن، وعلى رأسها عودة الجيوبوليتيك إلى الواجهة والاعتماد عليه في مختلف

التحليلات والتفسيرات العلمية للظواهر السياسية، بالإضافة إلى حقل الدراسات المناطقية، والأمنية أيضاً، وكلها عوامل أعطت ثراءً وتنوعاً يدفع إلى البحث.

والصين في هذه القارة أصبحت لاعباً دولياً واستراتيجياً فائق الأهمية أيضاً بما أثارته وتثيره من اهتمام وتركيز من الدول، أو من قبل الباحثين والأكاديميين في العالم باعتبارها قوة صاعدة كبرى، استطاعت أن تحافظ على مسار صعودها وتحقيق نتائج مبهرة بذلك، بالإضافة إلى ثراء هذا المسار بالمقاربات النظرية التي يطلقها القادة الصينيون بالاستعانة بمفكرها، فمن الثورة الثقافية مع ماو إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات الباب المفتوح والتواري عن الأنظار مع "دنغ كسياوبنغ" وغيرها؛ تخرج الصين في كل مرة إلى العالم بمحتوى نظري تجدد به استراتيجياتها الدولية حسب مقتضيات كل مرحلة. والصعود السلمي للصين، موضوع له وزنه بما أتاحه من زخم نقاشي فكري وبحثي دولي، وحيث أنه تم التطرق إليه ويقوة على مستوى الدراسات الغربية، إلا أنه على المستوى الأكاديمي العربي لم يحظ بذلك الاهتمام الكبير، رغم أن هذه المقاربة ذات خصوبة فكرية، ويمكن الاستفادة منها، إذ أنها مختلفة عن كل الطروحات، وذات بصمة صينية خالصة، وهو ما يدعو للبحث فيها والتعمق في مختلف زواياها.

## ب- مبررات ذاتية:

البحث في مقاربة معرفية أو نظرية سياسية، وتحولها إلى استراتيجية أو نهج في العلاقات الدولية أمر مفيد، وممتع جداً للباحث فيه، ويجعل الباحث يستكشف قوة العقل البشري في تصور الحلول، وقدرته على تنفيذها والاستفادة منها وهو أمر جداً مهم.

بالإضافة إلى الإعجاب الشخصي بموضوع الصين وحركتها في التاريخ وفي العلاقات الدولية، وهو أمر كانت الباحثة قد بدأت به في مرحلة علمية سابقة، ووجدت فيه تلك المتعة والرغبة في المواصلة، علاوة على أنه موضوع يخدم قضايانا في العالم الثالث إذا أحسننا التعامل معه والاستفادة منه بالأخذ من مزاياه.

وفي جانب آخر، هناك نقص كبير في المساهمات العلمية العميقة والجادة في هذا الموضوع على

عكس الدراسات الغربية الوفيرة، وهو أمر محفز على البحث والمحاولة.

### أهمية الدراسة:

#### القيمة العملية:

- تتمثل أهمية الموضوع عملياً في كونه يقدم دراسة عن الصين من زوايا مختلفة، متداخلة و متشابكة؛ داخلية وأيضاً خارجية ، كما يدرس العلاقة بين الصين والمجال الدولي.
- التطرق لمفاهيم حديثة في العلاقات الدولية.
- طبيعة ودور الصين في النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة وما يطرحه هذا الدور من نقاشات.
- منظور " الصعود السلمي " والأنموذج الذي تقدمه الصين في هذا المجال، وكل ما يتعلق بهذا المفهوم من قواعد وسياسات، كونه يمثل ظاهرة منفردة في العلاقات الدولية من شأنه إذا ما تحقق له النجاح المطلوب أن يقدم جديداً في العلاقات الدولية.

#### القيمة العلمية:

تتمثل القيمة العلمية للموضوع في كونها تسلط الضوء بالنقاش والتحليل على مفهوم حديث في العلاقات الدولية، أثار نقاشاً أكاديمياً واسعاً على المستوى الدولي، ويعتبر إضافة في مجال العلاقات الدولية وهو مفهوم "الصعود السلمي" الذي ظهر في شكل نظري كأنموذج صيني خالص و قدمه المفكر الصيني "زنغ بيجيان". هذا المنظور بدوره طرح من بين ما طرحه نقاشات نظرية أخرى أثرت بدورها الحوار النظري في العلاقات الدولية ، والتطرق لمثل هذه النقاشات له فوائد علمية واضحة يساهم في خصوصية حقل العلاقات الدولية.

كذلك طرح منظور جديد في العلاقات الدولية للتقويم خاصة في جانب إسقاط النظري منه على

التطبيقي والبحث في إمكانية نجاحه يعطي قيمة علمية للموضوع .

#### 4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن:

- خلفيات منظور الصّعود السّلمي كمقاربة تم تبنيتها كإستراتيجية، وكواجهة للسياسة الخارجية الصينية في فترة معينة من مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، والبحث في حيثيات ممارستها على مستوى العلاقات الدولية.

- أهداف هذه الإستراتيجية وما حققته الصين من خلالها.

- مدى قدرة الصين على الاستمرار عليها أو التخلي عنها لصالح إستراتيجية أخرى وتحت أي ظروف.

- إستراتيجية قوّة صاعدة متميّزة استطاعت بلوغ مكانة دولية مهمة والظروف المحيطة بها.

#### 5- إشكالية الدراسة:

لقد جرى إعادة استخدام مصطلح "الصّعود السّلمي" نفسه والمفهوم نفسه -بعدما أطلقه المفكر الإستراتيجي الصّيني "زنغ بيجيان" وجاء في شكل مقال نشره بمجلة "الفورين أفيرز" الأمريكية ، كما عُرض على طلبة جامعة "هارفارد" الأمريكية - من قبل كلّ من الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني "هو جينتاو" ونائبه رئيس الوزراء "وين جيا باو" في العام 2004، مقترحين أن يكون مفهوم "الصعود السّلمي" مكوّنًا رسمياً من مكونات سياسة الصّين الخارجية. في المقابل تلقّى هذا الطّرح ردود فعل دولية مختلفة ومتضاربة، بينما راحت الصّين تحاول التأكيد للعالم بأنها ماضية في نهجها السّلمي عبر مجموعة من السلوكات والممارسات التي تضمّنتها مختلف نشاطاتها الدّولية رغم ما تجابهه من تحديات.

إذن: عبر تتبع مسار انتقال "الصعود السلمي" في جانبه النظري إلى ممارستها كإستراتيجية واضحة المعالم:

ما حدود استمرار الصين في الاعتماد عليه كإستراتيجية دولية لها في ظل مختلف التحديات سواء الداخلية أو تلك التي تفرضها مخرجات السياسة الدولية الراهنة، في أي شروط سيتم الاستمرار، أو متى يحصل التخلي؟

وستتم الإجابة عن ذلك بعد البحث في الأسئلة الفرعية التالية والإجابة عنها:

1- هل للصين إستراتيجية كبرى؟ وكيف تم تفعيل الصّعود السّلمي كمقاربة معرفية إلى إستراتيجية دولية لها؟

2- ما طبيعة السّياق الدّولي الذي ساهم في بلورة منظور الصّعود السّلمي؟

3- كيف مارست الصّين الصّعود السّلمي كمنهج لها في علاقاتها الدّولية؟

4- ما مدى قدرة إستراتيجية الصّعود السّلمي على المواصلة كإستراتيجية دولية للصّين في ظلّ التحديات التي تواجهها؟

## 6- فرضيات الدراسة:

**الفرضية الأولى:** الصّعود السّلمي للصّين مقارنة نظرية نجحت في التّحول إلى إستراتيجية مناسبة للصّين لاستكمال مسار صعودها.

**الفرضية الثانية:** ساعدت إستراتيجية الصعود السلمي على اندماج أكثر للصين في المجتمع الدولي والانفتاح عليه وتحقيق مكاسب مهمة.

**الفرضية الثالثة:** استمرار الصين على نهج الصعود السلمي يتوقف على تعامل صيني ذكي مع تحديات داخلية وأخرى خارجية للنظام الدولي، وموازنة ذلك مع ما حققه لها الصّعود السّلمي من نتائج.

## 7- حدود ومجال الدراسة:

ظهر منظور الصعود السّلمي بالضبط سنة 2003، أي تم الإعلان عنه ، يعني في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الفترة التي تلت عشرية التسعينيات، وهذه الفترة شهدت حركيّة كبيرة في العلاقات الدولية، وشهدت ممارسة الولايات المتحدة لدورها كقوة عظمى في العالم، عبر مختلف نقاطه.

## أ-المجال الزمني:

الصَّعود السَّلمي وإعلانه رسمياً من قبل القيادة الصينية كإستراتيجية دولية للصين، جاء بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كمعلم زمني بارز، وما قبله عرف الانتشار الواسع لظاهرة العولمة والممارسة الأمريكية للهيمنة على العالم، وفي نفس الوقت الصعود الاقتصادي للصين بالإضافة إلى قوى صاعدة أخرى ميّزت التطورات الحاصلة، ذلك يعني متابعة هذه الظروف والمستجدات عملياً ونظرياً في هذه الفترة كما ذكرنا وحتى وقتنا الحاضر.

## ب- المجال المكاني:

إستراتيجية الصعود السلمي للصين، تتطلب التطرق لجميع مستوياتها المحلية والإقليمية والعالمية.

## ج- المجال الموضوعي:

تدور الأطروحة حول متغير أساسي "الصعود السلمي" وما يحيط به من معطيات من ظهوره كمقاربة إلى اتخاذه إستراتيجية: السياقات المختلفة لظهوره، تطبيقاته، حدود العمل به بين الاستمرارية والتراجع.

## 8- أدبيات الدراسة:

### أ- الأدبيات الرئيسية:

1- دراسة لـ"باري بوزان" وهو من أهم الباحثين المعروفين في الشؤون الصينية، بعنوان: **الصين في**

**المجتمع الدولي: هل الصعود السلمي ممكن؟** الصادرة بـ المجلة الصينية للشؤون الدولية لسنة 2010.

وقد ناقشت الدراسة الأفكار التالية:

باستخدام نهج المدرسة الإنجليزية يمكن تحليل آفاق الصين للصعود السلمي التي لا تضع القضايا

في منظور تاريخي فحسب، بل تجمع أيضاً العناصر الأساسية للسلطة المادية والبنية الاجتماعية.

الاستنتاج الرئيسي من هذه الدراسة هو ، أن الصعود السلمي ممكن. لكن تحقيق ذلك خلال العقود الثلاثة



القادمة سيكون أصعب بكثير مما كان عليه خلال العقود الثلاثة الماضية. و لمواصلة النهوض الناجح، يتعين على الصين أن تفكر ملياً في نفسها والمجتمع الدولي الذي أصبحت فيه الآن لاعبا رئيسياً. ستخلق هذه العملية حتماً بعض التوترات ، ولكن بالنظر إلى أن الصين لا تستطيع تكرار تجربتها كتلك التي حدثت خلال الثلاثين عامًا الماضية ، فإن مثل هذه التوترات هي ثمن لا مفر منه لصعودها ، يشير هذا التحليل إلى أن الصين تحتاج إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتمييز بين المستويين الإقليمي والعالمي، والتفاعل بينهما. ما يبدو واضحاً هو أنه إذا كانت الصين ترغب في متابعة رؤيتها الحالية للقومية الثقافية والسياسية جنباً إلى جنب مع الليبرالية الاقتصادية ، فمن المحتمل أن توجد البيئة الأكثر توافقاً على المستوى الإقليمي في آسيا ، على المستوى العالمي ، يظل الغرب وقيمه مهيمناً، ويبدو أنه من غير المرجح أن يتغلب أي شيء في مجموعة الأفكار الحالية في الصين على المخاوف المشروعة بشأن صعود قوة غير ديمقراطية. ربما يكون أسهل شيء يمكن القيام به، هو تجنب الانزلاق إلى التنافس العنفي مع الولايات المتحدة ، و إذا أرادت الصين أن تلعب لعبتها الرئيسية على المستوى العالمي ، فسيتعين عليها أن تتوقع ضغطاً مستداماً لتمديد إصلاحاتها المحلية إلى أبعد من ذلك وأعمق مما فعلت حتى الآن. على المستوى الإقليمي ، يتم تقاسم مزيج الصين من القومية الاجتماعية والسياسية ، والاهتمام بأمن النظام ، والليبرالية الاقتصادية المحدودة على نطاق واسع. من أجل البناء على مكانتها الجيدة في المنطقة يتعين على الصين فقط تجنب تهديد جيرانها (على سبيل المثال بالامتناع عن السعي العدواني لمطالبها في بحر الصين الجنوبي). إن إعطاء الأولوية لتنمية المجتمع الدولي الإقليمي من شأنه أن يبعد الصين عن الغرب، ويمارس عليها ضغطاً أقل لإصلاح حياتها الاجتماعية والسياسية الداخلية. هذا يشير إلى أن أحد الطرق لتحقيق التقدم السلمي يتمثل في أن تهدف الصين أولاً إلى بناء مجتمع دولي متميز و على المستوى الإقليمي يقوم على "القيم الآسيوية".

لقد حملت الدراسة إذن كثير من الأفكار المجدية فيما يتعلق بمستقبل الصعود السلمي، وركز أكثر على عملها على المستوى الدولي، وبشكل أقل الإقليمي، دون الاهتمام بقضاياها ومشاكلها الداخلية وأهميتها في دعم إستراتيجيتها السلمية.

## 2- أطروحة دكتوراه بعنوان: مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي

**والقوة الناعمة): لـ: علي حسين باكير،** ناقش فيه مسألة الصعود الصيني على المستوى العالمي وشكله ومستقبله وتوصل إلى نتيجة مفادها أن المسار لا يزال مفتوحاً أمام الصين لاستكمال صعودها ومواصلة هذا الصعود مرتبط بعدد من المعطيات المتداخلة والمتشابكة والمتحركة، في آن معاً داخلياً وخارجياً ولعل أبرزها على الإطلاق ما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي في البلاد مستقبلاً وما يتعلق أيضاً بطبيعة العلاقة المستقبلية مع الولايات المتحدة. كما أن صعود الصين ليس بالضرورة أن يكون غير سلمي وفي جميع الأحوال ستترتب عليه تداعيات كثيرة. وهي الأطروحة التي ساهمت مساهمة جيدة في توظيف المعلومات وتوجيهها بالنسبة لهذه الأطروحة كونها قدمت طرحاً مفيداً ومدعماً بالأدلة والبراهين المنطقية.

فطرح الإشكالية جاء بناء على الصعود الذي حصل للصين هل سيكون سلمياً كما أعلنت

الصين من خلال مختلف المقاربات المعلن عنها أم سيتخذ شكلاً آخر؟

بينما أخذت هذه الأطروحة على عاتقها تتبع مسار الصعود السلمي كمنظور من بدايته كمقاربة

أي من منطلق المنظور الذي طرحه "زنج بيجيان" ، واستعراض كيفية تطبيقه وكل أصدائه ونتائجه

بالتركيز على المقاربة النظرية كتثمين لها ولأهمية التصور المطروح بها لما حققته الصين من مكاسب

ونتائج، وإدراك تام لأهميته كمجهود لقوة صاعدة غير غريبة وذات تميز، وتوقيع النتائج بمقارنتها مع ما

تم التطرق إليه في الطرح النظري، وتقديرها بعد ذلك. حتى أن مجال الدراسة سار في اتجاه المنظور

وإعلانه إستراتيجية دولية والنهج الذي تبدى في العلاقات الدولية للصين على إثر ذلك.

3-دراسة بعنوان: "الصعود السلمي للصين : دراسة مقارنة"، لأستاذ العلوم السياسية بجامعة ويسكونسين جيان وي وانغ ، والمستلم السابق لمنحة مؤسسة ماك آرثر المرموقة ، والخبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. صدرت بمجلة خاصة بمعهد EAI معهد شرق آسيا، قام فيها بالمقارنة بين ردود فعل ثلاثة من الدول على مسألة الصعود السلمي للصين وهي : الولايات المتحدة وكوريا واليابان، حيث يرى أنه ليس من قبيل الصدفة أن تصاعد مفهوم "تهديد الصين" في اليابان كان مصحوبًا أيضًا بالانكماش الكبير للاقتصاد المحلي وفقدان الثقة اللاحق من جانب اليابانيين. بالإضافة إلى ذلك ، تسببت سرعة ونطاق صعود الصين في التيه المعرفي. وكما قال أحد علماء الصين الأمريكيين المعروفين، فإن المخاوف الأمريكية بشأن الصين تتزايد "بشكل أساسي من السرعة والنطاق، وزخم تطور الصين، وصعوبة فهمها، واستحالة تحقيق ثقة حقيقية حول قدرتنا على توقع آثارها على الشعب الأمريكي. ولكل ذلك وغيره من الأسباب الأساسية ، فإن معركة الجانب الصيني هي بمثابة تحد كبير للحد من والاضطراب الإدراكي الذي سيحدثه تنازليًا على اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي. على الرغم من أنه أثار بعض المناقشات المثيرة للاهتمام في هذه البلدان الثلاثة وبعضها الجهود الرامية إلى إعادة تحديد دور الصين في النظام الدولي ، وخاصة في الولايات المتحدة . ويضيف أن "الصعود السلمي" لم يبدد مفهوم "التهديد الصيني".

وخلص في الأخير؛ إلى أن الصين ليست فعالة بشكل خاص في تسويق أفكارها وسياساتها بين الدول الثلاث، وأن الصين لا تزال أمامها طريق طويل قبل أن تقبلها الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي وتقبلها بالكامل كقوة صاعدة سلمية وبناءة.

إذن، قدمت هذه الدراسة رؤيتها حول تداعيات ظهور استراتيجية الصعود السلمي على مستوى ثلاث دول، رأت أنها أكثر من تهمها هذه القضية، لكن منذ ظهور الدراسة وحتى الآن يمكن أن نقول أن الصين أحسنت استغلال الوقت، فقد قدمت في إطار استراتيجيتها هذه كثير من المبادرات والمشاريع والتي

تحسب لصالح مجهودها في إثبات مصداقية ما اتجهت إليه .وان كانت تلك القوى لا تزال غير مقتنعة، فتلك لعبة المصالح والتنافس على القوة . ولا يزال عامل الوقت الفاعل الأساسي في المسألة.

2- مقال مهم لـ جون ميرشايمر، بعنوان: "الصعود الاسلامي للصين"، الصادر سنة 2006، يتحدث فيه عن مصير الصعود الصيني حيث يتساءل : هل يمكن أن تصعد الصين سلميا؟ ويجيب بـ لا ويضيف: إذا واصلت الصين نموها الاقتصادي المثير للإعجاب على مدار العقود القليلة المقبلة ، فمن المحتمل أن تشارك الولايات المتحدة والصين في منافسة أمنية مكثفة مع إمكانات كبيرة للحرب، ومعظم جيران الصين بما في ذلك الهند واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وروسيا و فيتنام سوف تنضم مع الولايات المتحدة لاحتواء قوة الصين.

وتقول نظريته في السياسة الدولية أن أقوى الدول تحاول فرض الهيمنة في منطقتها. هذه النظرية، التي تساعد في شرح السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ تأسيس البلاد، لها أيضًا انعكاسات على العلاقات المستقبلية بين الصين والولايات المتحدة.

و يخلص إلى أنه من المحتمل أن تحاول الصين السيطرة على آسيا بالطريقة التي تسيطر بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي. على وجه التحديد ، ستسعى الصين إلى تعظيم الفجوة في القوة بينها وبين جيرانها ، وخاصة اليابان وروسيا. تريد الصين أن تتأكد من أنها قوية بحيث لا تملك أي دولة في آسيا ما يكفي لتهديدها. ومن غير المرجح أن تواصل الصين التفوق العسكري حتى يتسنى لها قهر البلدان الآسيوية الأخرى ، على الرغم من أن هذا ممكن دائمًا ، بل من المرجح أن الصين تريد إملاء حدود السلوك المقبول على البلدان المجاورة ، بالطريقة التي تصنعها بها الولايات المتحدة. والمقال ركز وبوضوح على إمكانية الحرب الواردة، وقام بعملية إسقاط لعملية صعود الولايات المتحدة على ما يحدث بالصين، ورغم التبريرات المقدمة، إلا أن هذا غير منطقي لأن هناك أوجه اختلاف كبيرة بين صعود القوتين.

## 9- الإطار النظري:

تم استخدام مجموعة من النظريات في هذه الأطروحة التي عالجت واهتمت بموضوع القوى الصاعدة، بشكل عام وأيضاً القوة الصاعدة الصينية بالتحديد، لتمكين القارئ من فهم واستيعاب المجال النظري الذي كانت تدور فيه القضية المطروحة وهي مسألة إعلان الصين عن توجهها السلمي في صعودها، وتكييف ذلك مع مقارنة معرفية نظرية تسمح للمتعمق فيها أن يكتشف دقة ما حملته بطياتها من دقة وتحديد مختلف جوانب هذا المسار الذي اختارته القيادة الصينية ليكون إستراتيجيتها في النظام الدولي الحالي والتي تحمل كل تطلعاتها، بتحقيق أهدافها وغاياتها المسطرة.

هذه النظريات حصرتها الأطروحة في تلك النظريات المعروفة، وذات الخصوبة النظرية وهي الواقعية بأنواعها والبنائية والليبرالية، وأيضاً نظرية تحوّل القوّة التي عالجت بشكل جيد حالة الصّين. وهي متكاملة فيما بينها في وجهات نظرها حول الصين وصعودها وخياراتها. ويمكن أن نتوصل إلى صحتّها النسبية في عديد المواضيع والتفسيرات لما تقوم به الصّين في العالم من سياسات وسلوكات، وهي تنير سبل الفهم وتوضح بعض الغموض إلا أنها لا تملك كل الحقيقة كونها منظورات غربية لها زاويتها المعروفة في الطّرح، الغرب الذي ينزوي في أغلب الأحيان إلى جهة تفوّقه وعدم السّماح لمن يحاول زحزحته عن مكانته، هذا في غياب منظورات آسيوية قوية تنافس في بسط حقائق جديدة عن القوى الآسيوية التي تتحرّك في النّظام الدّولي.

وننوّه فقط بأنّ هذه النّظريات التي تابعتها الأطروحة ليست هي أحد الجوانب وليست كلها، حيث أن الأطروحة قدمت تفاصيل ما جاء بمنظور "الصعود السلمي" وأسقطت عليه الجانب الممارساتي، لتبقى تلك النظريات كمنهج مساعد في فهم مختلف زوايا الطرح والتعمق في مختلف حيثياته ونتائجه. كما تدعمت الأطروحة بجانب نظري مهم لنظرية "التهديد الصيني" التي كانت أحد أسباب ظهور منظور "الصعود السلمي"، وكلها تصب في إثراء مختلف جوانب البحث نظرياً.

## 10- الإطار المنهجي:

تم الاعتماد في البحث على أدوات المنهج الوصفي والتحليلي الذي يمكن من قراءة المعطيات والبيانات. ويتيح المنهج الوصفي التحليلي للباحث دراسة الواقع بشكل دقيق للغاية، حيث يتعرف الباحث على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة ويساهم في اكتشاف الحلول لها. فهو المنهج الشامل لمثل هذه الدراسات.

## 11- تبرير تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة بهذا الشكل للمبررات التالية:

تم التطرق في الفصل الأول إلى المصطلحين الأساسيين في عنوان الأطروحة، الإستراتيجية مفهومها وكل ما يتعلق بها لغوياً واصطلاحياً، ومعالجة المسألة المهمة المتعلقة بهذا المصطلح، وهي الإجابة عن السؤال الذي يمكن أن يطرح أول شيء وهو : هل للصين إستراتيجية كبرى وهو ما يعني أن : هل يمكن أن يكون "الصعود السلمي" هو إستراتيجية كبرى للصين؟ بمعنى: إثبات أن للصين إستراتيجية كبرى هي الصعود السلمي يوصلنا إلى أهمية هذا المنظور وأهمية طرحه وفي نفس الوقت إمكانية فهم حدوده التي ينشدها البحث في إشكاليته. وهو ما تم بحثه في المبحث الأول من الفصل الأول.

كما تم التطرق بالتفصيل في المبحث الثاني لمصطلح الصعود السلمي وتبسيط الضوء عليه من الناحية اللغوية والأهم الناحية النظرية، والتي تهتمنا بالأساس في هذه الأطروحة وكيفية تحولها إلى إستراتيجية للصين، والاستغراق في طرحه النظري بحثاً واستقصاء لمعرفة مدى دقته وأهميته ليصبح إستراتيجية دولة كالصين.

بمعنى : حاولنا في هذا الفصل تقديم الموضوع وشرحه من الجانب الذي سيقوم عليه الطرح،

لتمكين فهم ما سيتم طرحه بناءً على ذلك في باقي أجزاء الأطروحة.

في **الفصل الثاني**: أعطينا خلفية مستوفية الشروحات للسياق الدولي الذي ظهر فيه منظور الصعود السلمي، حيث طرح وتم تداوله منذ سنة 2003، وهي مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة في جزئها الحيوي المفعم بالأحداث والتطورات، تطرقنا إلى أهم خصائصه وما طرأ على النظام الدولي من مستجدات سواء من فاعلين وأدوارهم أو أهم ظاهرة يستهدفها البحث بالدراسة وهي القوى الصاعدة والمتابعة النظرية لذلك ومن ثم المتابعة النظرية أيضا للصين بالتحديد لفهم مختلف زوايا الظاهرة، وتقريبها إلى التفسير والمناقشة العلمية الضرورية. وهو فصل يتطلب البحث ويحتاجه للتعمق في ثنايا ما تستهدفه الأطروحة بالبحث.

أما **الفصل الثالث** فقد خصصناه للجانب الممارساتي للموضوع، حيث قمنا بتقديم المقومات التي تمتلكها الصين والتي على أساسها عملت على تجسيد إستراتيجية الصعود السلمي للعالم، في مختلف المناطق الجغرافية من العالم، وعرض مختلف النتائج المحققة وأهم المشاريع التي تعمل عليه.

في **الفصل الرابع والأخير**، قمنا بحصر مختلف التحديات التي تعترض هذه الاستراتيجية سواء الداخلية أو الخارجية ومختلف العوامل التي تتحكم في توجيه مسار الصعود السلمي وتوجيهه والتحكم في نتائجه.

أما الخاتمة فقد تم فيها استعراض مختلف النتائج التي توصلت إليها الأطروحة مع محاولة وضع لمسة الخصوصية اللازمة للأطروحة .

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي



## الفصل الأول: الصعود السلمي كإستراتيجية دولية للصين: من السياق النظري إلى الممارسة

بدأت الصين تشق طريقها في العالم كقوة جديدة بعد نهاية الحرب الباردة بين القوتين العظميين، بأن حققت معدلات كبيرة في النمو الاقتصادي، لتصبح قوة اقتصادية -على الأقل- لها وزنها في الآفاق الدولية؛ وقد أثار صعودها نقاشات واسعة، وتم الترويج لمجموعة من النظريات التي تثير المخاوف من صعود قوة جديدة إلى العالم، وما قد ينجر عن ذلك من تهديد للعالم، فرفعت الصين في مقابل ما أثير حولها شعار "الصعود السلمي" الذي قدّمته القيادة الصينية في شكل مقارنة نظرية قدّمتها للعالم المفكر الصيني والإستراتيجي العالمي "زنغ بييجيان"، وهي ليست بالفكرة الجديدة فقد سبق الإشارة إلى مثل هذا المسار مع "دنغ كسياوبنغ" مهندس الإصلاحات الصينية. لكنّها بدت كأنّها إستراتيجية الصين الجديدة كما رآها البعض. وتساءل آخرون على إثر ذلك فيما إذا كانت الصين قد اتخذتها إستراتيجيتها الكبرى ، بل بحث آخرون فيما إذا كانت في الأساس تملك إستراتيجية ؟ ونظراً لأهمية هذا الطرح سيتم توضيح مفهوم الإستراتيجية، والبحث في مسألة الإستراتيجية الكبرى للصين لنضع "منظور الصعود السلمي" في مكانه المناسب من كلّ تلك النقاشات.

## المبحث الأول: الإستراتيجية في العلاقات الدولية للصين

المطلب الأول: المعنى اللغوي و الاصطلاحى للإستراتيجية.

تحظى الإستراتيجية كموضوع باهتمام متزايد من قبل المفكرين والمتقنين والأكاديميين، فضلاً عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لما لها من علاقة وطيدة بمجريات السياسة الدولية وحركيتها. وتستخدم كلمة "إستراتيجية" في مختلف المجالات وفي أنشطة عديدة حتى أصبح من الصعب تحديد المقصود بها على وجه الخصوص، ويدل ذلك على أهمية الإستراتيجية كموضوع.

## 1. أصل المصطلح:

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات، نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوروبية أو اللغات الإغريقية اللاتينية. ففي الألمانية نجد strategie، وفي اللغة الروسية strategija، وفي الهنغارية strategi وعندما نقول (stratosagein) فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام". وبوصل طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos وهذا يعني "الجنرال"، وفعل strategos يعني قاد أو أمر ، أما الصفة منها strategikos والتي تجمع strategika فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة ، وتعني الصفات التي يمتلكها "الجنرال". الإستراتيجية إذاً هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صلاح نيوف ، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية، ص.9.

## 2. النشأة والتكون:

انبثق مفهوم الإستراتيجية من الفكر العسكري بفعل ارتباطه مدة طويلة بالانتصارات أو الإخفاقات العسكرية البحتة التي تحدث في ساحة المعركة. وباستمرار التطور الإنساني وتنامي القدرات البشرية والمادية تحققت فائدة مهمة من هذا المفهوم في المجال السياسي -الاجتماعي خاصة و قد ظهرت كلمة strategema في الربع الثاني من القرن السادس قبل الميلاد، أما تعريفها الحقيقي فسيأتي فيما بعد على يد الحكيم المسيحي Clément Alexandrie في القرن الثاني قبل الميلاد. وتقريباً في نفس العصر سنظهر كلمة strategika على يد Demetrios de Phalère المصطلحان مرادفان لكلمات أخرى، من غير أن يشير المعنى إلى الخداع و الحيلة، ولكن رغم ذلك يبقى المعنى الأكثر تداولاً وقتها هو ما يشير إلى الحيلة و الوسيلة والخداع. لكن المصطلحين السابقين لا نجدهما عند كل من "هيرودوت" و "ثوسيدس". و ابتداء من مؤرخي القرن الأول قبل الميلاد ارتبطت كلمة strategema بفكرة الحيلة والوسيلة والخداع في المعركة، بينما كلمة strategika سيكون معناها مرتبط بوظيفة ومكتب "الجنرال". أما الفعل strategeo فسيحصل على معنى أكثر دقة، فعند Onosander سيعني تماما "ناور" من المناورة.<sup>2</sup>

ويقدّم المنظرون الإستراتيجيون البيزنطيون، والذين سيقون ناشطين حتى القرن الخامس بعد الميلاد strategos أو stratège ليكون الاسم الذي نعطيه لمن يكون في المكان الأول في الجيش، والذي يكون رئيسه". أما الكاتب Syrianos فسيعرف أحد فصول دراسته في القرن السادس الميلادي تحت عنوان Peristrategikes أو الإستراتيجية. بعدها سيعرف مصطلح الإستراتيجية الكثير من التراجع

<sup>2</sup> نصيرة الزهواني، عبدالله عشاش، عبد الحكيم وادي، الإستراتيجية المفهوم والنظرية، مركز راشيل كوري لحقوق الانسان

على الموقع: <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10294> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:

2017/11/07.

في العصر الهيليني، وسيصبح الإستراتيجي هو القائد ضمن الإقليم، قبل أن يترك المكان بمعنى آخر وهو "الدوق". و مع ذلك مصطلح الإستراتيجية بقي له بعض الاهتمام، حيث سيساعد لعودة بعض الروح للفن العسكري مع مصطلح " التكتيك"<sup>3</sup>. Taktika "

وبعيداً عن العالم الروماني و اليوناني، لا نجد مفاهيم معادلة لمصطلح الإستراتيجية، حتى في المجتمعات التي كان لها عمقاً وتجربة كبيرة بالفن العسكري. الاستثناء الوحيد كان في الصين مع الاستراتيجي الصيني الشهير ، Sun Tzu و الذي وضع (bing-fa) وقد عمد المترجمون المعاصرون لترجمته بالإستراتيجية، وإن كان يعني هذا المصطلح مفهوماً أوسع من مفهوم الطرق العسكرية أو فنّ الحرب. تحليل هذا المفهوم يرتكز على "الطرائق"، ويوجه حديثه و تحليله إلى من سيقود جيشاً أو حملة، إن ما يتحدث عنه Sun Tzu هو الإستراتيجية بعينها<sup>4</sup>.

و الملاحظ أنّ كلمة (إستراتيجية) لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً. وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو (فن الفروسية)، وهو مستمدّ من مرجع يحمل نفس الاسم ألفه (كريستين دي بزات ) في القرن الرابع عشر.<sup>5</sup>

في الفترة من 1500م وحتى 1750م، استبعدت كلمة الفروسية وأصبح المشاهير ، وعلى رأسهم (ميكيا فيلي) و(فريدريك الكبير)، يستخدمون وصف(فن الحرب). ولما كان القرن الثامن عشر قد اتسم بإضفاء الصبغة العقلانية على كلّ مجالات النشاط الإنساني، فقد تراجع تدريجياً في أواخر ذلك القرن استخدام لفظ (فن) بصفته لفظاً مبهماً وحديسياً، وبدا الاتجاه إلى اعتبار (إدارة الحرب) علماً له مبادئ يمكن اكتشافها وتدريسها في الجامعات والأكاديميات العسكرية التي كانت قد بدأت لتوها تلج سبل المعرفة

<sup>3</sup>. المصدر نفسه.

<sup>4</sup>. صلاح نيوف، مرجع سابق، ص.11.

<sup>5</sup>. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1 (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص.17.

العلمية. وعلى هذا ، يعد لفظ (إستراتيجية) لفظاً جديداً، وكان أول من استخدمه، الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية(جولي دي ميزروا) قبل الثورة الفرنسية عام 1789.<sup>6</sup>

وكلمة "إستراتيجية" كما وردت في الموسوعة العالمية (GLOBAL ENCYCLOPEDIA) تعني التخطيط العسكري. وأصلها كلمة يونانية هي "ستراتيجوس" (STRATEGOS) ، وتعني " فن الجنرال" ، بمعنى الفن في تخطيط الجنرال أو القائد العسكري (THE ART OF THE GENERAL) . فالإستراتيجية تعني " التخطيط، التنسيق، والتوجيه العام للعمليات العسكريّة، بهدف الالتقاء مع الأهداف العامة السياسيّة والعسكرية. ولكن مع بداية القرن التاسع عشر، ومع ظهور الأيديولوجيات، [السياسية والعسكرية] والجيش الكبيرة، والتحالفات العالميّة، والتغيّرات التكنولوجية السريعة، فقد بات من الصّعب تمييز الإستراتيجية العسكرية من الإستراتيجية الكبرى، أي التخطيط السّليم الذي يجنّد كافة المصادر في المجتمع: عسكرية تكنولوجية، اقتصادية وسياسية " لبلوغ هدف ما.<sup>7</sup>

و تدريجياً، أصبحت كلمة "إستراتيجية" ، ترتبط بالتخطيط السياسي للدولة. وبات المعنى المتبادر لكلمة " إستراتيجية " لدى سماعها، ينصرف فوراً إلى التخطيط السياسي، قبل انصرافها إلى التخطيط العسكري، رغم جذورها في البنية العسكرية. فالإستراتيجية السياسيّة قد باتت هي الأصل، وهي المصدر، وهي الأم. و أصبح التخطيط العسكري هو مجرد وسيلة لتنفيذ مقتضيات التخطيط السياسي، أي متطلبات إستراتيجية الدولة المعنيّة السّاعية لتنفيذ إستراتيجيتها تلك.

ولكلّ دولة بشكل عام، إستراتيجية أساسية قد تنفرع عنها عدّة استراتيجيات كلها تدخل في وسائل وأساليب تنفيذ وتحقيق الإستراتيجية العامة والأساسية. فهي القانون الأساسي لكلّ استراتيجياتها

<sup>6</sup> . عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص18.

<sup>7</sup> . ميشيل حنا الحاج، الشرق الأوسط الجديد سياسات واستراتيجيات، ط1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)،

الفرعية السّاعية، في نهاية المطاف، لتحقيق الإستراتيجية الأساسية. فكما أن للدّولة قانون أساسي هو الدستور الذي يحدّد هوية الدّولة وانتماءها القومي وطبيعتها السياسية، كما ينظّم حدود سلطات المسؤول في السلطة والتزاماته، إضافة إلى حقوق المواطن وواجباته، فإنّ الإستراتيجية الأساسية للدّولة، هي قانونها الأساسي، أو خطتها الأساسية، في كيفية تنفيذ تلك الإستراتيجية الرئيسية الأساسية والعامّة للدّولة، والسّاعية عادة لتحقيق مصلحة أو مصالح للدّولة.<sup>8</sup>

والإستراتيجية مصطلح واسع المعنى متعدّد الوجوه، وقد ارتبطت تاريخياً بفن الحرب وقيادة القوات، ثم اتسعت مضامينها بمرور الزمن وبتراكم الخبرات والمعارف حتى غدت نمطاً من التفكير عالي المستوى الموجّه لتحقيق غايات السّياسة، وتعبئة قوى الأمة المادية والمعنوية، وضمان مصالحها في السلم والحرب. ولهذا السّبب ليس للإستراتيجية معنى متفق عليه، لأن معناها ومبناها مرتبطان بالشروط الزمانية والمكانية التي صيغت فيها، وبالأحداث التي انبثقت عنها، وبالأشخاص الذين تبناها وطبقوها، وبالمدارس الفكرية التي ولدتها، وبالمجالات التي اختصت بها. وهناك من يصنّف الإستراتيجية في عامّة وخاصة، فالإستراتيجية العامّة هي التي تهتم بدراسة متطلّبات السّياسة والحرب وتسعى إلى إيجاد السّبيل لتحقيقها. والإستراتيجية الخاصّة تهتم بدراسة متطلّبات نشاط محدّد من الأنشطة التي تعنى بها الأمة، كإستراتيجية الاقتصاد وإستراتيجية الزراعة... إلخ. وثمة آخرون يصنّفون الإستراتيجية في مستويات أو طبقات فيقال إستراتيجية عليا أو كبرى وإستراتيجية دنيا أو صغرى.<sup>9</sup>

لقد تعدّدت الاستعمالات العصرية لكلمة الإستراتيجية حتى شملت مختلف المجالات، فقد يوصف موقع دولة ما أو جزء من أراضيها بأنه إستراتيجي، وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي ذو

<sup>8</sup> ميشيل حنا الحاج، المرجع نفسه، ص ص. 9-10.

<sup>9</sup> خليل حسين، حسين عبيد، الإستراتيجيا التفكير والتخطيط الإستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر، ط1، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، المقدمة.

أهمّية بالصّفّة نفسها، كذلك يمكن أن توصف بها بعض الأسلحة المتطورة وبعض المواد أو المنتجات أو التقنيات ذات الأهمية الخاصة، وقد شملت صفة الإستراتيجية في كثير من المرّات أنماطاً من التّفكير أو الدّراسات أو المشروعات، وكذلك كلّ ما هو ضروري لخوض الحرب وإدارتها ويأتي من خارج تلك الجغرافيا. ومع تعدد التعريفات واختلاف وجهات النظر؛ يمكن القول أن خيطاً ناظماً يجمع بين طيّاته كون أنّ الإستراتيجية يمكن أن تكون علماً وفناً يُعنيان بدراسة الطّاقات وكلّ القدرات والقوى المتاحة، وتوفير الخطط والوسائل لتحقيق أهداف السياسة تحقيقاً جيّداً بأبعاد قياسية أو بتوقع نتائج لاحقة. فهي علم لأنّها تُبنى على نظريّات علميّة متعددة الأوجه تشمل مختلف العلوم ومنها الاجتماعية. وهي فن لأنّ ممارستها وتطبيقاتها تختلف بين ممارسيها سواء كانوا من السياسيين أو ممّن يقودون جيوشاً.<sup>10</sup>

وترتبط الإستراتيجية بالسياسة ارتباطاً وثيقاً وتعتمد عليها وتستجيب لمتطلباتها، وتنفيذ المهام التي تُسند إليها. وتتبوأ الإستراتيجية مكان الصّدارة من فن الحرب، وهي تحيط بجميع المسائل النظرية والتطبيقية التي لها علاقة بإعداد الدّولة، وقوّاتها المسلحة للحرب ويوضع خطط الحرب وخطط العمليات الإستراتيجية وإدارة دفتها حتى تتحقق الغايات المرسومة لها وفق المبادئ التي يحددها مذهب الدولة العسكري ونظامها الاجتماعي.<sup>11</sup>

وما نشهده اليوم أن الإستراتيجية لم تعد مرتبطة فقط بالنشاط العسكري للدولة، بل تعدت ذلك لتشمل الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، وذلك بفضل التطورات التي مرّ بها النظام الدولي في منتصف القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، حيث باتت متطلبات بناء الدولة الحديثة لا تستند على مكانتها العسكرية فقط، بل على قوة بنيان قاعدتها الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية أيضاً، بمعنى أن الدّول أخذت ترسم إستراتيجيتها لا على أساس افتراضات الخيار العسكري حيث تقتضي ضرورة

<sup>10</sup> المصدر نفسه.

<sup>11</sup> المصدر نفسه.

الحرب، وإنما في ضوء احتياجات ومتطلبات الواقع العملي وبمختلف معطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وبشكل تُولف فيه هذه الإستراتيجية كلاً لا يتجزأ، وبالتالي أصبحت الإستراتيجية ذات طبيعة شمولية، أو لنقل أصبحت الإستراتيجية قومية المعنى والمضمون، حيث تشكلت الإستراتيجية القومية أو (العليا) التي تتفرع عنها أنواع من الإستراتيجيات المكملة لمعناها القومي، من إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وما إلى غير ذلك، وهكذا ارتبطت الإستراتيجية بالسياسة العليا للدولة فالإستراتيجية اليوم، أصبحت حاضرة كصيغة ملازمة لوجود الدولة في أوقات السلم والحرب على حد سواء.<sup>12</sup>

وتتبدل مضامين الإستراتيجية بتبدل أهداف الدولة السياسية والموقف، ونسبة القوى ومستوى الاقتصاد، وكفاية وسائل الصراع المسلح وكميتها، وتختار كل دولة (أو حلف دول) إستراتيجيتها الخاصة بها في كل مرحلة تاريخية بما يتلاءم مع سياستها وإمكاناتها ووضعها الجغرافي والسياسي والعسكري وخصائص مواطنيها.<sup>13</sup>

والإستراتيجية هي في آن واحد كيمياء تحدث تحولاً جذرياً وكيمياء كلاسيكية قديمة، كيمياء جديدة جذرية يصل إليها الإنسان الشرف النبيل فقط، والتي تتكون من التنظيم للمبادئ المستقرة الثابتة ومن منهج أو خطة أو معادلة من طرفين؛ كيمياء " قديمة" محصورة في قبضة مجموعة من الأتباع أو الأنصار حيث لديهم القدرة على تحقيق تحولات وتغيرات ليست في متناول الجميع في عمقها وإدراكها ولدى العديد من الإستراتيجيين، الإستراتيجية المنهجية يمكن الحصول عليها ومعرفتها من خلال التجربة

<sup>12</sup>. خليل حسين، حسين عبيد، المرجع السابق، ص30-31.

<sup>13</sup>. المرجع نفسه، المقدمة.



بالتأكيد ، ولكن أيضاً من خلال الدراسة وكما يعبر عن ذلك "كارل بوبير": العلم ليس إلا معنى مشتركاً واضحاً.<sup>14</sup>

إن فالإستراتيجية هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعية. وهي بهذا المعنى تركز على الأساليب والأدوات وصولاً إلى تلك الأهداف. بعبارة أخرى، أن الإستراتيجية هي علاقة بين الحاضر والمستقبل، وهي تحديد المناهج والأدوات في ضوء رؤية مستقبلية للأهداف ونظرة فلسفية للتطور، وهي تتضمن بالضرورة، ترجيح تصوّر على تصوّر وبديل على آخر.<sup>15</sup>

### 3. مصطلحات مرتبطة بالإستراتيجية:

#### أ- التفكير الإستراتيجي:

هو ذلك المستوى الذي يربط ما بين الرؤية العالمية النظامية للدولة والأهداف الإستراتيجية الكبرى؛ والتي تنبثق عن الرؤية من ناحية، وبين الإستراتيجية من ناحية أخرى، فلا تبدأ عملية التفكير الإستراتيجي من فراغ وإنما بوجود حافز ما، وهو وجود تحدٍّ للرؤية العالمية النظامية للدولة، وهذا التحدي هو الذي يحفّز على التفكير الإستراتيجي.<sup>16</sup>

إن وجود الرؤية العالمية النظامية والتحديات، هو الذي ينقل دراسة التفكير الإستراتيجي من المستوى الجزئي الخاص بالفرد ورؤيته الجزئية، إلى المستوى الكلي الخاص بالدولة ورؤيتها للعالم ودورها

<sup>14</sup> صلاح نبوف، مرجع سابق، ص7.

<sup>15</sup> عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص27.

<sup>16</sup> خليل حسين، حسين عبيد، الإستراتيجيا التفكير والتخطيط الإستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص62.

فيه، ويطلق "أرنولد توينبي" على التّحديات مصطلح "الدّافع الحيوي" حيث يرى أن غياب هذا الدافع يهدد بسقوط الحضارات، فبقاء الحضارات مرتبط بالاستجابة للتحديات.<sup>17</sup>

ويقسّم البعض التحديات إلى ثلاثة أنواع: تحدّد قاس وهو أكبر من قدرة المجتمع على التعامل معه ولا يستطيع الإنسان تطوير آليات للتغلب عليه مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين وتحدّد ضعيف، وهو تحدّد غير مستفز، وتحدّد خلاق، وهو التحدي الذي يستفز الإنسان ويجعله يفكر في آليات للتغلب عليه، أي أنّ عملية التفكير الإستراتيجي تتطلب أمراً يشغلها وهو وجود تحدّد للرؤية العالمية النظامية للدولة تحفز على التفكير الاستراتيجي لمواجهتها.<sup>18</sup>

### أنواع واتجاهات الإستراتيجية الدولية:

وتنوّعت الإستراتيجيات التي اعتمدها الدّول في تشكيل وإدارة سياستها الخارجية وحركتها في المجتمع الدّولي وتراوحت بين:

1- الإستراتيجية الصّراعية: والتي تميل إلى استخدام الصراع لتحقيق هدف مركزي للدولة بالنصر على دولة أو مجموعة دول أو إيديولوجية معينة، وتقل في هذه الإستراتيجية صور التعاون بين الأطراف المتصارعة إلا في حال فوز أحد الأطراف. ولقد شهدت العلاقات الأمريكية - السوفييتية هذا النوع من الإستراتيجيات ومنذ عام 1946-1989.

2- إستراتيجية صراعية -تعاونية: شكّلت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية هذا النّمط من السلوك السياسي الخارجي.

<sup>17</sup>. المصدر نفسه.

<sup>18</sup>. خليل حسين، حسين عبيد، مرجع سابق، ص.63.

## المطلب الثاني: الإستراتيجية الكبرى للصين: المعنى والتاريخ والأدوات

للإستراتيجية الكبرى آفاق طويلة الأجل. فهي تتعلّق بتطوّر السياسات التي يجب أن تكون موجودة لعقود من الزمن. ويرتبط بسياسات وإجراءات قصيرة الأمد بالأهداف المتوسطة وطويلة الأجل. ويسمح ذلك لصانعي السياسة بوضع أولويّات لأهمّ الأهداف طويلة المدى، ثم تطبيق الموارد النادرة المتوقّرة للدولة على أهمّ الأهداف، مع محاولة الموازنة بين الوسائل والغايات والأهداف والقدرات. يمكن لصانعي السياسات اتخاذ القرارات على أساس أولويات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد المحدودة بدلاً من الاستجابة للأحداث اليومية أو التعامل مع الأمور على أساس كلّ حالة على حدى. علاوة على ذلك، لا تتعلق الإستراتيجية الكبرى فقط بتطبيق مواردها، ولكن أيضاً بتطويرها بمرور الوقت.<sup>19</sup>

وعلى الرّغم من أنّ بعض القادة قد يتعمّدون القيام بإعداد إستراتيجية كبرى، غالباً ما يتم تطوير نظام الحكم في عملية عضوية ومتكررة أكثر. ينخرط قادة الدولة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية الكبرى بغض النظر عما إذا كانت الدولة تضع نظاماً رسمياً أم لا. في الإستراتيجية الكبرى، يجب على القادة اتخاذ قرارات حول أهم أهداف الدولة، والتهديدات الأكثر إلحاحاً، وكيفية نشر الموارد. كما يقول الاستراتيجي "إدوارد لوتواك" Eduard Luttwak: جميع الدول لديها إستراتيجية كبرى، سواء كانوا يعرفون ذلك أم لا " الإستراتيجية الكبرى هي ما إذا كان هناك جسم متماسك من التفكير والعمل الموجّه نحو تحقيق أهداف مهمّة طويلة الأجل. علاوة على ذلك، وكما قال " وليام مارتل" William Martel، يجب أن تكون الإستراتيجية الكبرى واضحة وقابلة للتخفيض إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الملموسة بما يكفي لتوفير التوجيه الحقيقي والإشارة إلى ما هو متوقع لتنفيذها.<sup>20</sup>

<sup>19</sup>. Simon Norton, "china's Grand Strategy," p. 4, available from [https://www.researchgate.net/publication/320014084\\_China's\\_grand\\_strategy.pdf](https://www.researchgate.net/publication/320014084_China's_grand_strategy.pdf) retrieved 10/10/2018.

<sup>20</sup>. Ibidem.

في كتابه "إستراتيجية"، نشره "فريدريك أ. برايجر" في نيويورك في عام 1954 ، ترجمه "لوسيان بواغيي" عام 1962 إلى اللّغة الفرنسية، في بلون ، وأعيد إصداره في عام 1998 في بيرين، يُعرّف "هنري ليدل هارت" الإستراتيجية الكبرى:<sup>21</sup>

"فكما أن التكتيكات هي تطبيق إستراتيجي على مستوى أقلّ، فإنّ الإستراتيجية هي تطبيق "الإستراتيجية الكبرى" على مستوى أدنى. إنّ عبارة "الإستراتيجية الكبرى" مرادفة تقريباً للسياسة التي توجّه سلوك الحرب، ولكنها تختلف عن السياسة الأكثر أساسية التي تحدّد هدفها، فتعبر عن فكرة "تشغيل السياسة". إنّ دور الإستراتيجية الكبرى هو بالفعل تنسيق وتوجيه جميع موارد الأمة أو التحالف من أجل تحقيق الهدف السياسي للحرب، وهو هدف تحدده السياسة الأساسية".

يجب أن تقوم الإستراتيجية الكبرى بحساب وتطوير الموارد الاقتصادية والبشرية للدول في نفس الوقت من أجل دعم الوحدات القتالية. وبالمثل، بالنسبة للموارد المعنوية، فإنّ إغناء شخصية الرّجل وإرادته غالباً ما يكون مهماً مثل امتلاك أشكال القوّة الأكثر واقعية. يجب على الإستراتيجية الكبرى أيضاً تنظيم وتخصيص الأدوار والقوّة بين مختلف القوّة المسلحة، وبينهم وبين الصناعة. ومع ذلك، فإنّ القوّة القتالية ليست سوى واحدة من أدوات الإستراتيجية الكبرى التي يجب أن تأخذ في الاعتبار قوة الضّغوط المالية، والضّغط الدبلوماسي، والضّغوط التجارية والضّغوط الأخلاقية (التي ليست أقل من استخدامها لإضعاف إرادة العدو. سبب وجيه هو سيف وكذلك درع. وقد يكون الموقف الشهم من أكثر الأسلحة فعالية لإضعاف الرغبة في المقاومة، وكذلك وسيلة لزيادة قوتنا الأخلاقية.

الإستراتيجية الكبرى، وفقاً لـ "ليدل هارت" ، تتضمن بالتالي توظيف القوات المسلحة، والقوى الاقتصادية (الصناعة ، والتجارة ، والمالية) والقوى الأخلاقية، التي يعلّق عليها أهمية كبيرة ، ولا ننسى

<sup>21</sup>. Bernard pénisson, de la grande stratégie, on: <https://www.institut-jacquescartier.fr/2018/01/de-la-grande-strategie-bernard-penisson/?pdf=2216>retrieved on:20/12/2018.

الدور التقليدي للدبلوماسية. كما أعلن الإستراتيجية الثلاثية العامة والاقتصادية والعسكرية والثقافية للجنرال (Poirier) بالإضافة إلى ذلك، من خلال التأكيد على أنّ الإستراتيجية الكبرى هي السياسة المتّبعة يوجز "ليدل هارت" صيغة "لوسيان بواغيي" (Lucian Poirier) التي تمثل الإستراتيجية السياسية في العمل. يدافع البريطاني أيضاً عن الفكرة، التي أعلنها "كلوزيفيتز" (Clawzbits)، بأنّ الإستراتيجية الكبرى، إذا قادت الحرب، يجب أن تعدّ السّلام أيضاً، سلاماً "راسخاً ومزدهراً" يحترم قواعد الحرب. ولكن هنا سوف تنتهي مساهمة "Liddell Hart الإبداعية في الإستراتيجية الكبرى. لقد لاحظ "لوسيان بواغيي" بالفعل أنّ "ليديل هارت" لا يحدّد ما إذا كانت تعاريفه تنطبق على وقت السّلام كما في زمن الحرب. إنّّه لا يثير إلاّ الحرب حول الإستراتيجية الكبرى وفي تحديد الغرض (الهدف من الإستراتيجية العسكرية)؛ ومع ذلك، بالنسبة إلى "ليدل هارت" الإستراتيجية الكبرى "لما بعد الحرب إلى السّلام" تنظم استخدام القوات. ومنذ اللحظة التي تهدف فيها "الإستراتيجية الكبرى" إلى ضمان الأمن الداخلي، وقبل كلّ شيء، سلامة الدّولة وأمنها الخارجي من خلال تعبئة مواردها العسكرية، فإنّها تمثل نوعاً من "خارطة الطريق" التي تحدّد الأهداف الرّئيسية للسياسة الخارجية. وبالتالي، كما كتب "Struye de Swielande"، بما أن ذلك صعباً بالنسبة له، فمن الأساسي بالنسبة للدّولة أن تضع إستراتيجية عامّة، شبكة قراءة تمكّنها من تحديد أو إعادة تحديد أولوياتها فيما يتعلق بالعالم.<sup>22</sup>

ومن أجل تفسير "الإستراتيجية الكبرى" في إطار مفاهيمي أوسع نطاقاً، هناك مقارنة أخرى استلهمت هذه المرة من خلال النموذج "المثالي"، تفترض أنّ "الإستراتيجية الكبرى" للدّولة يجب أن تستند

<sup>22</sup>.Anna Dimitrova, **le Débat sur la Politique Etrangère d'Obama: quelle nouvelle « grande stratégie » pour les états unis ?**, Etudes Internationales, Vol. 43, No 2, june 2012, p.235, sur le site : <https://www.erudit.org/en/journals/ei/2012-v43-n2-ei0168/1011552ar.pdf>, retrieved on:22/12/2018.

إلى جميع وسائل السّلطة، وليس فقط على القوة المسلّحة. ستوضح "الإستراتيجية الكبرى" الأمن الخارجي حول العوامل الداخلية والمتمثلة في الموارد الاقتصادية أو الثقافة أو أيديولوجية قادة الدولة.<sup>23</sup>

والإستراتيجية الكبرى هي أيضاً مجموعة متكاملة ومتماسكة من الأفكار حول الأهداف النهائية للدولة في النّظام الدولي، وكيف ينبغي أن تعمل على تحقيقها. يجب أن تحدّد الإستراتيجية الكبرى الأهداف والمصالح النهائية للدولة. التهديدات الرئيسية لتلك الأهداف والمصالح والطرق التي يمكن بها استخدام الموارد المحدودة للدولة للتّعامل مع التحدّيات والفرص المتنافسة؛ والسياسات والمبادرات - العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية - التي تتفاعل من خلالها الدولة مع الدّول والكيانات الأخرى.

أولاً، الإستراتيجية الكبرى لها آفاق طويلة الأجل، إنّها تدور حول تطور وتكامل السياسات التي يجب أن توجد لعقود، وهي تربط السياسات والإجراءات قصيرة الأجل بالأهداف المتوسطة والطويلة الأجل. يسمح ذلك لصانعي السياسات بتحديد أولويات أهم الأهداف طويلة الأجل ثم تطبيق الموارد النادرة المتاحة للدولة على أهمّ الأهداف، مع محاولة الموازنة بين الوسائل والغايات والأهداف والقدرات. يمكن لواقعي السياسات اتخاذ القرارات بناءً على أولويات الدولة وأفضل استخدام للموارد المحدودة بدلاً من الاستجابة للأحداث اليومية أو التّعامل مع الأمور على أساس كل حالة على حدى. علاوة على ذلك، لا تهتم الإستراتيجية الكبرى فقط باستخدام مواردها، ولكن أيضاً لتطويرها مع مرور الوقت.<sup>24</sup>

ثانياً، ليس من الضّروري أن يتم توثيق أو صياغة الإستراتيجية الكبرى رسمياً وتوضيحها على أنّها إستراتيجية كبرى. في حين أنّ بعض القادة قد يتعمدون إنشاء إستراتيجية كبيرة، فغالباً ما يتم تطوير فن الحكم في عملية أكثر تكرارية وتفاعلية. في اتخاذ القرارات الإستراتيجية الكبرى بغض النظر عما إذا كانت الدّولة تضع إستراتيجية كبرى رسمية. يجب على القادة اتخاذ قرارات بشأن أهم أهداف الدولة، والتهديدات

<sup>23</sup>. Ibid, p.236.

<sup>24</sup>. Simon Norton, China Grand Strategy, (University of Sydney, China Studies centre, November 2015), p.4.

الأكثر إلحاحًا، وكيفية نشر الموارد. كما وصفها الخبير الاستراتيجي "إدوارد لوتواك Edward Luttwak": "جميع الدول لديها إستراتيجية كبرى، سواء كانوا يعرفون ذلك أم لا". بدلاً من ذلك، المعيار للإستراتيجية الكبرى هي ما إذا كان هناك مجموعة متماسكة من التفكير والعمل الموجه نحو تحقيق أهداف مهمة طويلة الأجل. علاوة على ذلك، كما جادل "ويليام مارتل William Martel"، يجب أن تكون الإستراتيجية الكبرى واضحة وقابلة للاختزال بمجموعة من الإرشادات الملموسة بما يكفي لتوفير التوجيه الحقيقي والإشارة إلى ما هو متوقع للمنفذين.<sup>25</sup>

إنّ إحدى المشكلات المتعلقة بتحليل السياسة الخارجية والأمنية للصين هي أن عملية صنع القرار فيها غامضة.<sup>26</sup> علاوةً على ذلك، كما أشار الأكاديمي الصيني الرائد "وانغ جيسي Wang Gisi"، لم تكشف الحكومة الصينية بعد عن أي وثيقة تشرح أهداف البلاد الإستراتيجية وطرق تحقيقها بشكل شامل.<sup>27</sup>

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكننا تحديد ما إذا كانت الصين لديها إستراتيجية كبرى؟ أول شيء يجب ملاحظته هو أنه لا يمكن وضع إستراتيجية كبرى إلا على مستوى محدّد وعالي من الحكم. هذا لأنه فقط على مستوى معين من الحكومة يمكن أن يكون هناك مستوى مناسب من المعرفة والقدرة على تحديد وتوجيه الإستراتيجية الكبرى.<sup>28</sup> بمجرد توضيح كبار القادة لبيان متماسك، يتم توجيه مؤسسات الدولة إلى أولوياتهم الخاصة بناءً على تلك الغايات. يتبع النظام السياسي في الصين هذا النموذج. الحزب الشيوعي الصيني يجلس أعلاه و يخترق جميع المؤسسات الحكومية والاجتماعية الصينية الهامة. ومع ذلك، فإنّ لجان الحزب وأجهزته لا تصدر سوى سياسات قليلة. بدلاً من ذلك،

<sup>25</sup> Ibidem.

<sup>26</sup> Linda Jakobson and Dean Knox, *New foreign policy actors in China*, (Stockholm: Stockholm International Peace and Research Institute, 2010), p. 4

<sup>27</sup> Wang Jisi, 'China's search for a grand strategy: A rising power finds its way', *Foreign Affairs*, vol. 90, No. 2, 2011, p.68.

<sup>28</sup> Wang Jisi, 'China's search for a grand strategy: A rising power finds its way', *Foreign Affairs*, vol. 90, No. 2, 2011, p.58.

يمارس الحزب سيطرته على السياسة من خلال إصدار توجيهات إستراتيجية. يقول "تيموثي هيث"<sup>29</sup> Timothy R. Heath أن أكثر التعبيرات موثوقة للتوجيه الاستراتيجي للحزب هي تلك الوثائق المرتبطة بالتغييرات في نظرية الحزب، والتي أقرتها اللجنة المركزية في مؤتمر الحزب. تحدّد الوثيقة الأولى، دستور الحزب الشيوعي الصيني، حالة النهاية الإستراتيجية المرجوة أو الأهداف طويلة الأجل. توفر الوثيقة الثانية، تقرير عمل مؤتمر الحزب، المبادئ التوجيهية الرئيسية بشأن السياسات والأدوات اللازمة للحصول على حالة النهاية الإستراتيجية المطلوبة. يحدّد التقرير خط إجماع الحزب على جميع قطاعات السياسة تقريباً التي سنتناولها قيادة الحزب في خمسة سنوات حتى انعقاد المؤتمر القادم للحزب ويقدم مبادئ توجيهية لإسناد جميع قرارات السياسة الرئيسية اللاحقة. وللتوضيح حول هذه الوثائق، تلعب الخطب التي يُقّدها أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي وكبار مسؤولي السياسة الخارجية دوراً مهماً، كما تقدم الأوراق الحكومية البيضاء ملخصات مفيدة. وبالتالي، يُنظر إلى البيانات الواردة من هذه المصادر على أنها موثوقة، وستشكل الأساس لأيّ دليل يميز الإستراتيجية الصينية الكبرى<sup>29</sup>.

وبالنسبة للإستراتيجية الكبرى الصينية، ففي وقت مبكر من عام 2011، واحد من كبار المفكرين في الصين، "وانغ جيسي"، وهو عميد كلية الدراسات الدولية في جامعة بكين، كتب أنّ إستراتيجية أيّ بلد كبرى يجب أن تكون على أقل تقدير، إجابة على سؤال ما هي المصالح الأساسية للأمة، وما تشكله القوى الخارجية من تهديد، وكيف يمكن للقيادة أن تحمي مصالحها؟ وانغ، مع ذلك أشار إلى أن: "مسألة ما إذا كانت الصين لديها مثل هذه الإستراتيجية اليوم مفتوحة للنقاش؟ وأنّ الحكومة الصينية لم تكشف بعد عن أي وثيقة تشرح بشكل شامل أهداف البلاد الإستراتيجية وطرق تحقيقها"<sup>30</sup>.

<sup>29</sup>. Simon Norton, China Grand Strategy, p.5

<sup>30</sup>. Angela Stanzel, Grand Designs: does China Have a Grand Strategy? China Analysis, European Council on Foreign Relations (ECFR.eu), October 2017, p.1.



وقد تطوّرت المناقشة منذ ذلك الحين، واعتبارًا من اليوم؛ كان الجدل الصيني حول ما يجب أن تبدو عليه "الإستراتيجية الكبرى" قد أفرز توجيهات وبيانات ونظريات حول السياسة، ولكن حتى الآن لم يتم نشر أي صيغة رسمية من القمّة. هذا ما يجعل المناقشة الجارية مثيرة للاهتمام.<sup>31</sup>

ويتفق الباحثون الصينيون إلى حدّ كبير على أن الصين بحاجة إلى إستراتيجية كبرى تربط مصالحها الإستراتيجية في الاقتصاد والسياسة المحليّة وسياستها الخارجية. تدور مناظرات داخل الصين بشكل كبير حول الأسئلة الأساسية التي طرحها "وانج جيسي" في عام 2011. كيف يمكن صياغة إستراتيجيات الصين الاقتصادية والخارجية والعسكرية المستقبلية بشكل عام، وكيف يمكن أن يستخدم ذلك أيضًا لحماية مصالح الأمة وأمنها من التهديدات الخارجية؟ ليس من المستغرب أن يطرح السؤال مرارًا وتكرارًا، بما في ذلك أسئلة حول الدور الذي قد تلعبه الولايات المتحدة، باعتبارها أهم شريك في الصين - والتهديد - في "الإستراتيجية الكبرى" للصين.<sup>32</sup>

ويسود الجدل بشأن مدى توافر إستراتيجية ورؤية واضحة المعالم لدى الصين في تعاملها مع العالم الخارجي، فالتحول الذي مرّت به الصين من مرحلة إتباع إستراتيجية "ماو" الثورية لإستراتيجية "دنج شياوبنغ" الخاصّة بالإصلاح والانفتاح تتضمّن نوعاً من التحول الخاص بالصين في رؤيتها لذاتها وللعالم وموقعها فيه، لكن يسود جدل في الوقت الحالي حول حقيقة وجود إستراتيجية كبرى للصين حيث ينكر البعض وجود مثل هذه الإستراتيجية، ويجادل أحد المحلّلين بأن الصين تفتقر إلى منظومة أهداف وطنية وفلسفة دبلوماسية، وسياسية كبرى علمانية أو طويلة المدى، ويعدّ ذلك بمثابة الصّعوبة الأولى على مستوى السياسة الخارجية للصين، بينما يجادل البعض الآخر بأن الصين لديها رؤية محافظة ومحدودة عن العالم بالإضافة إلى افتقارها لرؤية إستراتيجية خاصّة بموقعها في المجتمع الدولي، ومن ناحية أخرى يوجد لدى أنصار المدرسة الواقعية في الولايات المتحدة اعتقاد قوي بوجود إستراتيجية كبرى للصين،

<sup>31</sup> Ibidem.

<sup>32</sup> Ibidem.

ويجادل "جولدشتاين" بأنه بدءاً من عام 1996 قامت الصين بتطوير إستراتيجية واضحة تهدف بالأساس لمحور التنمية الاقتصادية والصّعود السلمي في ظل نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة ومن دون تحفيز مفهوم التهديد الصيني.<sup>33</sup>

وبالتالي يرى المؤيدون لوجود إستراتيجية صينية أن الصعود الصيني كمفهوم تم استبداله بعد ذلك بمفهوم التنمية السلمية ، وترتبط معضلة الإستراتيجية الصينية بالحاجة الماسة للنمو، وضرورة أن تشارك بقوة على الساحة الدولية لتنفيذ ذلك ومواجهة مخاوف باقي الدول منها ، ومن ثم يوجد للإستراتيجية الكبرى عدة وظائف منها وضع معايير لصياغة وتقييم السياسة الخارجية والأمنية ،إضافة نوع من الشرعية على السياسة الخارجية من خلال نشرها على نطاق واسع، وصياغة صورة الدولة على مستوى الدولة.<sup>34</sup>

<sup>33</sup>. سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي،(مصر:العربي للنشر والتوزيع)،

2016،ص.266

<sup>34</sup>. المصدر نفسه.

جدول رقم 1: الإستراتيجيات الكبرى المعتمدة في الصين منذ عهد ماو

الإستراتيجيات الكبرى للصين	الإستراتيجيات الكبرى في عهد ماو: الربط من جانب واحد في الخمسينيات. "خطان" في الستينيات. "خط واحد" في السبعينيات.	الإستراتيجية الكبرى في عهد دنغ وجيانغ زيمين، في الثمانينيات: "الانفتاح". وفي التسعينيات: "التواري عن الأنظار"	الإستراتيجية الكبرى في عهد "هيو" السلام المتناغم 2003.
القواعد الداخلية الكبرى للإستراتيجية.	إجماع واشنطن	إجماع واشنطن	إجماع ما بعد واشنطن
جوهر العصر والنظام العالمي.	حقبة حرب وثورة تتميز بالفوضى وأسلوب "هوبز" في العلاقات الدولية.	– السلام والتنمية أصبحت بالفعل موضوع العصر. –نمط المجتمع الدولي الفوضوي.	السلام والتنمية ( وينبغي أن يكون) موضوع العصر. – محاولة بناء مجتمع دولي فوضوي كانطي.
الإيديولوجية والأساليب الفكرية التقليدية.	الأممية الثورة بالإضافة إلى الواقعية ، المدرسة القانونية وخاصة في جانب المناورة.	اللا إيديولوجية ، البراغماتية والواقعية، الطاوية.	الاشتراكية ، السلم والكونفوشيوسية.
أهداف ومعاني الإستراتيجية الكبرى.	لحفاظ على الاستقلال الوطني ومتابعة الثورة الدولية عن طريق الحرب والمواجهة.	التنمية الوطنية عن طريق الانفتاح واحتضان السوق العالمية.	لتحقيق كل من التنمية الوطنية والمواطنة الدولية عن طريق المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف التعاون الإصلاح.
هدف وقدرة الإستراتيجية الكبرى.	استخدام قدرات الصين المحدودة للغاية كأداة للضغط على مسار الثورة العالمية.	تغطية قدراتها ونواياها، والسعي لتحقيق مصلحة عملية على حساب النفوذ والهيبة الدوليين.	الاعتراف بزيادة القدرات مع إظهار حسن النية ، السلام والوثام الدوليين.

المصدر : Dong Sheng Di, Continuity and Changes: a Comparative Study on China's New Grand Strategy, HAOL, no.12, 2007, p.11.

لقد حوّل "دنج" مهمة السياسة الخارجية الرئيسية في أواخر سبعينيات القرن الماضي كدعم للإصلاح والانفتاح إلى البحث عن بيئة سلمية لتحديث الصّين. وكتبيرير إضافي للسياسة الجديدة، بدأ يقترح في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين أن يصبح "السلام والتنمية"، وليس الحرب والثورة، الموضوعين الرئيسيين للسياسة الدولية للعصر. وفي الوقت نفسه، تخلّت الصين عن التحالفات كسياسة وانتقلت نحو سياسة خارجية مستقلة وغير محايدة. وبهذا تحوّلت الصّين بشكل كبير عن الافتراضات الثورية عن نفسها وعن العالم. رأى التحليل الجديد أن تهديد حرب القوة العظمى منخفض، والحاجة إلى التنمية الاقتصادية في الصّين مرتفعة للغاية، وبالتالي فإنّ فرصة الصّين للتعامل مع الاقتصاد العالمي ضرورية وأمنة نسبياً. كانت الصّين في حاجة إلى تعويض الأرض التي فقدتها والابتعاد عن النموذج السوفياتي الفاشل. كان عليها أن تتعافى من تجاوزات سنوات الماويين والتركيز على أن تصبح ثرية وقوية، بينما في نفس الوقت الحفاظ على شرعية الاشتراكية والحزب الشيوعي الصّيني.<sup>35</sup>

وهو ما تقوم به الصين إثباتاً أنّ لها إستراتيجية كبرى، فالصين أعلنت على لسان قادتها أنها اختارت طريق الصّعود السلمية أو كما استبدل لاحقاً بالتنمية السلمية، وفي كلّ مرة كانت الصّين تؤكّد على ذلك من خلالها مختلف أنشطتها في مختلف بلدان العالم، ومن خلال المشاريع التي كانت تعلن عنها، وكذلك في إقليمها الآسيوي وهو ما سيجري الحديث عنه في باقي الفصول، تأكيدا لما تتوي الصين القيام به من دور في العالم. وهو منهج سياستها الخارجية الذي اتسمت به وأعلن عنه في شكل بنود حتى من قبل أن يقدم "زنج بيجيان" هذه المقاربة ويتبنّاها الرئيس "شي".

<sup>35</sup>.Barry Buzan, the Logic and Contradictions of Peaceful Rise/Development as China's Grand Strategy, LSE Research online, October 2015, p.7.

## المبحث الثاني: منظور الصعود السلمي: المقاربة والدلالات

لقد أصبح منظور الصعود السلمي محورا للسياسة الخارجية الصينية التي بدأها قادة الجيل الرابع في الصين منذ عام 2003، والذي استبدل في الآونة الأخيرة بمفهوم "النمو السلمي"، أو "التنمية السلمية" هذه المفاهيم التي حاولت التأكيد على الطّريق السّلمي الذي يمكن للصّين من خلاله الصّعود كقوة عالمية، فما هي الظروف التي ظهر فيها هذا المنظور؟ وكيف تم تحويله إلى إستراتيجية للصين؟ وكيف ظهر في سياستها الخارجية؟

## المطلب الأول: ظروف طرح المنظور كإستراتيجية دولية للصين.

## 1- مفهوم الصعود:

"الصعود" في اللّغة العربية ضدّ "الهبوط"، ويعني الارتفاع والزيادة في المنزلة والمكانة، إضافة إلى معاني أخرى عديدة، بحسب حركات أحرف الكلمة. على أن غالب الاستخدام يسير إلى معنى الارتفاع والارتفاع في المكانة أو المكان، وما يستدعيه من جهد ومشقة.<sup>36</sup>

وتستخدم كلمة "الصعود" كمقابل عربي لكلمتي "Emergence" و "رايزينغ" Rising "الانجليزيتين في معناها اللغوي الانجليزي، كلمة "إمارجنس" تعني "الخروج من سطح الماء، أي أنها تشير إلى ارتفاع مفاجئ لشيء ما من مستوى أدنى من سطح الماء، ليصبح بارزاً ومرئياً للعيان. والظهور فوق سطح أي وسط.<sup>37</sup>

<sup>36</sup> مباركية منير، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2016/2015، ص.31.

<sup>37</sup>. البوابة المعجمية للمركز الوطني الفرنسي للموارد النصية والمعجمية، على الموقع:

<http://www.cnrtl.fr/definition/emergence> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/02/12.

وبعد نشر المؤلف الشهير المؤرخ "بول كينيدي" في الثمانينيات والذي ترجم إلى العربية تحت عنوان: "نشوء وأقول القوى الكبرى"، عرف مفهوم الصعود انتشاراً واستخداماً أوسع في العلوم السياسية. وقد استعانت أدبيات العلاقات الدولية بكلمة "الصعود" في بداية التسعينيات لوصف ما يحدث مع الدول التي تحاول الظهور وأخذ مكانة في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان مع الولايات المتحدة يسيطران على المشهد الدولي ويحجبان الدول الأخرى.<sup>38</sup>

وبالنسبة لمعاني واستخدامات مفهوم "الصعود" في علم العلاقات الدولية، فقد أشارت "سلفيا ديلاي" sylvia dilanno في كتابها "جيوبوليتيك الدول الصاعدة" إلى أن الصعود أصبح المفهوم السهل للإشارة إلى تلك الدول التي تتقوى اليوم على أسس اقتصادية، حتى لو اعتبرنا أنها صعدت فعلاً إذا احتفظنا بالتعريف اللغوي للمفهوم".<sup>39</sup>

ويشير تقرير إحدى ورشات العمل التي نظّمها معهد "ماساشوساتس" الأمريكي للتكنولوجيا لتقييم وتقدير الصعود الصيني، إلى أن أدبيات علم السياسة والعلاقات الدولية، تزخر بالتصورات المتنافسة لما يمكن أن تتضمنه فكرة "الصعود". فالرأي الافتراضي يطابق بين الصعود والزيادة (بالمعنى النسبي أو المطلق) في قدرات الدولة، ولكن هناك أيضاً وجهات نظر ومقاربات متعددة:<sup>40</sup>

- المقاربة التاريخية: تعتبر الدولة في حالة صعود إذا كانت أقوى مما كانت عليه في الماضي؛
- مقارنة الوضع: الدولة تصعد إذا كانت تبدو أكثر انخراطاً واندماجاً في العالم مما كانت عليه في السابق؛

- مقارنة النفوذ: الدولة تصعد إذا كانت تؤثر بشكل متزايد في حياة الأشخاص العاديين؛

<sup>38</sup> مباركية منير، مرجع سابق، ص 32-33.

<sup>39</sup> . المرجع نفسه، ص 34.

<sup>40</sup> .المصدر نفسه.

- مقارنة "تهديد القوة المهيمنة": تعتبر أن دولة ما في حالة صعود إذا كانت تشكل تهديداً متزايداً لتفوق ومكانة القوة المهيمنة في النظام الدولي القائم.

- مقارنة "التوقعات البيذاتية": الدولة تصعد إذا كانت الدول الأخرى ترى أنها تؤدي ، أو ستؤدي مستقبلاً ، دوراً أوسع في العالم أكثر مما كانت تفعل في السابق.

ويعتبر "اسماعيل رقرقي" أن "الصعود" من بين المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العلاقات الدولية، ويعرفه على أنه: "مسار الارتقاء في التراتبية الدولية؛ الذي يتسم أولاً باكتساب علامات القوة الاقتصادية، ثم تحويلها فيما بعد إلى المجالين السياسي والإستراتيجي، إقليمياً ثم دولياً. وقد أتبع تعريفه هذا بالإشارة إلى أنّ "تصوّر الصّعود ليس مستقلاً عن وجهة نظر من يشكّلونه". لتوضيح أن الصّعود ليس مساراً أو ظاهرة ثابتة، وإنما يمكن تصورهما بطرق وأشكال مختلفة من قبل من يصنعون أو يخوضون مسار الصّعود.<sup>41</sup>

من مجمل التعريفات المقدّمة السابقة، يمكن أن نستنتج أن الصّعود هو مفهوم يستخدم للدلالة على حركية ما، مقترناً بالضرورة بدولة أو عدة دول أو فواعل أخرى معروفة، والصعود الذي بحثنا في معناه فيما يخص موضوع الأطروحة يدل على مجموعة من التطورات والتغيرات التي تشهدها دولة معينة والشكل الذي اتخذته والذي يصف طبيعة هذا الصّعود ومنحاه وضرورة أن تكون له أهداف ينشدها بتميزه هذا. وسنبحث في الصعود الصيني كحقيقة واقعة مقترنة بالأرقام والترتيب الدولي.

<sup>41</sup> - المصدر نفسه.

## 2- خلفيات ومبررات ظهور منظور الصّعود السّلمي

لقد دفعت الإصلاحات التي أطلقها "دنج شياوبينج" الصّين إلى مرحلة زمنية مزدهرة كانت لها عواقب بعيدة المدى. أدرك "دنج" أنّه بحاجة إلى تنفيذ مجموعتين رئيسيتين من الإصلاحات حتى يتسنى للحزب الشيوعي الصيني وجمهورية الصين الشعبية البقاء والاستمرار. ومن جانب آخر كانت هناك حاجة لمنع حصول النتائج نفسها التي حصلت مع "ماو تسي تونغ" ، وبالتالي، من خلال الإصلاحات التدرّجية استطاع "دنج" وفريقه تعزيز حكم الحزب و المجموعة الثانية من الإصلاحات تطرقت إلى الاقتصاد والحاجة إلى إيصالها إلى السّكان الصّينيين. كان هذا أيضاً هدفاً لتمكين الحزب الشيوعي الصّيني من تعزيز شرعيته كمزود وحيد للنظام والازدهار والتطور، كونه يحظى بتقدير كبير من المجتمع الصيني، بعد قرن كارثي من الغزوات والحرب الأهلية والهندسة الاجتماعية المضطربة. وفي عام 1979، كانت الصّين مختلفة جداً وعلى مسار التّحديث. من أجل تركيز بكين على النّمو الاقتصادي ، تبع "دنج" النهج غير الظّاهر من حيث السّياسة الخارجية. هذا يعني أنّ الصين ستجنب الصراعات والتوتّرات التي يمكن أن تحول دون النّمو المحلّي للموارد.

إلا أنّ المؤسّسة الصينية للسياسة الخارجية ولفترة طويلة؛ كانت تدرك تماماً أنّه سيكون هناك رد فعل محتمل قد تتسبب فيه القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصّين في المجتمع الدولي، وقد أدركوا أيضاً أنه بدون معالجة هذه المسألة "تهديد الصين" في الولايات المتحدة والدول المجاورة لها، فإنّ صعودها لن يحظى بتقدير جيد من المجتمع الدولي بأسره.<sup>42</sup> فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فقدت الولايات المتحدة الأمريكية العدو الذي كان يستنفذ طاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، في المقابل ظهرت هذه المستجدّات المتعلّقة بالصّعود الصّيني المشهود، وقد بدأ الإعلام الدّولي يتحدّث عنها، في

<sup>42</sup>.ZhengBijian, "The 16th Party Congress of CPC and China's new path of peaceful rise," in *Collection of ZhengBijiang's Essays*, Vol. 3, (Shanghai: Shanghai People's Press, 2005), p. 1122.



ظلّ حركة جديدة من الأفكار والمتابعات للوضع، حيث برزت إلى الوجود مجموعة من النظريات الجديدة: كنهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما FRANCIS FUKUYAMA ، و"صموئيل هنتغتون" Samuel Huntington وبدأ الترويج في الأوساط الرسمية الإعلامية والأكاديمية لمحاربة مجموعة من المخاطر بعضهم حصرها فيما يسمونه بالخطر الأخضر (الإسلام)، والبعض الآخر كان يرى أنّها تنحصر في الخطر الأصفر (الصين)، وطرح أكثر موضوع "الخطر الصيني" بقوة ويجدية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول شرق آسيا، والتي ترى الصين أن لليابان وتايوان دور كبير في إثارتها والاستفادة منه أو ظهرت وبشكل رسمي "نظرية التهديد الصيني" إلى العالم.

### جدول رقم 2: الدول التي قادت عملية الترويج لنظرية الخطر الصيني

انطلاق النظرية	مصدر النظرية	الوصف التفسيري للنظرية وفق الرؤية الصينية.
بداية التسعينيات من القرن الماضي	<ul style="list-style-type: none"> <li>أمريكا</li> <li>اليابان</li> <li>تايوان</li> </ul>	استناداً إلى سياسات القوة ، نوع النظام، القومية الصينية، فإن الصين تعتبر خطراً على السنتاتيكو الإقليمي والدولي كما على الأطراف الثلاثة. ظهور هذه الآراء كان بمثابة إعلان رسمي عن انطلاق نظرية التهديد الصيني. قادت هذه الدول الثلاثة حملة الترويج للخطر الصيني على المستوى الدولي، وقد كانت كوريا الجنوبية معهم قبل أن تخف وجهات النظر المماثلة فيها.

المصدر: علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة، أطروحة

مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بيروت

العربية، 2016، ص. 17.

وتشير الاستنتاجات والفهم الأساسي للنظرية الواقعية التي طغت في هذه الفترة حول الحالة الصاعدة إلى الجوانب التالية:<sup>43</sup>

- غالبًا ما ترتبط عملية صعود القوى العظمى بالحرب ، وفي تاريخ تطور النظام الدولي ، يتسبب صعود القوى الناشئة دائمًا في الاضطرابات والحرب. من حرب بيلوبونيزيا\* قبل ألفي عام إلى صعود ألمانيا في القرن العشرين، تسببت كل قوة صاعدة تقريبًا في الاضطرابات والحروب العالمية.

-في عملية صعود القوى الناشئة، تعزز الدول الصاعدة باستمرار قوتها الوطنية من أجل حماية سلامتها، ومثل هذا السلوك سوف يسبب درجة معينة من التهديد لأمن الدول المهيمنة الحالية. هذا لن يؤدي فقط إلى تفاقم المعضلة الأمنية الحالية بل قد يؤدي إلى معضلة أمنية جديدة، مما سيؤثر أو حتى يكسر توازن القوى الدولي الحالي، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار أو الصراع الدولي. يعتقد روبرت جيلبين Robert Gillpen، الباحث التمثيلي لنظرية دورة الهيمنة، أنه عندما يكون للدولة ميزة على البلدان الأخرى، وهذا يعني؛ إذا كان ميزان القوة في النظام الدولي لصالحها، ستحاول تلك الدولة تغيير النظام الدولي.

وفي مواجهة هذه الأقاويل الأمريكية ركزت وجهة النظر الرسمية الصينية في التصدي لمفهوم

"الخطر الصيني" على الصعيد الاقتصادي أو العسكري أو السياسي على عدد من الاعتبارات وأهمها:<sup>44</sup>

<sup>43</sup>.Xirong Ai, "An International Analysis of The Formation of "China Threat Theory", Atlantis Press, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, Vol.92, p.452.

<sup>44</sup>.Herbert Yee and Lan Strey, **The China Threat : Perceptions Myths and Reality**,( New York.Routledge Curzon.2002).pp.36-37.

\* هي الحرب التي استمرت فيما بين (431-404ق.م) بين مدينة أثينا Athenes وحليفاتها من جهة، واسبرطة Sparta وحليفاتها من جهة أخرى، والتي خلد أحداثها المؤرخ توسيديس (460-400ق.م. Thucydides (بوصفه أحد رجالها. ويتبين من الدراسات المعاصرة لكتاباته عن الحرب أن أسبابها البعيدة تكمن أساساً في العداوة الكامنة بين العناصر الإيونية في أثينا والعناصر الدورية في إسبرطة، كما تكمن في طبيعة نظام الدولتين اللتين اتخذت أولهما الديمقراطية والتجديد شكلاً للحكم في مقابل رجعية إسبرطية وتزمت يصعب تسويغه. ويبدو أن رغبة أثينة الديمقراطية، في عهد حاكمها الفذ بركليس، في تكوين امبراطوريتها التجارية داخل بلاد اليونان القارية وخارجها في منطقة البحر المتوسط، قد أفرغت إسبرطة ودفعتها إلى إعلان الحرب على أثينة منتهزة إقدام الأخيرة على حصار ميغارا اقتصادياً، وحرمانها من التعامل في الأسواق التي تسيطر عليها أثينة. وكانت ميغارا إحدى أهم مدن حلف البيلوبونيز العسكري بزعامة إسبرطة التي عدت قرار أثينة هذا بمنزلة إعلان حرب، ودعت مجلس حلفها إلى الانعقاد وأعلنت الحرب على أثينة وحليفاتها.

- لا طموح للصين بالسيطرة والهيمنة، فالصين تسعى إلى خلق بيئة إقليمية ودولية سلمية وتؤمن بمبادئ التعايش المشترك وسياستها الخارجية لا تتضمن إنشاء الأحلاف العسكرية.

- الإنفاق العسكري الصيني هو ذو طابع دفاعي، كما أن الصين لا تمتلك قوة عسكرية تضاهي بها الولايات المتحدة الأمريكية.

- الصين لا تزال دولة فقيرة ونامية وتحتاج إلى بيئة دولية سلمية تسمح لها بإنجاز تنمية ناجحة.

- الشعب الصيني شعب مسالم، والصين أمة تعمل بمبادئ كونفوشيوس، فهي تدعو إلى الصداقة والسلام في سياستها الخارجية في الجوار والعالم، ولا تسعى إلى مطامع توسعية على الإطلاق.

ورغم هذه التطمينات والردود فالصين وجدت نفسها تواجه بعضاً من المتوجسين ورؤاهم لكونها حسبهم مجرد ردود وتصريحات قابلة للتغير حسب الظروف، أي بدون ضمانات، وهو مما يثير الشكوك والمخاوف حسبهم.

إنّ النّخب الصينية التي سافرت إلى واشنطن وطوكيو وسيول مثلاً؛ من الأماكن التي كانت لديها تجربة مباشرة حول كيف أن تصوّر "تهديد الصين" قد يضر بصورة بكين ويقلل من فعالية دبلوماسية الصين. ولذلك، وابتداءً من عام 2002، شرعت النخب الصينية التي يمثلها "زنغ بيجيان" - وهو أحد المقربين من الزعيم الصيني "هيو جنتاو" - في تطوير ونشر مفهوم وفكرة "الصعود السلمي" في محاولة لمعالجة الأسباب عميقة الجذور لتلك الريبة حول الصين في الغرب بشكل عام والولايات المتحدة على وجه الخصوص. وحاول "زنغ بيجيان" بجدّ من خلال الخطب التي ألقاها خلال رحلاته المختلفة إلى الولايات المتحدة لدفع وجهة نظر بلاده : الأميركيون بحاجة إلى إطار مفاهيمي جديد

للنظر في صعود الصين كقوة عالمية. وأعلن أن الصين سوف تتخذ طريقاً جديداً تماماً من الصعود

السلمي؛ الذي يختلف تماماً عنه لدى كل من ألمانيا واليابان والاتحاد السوفياتي السابق.<sup>45</sup>

كان مفكر الحزب الشيوعي الصيني المعروف إذن "زنغ بيجيان" (ZHENG BIJIAN) هو أول من قدم عبارة "الصعود السلمي" في نوفمبر 2003 في خطابه " الطريق الجديدة لصعود الصين السلمي ومستقبل آسيا" ، ثم ظهر هذا المفهوم مرة أخرى في خطابات الجيل الرابع من الزعماء الصينيين. وقد اكتسب اقتراح "زنغ بيجيان" مصداقية في الأوساط السياسية عندما كرره السيد "هيو" (HU) الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي، ورئيس الوزراء "ون جيا باو" (WEN JIABAO) في الخطابات القصيرة فيما بعد. وعلى الرغم من أن تبادل هذا المفهوم فيما بين القيادة الصينية والمفكرين الشيوعيين فيما بعد؛ حاول أن يثبت أن هذا النهج يعني التنمية السلمية أو المجتمع المتناغم إلا أن النية ظلت واضحة بأنه سعي الصين للتطور كقوة عالمية؛ باستخدام مزيج من القوة الناعمة والإشراف المسؤول. وقد حدد مجلس العلاقات الخارجية الصيني فرضية الصعود السلمي باعتبارها تسمح للصين بالتنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من البيئة الدولية السلمية، وفي نفس الوقت الحفاظ على السلام العالمي والمساهمة فيه من خلال تنميتها.<sup>46</sup>

ومما يجدر ذكره أيضاً هو إحدى النقاط المهمة والحاسمة في مسار ظهور "منظور الصعود السلمي"، وهي هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية شنت بعدها حرباً طويلة ضمن ما أسمته بـ"الحرب ضد الإرهاب" وهو ما يندرج تحته عدة عناوين: الإسلام - الشرق

<sup>45</sup>. Zheng Bijian, "The 16th Party Congress of CPC and China's new path of peaceful rise," in *Collection of Zheng Bijian's Essays*, Vol. 3, (Shanghai: Shanghai People's Press, 2005), p. 1122.

<sup>46</sup>. Esther Pan, "The Promise and Pitfalls of China's Peaceful rise", CFR .org, April 14, 2006 under <https://www.cfr.org/background/promise-and-pitfalls-chinas-peaceful-rise> accessed 04/07/2017).

الأوسط- المخاطر - النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة. ويمكن جمعها في أن الولايات المتحدة الأمريكية بما تمثله كقوة مهيمنة في العالم قد باشرت ظهورها الجديد بإعلان الحرب على كل من يحاول تجاوزها ، وإثبات فرض سيطرتها واستعدادها للوقوف ضد كل من يحاول زعزعتها عن هذه المكانة، فقد أرسلت مجموعة من الرسائل والصين اتخذت إجراءاتها وأرسلت جوابها: "صعودي لا يهدد مكانتك ، صعودي سيكون سلمياً آمناً".

لقد أعطى مفهوم " السلمى " للمجتمع الدولي نظرة استكشافية حول التفكير الاستراتيجي الجديد للصين، كما قدم رئيس الوزراء (Wen Jiabao) نفس مجموعة المبررات خلال زيارته للولايات المتحدة في أوائل ديسمبر 2003، وقال لجمهور هارفارد : "إن العدد الكبير للسكان والتخلف هي الوقائع التي تواجهها الصين في المستقبل، وعلى الصين أن تصل إلى مصاف الدول المتقدمة، ولا يزال العمل شاقاً لعدة أجيال، ولعشرات من الأجيال".<sup>47</sup>

و يضيف قائلاً: "لا يمكننا الاعتماد على أحد إلا أنفسنا لحلّ المشاكل التي تواجه شعبنا البالغ عددهم 1.3 بليون نسمة. ومنذ تأسيس الجمهورية الشعبية، حققنا الكثير في عملية إعادة البناء الوطنية؛ وفي الوقت نفسه قمنا ببعض الطرق الالتفافية وضيعنا بعض الفرص. في عام 1978، وبالاعتماد على سياسات الإصلاح والانفتاح، وجدنا في نهاية المطاف الطريق الصحيح للتنمية - طريق الشعب الصيني لبناء الاشتراكية بشكل مستقل ومواصفات صينية".<sup>48</sup>

إن هذا المفهوم يقدم المبرر الأساسي له، بوجود مجموعة من التحدّيات الحقيقية والتي تعيق صعود الصين بناءً على اثنين من المعادلات البسيطة: إنّ التحديات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر

<sup>47</sup> . Wen Jiabao, 'Turning your Eyes to China' Speech Delivered at Harvard 10 december 2003.english transcript available on the website of Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China: <http://www.fmprc.gov.cn/ce/ceun/eng/xw/t56090.htm> (accessed 29/06/2017).

<sup>48</sup> . **Ibidem.**

تفاهةً تصبح قضايا ذات حجم هائل بالنظر إلى عدد سكان الصّين الذي تضاعف إلى أكثر من مليار نسمة، والأمر نفسه بالنسبة إلى رأس المال غير المحدود والقدرة المادية التي لا حدود لها، ورغم الارتباط النسبي بينهما فهي في الحقيقة مقسّمة على أكثر من مليار نسمة. إذن فهذا المبرر يدرك الإمكانيات الهائلة وراء هذه الأرقام، باعتبار أن الصّين يمكن لها أن تبذل كلّ ما لديها من إمكانيات للتعامل مع جميع التّحديات الداخليّة لتحسين سبل العيش لشعبها، وعلى هذا فالأجدر بالنسبة للصّين أن تبقى مشغلة تماماً على أن تحوي رغبة في الطّعن في النّظام الدّولي القائم، كما يرى كثيرون ممن سنتطرق إليهم لاحقاً.

و يعترف مفهوم "الصّعود السّلمي" ويقبل بالمشاغل التي يمكن أن ترفعها الصّين الصّاعدة إلى بقية العالم. لكنّه يجادل بأنّه بالنظر إلى حتمية وواقع صعود الصّين كقوة عالميّة، فإنّ القضية الحقيقيّة تكمن في موقف الصّين من مكانتها الجديدة وقوتها. وتدرك الصّين وعلى نحو متزايد حجم الشكوك والتوترات التي يمكن أن تسببها تصوّرات "التّهديد الصّيني" لأعضاء "نادي القوى العالميّة"، أكثر من ذلك، ويقدر ما تمثّله رؤية المتشكّكين للتّهديد الهائل الذي يمكن أن تمثّله الصين، فإنّها في الوقت ذاته تتجاهل الفرص الكبيرة والمهمّة على حدّ سواء التي يمكن أن تقدّمها الصّين للمجتمع الدّولي.

و تسعى الصّين من خلال "سياسة الصّعود السّلمي" لتجنّب السياسات التي تتجه إلى التنافس والتي سلكتها القوى الجديدة الصّاعدة في مراحل من تاريخها مثل ألمانيا في مطلع القرن العشرين والاتحاد السوفياتي السابق وغيرها. وقد تبنّت الصّين شعارات سلميّة منذ عهد الرئيس "دنغ كسياوبنغ" مهندس الإصلاحات في الصّين، و شكّلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية مثل (عامل جيراننا بلطف، عاملهم كشركاء) و (حافظ على علاقات صداقة مع الجيران اجعلهم يشعرون بالأمن وساعد في جعلهم أغنياء) ،

كل هذه الشعارات والمبادئ مثلت أرضية جيدة لتبني هذا المنظور بحديثاته إذ أنه لم يكن جديداً بالنسبة للصين.

لقد فتح هذا المنظور نقاشات في داخل الصين بين التيارات والتوجهات الصينية حيث عارض البعض استخدامها فيما تحفظ البعض الآخر عليها؛ وبالخصوص تيار الرئيس "يانغ زيمين Jiang Zemin" أو ما يطلق عليه "التيار القومي البراغماتي" وقد تركزت الاعتراضات على مجموعة من الأسباب كان أبرزها وأهمها هو أنّ مفهوم مصطلح "الصعود" بحد ذاته ربما يثير مخاوف الآخرين، في خضمّ هذه النقاشات اقترح تيار الرئيس "زيمين" استبدال مفهوم "الصعود السلمي" بمفهوم "السلام والتنمية" الذي تعود جذوره -كما أسلفنا الذكر- إلى العام 1978 عندما أطلق "دنج كسياوبنغ" (Deng Xiao Peng) مهندس سياسة الانفتاح والتحديث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للصين المعاصرة، وهي السياسة الأولى التي أوصلت الصين إلى المسرح العالمي وخصوصاً في المجال الاقتصادي، من أقوال "دينغ" المأثورة: "علينا أن نراقب برويه وأن نحصن موقعنا، ونتعامل مع الأحداث بهدوء، وأن نخفي طاقتنا وننتظر وقتنا ونكون جيدين في المحافظة على البقاء بعيداً عن الأضواء، وألا ندّعي القيادة مطلقاً" من هذا القول يظهر جلياً التيار القومي البراغماتي الذي يرى أن توجه "دنج" لا يزال يشكل الأساس المتين الذي يجب الاعتماد عليه في مقابل هذا أصر التيار القومي الواقعي أي تيار "هو جينتاو" Hu Jintao على أنه لا مبرر لإخفاء طموح الصين في الصعود إلى الساحة العالمية كقوة كبرى. فالمهم ليس الحديث عن صعود الصين أو عدمه لأنّ الجميع يستطيع أن يرى أن الصين تصعد اليوم في النظام العالمي، وأن يكتمل تشكيل سياق صعودها بشكل كامل، لكن المهم أن يتم إقناع القوى الكبرى في النظام العالمي أنّ صعود الصين ليس من أجل تهديد موقعهم على الساحة العالمية و مصالحهم؛ وبالرغم من ذلك لم يقتنع البراغماتيون بمنطق وطرح الواقعيين وعلى إثر ذلك استبعد مفهوم "الصعود السلمي" لصالح المفهوم المقترح "السلام والتنمية" في النقاشات الدائرة في الأوساط الرسمية. ومع خروج "جيانغ زيمين" بشكل نهائي

من السلطة وذلك مع نهاية العام 2004 واستتباب الأمر لصالح "هو جينتاو" وفريقه بشكل مطلق وكامل عاد مفهوم "الصعود السلمي" إلى الواجهة وهي إشارة مهمّة وواضحة إلى انتصار فريق الرئيس الجديد في النقاشات الإستراتيجية حول هذا المفهوم .

وعموماً ينطوي الصّعود السّلمي على عملية ذات اتجاهين، تستوعب فيها في الاتجاه الأول القوة الصّاعدة نفسها داخل قواعد وبنى المجتمع الدّولي، في حين تستوعب القوى الأخرى؛ وفي الوقت نفسه بعض التغيّرات في هذه القواعد والبنى عن طريق تكيف هذه القوّة الصّاعدة والدّول الأخرى مع الوضع الجديد.

### المطلب الثاني: خطى تفعيل مقاربة الصعود السلمي إلى سياسة رسمية للصين

ابتداءً من عام 2002 ، بدأت النّخب الصينية ، التي يمثلها زنج بيجيان Zheng Bijian ، أحد المقربين السابقين للزعيم الصيني الحالي هو جين تاو ، في تطوير ونشر مفهوم وفكرة "النهضة السلمية" في محاولة لمعالجة الجذور العميقة لأسباب شك الغرب في الصين بشكل عام ، والولايات المتحدة بشكل خاص. في خطاباته التي ألقاها خلال رحلاته المختلفة في الولايات المتحدة ، حاول زينغ جاهداً دفع وجهة نظره إلى هذه الدولة: يحتاج الأمريكيون إلى إطار مفاهيمي جديد للنظر في نهوض الصين كقوة عالمية. أعلن أن الصين ستتبع طريقاً جديداً من النهوض السلمي يختلف تماماً عن ألمانيا واليابان أو الاتحاد السوفيتي السابق.<sup>49</sup>

فقد قام زنج بيجيان \* zheng bijian بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية على رأس وفد صيني من الحزب الشيوعي الصيني التابع لوحدة بحثية تدعى منتدى الإصلاح الصيني، التقى خلالها مع العديد

<sup>49</sup>.Zheng Bijian, "The 16th Party Congress of CPC and China's new path of peaceful rise," in Collection of ZhengBijiang's Essays, Vol. 3, (Shanghai: Shanghai People's Press, 2005), p. 1122.



من كبار المسؤولين والباحثين في إدارة بوش لمناقشة وجهات النظر الأمريكية حول دور الصّين النّاشئ في الشّؤون العالمية. بعد هذه المناقشة، خلص زنج zheng إلى أنّه كان هناك عدم يقين واسع النطاق ووجهات نظر مستقطبة في الولايات المتحدة حول مستقبل الصّين كقوة رئيسية، وأن هذه الآراء من شأنها أن تُعقد العلاقات بين الولايات المتحدة والصّين وتقوّض سعي بكين لوضع قوة عظمى. كما تم التعبير عنها كحديث عن التّوايا الصينية لتغيير النظام الدولي السائد وتهديد المصالح الأمريكية، أو تخوفاً من أن تتفجر الصّين بسبب نقاط الضعف العميقة، لم يكن لدى المسؤولين والمتقنين الأمريكيين ثقة تذكر في مسار الصّين في المستقبل وتداعياته على الاستقرار العالمي.<sup>50</sup>

وعند عودته إلى الصّين قرّر إعداد تقرير ورفعته إلى القيادة الصّينية، واقترح البدء على الفور في البحث عمّا سمّاه "طريق جديد لصعود الصّين السّلمي". وقد أيدت القيادات الصّينية لا سيما "هوجنتاو" (Hu Jintao) الإقتراح، وتقرّر دعم العمل البحثي لمشروع "زنج" حول الموضوع، وبوشر بالتسويق لهذا المفهوم.<sup>51</sup>

ويتميّز هذا المسار الجديد بعلاقة الصّين مع عملية العولمة الاقتصادية بدلاً من الانفصال عنها. يعتمد نجاحها على تنمية الصين، وانفتاحها على السوق، وتطويرها المؤسسي الذاتي، وعلاقاتها المتبادلة مع الدول الأخرى المبنية على المنفعة. وحسبه فقد ظلّت الصّين على طريق التنمية السلمية طوال العقدين الماضيين واستفادت منه كثيراً فلا يوجد سبب لتغيير الصّين.<sup>52</sup>

<sup>50</sup>. Bonnie S.Glaser and Evan S.Medeiros, « **the Changing Ecology of Foreign Policy Making in China** » :The Ascension and Demise of the Theory of «Peaceful Rise »,the China Quarterly,vol.190, June 2007,pp.293-294.

<sup>51</sup>. Bonnie S.Glaser,Op.cit.,p.294.

<sup>52</sup>.ZhengBijian, "The suggestion to carry out research about China's development path of peaceful rise," in Collection of ZhengBijiang'sEassays, Vol. 3, (Shanghai: Shanghai People's Press, 2005), pp. 1130-1131.

ويعرّف زنج بيجيان\* Zheng Bigian نهضة الصّين السّلمية على أنّها معادلة لتحديث الصين، ويجادل بأنّ تجربة السّنوات الخمسة والعشرين الماضية أثبتت أنّه على عكس القوى الصّاعدة في التّاريخ، والتي اضطرتّ إلى استخدام العدوان والحرب لتحقيق صعودها، يمكن للصّين تأمين رأس المال والتكنولوجيا والموارد اللازمة من خلال الوسائل السّلمية لأنّ الصّين تفتح أبوابها أمام السّوق العالمية، وبأنّ اقتصاد العولمة يجعل نهوض الصّين سلميّاً ممكناً. إنّ تنمية الصين تتطلب بيئة دولية سلمية بينما تتميتها بدورها ستعزز السّلام العالمي. باختصار، سوف يجلب نهوض الصّين السّلمي فرصاً وليس تهديداً للمجتمع الدولي.<sup>53</sup>

وقد بلغ الترويج لنظرية "النهوض السلمي" في الولايات المتحدة ذروته عندما نُشرت مقالة "زنج بيجيان" حول هذه النظرية في مجلة السياسة الخارجية الأكثر شهرةً في الولايات المتحدة.<sup>54</sup>

" في السنوات الخمسة وعشرون منذ بدء الإصلاح والانفتاح، اتبعت الصين طريقاً إستراتيجياً جديداً لا يناسب فقط ظروفها الوطنية بل أيضاً يتوافق مع تيار العصر؛ هذا المسار الإستراتيجي الجديد هو

\* مفكر صيني، ولد بمقاطعة سيشوان ، التحق بالحزب الشيوعي الصيني سنة 1952، وستنتين بعد ذلك أكمل دراساته العليا في الاقتصاد السياسي في جامعة رانمين بالصين Renminuniversity of China وقد أجرى بحثاً للحزب وحكومة الولاية والأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية. مسيرته المهنية في الخمسينيات وخلال الثورة الثقافية ليست معروفة جيداً، لكن يعتقد أنه كان يعمل داخل إدارات اللجنة المركزية ، ربما على القضايا الإيديولوجية . وقد كانت له أيضاً بحثاً حول الشؤون الدولية أنجزها لمجلس الدولة في أوائل الثمانينيات.

في سنة 1988، تم تعيينه نائباً لرئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية(CASS) ، وفي الوقت نفسه رئيساً لمعهد الماركسية اللينينية ، وفكر ماوتسي تونغ. في سنة 1992، انتخب للجنة المركزية وتولى منصب نائب المدير التنفيذي لإدارة الدعاية ، حيث كسب تقدير جيانغ زيمين Jiang Zeming لمساعدته في محاربة الهجمات السياسية لرئيس الدعاية السابق Deng Liqun، وأصبح زينغ أيضاً نائب الرئيس التنفيذي لمدرسة الحزب المركزي التي كان يترأسها هيو جنتاو Hu Jintao سنة 1992. ولم يُعاد انتخاب زينغ للجنة المركزية في مؤتمر الحزب السادس عشر سنة 2002، بعد أن بلغ سن السبعين عاماً، كما انتهى منصبه كنائب رئيس مدرسة الحزب المركزي، لكنه ظل بارزاً كرئيس لمنتدى الإصلاح الصيني، وعميد في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في مدرسة الدراسات العليا للأكاديمية الصينية للعلوم ، بالإضافة إلى الأدوار الفخرية في العديد من المدارس الأخرى ، ولم يكن زينغ من المتحفظين حول الدعوة إلى أفكار مثيرة للجدل. سافر إلى عدة دولاً أوروبية وإلى الولايات المتحدة.

<sup>53</sup>.Zheng Bijian, "Ten points about China's development path of peaceful rise," in *Collection of Zheng Bijiang's Essays*, vol. 3, (Shanghai: Shanghai People's Press, 2005), pp. 1281-1283.

<sup>54</sup>.Zheng Bijian, "China's 'peaceful rise' to grate power status" *Foreign Affairs*, No. 5, Sept/Oct, (2005),pp. 18-24

الصعود السلمي الصيني من خلال بناء اشتراكي مستقل بمواصفات صينية مع المشاركة بدلاً من الابتعاد عن الاقتصاد العولمي."

في العقود القليلة القادمة، ستكون الأمة الصينية مشغولة بضمان حياة كريمة وأكثر راحة لشعبها . منذ الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، التي عقدت في عام 1978، ركزت القيادة الصينية على التنمية الاقتصادية وحتى الآن، أدخلت الصين طريقاً إستراتيجياً جديداً يتلاءم مع ظروفها الوطنية في الوقت الذي تتوافق فيه مع المدّ والجزر التاريخي. و يمكن أن يسمى هذا الطريق نحو التحديث "مسار التنمية نحو نهوض سلمي". لقد قامت بعض القوى الناشئة في التاريخ الحديث بنهب موارد الدول الأخرى من خلال الغزو أو الاستعمار أو التوسع أو حتى الحروب العدوانية واسعة النطاق. وظلّ صعود الصين حتى الآن مدفوعاً برأس المال والتكنولوجيا والموارد المكتسبة من خلال الوسائل السلمية.<sup>55</sup>

إنّ الخيار الاستراتيجي الأكثر أهمية الذي قدّمه الصينيون كان احتضان العولمة الاقتصادية بدلاً من فصل أنفسهم عنها. وفي أواخر السبعينيات، عندما بدأت الثورة التكنولوجية الجديدة وموجة جديدة من العولمة الاقتصادية تتكشفان بقوة دافعة كبيرة، أدركت بكين هذا الاتجاه وعكست الممارسات الخاطئة للثورة الثقافية. على أساس الحكم القائل بأن تنمية الصين ستعتمد على مكانها في عالم مفتوح، قرر "دنغ شياوبينغ" وقادة صينيون آخرون اغتنام الفرصة التاريخية وتحويل التركيز في عملهم إلى التنمية الاقتصادية. نفذوا إصلاحات تهدف إلى فتح وتعزيز الأسواق المحلية والاستفادة من الأسواق الدولية. نفذوا نظام التعاقد المنزلي في المناطق الريفية وفتحت أربعة عشر (14) مدينة ساحلية، وبالتالي الدخول في فترة الإقلاع الاقتصادي.<sup>56</sup>

<sup>55</sup>.Zheng, Bijian, "China's 'peaceful rise' to grate power status," **Foreign Affairs**, vol.84, no.5 (2005),p.20.

<sup>56</sup>.**Ibidem.**

لقد جرى إعادة استخدام المصطلح والمفهوم نفسه، من قبل كلٍّ من الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني "هوجنتاو" (Hu Jintao) ووزير الخارجية "لي زهاوتشينج" (li zhaoxing) في عامي 2003 و2004. ففي 10 ديسمبر 2003، وخلال تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية، قام "وين" باستخدام المصطلح دافعاً إياه أكثر فأكثر باتجاه التحول إلى نظرية سياسية. واستخدمه بعد ذلك في عدة مناسبات رسمية صينية لعلّ أبرزها خطابه في دورة المجلس لنواب الشعب الصيني في مارس 2004، حيث اقترح في سياق جعل مفهوم "الصعود السلمي" مكوناً رسمياً من مكونات سياسة الصين الخارجية أن يتضمّن الإشارة إلى خمسة عناصر رئيسية، هي:<sup>57</sup>

- استفادة الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تساعد هي على تحيّن السلام العالمي من خلال ما تحقّقه من تنمية.
- اعتماد الصين على قدراتها الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها.
- أن يقوم المفهوم على استمرار الصين في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف.
- الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق مفهوم "الصعود الصيني" سيتطلب أجيالاً متعددة وسنين عديدة.
- التأكيد على أنّه وأثناء السعي لتحقيق هذا الهدف، لن يقف العود الصيني في طريق أي دولة أو يعرّض أي دولة أخرى للخطر، كما لن يتم إنجاز الصعود الصيني على حساب أي أمة.

في عام 1990، واجهت الصين مرة أخرى خياراً إستراتيجياً، بسبب الأزمة المالية الآسيوية والصراع التالي بين القوى المؤيدة للعولمة وضدها. كان قرار الصين بالمشاركة في العولمة الاقتصادية يواجه تحدياً خطيراً. ولكن من خلال تقدير مزايا وعيوب الانفتاح الاقتصادي بعناية والاستفادة من الدروس

<sup>57</sup>.Robert L.Suettinger," *The Rise and Descent of Peaceful Rise*," China Leadership Monitor,no.12,Fall 2004,PP.3-4.

المستقاة من التاريخ الحديث، قررت بكين أن تفتح الصين أكثر، من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتعميق الإصلاح الاقتصادي في الداخل<sup>58</sup>.

وفيما يلي بعض مما جاء في تفاصيل هذا المنظور كما هو منشور في مقال بمجلة "الفورين أفيرز" "Foreign Affairs" لصاحبه "زنغ بييجيان" والمنشور في المرجع المذكور أسفله:

لقد استندت الصين في عملية التحديث بشكل رئيسي إلى مواردها المحلية. وقد اعتمدت على الابتكارات الأيديولوجية والمؤسسية وعلى إعادة الهيكلة الصناعية من خلال استكشاف السوق المحلية المتنامية، وتحويل المدّخرات الشخصية الضخمة للمواطنين إلى استثمارات، زوّدت الصين اقتصادها بزخم جديد، ويجري تحسين قدرات مواطنيها وتعجيل تقدّمها التكنولوجي.

#### • الطريق إلى الأمام

عند وضع الخطط الإستراتيجية للصين، سيستغرق الأمر خمس وأربعون سنة (45) أخرى قبل أن يُطلق عليها اسم "بلد متقدم ومتطور ومتوسط المستوى". ستواجه الصين ثلاثة تحديات كبيرة قبل أن تصل إلى هناك. ويشكل نقص الموارد في الصين المشكلة الأولى. والثاني هو البيئة: التلوث، والنفايات، وانخفاض معدل إعادة التدوير معا يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة. والثالث هو غياب التنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينعكس هذا التحدي الأخير في سلسلة من التوترات التي يجب على بكين مواجهتها: بين نموّ الناتج المحلي الإجمالي المرتفع والتقدّم الاجتماعي، وبين الارتقاء بالتكنولوجيا وزيادة فرص العمل، وبين الإبقاء على الزخم التّنامي في المناطق الساحلية والإسراع بالتنمية في المناطق الداخليّة، بين تعزيز التحضّر والتوسّع العمراني ورعاية المناطق الزراعية، بين تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء والمحافظة على الحيوية والكفاءة الاقتصادية، وبين جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبيّة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسّسات المحلية، وبين تعميق الإصلاح والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، بين فتح

<sup>58</sup>.Ibidem.

الأسواق المحليّة وتوطيد الاستقلال، بين التّرويج للمنافسة الموجهة نحو السوق ورعاية الأشخاص المحرومين. للتعامل مع هذه المعضلات بنجاح ، هناك حاجة إلى عدد من السياسات الجيدة التنسيق لتعزيز التنمية التي تكون أسرع وأكثر توازناً.

يمكن تلخيص السياسات التي كانت الحكومة الصّينية تنفذها، وستستمرّ في تنفيذها، في مواجهة هذه التّحديات الثلاثة الكبرى ، باعتبارها ثلاث إستراتيجيات كبرى .

- **الإستراتيجية الأولى** هي تجاوز النموذج القديم للتصنيع والتقدم في نموذج جديد. تميز التصنيع القديم بالتنافس على الموارد في الحروب الدامية وارتفاع الاستثمار وارتفاع استهلاك الطاقة والتلوث العالي. إذا كانت الصّين تتبع هذا المسار؛ فإنّها ستضرّ بالآخرين بنفسها. وبدلاً من ذلك ، فإن الصّين عاقدة العزم على صياغة مسار جديد للتصنيع يعتمد على التكنولوجيا والكفاءة الاقتصادية، والاستهلاك المنخفض للموارد الطبيعية مقارنة بحجم السّكان والتلوث البيئي المنخفض والتّخصيص الأمثل للموارد البشرية.
- **الإستراتيجية الثانية** هي تجاوز الطّرق التّقليدية لظهور قوى عظمى، بالإضافة إلى عقلية الحرب الباردة التي عرّفت العلاقات الدولية على أسس إيديولوجية. لن تتبع الصّين طريق ألمانيا المؤدي إلى الحرب العالمية الأولى أو تلك التي قادتها ألمانيا واليابان إلى الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت هذه البلدان تنهب بعنف الموارد وتلاحق الهيمنة. ولن تتبع الصّين طريق القوى العظمى التي تتنافس على الهيمنة العالمية إبان الحرب الباردة. بدلاً من ذلك، ستتجاوز الصّين الاختلافات الإيديولوجية سعياً لتحقيق السّلام والتنمية والتعاون مع جميع دول العالم.
- **الإستراتيجية الثالثة** هي تجاوز أنماط السيطرة الاجتماعية التي عفا عليها الزمن، وبناء مجتمع اشتراكي متناغم. وقد تغيرت وظائف الحكومة الصينية تدريجياً، مع تكميل الحكم الذاتي بإدارة

الدولة. تعزز الصّين مؤسّساتها الديمقراطية وحكم القانون وتحاول بناء مجتمع مستقر قائم على

الحضارة الروحية وقد تم إطلاق عدد كبير من برامج التعليم الأيديولوجي والأخلاقي.

لقد وضعت الحكومة الصينية أهدافاً للتنمية على مدى الخمسين عاماً القادمة. وتنقسم

هذه الفترة إلى ثلاث مراحل:

في المرحلة الأولى - 2000 إلى 2010 يجب مضاعفة إجمالي الناتج المحلي.

في المرحلة الثانية التي تنتهي في عام 2020، سيتضاعف إجمالي الناتج المحلي مرة أخرى،

ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الصّين إلى 3000 دولار.

في المرحلة الثالثة، من عام 2020 إلى عام 2050، ستواصل الصّين التّقدم حتى تصبح دولة

اشتراكية مزدهرة ومتحضرة. في ذلك الوقت، ستكون الصّين قد تخلّت عن التّخلف وستكون على

قدم المساواة مع الدرجة الوسطى للدول المتقدمة. وقتها يمكن أن يدّعي أنّه نجح في تحقيق

"نهضة سلمية".

### • التأثير على العالم

وستعمل الصّين على زيادة انفتاحها السّلمي؛ بحيث يمكن لسكانها أن يعملوا كسوق متنامية لبقية

العالم، وبالتالي توفير فرص متزايدة - بدلاً من أن تشكّل تهديداً للمجتمع الدولي.

والصّين ليست القوة الوحيدة التي تسعى إلى صعود سلمي؛ فقد ساهم الاندماج الاقتصادي للصّين

في شرق آسيا في تشكيل مجتمع شرق آسيوي قد ينشأ في سلام ككل. ولن يكون من مصلحة الصّين

استبعاد الولايات المتحدة من هذه العملية. في الواقع، تريد بكين من واشنطن لعب دور إيجابي في أمن

المنطقة وكذلك في الشؤون الاقتصادية. تشهد بداية القرن الواحد والعشرين عدداً من الدّول تصعد من

خلال وسائل مختلفة، بينما تتبع نماذج مختلفة، وفي خطوات مختلفة. و في نفس الوقت، فإنّ البلدان

المتقدمة تعمل على تطوير نفسها. وهذا هو الاتجاه الذي يجب أن يرحب به. لا تسعى الصين للهيمنة في الشؤون العالمية. وهي تدعو إلى نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، يمكن تحقيقه من خلال إصلاحات تدريجية وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. تعتمد تنمية الصين على السلام العالمي - السلام الذي ستدعم تطوره.<sup>59</sup>

### ملاحظات حول ما جاء في تفاصيل المنظور:

- ما يمكن ملاحظته على هذا المنظور أنه عن خبرة "زنغ بيجيان" وحنكته الإستراتيجية، لأن كل خطوة تحدث عنها تؤدي بالضرورة إلى النتيجة التي بعدها، تحدث عن التحديات والعوائق لكل خطوة منها وهو بالضبط ما نلاحظه على أرض الواقع بالمعطيات والمؤشرات المتوفرة.

- يمكن معاينة في الواقع ما لم تلتزم به الصين أيضاً أو بالأحرى ما لم يتحقق وهو الاستهلاك الضخم للموارد الطبيعية، حيث أن الدراسات تصنفها الثانية بعد الولايات المتحدة في استهلاك الموارد الطبيعية وخاصة البترول، وهذا ما نتج عنه مشكلات أخرى أهمها التلوث وهو ما تحاول الصين إيجاد مخرج له لأنه مطروح وبقوة وخصصنا له مساحة في الأطروحة وهو من بين التحديات التي تواجهها الصين والتي تناولها "زنغ بيجيان" في مقارنته.

- يمكن ملاحظة أيضاً أن "زنغ بيجيان" كإستراتيجي يطرح فكرة أن الصين تعلمت الدرس من قوى صاعدة سابقة كألمانيا وبأنها لن تسلك هذا المسلك، وهو أمر جيد ومهم.

- في جانب آخر مما طرحه "بيجيان" في هذا المنظور نلاحظ أن الصين لا تزال تواجه العقبات في سيرها نحو الديمقراطية رغم التطورات التي تشهدها.

- تحاول الصين عبر مختلف سياساتها الاندماج بالمجتمع الدولي، والمساهمة في أن يكون أكثر تناغماً وسلمية.

<sup>59</sup>.Zheng Bijian, china's peaceful rise,foreign affairs, vol.84,no.5,2005.



- يمكن ملاحظة الأهمية المعطاة للجانب الحضاري الهويّاتي في عملية التّمنية التي تتبعها الصّين.
- كما يمكن ملاحظة أن الدّولة الصينية قد احتذت بتفاصيل ما جاء في هذا المنظور، وتطبقه بأهمية بالغة يمكن ملاحظتها من خلال النتائج المحققة.
- يمكن الاستفادة من نقطة جوهرية أخرى وهي ضرورة أن تمتلك أي دولة إستراتيجية مدروسة تأخذ بعين الاعتبار الجانب الدّولي والدّاخلي بعمق واهتمام.

ويحمل مفهوم " الصّعود السّلمي " علاقة قويّة بانتقال السّلطة إلى القيادة الأخيرة في الصّين. مع خروج مجموعة جديدة من القادة من مؤتمر الحزب السادس عشر، بدأ أنّ هناك حاجة ملحة لجمع مجموعة جديدة من الأفكار لتوجيه السّياسات تماشياً مع تأكيد الحزب الشّيعي الصّيني على استخدام النّظرية لتوجيه الممارسة".<sup>60</sup>

وقد كانت قيادة الجيل الرابع من "هيو جنتاو" و"وان جياباو" تتبع فقط مساراً جيّداً سار عليه بطاركة الصّين السّابقين، ويمكن العثور على كثير من الأمثلة على هذا التّقليد في العديد من المناطق منذ عام 1949. خلال عهد "ماو تسي تونغ"، خرج القائد الأعلى بسياسة "الميل إلى جانب واحد" للتّحالف مع الاتحاد السّوفيتي في الخمسينيات، ونظرية "ثلاثة عوالم" في نهاية السّبعينيات وبعد ماو، أدى ظهور "دنگ شياوبينغ" إلى إطلاق أفكار مثل "التحديثات الأربعة" و "إخفاء قدرات الفرد على قضاء وقت مع إنجاز شيء يستحق العناء". تم وضع الأول تماشياً مع سياسة "الباب المفتوح" التي اتّبعتها "دنگ" والتي ميّزت فترة حكمه. وتم وضع الأخير، استجابة لبيئة دولية ناشئة بعد الحرب الباردة تميّزت بسقوط الشّيعية والمشاعر الدّولية المعادية تجاه "حادثة تيانانمن". كان جوهر فلسفة "دنگ" هو أن تكون منخفضاً وانتظار دور الصّين لإحداث آثار ذات معنى.<sup>61</sup>

<sup>60</sup>.YongnianZhiang and Sow KeatTok,China's Peaceful Rise,Concept and Practice, China Policy Institute,Discussion paper 1,University of Nottingham,November 2005,p.7.

<sup>61</sup>.Ibidem.

لقد أثار مفهوم الصعود السلمي جدلاً واسعاً في الأوساط الرسمية الصينية، إذ بقيت وزارة الخارجية الصينية مترددة حيال استخدام مصطلح "الصعود" وكانت تخشى أن يكون ذلك متعارضاً مع هدفها في الإبقاء على المشهد الصيني العام خارج الرادار الدولي.<sup>62</sup>

وفتحت هذه النظرية نقاشاً واسعاً داخل الصين، وإذ عارضت بعض الفئات استخدامها، فيما تحفظت عليها أخرى، ولاسيما تيار "جيانغ زيمين" (Jiang Zemin) أو ما يعرف بالتيار القومي البراغماتي، وذلك لأسباب عديدة أبرزها أن المفهوم يتضمن مصطلح "الصعود" وهو ما قد يثير بحد ذاته مخاوف الآخرين.

وقد جاء الاعتراض الأول كاعتراض على المفهوم نفسه، بدعوى أن توقيت طرح المفهوم غير مناسب وأن الظروف غير مناسبة باعتبار أن صعود الصين هو أمر غير صحيح، ولم يتحقق بعد، وبالتالي فاستخدام مصطلح التنمية السلمية سيبدو أكثر اعتدالاً.<sup>63</sup>

بالإضافة إلى كل ذلك نجد أن الخط المؤيد لـ"جيانغ زيمين" في اللجنة المركزية للمكتب السياسي للحزب الشيوعي عارض استخدام هذا المفهوم وتتلخص الاعتراضات في:<sup>64</sup>

- أن المفهوم المرتبط بالسلمية، قد يرسل رسائل خاطئة مفادها أن الصين لن تستخدم القوة ضدّ تايوان.

- كما أن المفهوم قد يضع قيوداً على سياسة الدفاع الصينية وعلى تطوير القدرات العسكرية.

<sup>62</sup>.Xiao Ren, a Rising China Sees Itself in Asia's Mirror Nbr Project Report, the National Bureau of Asian Research,oct.2009,p.11.

<sup>63</sup>.Ibidem.

<sup>64</sup>."Peaceful Rise" in Light and Shadow East Asian Strategic Review 2005,the National Institute of Defense Studies, Tokyo,2005,p.99.

في المقابل أصرّ التيار القومي الواقعي أي تيار "هوجنتاو" على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصّعود على السّاحة العالميّة، لأنّ الصّين تصعد فعلاً، والأهم هو إقناع القوى الكبرى في النظام العالمي بأن الصّعود الصّيني لن يهدّد موقعهم.<sup>65</sup>

ومع كلّ ذلك بقي المضمون يعبر عن الصّعود السّلمي للصّين رغم استبداله بمفهوم السلام والتنمية في النقاشات الدائرة في الأوساط الرسمية. ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن الصّين لطالما كان للمراحل التاريخية التي تمرّ بها، مشروع فكري تتفاعل به مع هذه الظروف وتسير به أولوياتها التي تخصّ تلك المرحلة، تُتبعه القيادة الصينية بعملية تعبئة وتأطير ليصبح سياسة رسمية لها ويدخل ضمن مشروعها الإستراتيجي.

والصّعود السّلمي تم إعداده كمقاربة تحمل بطياتها مختلف نقائص المرحلة وسبل معالجتها، والنهج الذي ينبغي إتباعه لتحقيق مجموعة من النتائج تتطلبها المرحلة. وقد تمت بلورته لطمأنة الدول المحيطة بها، كما الولايات المتحدة الأمريكية تجاوباً مع نظرية "الخطر الصّيني" التي كانت قد انتشرت في العالم منذ التسعينيات. ويؤكد هذا المنظور على أن صعود الصّين الاقتصادي والعسكري لن يهدد السلام والأمن في المنطقة والعالم، بل بالإمكان الاستفادة منه بطرق شتى. ولم يبق هذا الخطاب في السياق النظري، بل تعداه إلى التطبيق عبر مختلف السياسات والتحركات عبر العالم، أي أنّ هذه المقاربة مرت بمراحل من النظرية إلى التطبيق وهذا ما سيتم التطرق له في باقي الأشرطة لمعرفة كيف تم تطبيقه عبر مختلف تحركاتها في العالم.

<sup>65</sup>.GuXuewu,China Choice for "Peaceful Rise": the Emergence of Realistic Nationalism and its Implications for the Taiwan Issue, Berlin: StiftungWissenschaft und Politik(swp),Conference Paper,5<sup>th</sup> Europe-Northeast Asia Forum,dec.2005,pp.4-5.

## المطلب الثالث: الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية وكإستراتيجية كبرى

من الضّروري وضع حدود موضوعية بين مفهوم الإستراتيجية والسياسة الخارجية لعدم الخلط بينهما، وما يهّمنا أكثر في هذا العمل تميّزها عن السياسة الخارجية. لأننا بصدد دراسة مقارنة من منظور الصّعود السلمي الذي هو شعار السياسة الخارجية الصينية وفحوى عملها كإستراتيجية وعليه فالسياسة الخارجيّة كما يُعرّفها علي الدّين هلال هي: "مجموعة الأنشطة والتصرّفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدّول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدّولي وقوة الدّولة" فتتحرك السياسة الخارجية و بضمنها الدبلوماسية .

- كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية والدولية).

لذلك يرى مازن الرمضاني أن العلاقة بين الوسيلة والهدف، بوصف الإستراتيجية الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة (السياسة الخارجية).<sup>66</sup>

هناك مجموعات تفكير مهيمنة في دراسات السياسة الخارجية الصينية: الحفاظ على الأنظار، عدم الانحياز، لا تأخذ زمام المبادرة، الصين لن تصبح قوة عظمى. الأولوية للعلاقات الصينية الأمريكية، و الدبلوماسية التي تخدم التنمية الاقتصادية. ففي الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، في مواجهة التّحديات الدبلوماسية الهائلة وعدم اليقين الشديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، وصف "دنغ شياوبينغ" المبادئ العامّة لدبلوماسية الصين بثمانية وعشرين (28) صفة صينية: راقب ببراعة، استمر في خطنا، تعامل بهدوء، ابق على مستوى منخفض، لا تأخذ زمام المبادرة، والعب دورًا. تم تطبيق هذه المبادئ لمساعدة الصين لتتغلب على العواصف التي أحدثها التحول السياسي في أوروبا الشرقية وانهايار الاتحاد السوفيتي. لقد حافظوا على السيادة الصينية في مواجهة الضغوط

<sup>66</sup>. سامر مؤيد عبد اللطيف، خضير ياسين خضير، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، كلية القانون ، جامعة كربلاء، ص.119. على الموقع: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=65728>، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/03/12.

والعقوبات من الغرب، وخلقوا وضعاً جديداً لدبلوماسية الصين. يجادل المؤلفون بأنّ هذه الإرشادات تحتاج إلى مراجعة دقيقة لتحديد ما إذا كان ينبغي إدامتها أو تعديلها أو إضعافها أو التخلي عنها مباشرة في بيئة سياسية محدثة.<sup>67</sup>

من جهة أخرى شهد نصف القرن الماضي إيقاعاً منتظماً بشكل مدهش في التغييرات التي طرأت على إستراتيجيات جمهورية الصّين الشّعبية الكبرى. كلّ عقد كان له مفهوم محدث خاص به: ففي الخمسينيات من القرن الماضي كانت له إستراتيجية تسمى "الرّبط من جانب واحد"، وفي الستينيات إستراتيجية "القتال على خطّين"، وفي السّبعينيات إستراتيجية "خط واحد"، أمّا في الثّمانينيات فكانت "الدبلوماسية المستقلّة والسّلمية"، بينما في التسعينيات عرفت ما يسمّى بـ"إستراتيجية الأنتظار"، ومنذ عام 2003 المفهوم الجديد "السّلام والتّناغم"<sup>68</sup>

ويمكن أن يحصل هذا فقط إذا تخلّت الدّولة عن السّيطرة الكاملة على الاقتصاد، وخلق مساحة كبيرة لسوق العمل. تتطلب هذه الخطوة بدورها أن تتعامل الصّين اقتصادياً مع كلّ من جيرانها والعالم، وأن تصبح جزءاً من النّظم العالميّة للتجارة والاستثمار والتمويل وأيضاً التزام الصين بحماية الشعب فقد كان لذلك دور فعال، لكن عميق. وضعت الصّين تنميتها الاقتصادية كأولوية، واستخلصت من ذلك الحاجة إلى الاستقرار في علاقاتها الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.<sup>69</sup>

<sup>67</sup>. XuJin, du Zheyuan, "the Dominant Thinking Sets in Chinese Foreign Policy Research: a Criticism," *the Chinese Journal of International Politics*, vol.8, no.3, 2015, pp.253-254.

<sup>68</sup>. Dong Sheng Di, Continuity and Changes: a Comparative Study on China's New Grand Strategy, *HAOL*, no.12, 2007, p.8.

<sup>69</sup>. *Ibidem*.

و تعتبر المرحلة التي تغطي الفترة ما بين أعوام 2002 و 2012 من أهمّ مراحل التحوّل في السياسة الخارجيّة الصّينية حيث شهدت هذه الفترة تغييرات تحت عنوان "دبلوماسية الصين الجديدة" (diplomacy china's New) على أكثر من مستوى: <sup>70</sup>

- **على المستوى المفاهيمي:** تم صياغة مفاهيم ومصطلحات جديدة ودمجها في السياسة الخارجية للبلاد مثل: "عالم متناغم"، "مجتمع متناغم"، "التطور والتنمية السلمية"، "النظرة العلمية للتنمية".

- **على مستوى العلاقات متعددة الأطراف:** شهدت علاقات الصين مع القوى الكبرى والمؤسسات الدولية ومع دول العالم نقلةً نوعية، فقامت الصين بعقد مؤتمرات مع القارة الإفريقية كما أنشأت آليات للتعاون الإستراتيجي الثنائي وأطر متعددة للحوار مع الولايات المتحدة وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي والدول الإقليمية.

- **على مستوى عضوية المؤسسات الدولية:** بدأ يظهر أن الصين تتحمل شيئاً فشيئاً المزيد من المسؤوليات الدولية وتشارك بشكل أكبر في صياغة القواعد الدولية الرئيسة المتعلقة بالمال والصحة والمناخ والتجارة الدولية وحفظ السلام ومنع الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب...إلخ.

لقد أدّى ذلك إلى تنويع علاقات الصّين مع دول العالم، وإلى تقوية نفوذها وقنواتها الدبلوماسية، وقد جاء كنتيجة لثلاثة عوامل أساسية هي: ربط مفهوم "الصعود السلمي" بمفاهيم أخرى راسخة في السياسة الخارجية الصّينية، ودمجه أيضاً بمفاهيم مستحدثة ذات صلة ممّا أكسبه عمقاً أكبر وجدية على المستوى الإقليمي والدولي، وأخيراً توجيهه بفاعلية واستقلالية لخدمة الأجندة الوطنية، الأمر الذي جعل الاستمرار في الدفع بسياسة الصّعود السلمي إلى الواجهة أمراً حتمياً لاحتواء المخاوف التي قد تنتج عن التزايد المستمرّ في حجم ودور الصّين على المستوى الإقليمي والدولي.

<sup>70</sup>. Yizhou Wang, "Six Decades of China's Diplomacy: Review and Reflections," **Economic and Political Studies**, vol.1, no.1, January 2013, pp.131-132.

جدول رقم:3 يوضح المفاهيم التي أدخلتها الصين في السياسة الخارجية.

المفهوم/النظرية التعريف الانعكاسات		
<ul style="list-style-type: none"> <li>• علاقات حسن الجوار ومنع حالة عدم الاستقرار من أن تتدلع وتنتشر من الحالة الإقليمية إلى داخل كل دولة.</li> <li>• التدخل في الشأن الداخلي.</li> <li>• مؤشر على قيام الصين بخطوات إستباقية تعكس الرؤية الصينية للعلاقات الدولية.</li> <li>• توفير رؤية بديلة للنظام الدولي، ولاسيما العلاقة مع الولايات المتحدة وبشكل يعتمد على الهيكلية الأمنية في شرق آسيا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة أراضي كل دولة.</li> <li>• عدم الاعتداء المتبادل.</li> <li>• عدم التدخل.</li> <li>• المساواة والمنفعة المتبادلة.</li> <li>• التعايش السلمي.</li> <li>• وضع في العام 1997 ليعكس تطلعات الصين إلى نظام دولي جديد لفترة ما بعد الحرب الباردة.</li> <li>• التمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي.</li> <li>• التأكيد على المنافع الاقتصادية المشتركة بين الدول.</li> <li>• المساهمة في دعم إجراءات بناء الثقة بين الدول.</li> <li>• إنشاء علاقات ثنائية قائمة على شراكات إستراتيجية غيرموجهة إلى طرف ثالث.</li> </ul>	<p>المبادئ الخمسة للتعايش السلمي</p> <p>مفهوم الأمن الجديد</p> <p>الصعود السلمي/التنمية السلمية</p> <p>مرحلة الفرصة الإستراتيجية</p> <p>عالم متناغم<sup>60</sup></p>
<p>حملة للتأكيد للمجتمع الدولي وخاصة للدول المجاورة للصين بأنها لن تكون عدائية وان صعودها لن يكون معادلة صفرية.</p>		
<p>تم إدخاله في الأدبيات الصينية العامة 2002، وتؤكد فيه أن علاقاتها مع دول الأطراف ومع القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مستقرة خلال العرين سنة المقبلة مما يسمح للصين بالتركيز على الداخل وبناء مجتمع الازدهاروالرفاهية.</p>		
<p>تم استخدامه لأول مرة من قبل "هوجنتاو" في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2005، وبينما يبقى المضمون غير معرف وتأثيراته السياسية غير واضحة ، لكن الهدف من الشعار إظهار التزام الصين بالسلام العالمي والاستقرار وتحقيق نظام دولي يكون أكثر عدالة ومساواة.</p>		
<p>عالم متناغم<sup>60</sup></p>		

المصدر: علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي(دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016، ص.40.

لقد حاول المسؤولون الصينيون بشكل لافت دمج "مفهوم الصعود السلمي" في إطار السياسة الخارجية للبلاد بشكل سريع؛ كون هذا المفهوم أثار كثيراً من النقاشات الداخلية والخارجية ومنها التي تقول أنّ هذا المفهوم مجرد شعار، أو حتى أفكار فقط، لا يمكن أن يكون لها علاقة بالممارسة كونه محدود الآفاق. وعليه فقد قامت مجهودات لإخراجه من هذا المعنى، وقد احتوى عملياً على ثلاثة مفاهيم أساسية :

### 1- التعددية: multilateralism

لقد شهد العالم انقلاباً في ممارسة الصين التعددية وهي التي كانت شبه منعزلة من قبل في علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية. أمّا بعد طرح مفهوم الصعود السلمي، فقد انخرطت بشكل جيد في علاقات متعددة الأطراف مع تجمّعات إقليمية ودولية، كما انضمت إلى العديد من المنظمات المتعددة الأطراف، تأكيداً منها على استعدادها لاحترام القواعد والأصول والأعراف الدولية القائمة في هذه المؤسسات أو غيرها؛ كما هو احترام أيضاً للقيود التي تفرضها هذه العضوية على الأعضاء في عدد من المجالات.<sup>71</sup>

### 2- الدبلوماسية الاقتصادية: Economic Diplomacy

لقد حرصت القيادة الصينية على تأكيد أهمية العنصر الاقتصادي بما له من أبعاد إستراتيجية على سياسة البلاد، وعلى أن التجارة والتبادل التجاري هو في طلب الإستراتيجية الشاملة لسياسة الصعود السلمي للبلاد. وقد سمحت الدبلوماسية الاقتصادية للصين في تعزيز سياسة التواصل المتعدد الأطراف وهو ما سمح لها بتعزيز صورتها الإيجابية عن صعودها السلمي واهتمامها بالاقتصاد كأولوية على قاعدة

<sup>71</sup>.Yongnian Zhiang and Sow Keat Tok,op.cit.,pp.10.



الريح المتبادل مع شركائها (win-winpolicy) خاصة مع التجمعات المتعددة الأطراف: الصين-آسيان، الصين-الاتحاد الأوروبي، الصين - أمريكا اللاتينية، الصين - إفريقيا.<sup>72</sup>

### 3- سياسة حسن الجوار: Good Neighbourliness

وترتبط هذه السياسة ارتباطاً وثيقاً بسياسة الصعود السلمي، فبين شهري سبتمبر/أكتوبر 2003، قام كل من رئيس الوزراء الصيني ومستشار الدولة ووزير الخارجية بالتأكيد على أهمية حسن الجوار، وذلك في ثلاث مناسبات منفصلة، وعلى أنها تمثل مظهراً من مظاهر الالتزام الراسخ في سياسة البلاد الخارجية بما يعبر عن منهج الصعود السلمي.<sup>73</sup>

لقد انتقل مفهوم الصعود السلمي إذن من الدمج المفاهيمي إلى التأطير السياسي المستقل، ليصبح بعد ذلك الموجّه الأساسي للسياسة الخارجية للبلاد. وقد جاء في الوثيقة البيضاء الصادرة في 2011 التي قامت الحكومة الصينية بمناسبة الذكرى التسعين لإنشاء الحزب الشيوعي الصيني في سبتمبر 2011 بنشرها، مؤكّدة أنّها أصبحت جزءاً أساسياً من سياسة الصين الخارجية<sup>74</sup>:

- أن تحقيق التنمية السلمية هو الأمل المخلص والسعي المتواصل للشعب الصيني. منذ أن تم تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح في نهاية السبعينيات، شرعت الصين بنجاح في طريق التنمية السلمية المتوافقة مع ظروفها وخصائصها الوطنية في العصر. على طول هذا الطريق، يعمل الشعب الصيني بجد من أجل بناء الصين في دولة حديثة مزدهرة وقوية وديمقراطية وحضارية ومتناغمة، وتقدم باستمرار مساهمات جديدة في تقدم البشرية مع التنمية في الصين من خلال ما يلي:

<sup>72</sup>.Ibid.,pp.13.

<sup>73</sup>.Ibid.,p.14.

<sup>74</sup>.White Paper on Peaceful Development Road Published,December 22, 2005,available from:<http://www.china.org.cn/english/2005/Dec/152669.htm> retrieved12/06/2019.

- إتباع الصين بثبات طريق التنمية السلمية، وبذل جهود كبيرة لتحقيق تنمية سلمية ومنفتحة وتعاونية ومتناغمة.

- السعي من أجل بيئة دولية سلمية لتطوير نفسها، وتعزيز السلام العالمي من خلال تنميتها ؛  
- تحقيق التنمية من خلال الاعتماد على نفسها، جنباً إلى جنب مع الإصلاح والابتكار، مع الاستمرار في سياسة الانفتاح.

- الامتثال لاتجاه العولمة الاقتصادية، والسعي لتحقيق تنمية مشتركة متبادلة المنفعة مع البلدان الأخرى.  
- التمسك بالسلام والتنمية والتعاون، وتكرس، مع جميع البلدان الأخرى، نفسها لبناء عالم متناغم يتميز بالسلام الدائم والازدهار المشترك.

وقد اعتبر عضو مجلس الدولة "داي بنجوا" (Dai Bingguo)، أن إصدار هذه الوثيقة هو بمثابة تأكيد من قبل الصين على أنها اعتمدت على سياسة "التنمية السلمية" كخيار إستراتيجي، وذلك على اعتبار أنه المسار الوحيد الذي تستطيع الصين من خلاله المساهمة في السلام والازدهار العالمي، وليس هناك ما يدفع الشعب الصيني إلى عدم التمسك بها أو أن تقوم الصين بالتصرف عكسها. وأضاف قائلاً: إن الصعود السلمي للصين ليس ماءً بلا منبع، وليس شجرة بلا جذور، إنه يمتد من أصول تاريخية وثقافية طويلة وعميقة.<sup>75</sup>

<sup>75</sup>. Remarks by Dai Bingguo at the Symposium on *China's Peaceful Development* White Paper: China Is Committed to the Path of Peaceful Development, Ministry of foreign Affairs of the people's Republic of China, 15-09-2011, available on: [https://www.fmprc.gov.cn/mfa\\_eng/wjdt\\_665385/zyjh\\_665391/t860218.shtml](https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/zyjh_665391/t860218.shtml), retrived on: 25/05/2019.

وتطوّر مفهوم "التنمية السلمية" كعنوان للسياسة الخارجية الصينية في خطاب القادة الصينيين الذي جاؤوا إلى الحكم، وأهمهم: "شي جين بينغ" (xi jinping) حيث أصبح في عهده هذا المفهوم له ثلاث سمات أساسية:<sup>76</sup>

قائلاً: إن الصعود السلمي للصين ليس ماءً بلا منبع، وليس شجرة بلا جذور، إنه يمتد من أصول تاريخية وثقافية طويلة وعميقة.<sup>77</sup>

وتطوّر مفهوم "التنمية السلمية" كعنوان للسياسة الخارجية الصينية في خطاب القادة الصينيين الذي جاؤوا إلى الحكم، وأهمهم: "شي جين بينغ" (xi jinping) حيث أصبح في عهده هذا المفهوم له ثلاث سمات أساسية:<sup>78</sup>

1- السمة الأولى: تصميم أكبر على حماية المصالح الوطنية للصين بالقوة ويقول «سنواصل السير على طريق التنمية السلمية، لكن يجب ألا نتخلى عن حقوقنا ومصالحنا المشروعة، يجب ألا نضحى بالمصالح الوطنية الأساسية». و تشير تصريحات "شي" إلى حد ما أن الصين لن تضحى بمصالحها الوطنية الأساسية، من أجل الحفاظ على السلام. في خطاب ألقاه وفد جيش التحرير الشعبي الصيني إلى المجلس الوطني لنواب الشعب في أوائل عام 2014 ، دعا "شي" الجيش الصيني إلى تسريع جهود التحديث العسكري وتحسين قدراته على القتال وكسب الحروب، موضحاً: "إننا نتوق إلى السلام عالياً، لكن في أيّ

<sup>76</sup>.JianZhang,"China'sNew Foreign Policy Under Xi Jinping: Towards Peaceful Rise2.0?,"**Global Change ,Peace &Security**,Routledge, vol.27,no.1,15-9,March 2016,pp.9-11.

<sup>77</sup>. Remarks by Dai Bingguo at the Symposium on *China's Peaceful Development* White Paper: China Is Committed to the Path of Peaceful Development,Ministry of foreign Affairs of the people's Republic of China,15-09-2011,available on:[https://www.fmprc.gov.cn/mfa\\_eng/wjdt\\_665385/zyjh\\_665391/t860218.shtml](https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/zyjh_665391/t860218.shtml) ,retrived on:25/05/2019.

<sup>78</sup>.JianZhang,"China'sNew Foreign Policy Under Xi Jinping: Towards Peaceful Rise2.0?,"**Global Change ,Peace &Security**,Routledge, vol.27,no.1,15-9,March 2016,pp.9-11.

وقت وتحت أي ظرف من الظروف، لن نتخلّى عن الدفاع عن مصالحنا وحقوقنا الوطنيّة المشروعة، ولن نضحى بمصالحنا الوطنيّة الأساسيّة".

وبعد خطب "شي"، سعى بعض العلماء الصينيين إلى إعادة تفسير مفهوم "النهضة السلمية". يُقال إنّ سياسة الصّعود السّلمي للصّين لا تعني بالضرورة عدم وجود أي صراع على الإطلاق. وفقاً لهذا التفسير، حتى لو حدثت بعض النزاعات المحدودة بين الصّين وبعض الدّول حول بعض القضايا، فإنّ مثل هذه النزاعات لن تغير الطبيعة السلمية الشاملة لصعود الصّين. وامتد مفهوم "المصالح الوطنيّة" في الصين من المصالح الأمنيّة (المحليّة والخارجيّة) لتشمل "المصالح الإنمائيّة". كما أن الوجود الاقتصادي يضيف عناصر جديدة إلى المصالح الوطنيّة المتطورة للصّين. بموجب إستراتيجية "الذهب العالميّة" التي تتبعها الصين منذ أوائل العقد الأوّل من القرن العشرين، زادت الاستثمارات والأنشطة التجاريّة الصينيّة في المناطق الخارجيّة زيادة كبيرة. وفقاً لوزير الخارجيّة الصّيني "وانغ يي"، بحلول عام 2012، كان لدى الصّين ما مجموعه أكثر من 2 تريليون دولار أمريكي من الأصول الخارجيّة، وبلغ إجمالي استثماراتها الخارجيّة المتراكمة المباشرة 500 مليار دولار أمريكي.

4- السمة الثانيّة لـ "الصعود السلمي" هي أن التزام الصين بسياسة "التنمية السلمية" أصبح مشروطاً ويستند إلى المعاملة بالمثل، حيث يقول في إحدى خطبه بأنه "ينبغي على الصّين ألاّ تلتزم فقط بطريق التنمية السلمية؛ لكن يجب على الدّول الأخرى أن تلتزم بطريق التنمية السلمية". ووفقاً له ، فقط عندما تلتزم جميع البلدان بالسّلام "يمكن لدول العالم أن تتعايش بسلام". وبهذه الطريقتة، أعاد "شي جين بينغ"، إلى حد ما، تحديد طبيعة وهدف سياسة "التنمية السلمية" التي تنتهجها الصين.

5- السمة الثالثّة: في "الصّعود السّلمي" تتمثل في اتباع نهج أكثر نشاطاً وتنسيقاً لإنشاء وتشكيل بيئة خارجيّة مستقرة تخدم التنمية المحليّة في الصّين. وهذا ما انعكس في تأكيد "شي" على أهميّة "تصميم

المستوى الأعلى "في صنع السياسة الخارجية". يتم تعريف تصميم المستوى الأعلى بالحاجة إلى تطوير الرؤى الإستراتيجية وإجراء التخطيط والتنسيق الإستراتيجيين على المستوى الوطني عند وضع السياسات الخارجية. اتخذت القيادة الجديدة مجموعة من المبادرات الجديدة لتبسيط نظام صنع السياسة الخارجية الصيني وتطبيقه لضمان "نهج شامل" لإدارة الشؤون الدبلوماسية. وقد شملت هذه الجهود عملية تخطيط وصنع سياسة أكثر مركزية وعملية تنفيذ أكثر فعالية للسياسة تقوم على تنسيق أكبر بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية، وبين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وبين جميع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في العلاقات الخارجية للصين. مثلاً صرح وزير الخارجية الصيني الجديد "وانغ يي" علناً أنّ الصين "تعارض أي كلمات وأفعال استفزازية من أي طرف في المنطقة ولا تسمح بمشاكل على أعتاب الصين". مثل هذا التصريح القوي كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه توبيخ واضح لكوريا الشمالية. كرّر "وانغ يي" هذا الموقف في وقت لاحق خلال مؤتمره الصحفي في الاجتماع السنوي للمجلس الوطني لنواب الشعب في أوائل عام 2014. وفي معرض طرح سؤال من صحفي في شبه الجزيرة الكورية، صرح بأن "الخط الأحمر" للصين فيما يتعلق بالوضع في شبه الجزيرة الكورية هو "لن نسمح بالحرب أو عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية". استياء بكين من كوريا الشمالية وانعكس ذلك بشكل أكبر على حقيقة عدم وجود زيارات أو لقاءات متبادلة بين كبار قادة البلدين منذ تولي شي السلطة.

مما سبق يتبين لنا : أنّ الصعود السلمي كمقاربة نظرية تمت صياغتها، انطلاقاً من مجموعة من الأفكار والممارسات السياسية التي مرت على الصين سابقاً، وأعيد وضعها في قوالب جديدة رداً على "نظرية التهديد الصيني" التي انتشرت فيما بعد التسعينيات بعد أن ظهرت الصين في الساحة الدولية كقوة صاعدة، في حين أنّ الولايات المتحدة كانت في أوج قوتها وتمارس هيمنتها على العالم. تم تطوير الفكرة إلى مشروع فكري ونظري يعبر عن احتياجات القوة الصينية الصاعدة، وبناءً على دروس كانت الصين قد تعلمتها من تاريخها الإمبراطوري الذي تحول إلى قرون للإذلال على يد الأوروبيين، وإدراكاً لتجارب قوى

صاعدة سابقة استخدمت القوة للتربيع على عرش الهيمنة العالمية. وبدأ هذا المنظور يأخذ مكانه في خطابات القيادة الصينية، وقد أثار ظهوره نقاشات أكاديمية واسعة على المستوى الداخلي وأيضاً الدولي، وخاصة الدول الغربية التي أعطت تفسيرات مختلفة لظهور المنظور، وقد أفضت كل هذه النقاشات إلى أن يتم دمج المفهوم في الإطار السياسي المستقل، ويعلن عنه بشكل رسمي كموجه للسياسة الخارجية الصينية، وكل قيادة تستلم مقاليد الحكم تضيف عليه لمستها وتطويرها الفكري له وتقدم شروحاتها لذلك. أي أنّ المنظور الذي أسس له "زنغ بيجيان" المفكر العالمي؛ لم يبق حبيس التنظير وهو ما لاحظناه في مرحلة الرئيس "شي جين بينغ". وسنتعرف في الفصل الموالي بالتفصيل على الظروف الدولية التي نشأ فيها هذا المنظور، سواء من ناحية المعطيات الدولية أو تطور التنظير السياسي الذي قاد المرحلة، حتى نفهم أكثر فيما بعد كيف تمت ممارسة المنظور كإستراتيجية دولية للصين. فنتعرض إلى مختلف التحولات الدولية التي وقعت في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ثم البحث في مسألة الصعود الصيني التي سبقت ظهور مصطلح ومقاربة الصعود السلمي، أي التطرق لمختلف حيثيات الصعود الصيني، والنظريات التي تطرقت لظاهرة القوى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة وكيف تناولتها، علماً أنّ ظاهرة القوى الصاعدة هي إحدى مظاهر التحول للمرحلة المذكورة.

# الفصل الثاني

السياق الدولي لظهور  
منظور الصعود السلمي

## الفصل الثاني: السياق الدولي لظهور منظور الصعود السلمي

يقتضي فهم الإشكالية موضوع البحث والدراسة، التطرق للسياق الدولي الذي برزت فيه، حتى نتمكن من تحليلها التحليل العلمي المناسب، فمعرفة فواعل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، ودور كل فاعل فيه وتأثيره؛ يسهل لنا فهم المجال الذي تدور فيه المشكلة محل الدراسة، لذا جاء هذا الفصل ليعرّف بمختلف المستجدات الدولية التي حصلت في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في جانبها النظري والعملية.

و يتعيّن فهم الظروف التي ظهر فيها الصعود الصيني، وأخذ مكانته فيها، وأيضاً كيف تم التنظير لظهور قوى صاعدة في العالم، لكي يتسنى لنا فهم كيفية ظهور منظور الصعود السلمي كردّ على ما جاء في هذه الآراء والنظريات والتي تم التطرق إليها في الفصل الأول، كما سيتم التطرق إلى حيثيات هذا الصعود الصيني وكيف تم، لنتمكّن من تقدير حجم هذا الصعود ومؤهلاته، وما نتج عنه من مواقف وردود.



## المبحث الأول: النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة: البنية والخصائص

## المطلب الأول: السمات الكبرى للنظام الدولي الجديد

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين، حيث برزت مقاربة عالمية تستند إلى مسلمات تدور حول قيم الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان والتعددية. ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها بوسائل وأدوات مختلفة منها (استخدام المؤسسات المالية الدولية، الحصار، المساعدات، المقاطعة الاقتصادية، الشراكة)، هذه التحولات التي سمحت ببروز مثل هذه المقاربة، ويمكن حصر مجمل هذه التحولات في ثلاثة مجالات:<sup>1</sup>

1- **التحولات الجيوسياسية:** التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافيا السياسية نتيجة الفراغ الذي تركه تفكك زوال الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الشرقية، بالموازاة مع ثم توسيع الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد.

2- **التحولات الاقتصادية:** والتي تجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية تركز على اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج وبرزت كتل تجارية حول بعض الأقطاب الاقتصادية مع تطور نوع من المنافسة بين هذه الكتل وكذا عولمة الاقتصاد وتسارع حركة رأس المال.

3- **التحولات القيمية:** فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية، برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل لمسار التحولات، الأولى نظرية نهاية التاريخ "فوكوياما" (Fukuyama)، والتي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه، بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات "هانتنغتون" (Huntington) والتي حاولت إيجاد عدو

<sup>1</sup> مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع.3، أكتوبر 2002.

جديد من خلال تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد من خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بدأت البنية الجيوإستراتيجية للنظام الدولي كنسق تتشكل من مجموعة مستويات. ففي المستوى الأعلى نجد صراعاً على " مركز النظام الدولي " أو ما اصطلحت أدبيات العلاقات الدولية على تسميته بالقطب الدولي. وفي المستوى المتوسط من النسق، نجد صراعاً بين الأقاليم على احتلال مركز " الإقليم القطب "، أي الإقليم الأكثر أهمية، وفي المستوى الثالث نجد صراعاً داخل كل إقليم، أي بين الدول المؤلفة له، على احتلال دور المركز، أو ما يسمى " بالقطب الإقليمي".<sup>2</sup>

بشكل عام تعتبر مظاهر الشمولية، عدم التجانس، وانتفاء سلطة مركزية سمات أساسية للنظام الدولي المعاصر، غير أن النظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة عرف خصائص إضافية أخرى، حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولا بنوييا في الشؤون الدولية، لأول مرة في التاريخ الحديث-منذ بدء التفاعل بين القارات قبل نحو 500 عام- تنتقل مسؤولية قيادة العالم إلى يد قوة غير أوراسية، حيث شكل انهيار الاتحاد السوفيتي الخطوة الأخيرة في الارتقاء السريع للولايات المتحدة لتصبح القوة العالمية الأولى والوحيدة.<sup>3</sup>

ورغم أنّ استمرار قيادة أمريكا للعالم يكتنفها الغموض واللايقين في الظرف الزّاهن، ونهاية المركزية الأوروبية للعالم، وفشل دورها السياسي في الشؤون، ووجود حنين إلى الماضي الروسي القيصري وإلى دور قيادي على الصّعيد العالمي العاجز عن التحقق، ووجود احتمال لصعود صيني عالمي قريباً إلى مرتبة

<sup>2</sup>. رباحي أمينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (6-2011)، ص28.

<sup>3</sup>. توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015/2014، ص142.

التفوق العالمي، وتنامي طموح الهند جراء نفاذ صبرها بالظهور كقوة عالمية وجملة نقاط ضعفها الخارجية والداخلية، وتردد اليابان المتماذي إزاء ترجمة وزنها الاقتصادي العالمي إلى حضور سياسي جازم، لابدّ من النظر إلى جميع هذه الأمور مجتمعة، على أنّها تعكس واقع ينمّ على أنّ واقع القيادة العالمية اتّسع مع محافظته على التماسك والتلاحم. عاكسة لواقع قيادة عالمية ذات قاعدة أعرض ولكنها أقل تماسكاً وتلاحماً.<sup>4</sup>

#### أ- التغيّرات الهيكلية للنظام الدولي:

يقصد بهيكل النظام الدولي: "توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض"، حيث أنّ أي تغيير في إحدى الوحدات المكونة للنظام الدولي يتأسس عليه تغيير في الهياكل العاملة، فضلاً على أنّ تغيير نمط القوة بين الأعضاء يغير نمط العضوية ونمط المشاركة في صناعة القرار الدولي، واقتسام سلطاته واختصاصاته بين الأعضاء والتنظيمات والآليات المنوط بها مسؤولية ذلك. فنهاية الحرب الباردة شكلت نقطة فاصلة في العلاقات الدولية مساق التحوّلات الجذرية التي مسّت النسق الدولي والتي شملت:

بروز الأحادية القطبية.

التحوّلات الاقتصادية.

ظهور دول جديدة على المسرح الدولي.

تأكيد انقسام العالم إلى دول الشمال ودول الجنوب.<sup>5</sup>

<sup>4</sup>. المرجع السابق.

<sup>5</sup>. باهي سمير، تأثير التحوّلات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، ط. 1 (مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، 2014)، ص 32.

ويعكس النسق الدولي لما بعد الحرب الباردة بصورة جلية الهيمنة الأمريكية على المسرح الدولي، حيث تعتبر القوة فيه -بمختلف أبعادها- العنصر المحرك لكل التفاعلات الدولية؛ وهذا ما يؤكده "شارلز كروثامر" (C.Krauthammer) الذي يرى "أنّ عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالماً متعدّد الأقطاب بل عالم القطب الواحد. فإنّ مركز القوّة العالمية هي القوّة العظمى التي لا تواجه أي تحدي وهي الولايات المتّحدة الأمريكية؛ التي يؤيدها الحلفاء الغربيون... وأن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية لا يتعدّى قيامها بتنفيذ التوجيهات الأمريكية".<sup>6</sup>

ويقول بريجنسكي في كتابه : السلطة العالمية: منذ عقود باتت هيمنة الغرب السياسية الطويلة على العالم تعاني من الانحسار والانطفاء، غير أنه بدأ، للحظة وجيزة في تسعينيات القرن العشرين كما لو أن الغرب قد يكون مرشحاً، رغم محاولتيه الانتحاريتين الجماعيتين التوأمن خلال النصف الأول من القرن العشرين، لنوع من العودة التاريخية. فالنهاية السلمية للحرب الباردة، المتوجّبة بتمزق الاتحاد السوفياتي، شكّلت الخطوة الأخيرة لصعود الولايات المتحدة السريع إلى موقع القوة العظمى العالمية الأولى حقاً. وتلك القوة المهيمنة دولياً، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي: شريكه المنافع سياسياً والديناميكي اقتصادياً، بدت قادرة لا على إنعاش تفوق الغرب العالمي وحسب، بل وعلى اجتراح دور عالمي بقاء لنفسها.<sup>7</sup>

أ-1 التحولات الاقتصادية: كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرات عديدة على جميع وحدات النظام الدولي؛ مست حتى الجوانب الاقتصادية أو بالأحرى النظام الاقتصادي العالمي من خلال إعادة هيكلته متأثراً بتحويلات البيئة الدولية العميقة؛ على ضوء الحركية الاقتصادية التي أدت إلى زيادة وتيرة العولمة الأمر

<sup>6</sup> عليي مونيّا، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2001/2002)، ص 11.

<sup>7</sup> زيبغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، تر: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص 16.

الذي استدعى بروز ما يسمى "بظاهرة الاعتماد المتبادل" بالموازاة مع بداية إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة وذلك للحدّ من كلّ تلك التأثيرات.<sup>8</sup>

أ-2 العولمة: لا تعتبر العولمة نتيجة مباشرة لنهاية الحرب الباردة، بل أن هذه الأخيرة شكلت منعرجاً في إعادة بناء الظاهرة- العولمة- وامتد ذلك لكل مجالات المنظومة الدولية حيث أضحت للعولمة جوانبها المتعددة، منها السياسي والمتجلي في تراجع دور الدولة القومية، وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان، ومنها الاقتصادي المتمثلة في الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات ومتعدية الحدود، ومنها الاجتماعي والثقافي المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي، وانفتاح الأنظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة، والجوانب التكنولوجية أو التقنية المتمثلة في التقانة وبخاصة الصناعية والحربية، والكمبيوتر، ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية. فالعولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع الدولي والتي كانت نتاج مجموعة من العوامل الأمر الذي سمح ببروز العديد من المؤشرات والتي تمثل ظواهر برزت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم وخاصة المجال التقني.<sup>9</sup>

فالعولمة ليست فقط ظاهرة كونية، ولكنها حركية مستمرة؛ تعكس طبيعة التفاعلات القائمة في النظام الدولي، والتي بدورها تعكس هيمنة العولمة على كل جوانب العلاقات الدولية حيث أنه وبحسب بعض الباحثين تمثل العولمة السياسية أكثر الأبعاد المهمة للعولمة، "لأنها لا تقوم فقط بإعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة بجعلها أكثر ارتباطاً بمحورية الإنسان وحقوقه، ولكن أيضاً بتنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي والوطني مع فرض تصوّرات منمذجة لأساليب الحكم.<sup>10</sup>

<sup>8</sup>. باهي سمير، مرجع سابق، ص 35.

<sup>9</sup>. المرجع السابق، ص 36.

<sup>10</sup>. المرجع نفسه، ص 39.

يرى "وليد عبد الحى" أن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أعطت لمفهوم القوة أبعاداً أخرى؛ شغل العامل الاقتصادي معظم جوانبه على اعتبار أن "فشل النظم الماركسية واقعياً، وفشل الأطروحات الكينزية هما مؤشران على أن الدول أصبحت لا تمثل إلا ميكانيزماً واحداً من ميكانيزمات النظام الدولي بعد أن كانت الميكانيزم الوحيد، إضافة إلى أن الاتجاه العام يدل على تجاوزها تدريجياً باتجاه مركزية عالمية تمر بأولى مراحلها وهي التكتل الاقتصادي الإقليمي.<sup>11</sup>

فنهاية الحرب الباردة قللت من دور العامل العسكري لصالح القوة الاقتصادية، فضلاً عن الاهتمام المتزايد بالأمن الاقتصادي بدل الأمن العسكري بصورة نسبية وخاصة؛ في ظل تزايد حركية العولمة فأضحى الاتجاه العام للعلاقات الدولية منصباً نحو التركيز على إقامة التكتلات الاقتصادية؛ الأمر الذي أثر على أنماط التفاعلات الدولية في هذه الفترة حيث أن هذه "التكتلات الاقتصادية تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.<sup>12</sup>

وفي ظلّ هذه التوجهات وغيرها تحوّل ميدان الصّراع بين القوى الكبرى في العالم إلى الميدان الاقتصادي، وبرزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة معاصرة، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الزخم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها.

<sup>11</sup>. وليد عبد الحى، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، ط1 (الجزائر: مؤسسة الشرق للإعلام والنشر)،

1994، ص174.

<sup>12</sup>. باهي سمير، مرجع سابق، ص40.

ويمكن تلخيص أهم الملامح والمضامين التي ميّزت هذه الظاهرة بالآتي:

- من حيث طبيعتها فإنها تأتي تجسيدا للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي، بما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

- من حيث شمولها فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعاد حدودها.

- ومن حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقة؛ وسياسية وإستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها؛ وبهذا يبدو العالم من خلال هذه التكتلات أكثر ديناميكية من أي وقت مضى، في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي.<sup>13</sup>

وقد أشارت جميع وثائق إستراتيجية الأمن القومي إلى موضوعات عدة؛ تتعلّق بالحفاظ على النظام الدولي وتطوره. و تشير كلّ إستراتيجية من إستراتيجيات الأمن القومي صراحة إلى العناصر الأربع التالية، التي تشكّل النظام العالمي بعد الحرب الباردة:

- نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة.
- تحالفات قوية وقدرات عسكرية كافية تنهض بدور الردع بكفاءة.
- تعاون متعدد الأطراف/قانون دولي لحل المشكلات العالمية الحقيقية مثل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- نشر الديمقراطية.

<sup>13</sup>. فوزية خدا كرم، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، ع.43، ص175-176.

وتدعم هذه العناصر وتعززها مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية والإقليمية بما في ذلك:

- مؤسسات اقتصادية تقودها منظمة التجارة العالمية (اتفاقية الجات)، واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعات جديدة تضم دولاً رائدة (مثل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين).

- حلف شمال الأطلسي (الناتو) والشبكة العالمية للنظام الأمني والإقليمي والتحالفات الثنائية (نظام التوزيع المحوري).

- المعاهدات والاتفاقيات القانونية الدولية الصادرة في الأغلب عن الأمم المتحدة.<sup>14</sup>

حدّدت بيانات الأمن القومي الأمريكي الأهداف والمصالح الواضحة لإستراتيجية الولايات المتحدة وصنفت طرفاً عديدة يمكن للنظام الليبرالي القائم على القواعد المساعدة في تعزيزها على سبيل المثال، في عام 1997، رسمت إدارة كلينتون الملامح والأهداف الرئيسية للنظام الدولي، ورد في إستراتيجية الأمن القومي " نسعى لتهيئة الظروف في العالم بحيث لا تتهدد مصالحنا إلا فيما ندر، وعندما تتعرض مصالحنا للتهديد، فيكون لدينا الوسائل الفعالة للتعامل مع هذه التهديدات، وتقترح الوثيقة على وجه التحديد أن النظام الدولي الذي يحد من التهديدات لمصالح الولايات المتحدة سيكون مميزاً بما يلي:

- عدم سيطرة قوة معادية للولايات المتحدة على منطقة تمثل أهمية حيوية لها ويجب أن تتسم المناطق ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة بالاستقرار والسلام.
- ازدهار الاقتصاد العالمي والتجارة المفتوحة.
- ازدياد قبول المعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- عدم زعزعة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجرائم الدولية للاستقرار والعلاقات السلمية.

<sup>14</sup>. مايكل جيه مازار، ميرندا بيرايب، أندرو رادين، أسترويد ستوتسيفالوس، فهم النظام الدولي الحالي، RAND، 2016، ص.45.

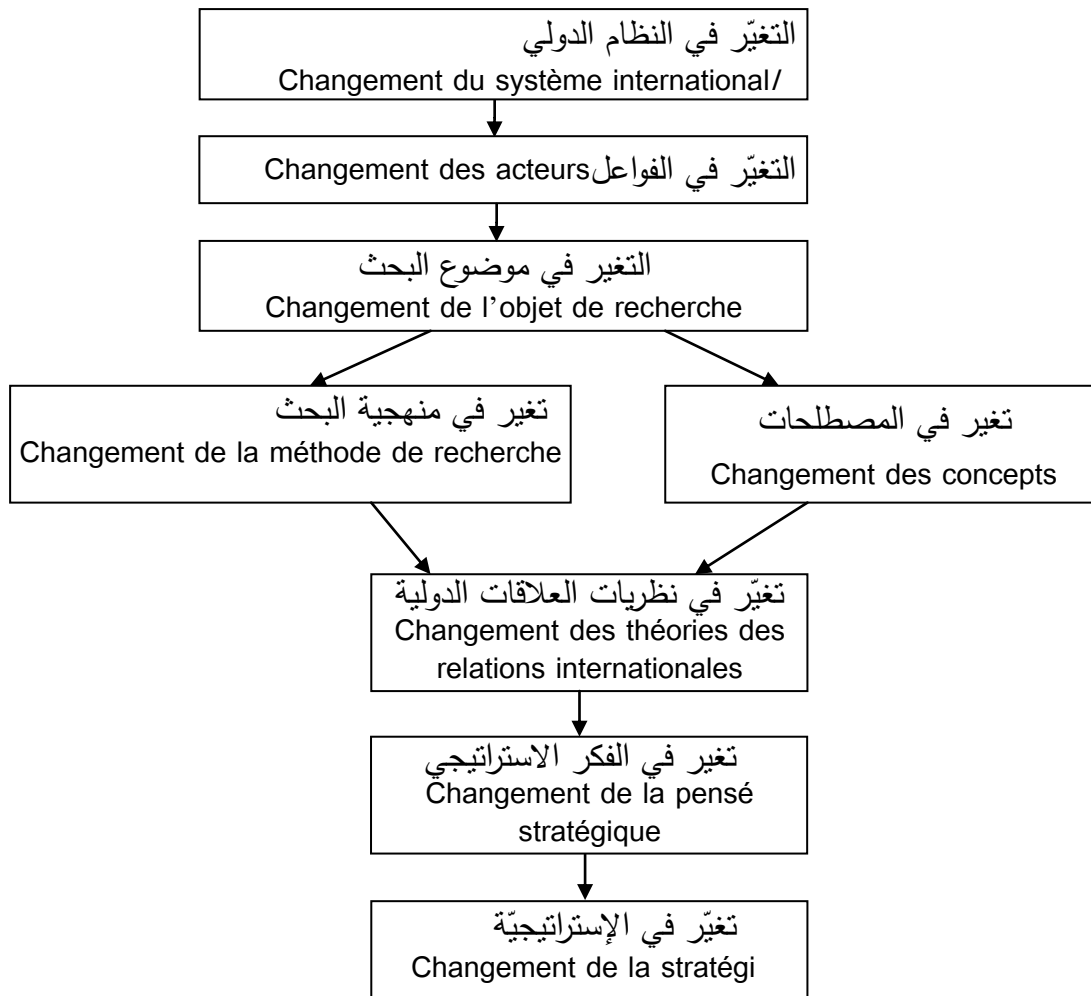


- التقليل من انتشار التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية والتقنيات المحتملة الأخرى التي تززع الاستقرار إلى أدنى حد.

- رغبة المجتمع الدولي وقدرته على منع الأحداث المفجعة أو الاستجابة لها.<sup>15</sup>

يمكن اعتماد المخطط التالي لتسهيل عملية فهم التحولات الدولية التي تؤثر في تطور نظرية العلاقات الدولية والفكر الإستراتيجي:

المخطط رقم 1: تغيّرات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.



المصدر: أمينة رياحي، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 6-2011، ص29.

<sup>15</sup>. المرجع نفسه، ص 52-53.

المطلب الثاني: الفاعلون الدوليون في ما بعد نهاية الحرب الباردة وأدوارهم.

### 1- دور الدولة كفاعل أساسي في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة:

كتب "زيبغنيو بريجنسكي" يقول: "يبدو أنّ دور الدولة يتراجع كوحدة أساسية في المجتمع الدولي وفي حياة الفرد ويعود هذا الانحسار إلى نهاية الحرب الباردة عندما بزغت فواعل غير الدولة على حساب الأخيرة قوة التغيير الرئيسية، خاصّة بعدما أصبحت المصارف الدولية والشركات المتعدّدة الجنسيات والجماعات الراديكالية والإرهابية ذات البعد العالمي تنشط بشكل أكثر متجاوزة المفاهيم السياسية للدول".<sup>16</sup>

وتنشط الدولة كوحدة رئيسة في النظام الدولي تبعاً لمواردها المادية وغير المادية، وبحسب طبيعة التكتلات والتحالفات المختلفة التي تنتمي إليها:

أولاً، وفق مواردها، تتحرّك الدولة اعتماداً على مقومات قوتها المادية وغير المادية وبالتالي قدرتها على استثمار تلك المقومات بما يخدم أهدافها الإستراتيجية الشاملة،

ثانياً، تتحرك بموجب المجموعات أو الكتل السياسية أو الاقتصادية، وتجمعهم مصالح وقيم وأفكار وتطلّعات، على سبيل المثال لا الحصر تكّث "بريكس" (B.R.I.C.S) الذي يضمّ كلّ من (البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين وانضمت فيما بعد جنوب إفريقيا). يسعى هذا التكتل إلى الحدّ من هيمنة الولايات والغرب عموماً وفي نفس الوقت إدماج فاعلين جدد من القوى الصاعدة، والعمل على ضرورة تفعيل عدم استخدام القوة في النظام الدولي، وإصلاح الأمم المتحدة، لاسيما في مجلس الأمن الدولي "لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً، أما الوجه الاقتصادي فإن النظام الرأسمالي أصبح السمة الأبرز لشكل

<sup>16</sup> زيبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة مركز الدراسات

العسكرية، ط.2 (لبنان: بيروت، 1999)، ص.41.

النظام الاقتصادي العالمي، فالكلّ يقبع تحت وطأة نظرية المركز (الدول الرأسمالية المتقدمة) والأطراف (باقي دول العالم) التي ترتبط بالمركز.<sup>17</sup>

تقليدياً تم تعريف الفاعل الدولي من قبل "إيفان ونيونهام"، (Evans, Newnham) بـ (الكيان الذي يلعب دوراً محدداً في العلاقات الدولية. وقدم "أوران يونغ"، (Oran Young) تعريفاً أكثر تحديداً، بأنه "أي كيان منظم يتكوّن، على الأقل بشكل غير مباشر من البشر، وليس تابعاً بالكامل إلى أي فاعل آخر في النظام الدولي بشكل فعال، ويشارك في علاقات القوة مع الفاعلين الآخرين"، وحسب هذا التعريف لكي يتم اعتبار كيان ما فاعلاً في السياسة العالمية، فهو بحاجة لامتلاك درجة من الاستقلالية والنفوذ بدلاً من الوضع القانوني والتعلق بالدولة ضمن السيادة.<sup>18</sup>

## 2- المنظمات الدولية:

هي جماعات قائمة بموجب معاهدة بين عدد من الدول، وجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في إطار النسق الدولي، ويتفق جميع المختصين في التنظيم الدولي بان المنظمات الدولية لاعب مهم في العلاقات الدولية إلا أنهم يختلفون في عددها لاعب رئيس أم ثانوي. وهذه المنظمات تكون ذات اتجاهين دولي وإقليمي وتقوم على مبدأ المشاركة الاختيارية، بمعنى أنّ الدول المنضوية تحت إطار هذه المنظمة تقبل بالانضمام إلى هذه العضوية متى ما توافقت مع الرؤية والأهداف المرسومة لها. ويكون تأثير هذه المنظمات بحسب الدول المنتمية إليها، فالدول الكبرى لا سيما الدول الأعضاء الدائمة العضوية في

<sup>17</sup>. ماهر إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس...نشأته، اقتصادياته، أهدافه، ط1(مصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 2014، ص12-20.

<sup>18</sup>. أنور محمد فرج محمود، "الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، دراسات قانونية وسياسية، ع.9(جوان 2017)، ص265.

مجلس الأمن يكون لها تأثير في القرارات الدولية الصادرة عن المنظمة بخلاف الدول الضعيفة (دول العالم الثالث).<sup>19</sup>

ومن أهم المنظمات الدولية التي شكّلت الإطار السياسي والأمني للنظام الدولي؛ منظمة الأمم المتحدة التي تحتضن أكثر من (195) في عضويتها وجاء تأسيس هذه المنظمة لتشكّل جوهر النظام الدولي القائم على القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بعد أفول القوى الأوروبية واندحار اليابان، فقد أريد بالأمم المتحدة أن تكون مشروعاً سياسياً وترتكز على مجلس الأمن فهو المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين كما في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، وفي هيكلته مجلس الأمن الذي يعد الأداة الدولية التي حددت مسار الكثير من القضايا الدولية الذي يعتمد على الأعضاء الدائمين محور النظام الدولي (الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة البريطانية وروسيا الاتحادية والصين وفرنسا).<sup>20</sup>

إنّ أهمّ المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية التي حدّدت شكل النظام الاقتصادي الدولي تمثل بالثالوث الاقتصادي المقدس، وكانت البداية من اتفاقية (بريتون وودز) في عام 1944 التي أقرت (صندوق النقد الدولي) IMF الذي يعنى بتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف العالمية والبنك الدولي (IB) الذي يهتم بإعادة الإعمار والتنمية ومنظمة التجارة العالمية (WTO) التي تعمل على تحرير التجارة الدولية.<sup>21</sup>

<sup>19</sup> إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، ط1، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 110-113.

<sup>20</sup> عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، ط1، (الأردن، عمان: دار الشوق للنشر والتوزيع، 2009)، ص 110، 111.

<sup>21</sup> محمد عيسى عبد الله وموسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1 (لبنان، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 1998)، ص 187 و 215.

إذا كانت الأطراف الأخرى تظهر بوضوح على المسرح الدولي، أو على الأقل تحاول الظهور؛

فإن ما يسمّى بالشركات المتعددة الجنسيات تحاول أن تبقى وراء الستار لتمارس نشاطها بحرية كاملة.<sup>22</sup>

و هي عبارة عن لاعبين نافذين يقومون بنشاطات تجارية لقاء الربح في أكثر من بلد.<sup>23</sup>

التعريف العملي البسيط للشركات متعددة الجنسيات هو أنها تمتلك وتدير وحدات اقتصادية في

قطرين أو أكثر، وفي معظم الأحيان، فإن ذلك يستلزم استثماراً أجنبياً مباشراً تقوم به شركة ما وكذلك

امتلاك وحدات اقتصادية مثل (خدمات وصناعات إستراتيجية، أو تجهيزات صناعية) في عدة أقطار.<sup>24</sup>

وقد عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها "المؤسسة المتعددة الجنسيات هي مشروع

يمتلك أو يسيطر على موجودات ومصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شابهها في دولتين أو أكثر يمكن

اعتباره شركة متعددة الجنسيات.<sup>25</sup>

و من الأسباب التي أدت إلى بروز وتعاضم أهمية هذه الشركات العملاقة، اتساع حجم التجارة

الدولية وتشعب أنشطة الاستثمار الدولي، بالإضافة إلى الكثافة الهائلة في حجم المعاملات المالية الدولية

والتي اتسعت لتشمل كل قارات العالم دون استثناء، وبحسب بعض المهتمين أنّ هذه الشركات متعددة

الجنسيات أصبحت قوة رهيبية ليس باستطاعة المؤسسات الحكومية الوطنية والدولية السيطرة عليها، وهي

تمتلك الكثير من سمات الدول المستقلة إذ هي تحوز قاعدة كبيرة من الموارد التي تمكنها من التصرف

باستقلالية وفق ما تخطط له، وهي ثانياً: تستحوذ على ولاء العديد من العاملين بها الذي يتفوق في كثير

<sup>22</sup>. منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (ليبيا، طرابلس: جامعة ناصر، 1991)، ص 124.

<sup>23</sup>. مارتن غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 272.

<sup>24</sup>. روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ط1 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 287.

<sup>25</sup>. منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 125.

من الأحوال على الولاء للسلطة الوطنية كما هي تمتلك، ثالثاً: ما يمكن اعتباره مناطق نفوذ بسبب تقسيم السوق العالمية فيما بينها.<sup>26</sup>

### 3- المنظمات غير الحكومية:

ينصرف المعنى الذي ينطوي عليه تعبير المنظمات غير الحكومية إلى تلك التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لا تتحدد بالهويات القومية، ودورها في العصر الحالي يتميز بالحيوية والاتساع نظراً للتطور الكبير على مستوى التجارة الدولية ووسائل الاتصالات والتكنولوجيا، ونشاط هذه المنظمات يتصف بسمتين رئيسيتين، هما أولاً التلقائية فهو إرادي واختياري، والسمة الثانية هي التضامن الدولي، ووجود هذين العنصرين ونتيجة للتفاعل بينهما في إطار مؤسسي قابل للديمومة والاستمرار من شأنه أن يتيح للأفراد فرصة المشاركة في دينامية المجتمع الدولي والإسهام في تفاعلاته.<sup>27</sup>

و تعتبر المنظمات غير الحكومية من أبرز الفواعل التي أصبح لها خبرة ونفوذ كبيرين في الساحة الدولية والعالمية. و لهذه الظاهرة جذور قديمة من حيث النشأة، تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، إلا أنها تطوّرت بشكل ملحوظ في القرن العشرين خاصة بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة، التي شجعت مثل هذه المنظمات. ويقوم نشاط هذه المنظمات الدولية غير الحكومية على تعزيز ونشر قضايا حقوق الإنسان على أسس قانونية تمثلها الاتفاقيات الدولية، مثل ميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الدساتير الداخلية للدول. وقد توسعت نشاطات هذه المنظمات، فبعد أن كان نشاطها محصوراً في قضايا محدودة تتعلق على الخصوص بالجوانب الأساسية للحرب، توسّعت تلك

<sup>26</sup>. تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا (دراسة حالة) آسيا وبحر قزوين، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص 36.

<sup>27</sup>. بازغ عبد الصمد، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، على موقع الحوار المتمدن:

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=307332&r=0> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/01/22.

الاهتمامات وتعددت لتشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وخاصة في مجالات التجارة الصناعة، الصحة، الطب، العلوم والتكنولوجيا، والعلاقات الدولية بكلّ فروعها.

ولوحظ في الفترة ما بعد سنة 2000 دخول هذه المؤسسات في مرحلة التقويم الذاتي وبناء القدرات ونقد التجارب السابقة وتطوير القيم الأساسية للمنظمات غير الحكومية، مع الحفاظ على تعزيز دورها في عملية التنمية، كما زاد الاهتمام في الاعتماد بسبل أكثر تطوراً في الرعاية الاجتماعية.<sup>28</sup>

وقد ظهرت مفاهيم جديدة في النظرية التنموية ركزت على دور المنظمات غير الحكومية واعتبرتها القاعدة الأساسية في التنمية ، وقد تجلّى ذلك بصورة واضحة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 1999، وكذلك في مؤتمر التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالدار البيضاء في أكتوبر 1994.

ويعتبر التأثير على الرّأي العالمي الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية من بين العوامل التي ساعدتها على التطور، ودخولها المجتمع الدولي حتى أنّ الدول أصبحت تضع في حساباتها ما تنتشره هذه المنظمات من تقارير، وبعثات تقصي الحقائق التي ترسلها هذه المنظمات خوفاً من رسم صورة سيئة عنها للرأي العالمي.

وقد أصبحت هذه التقارير تلعب دوراً مهماً في توجيه الاهتمام العالمي إلى الأوضاع السائدة في دولة معينة، رغم أن هذه التقارير وحدها ودون عوامل أخرى كدعم الرأي العام قليلاً، مما تؤدي إلى قيام

<sup>28</sup>. منير خوخي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر1، 2010/2011، ص.15.

الدولة موضوع البحث بشكل من أشكال العمل الملموس لوقف انتهاكها. إلا أنها تسهم بطريقة أو بأخرى في الإساءة لصيت تلك الدولة كي تعدل سلوكها الذي يعد انتهاك لحقوق الإنسان.<sup>29</sup>

#### 4- أنظمة وأقاليم الأمر الواقع:

هي كيانات تعرف بأنها تمارس "كلّ وظائف الحكومات ذات السيادة في المحافظة على النظام والقانون ومحاكم العدالة وتبني أو فرض القوانين، وتنظيم العلاقات بين سكان الأراضي بين فرد وآخر ومع الدولة، والأمثلة لأنظمة الأمر الواقع كثيرة كما في أفغانستان وسلطات المناطق الكردية شمال العراق (حكومة إقليم كردستان)، والصومال، وجمهورية شمال قبرص التركية، وأبخازيا و أوسيتيا الجنوبية في جورجيا، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتختلف طبيعة أنظمة الأمر الواقع والظروف التي تعمل في ظلها سواء في إطار نزاع أو في أوقات السلم، على نحو واسع، في درجة أداؤها والمدى الذي بلغته في الحصول على اعتراف دولي والتماسك والتنظيم الداخلي والتأثير الخارجي والتحكم الفعال في السيطرة على أراضي معينة. والشيء المشترك بين هذه الكيانات هي أنها لا تعتبر دولاً بموجب القانون الدولي لأنها تفتقر لواحد، على الأقل من المتطلبات الأساسية للدولة.<sup>30</sup>

بالإضافة إلى كل من الفاعلين:<sup>31</sup>

#### 5- الرأي العام الدولي:

إنّ أي محاولة لتعريف الرأي العام الدولي تفضي إلى القول، بأنه هو تلك الاتجاهات التي تسيطر على أكثر من مجتمع واحد أو التي تعكس توافق في المواقف بين أكثر من وحدة سياسية واحدة، فالأستاذ "مارسيل ميرل" يعتقد أن الرأي العام الدولي لا يمكن أن يتبلور إلا من خلال تقارب أو اتّفاق وجهات نظر

<sup>29</sup>.السعيد برباج، مرجع سابق، ص 16.

<sup>30</sup>. أنور محمد فرج محمود، مرجع سابق، ص 272.

<sup>31</sup>. بازغ عبد الصمد، مرجع سابق.



الآراء العامة الوطنية، وهناك أمور مختلفة لعبت دور في تحولات الرأي العام الدولي مثل التقدم التقني في وسائل الاتصال الذي أدى إلى استحالة إقفال الحدود ، وهذا الرأي العام العالمي خلق صور أساسية، أهمها تقارب وجهات النظر من عدة مجتمعات تجاه مشكلة واحدة.

#### 6- الأفراد:

إنّ نوعاً جديداً أضيف إلى قائمة الفاعلين من غير الدول، هو "الفاعل الدولي الفرد" الذي يمثل ظاهرة جديدة لا تزال قيد التشكل وجوهرها إمكانية أن يصبح شخص أو فرد من الأفراد فاعلاً على المستوى الدولي، سواء بالمعنى القطري أو على مستوى الدولة الواحدة، أو الدولي أي على مستوى العلاقات بين الدول، وذلك نتيجة امتلاك هذا الشخص قدرات مالية أو اقتصادية أو إعلامية تمكنه من التأثير في مجريات الأحداث، ليس فقط داخل دولته لكن أيضاً في النطاق الإقليمي أو الدولي ، وتعتبر النظرة التقليدية للعلاقات الأفراد ليسوا فاعلين دوليين لأنهم ليسوا مواضع للقوانين الدولية. ونجد مثلاً على ذلك "روبرت مردوخ" الذي استطاع بناء إمبراطورية عملاقة تجاوزت ميزانيتها وأرباحها ميزانيات كثير من الدول، مما أعطاه في المقابل تأثيراً ونفوذاً في السياسة الدولية.

#### 7- الإعلام ووسائل الاتصال:

أصبحت الانترنت أداة لا يمكن الاستغناء عنها، هذه التقنية التي لم يتردد البعض عن القول أنها مع المحطات الإخبارية العالمية تشكلان العضو السادس الدائم في مجلس الأمن الدولي، وفي الآونة الأخيرة أصبحت شركات محركات البحث على الانترنت مثل "اليوتيوب" و"جوجل" وشبكات التواصل الاجتماعي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل رأي عام دولي ضاغط على الحكومات ومحفز لأنماط من التفاعلات تترك بصمات واضحة على مستوى العلاقات الدولية عامة.

وبشكل عام، لقد تم تصوير مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أنها مرحلة لـ "نظام دولي جديد" في حين أنه لم تشكل القواعد الأساسية والتي يتطلبها قيام نظام كهذا، لذلك فإن ما يشهده العالم اليوم هو تطوّر وتحول في العناصر التي تحكم العلاقات الدولية وليس بنظام دولي جديد كما تم تصويره، لذلك فهناك اتجاه رئيسي يعتبر أن التحولات الدولية التي ظهرت ما بعد الحرب الباردة، قادت إلى تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية (القوى عبر الوطنية المؤثرة) إلى جانب الدول، إلا أنه وبالرغم من هذا الاتجاه، فهناك اختلافات حول توصيف المقصود بالتحولات الجديدة التي شهدتها النظام الدولي، ويعتبر بعض الباحثين أن هذه التحولات تتجسد في عالم يسوده السلام والأمن، وبعضهم الآخر يتجه إلى إبراز الفوارق الجوهرية بين مرحلة الحرب الباردة والمرحلة التي تلتها.<sup>32</sup>

في الغالب يوصف النظام السياسي الدولي بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير والاستمرار، أي أنه يتميز بحالة من النمو والتطور المستمر، تبعاً للفاعلين الأساسيين فيه، وهو يحتوي بداخله جميع صور التفاعلات الدولية، التي تغذيها مصادر أربعة رئيسية وهي النظم الدولية الوظيفية والنظم الدولية الإقليمية والنظم القومية (التي تضم كل الدول القومية) والمنظمات الدولية سواء كانت عالمية أو إقليمية.<sup>33</sup>

و يدور الجدل حول بنية النظام الدولي الجديد فيما إذا كان يظل يتسم بالقطبية الأحادية بقيادة الولايات أم أنّ هذا النظام سوف يتحول في المستقبل إلى نظام متعدد الأقطاب؟

<sup>32</sup>. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 50.

<sup>33</sup>. محمد ياس خضير، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، على

الموقع: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=92270>، تم الاطلاع على الموقع

بتاريخ: 2019/05/14.

يرتكز الاتجاه الأول في طرحه على مجموعة مبررات وحجج وهو يرى أن النظام السياسي الدولي أو العالمي الجديد سيبقى لمدة طويلة كنظام القوة الواحدة نتيجة ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من عناصر قوة وقدرة تؤهلها بالاستمرار في ذلك فهي تتمتع بالآتي:

- قوة عسكرية متفذة ومتواجدة في أغلب مناطق العالم.
- أن للولايات المتحدة الأمريكية تأثير كبير في اقتصاديات العالم.
- أن لها تأثير وجاذبية ثقافية وإيديولوجية، وغيرها من العناصر الأخرى.
- تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بتطور منفرد في مجالات التقنيات الإحيائية والتقنيات التكنولوجية المتفوقة الأخرى.

لقد انحصرت دراسة الشؤون الدولية في التنافس المستديم بين المنظورات الواقعية، والليبرالية والرايكانية. ففي حين يركز الواقعيون على الطابع التنافسي للعلاقات بين الدول، فإن الليبرالية تحدّد أطرافاً متنوعة للتخفيف من حدّة هذه التوجهات التنافسية، بينما يبين لنا المنظور الراديكالي كيفية تحويل نظام العلاقات الدولية برمته.<sup>34</sup>

أصبحت الدراسة الأكاديمية للشؤون الدولية أكثر تنوعاً منذ نهاية الحرب الباردة بحيث برزت الأصوات غير الأمريكية، كما حصل عدد كبير من المناهج والنظريات على الشرعية، بل وأكثر من ذلك، فقد أدرجت مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على الصعيد العالمي، ومن بينها النزاعات الإثنية، والبيئة ومستقبل الدولة.<sup>35</sup>

<sup>34</sup>. محي الدين اسماعيل الديهي، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، ط.1 (مصر،

الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.78.

<sup>35</sup>. المرجع نفسه، ص.84.

## المطلب الثالث: القوى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة: مقارنة نظرية

يتفق العديد من المفكرين على أنّ القوى الصاعدة هي: "تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى نذكر اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول "البريكس" BRICS كتكتل قاري يضم كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وروسيا، وبالتالي فإن هذه القوى تختلف عن القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا القوة العظمى الأمريكية نتيجة للنقص في التأثير والتوظيف الجيد للمقدرة بالرغم أن بعضها يمتلك ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وبالستية كالصين والهند وباكستان....<sup>36</sup>

وعرف "مايكل غلوسني" (Michael Glosny) القوة الصاعدة في سياق دراسته لاستراتيجيات القوى الصاعدة من أجل الحدّ من سياسات الموازنة التي تمارسها القوى الكبرى القائمة والقوة الصينية ضدّها بأنها: "دولة تتحرك من مكانة غير مكانة القوة الكبرى، أو من مستوى أقل من مكانة القوة الكبرى إلى مستوى أعلى في سلم القوة".<sup>37</sup>

ويعرّف باحثون آخرون القوى الصاعدة على أنّها "قوى متوسطة صاعدة"، وهي "دول تمتلك القدرة والرغبة في مواصلة طريقها نحو مكانة القوة الكبرى... و بعبارة أخرى القوى الصاعدة هي أكثر من دول

<sup>36</sup>. جارش عادل، القوى الصاعدة دراسة في أبرز المضامين والدلالات، بتاريخ: 23 أكتوبر 2016، على موقع المركز العربي الديمقراطي: <https://democraticac.de/?p=38993> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/04/28.

<sup>37</sup>. مباركية منير، مرجع سابق، ص.48.

"الدول الوسيطة" أو "الدول الإقليمية"، فلهذا الرغبة الكامنة في إعادة تشكيل النظام الدولي في المستقبل، وهي تلمح إلى رغبتها في فعل ذلك بطرق مختلفة.<sup>38</sup>

وقد برزت القوى الصاعدة بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، ويعود هذا إلى عدة أسباب أبرزها ما يلي:<sup>39</sup>

- إرهاب الموازنة المالية للمعسكرين نتيجة للسباق نحو التسلح وسياستهما في النظام الدولي، جعل القوى الإقليمية تدرك مبكراً أنه لا بد من الاهتمام بالجانب الاقتصادي لتحقيق نقلة نوعية في التنمية بدل الاهتمام بالمتغير العسكري فقط، وينطبق هذا التوصيف على اليابان، كوريا الجنوبية والصين.
- المساعدات الأمريكية المقدمة لبعض القوى الصاعدة جعلها تحقق قفزات نمو غير متوقعة حيث تتدرج هذه المساعدات ضمن المحاولات الأمريكية لبناء تحالفات في النظام الدولي.
- الاستيعاب الكبير للقوى الآسيوية للتكنولوجيا ومضامين الفكر الليبرالي.
- الانتقال التدريجي لتركز القوة من الغرب إلى الشرق وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي أصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية، وهو طرح يؤيده "جوزيف ناي" Nye بقوة.

وقد نشرت مؤسسة "ستانلي" تقريراً على درجة عالية من الأهمية أعدّه الخبير "مايكل شيفر" الذي سبق له أن عمل كزميل في مجلس العلاقات الخارجية والشؤون الدولية في اليابان منذ العام 1995 وحتى العام 2004، وشغل عدّة مناصب من بينها مستشار في شؤون الأمن القومي، ومدير برنامج الأمن الدولي في مركز الحرب والسلام والإعلام في جامعة نيويورك يحمل التقرير الذي أعدّه "شيفر" عنوان "الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة"، ويأتي في سياق العديد من الدراسات والتقارير التي بدأت في الآونة الأخيرة تتناول مسألة انحدار القوة الأمريكية وموقع الولايات المتحدة في النظام الدولي

<sup>38</sup>. المرجع نفسه، ص 49.

<sup>39</sup>. جارش عادل، مرجع سابق.

كـ "super power" ، وصعود عدد آخر من القوى الناهضة على الساحة الدولية، لعلّ أبرزها ما يمكن تسميته بمجموعة الـ "BRIC" التي تضم كل من البرازيل وروسيا والهند والصين.<sup>40</sup>

ويعتبر التقرير أنّ القرن الواحد والعشرين يشهد مزيداً من التنافس الدولي على القوّة والموارد، ويحاول ضمن هذه المعطيات أن يقدّم رؤية تتناول<sup>41</sup>:

- تحديد عناصر "القوّة" في العصر الماضي والحديث.
- تسمية القوى الصاعدة والناهضة التي ستكون شريكاً في تطوير النظام الدولي الذي سيتخطى نظام الأحادية القطبية مع تدهور القوّة الأمريكية.
- التحديات العالمية الجديدة التي سيكون على المجتمع الدولي والقوى الصاعدة مواجهتها في المرحلة المقبلة.
- موقع الولايات المتّحدة في الحقبة الحالية والخيارات القائمة أمامها للتعامل مع القوى الصاعدة على المستوى الدولي.

واعتبر هذا التقرير أن القرن القادم هو قرن القوى الصاعدة و أن مركز الثقل العالمي و الاقتصادي وحتى العسكري مستقبلاً سيكون بمنطقة جنوب شرق آسيا.

وفي خطاب لكاتبة الدولة الأمريكية "كوندوليزا رايس" (2005-2009) أشارت فيه إلى أنه: " في القرن الحادي والعشرين، الأمم الصاعدة مثل: الهند والصين والبرازيل ومصر واندونيسيا وجنوب إفريقيا تعيد تشكيل مسار التاريخ بشكل متزايد.<sup>42</sup>

<sup>40</sup>. علي حسين باكير، تقرير الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، بتاريخ: 22 جوان 2009، على موقع الجزيرة دراسات: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117222853453998.html> ، تم الاطلاع على

الموقع بتاريخ: 2019/07/22.

<sup>41</sup>. المصدر نفسه.

<sup>42</sup>. مباركية منير، مرجع سابق، ص 64.

ومن بين الدراسات أيضاً نجد دراسة للمؤرخ الأمريكي البريطاني الأصل "بول كيندي" صاحب الكتاب الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى"، الذي تنبأ بأن القوة الأميركية ستهبط في ميزان القوة في العقود القادمة، وذلك طبقاً للقانون العام الذي استخلصه من دراسته التاريخية وخلصتها: أنه إذا تجاوزت الالتزامات الإستراتيجية لقوة عظمى قدراتها الاقتصادية فإن ذلك من شأنه أن يسقط هذه القوة وذلك بالمعنى التاريخي للكلمة.<sup>43</sup>

وفي خضم حقيقة وجود قوى صاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ظهرت مجموعة من النقاشات والتساؤلات، وأهم هذه التساؤلات كانت تدور حول الولايات المتحدة ودورها في عصر متعدد الأقطاب. لقد نشأت عدة مدارس فكرية حول كيفية تفاعل الولايات المتحدة وتعاملها مع الظروف العالمية التي تغيرت والتي هي في طريق التغيير.

هذا فيما يتعلق بقضية صعود القوى الكبرى وكيف كانت ردود الفعل عليها خاصة من قبل القوة المهيمنة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الظاهرة هي ليست بالظاهرة البسيطة، فهي متداخلة الجوانب والأبعاد، وعلى هذا الأساس تناولت نظريات العلاقات الدولية هذا الموضوع، وحاولت متابعة كل متغيراته بغية فهم هذه الظاهرة وتحديد مختلف تفاعلاتها مع النظام الدولي القائم، والآثار التي ستخلفها. وسنأخذ فقط أهم النظريات في العلاقات الدولية والأكثر تأثيراً كالواقعية والبنائية ونظرية تحول القوة لتبيان أهم تلك الجوانب.

وعموماً، تتفاعل الدول في النظام الدولي وفق ثلاث نماذج رئيسية:<sup>44</sup>

<sup>43</sup>. جارش عادل، مرجع سابق.

<sup>44</sup>. حكيمي توفيق، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014/2015، صص 12-13.

الاندماج (Integration) ، التصحيح أو المراجعة (Revision)، والانعزال (Separation).

ويشير النموذج الأول إلى الإستراتيجيات الدولية التي بنيت على أساس تقبل المبادئ والمعايير السائدة فيما يسميه "هيدلي بول" (Hedly Bull) "المجتمع الدولي"، ويتم النظر إلى هذه الدول كقوى "وضع قائم" (Status quo)، "قناعة أو راضية" (Satisfied)، أو "محافظة" (Conservative) وتكون سمتها الأساسية في رغبتها الظاهرة في العمل في إطار النظام الدولي السائد. وتتضمن الفئة الثانية تلك الدول التي يشير إليها المحللون بعبارات "التصحيحية" (Revisionists)، "غير القناعة" (Dissatisfied)، أو "الثورية" (Revolutionists) والمعنى هو نفسه تقريباً، حيث تركز هذه الدول جهودها للقيام بمراجعة شاملة لأسس النظام الدولي، وهي المراجعة التي تقود في الغالب إلى حدوث النزاع، طالما أن الدول الأخرى تكون في وضع أقرب للدفع عن هذا النظام.

أما المقرب الثالث فيتضمن الدول التي تحاول الانعزال أو الانطواء بنفسها عن فلك المعايير والممارسات الدولية السائدة، ويكاد يكون هذا النموذج منعماً في الوقت الحالي بالنظر إلى تشابك الحياة الدولية رغم أن بعض الملاحظين "يوردون ميانمار" كمثال بارز لواقع هذه الفئة من الدول.

**أولاً: معالجة الواقعية الكلاسيكية لظاهرة صعود القوى الكبرى:**

تعتبر الواقعية بمختلف اتجاهاتها هي الأكثر هيمنة عند التحليل في العلاقات الدولية وتتشرك النظريات الواقعية في عدد من المسلّمات خاصة: الدولة كفاعل أساسي، فوضوية العالم، وكون الدول فواعل عقلانية...إلخ. أيضاً تفترض أنّ تعارض مصالح الدول يقود إلى التصادم مع الدول والقوى الأخرى. وبناءً على سلوك الدولة من ناحية القوة طيلة مسار صعودها وأيضاً على تصوّر بيئتها الإقليمية



والعالمية لها ولمستقبلها، يؤدي هذا غالباً إلى سياسات احتواء ومواجهة، وعليه فصعود هذه القوى يحدث تحولات وتغييرات عديدة وجذرية إقليمياً وعالمياً.<sup>45</sup>

وقد اهتمت الواقعية الكلاسيكية كذلك بمدى سعي القوى الصاعدة بمراجعة النظام الدولي القائم، أو الحفاظ عليه، ففرّق منظروها بين قوى صاعدة "مراجعة" ذات أهداف ثورية، وأخرى "محافظة" ذات أهداف محدودة.<sup>46</sup>

### 1- الواقعية الجديدة وصعود القوى الكبرى:

يعتبر الواقعيون الجدد ظاهرة صعود القوى الكبرى أو العظمى "نتيجة إفرزات بنيوية" وعلى وجه التحديد، فإنه ينتج عن تفاعل عاملين هما: معدلات النمو التفاضلي وحالة الفوضى الدولية. وعلى الرغم من اعتقادها أن صعود قوة كبرى يتشكل بفعل عوامل هيكلية، ويمكن أن يتسبب بدوره في آثار هيكلية، فإن الواقعية الجديدة تعتقد أيضاً أنه ينتج عن الأفعال على مستوى الوحدة (الدولة الصاعدة)؛ بعبارة أخرى، ينتج الصعود عن حلقة "ردود أفعال" على النحو التالي: أولاً: القيود الهيكلية تضغط الدول المؤهلة لتصبح قوى كبرى في استجابة لهذه القيود الهيكلية؛ ثانياً. إذا كان القرار على مستوى الوحدة طلب مكانة القوة الكبرى، ستنجح تحولاً في "القطبية" ويكون لهذا تأثير هيكلية.<sup>47</sup>

ووفق منظري الواقعية الجديدة (البنيوية)، القوى الصاعدة في ظل النظام الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ستسعى لمقاومة الهيمنة الأمريكية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات، أبرزها: إقامة التوازنات الداخلية والخارجية؛ تغيير قواعد النظام الدولي؛ تقليل اعتمادها على

<sup>45</sup> Robert S. Ross, " Balance of Power Politics and the Rise of China :Accomodation and Balancing in East Asia", **Security Studies**, Vol.15, No.3 (July-September 2006), p.359.

<sup>46</sup> حنان قنديل، "القوة الصينية الصاعدة: المخاوف والأمال (دراسة في نظريات الصعود الصيني)"، في: هدى ميتيكس

وخديجة عرفة (محررتان)، **الصعود الصيني** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2006)، ص 4.

<sup>47</sup> . مباركية منير، مرجع سابق، ص 70.

القوة الأمريكية المهيمنة حتى لا ترتبط قدرات الأولى بالمنح أو المنع من قبل الثانية؛ إحباط علاقات القوة المهيمنة مع الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي.<sup>48</sup>

## 2- الواقعية الدفاعية

هي واحدة من نظريات الواقعية الهيكلية التي تشرح الطريقة التي يؤثر بها هيكل النظام الدولي على سلوك الدولة، تتوقع الواقعية الدفاعية أن فوضى النظام الدولي تجعل الدول مهووسة بالأمن. من أجل التغلب على "المعضلة الأمنية" التي لا مفر منها، ستحاول الدول الحفاظ على توازن القوى و "الحفاظ على موقعها في النظام"، بدلاً من اكتساب القوة من خلال الأعمال الهجومية. وعلاوة على ذلك، ينبغي على القوى العظمى تجنب إغراء زيادة قوتهم أكثر من اللازم، لأن "القوة المفرطة" قد تتسبب في قيام دول أخرى بتشكيل تحالفات ضدهم. الأمر الذي يؤدي إلى تراجعهم عن وضع الصدارة.<sup>49</sup>

وعن آثار صعود قوة دولية جديدة، والتفاعلات الناتجة عنه وردّات فعل القوى الكبرى القائمة والمهيمنة إزاءه، فإن الواقعية الدفاعية ترى أن الصعود الذي تنجم عنه حالة لا توازن في القوة الدولية، سيؤدّد ردّة فعل موازية ضد القوة الصاعدة، عن طريق تشكيل تحالفات مضادة وزيادة القوة الوطنية للقوى الدولية القائمة.<sup>50</sup>

3- الواقعية الهجومية: أما الواقعية الهجومية فهي مقارنة أخرى تحت عنوان الواقعية البنوية، وهي مقارنة مرتبطة بشكل أساسي بـ "جون ميرشايمر" (J.Mearsheimer) تتبنى الصيغة الهيكلية نفسها التي

<sup>48</sup>.المرجع نفسه، ص 71.

<sup>49</sup>.Rong Chen, " A Critical Analysis of the U.S "Pivot " Toward the Asia Pacific: How Realistic is Neo-Realism ? ", **Connections : the Quarterly Journal**, vol.12,no.3,(summer 2013),p.45.

<sup>50</sup>.Ibid,p.44.

يتبعها نهج والتز (Waltz) الدفاعي، ولكنها تستخلص استنتاجات مختلفة حول سلوك الدولة والنتائج الدولية.<sup>51</sup>

وبالنسبة للواقعية الهجومية، فإن القدرات وليست النوايا، هي ما يهّم القوى العظمى في تلك القوى الصاعدة، لأن الدول لا يمكن أن تكون متأكدة من نوايا الآخرين ومن الصّعب معرفتها، وحتى لو كان ذلك معروفاً، فلا يوجد أي ضمان لبقائهم ثابتين. ينبغي على القادة أن يهتموا بقدرات المنافسين المحتملين بدلاً من نواياهم. لا يمكن للدول الأمريكية الاعتماد على حسن نية الآخرين، وأفضل طريقة لضمان الأمن هي تجميع أكبر قدر ممكن من القوة على المنافسين المحتملين. وتغير الولايات المتحدة ميزان القوى الحالي لصالحها إذا كانت فوائد القيام بذلك تفوق التكاليف. لذلك، فإن جميع الدول هي مراجعة، ما لم تحقق الهيمنة.<sup>52</sup>

### ثانياً: صعود القوى الكبرى في النظرية البنائية:

تقدم البنائية فهماً بديلاً لعدد من القضايا المركزية في نظرية العلاقات الدولية: معنى الفوضى وتوازن القوة، العلاقة بين هوية ومصالح الدولة، تكوين القوة، استشراف التّغير في السياسة الدولية.<sup>53</sup>

وانطلاقاً من تحليلها للظواهر و السلوكات الدولية على أنّها تبنى اجتماعياً، البنائية لم تقدم أشكالاً ونماذج جاهزة لسلوك وتفاعل القوى الصاعدة؛ وكيفية تفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية تتحدد بهوية هذه القوة ونظرتها لنفسها، وأيضاً بتصوّرات وأفكار بيئتها حولها.

<sup>51</sup> Ibid, p.46.

<sup>52</sup> Yuan-Kang WANG, "Offensive Realism and the Rise of China", *Issues&Studies*, no.1 (March 2004), p.179.

<sup>53</sup> . مباركية منير، مرجع سابق، ص ص 98-99.

## ثالثاً: المنظور الليبرالي:

وفق هذه المقاربة، سلوك القوى الصاعدة يتوقف على الطبيعة "الإدماجية" للنظام الدولي وانفتاح ومرونة مؤسساته التي تشرف عليها القوة المهيمنة والقوى القائمة، أحد أبرز رواد الليبرالية المؤسساتية "جون إكمبيري" قدم نظرة الليبرالية المؤسساتية لتأثير المؤسسات على سلوك القوى الصاعدة على النحو التالي "كلما كان النظام الدولي قادراً على توثيق وتعميق الصلة بين الدول الديمقراطية من خلال مؤسسات متجدرة، وكلما كان منفتحاً واجتماعياً وقائماً على قواعد رصينة، وكلما شملت فوائده الغالبية من الدول، كانت القوى الصاعدة أكثر ميلاً لحماية مصالحها عبر الاندماج والمسايرة بدل الحرب.<sup>54</sup>

## منظور تحوّل القوة:

توفّر نظرية انتقال القوة نقطة انطلاق مهمة لجعل التغيرات الحالية في علاقات القوى الكبرى ذات معنى، وبشكل عام، تنطلق هذه النظرية من افتراض وجود ثلاث مراحل تتخلل مسار انتقال القوة، مرحلة القوة الكامنة Potential Power، مرحلة نمو التحوّل في القوة Growth in Power Transitional، ونضج القوة Power Maturity، وتعكس كل مرحلة مستوى التنمية الداخلية والقوة النسبية الشاملة التي تمتلكها الدولة، وتتحدّد قوة الدولة في جميع هذه المراحل من خلال ثلاث متغيرات داخلية هي حجم السكان، الكفاءة السياسية، وأهمّها على الإطلاق مستوى التصنيع في البلد.<sup>55</sup>

وبحسب "أورغنسكي"، تتحرّك الدول خلال مرحلة نمو التحوّل من مرحلة ما قبل التصنيع، حيث تتميز هذه المرحلة بنمو سريع في قوة الدولة؛ وفي وقت وجيز أيضاً مقارنة بالدول الأخرى والقوة المسيطرة تحديداً التي تفاجأ بسرعة ومستوى نمو القوة الصاعدة، في حين تستمرّ الدولة في تحقيق مستويات نمو

<sup>54</sup>. مباركية منير، المرجع نفسه، ص 96 .

<sup>55</sup>. حكيمي توفيق، مرجع سابق، ص 198.

وكفاءة اقتصادية عالية خلال مرحلة نضج القوة، وخلالها يستمر نمو مستوى الدخل القومي لكن بمعدلات بطيئة جداً مقارنة بما كانت عليه خلال مرحلة تحول القوة.<sup>56</sup> بالإضافة إلى ذلك، تفترض نظرية تحول القوة أن تراجع جهود الهيمنة بهدف التخفيف من مستوى عدم رضا المنافس الصاعد عن الوضع الراهن، قد تقلل من احتمال تعارض تحوّل القوّة بين المنافس الصّاعد والهيمنة المتراجعة وهكذا ، تتوقع نظرية انتقال السّلطة أنه إلى أن تتفوق القدرات العسكرية لجمهورية الصين الشعبية على الولايات المتحدة ، فإن الحرب الكبرى بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية غير مرجحة.<sup>57</sup>

إلى جانب أهمّ المنظورات التي عالجت موضوع القوى الصّاعدة، والتي ألمحنا لها بصورة غير عميقة لأنها لا تهمّنا في المقام الأول، لكن إلقاء الضوء عليها ضروري لفهم تداعيات ظهور القوى الصّاعدة وكيف حلّلت مختلف الاقترايات المعروفة هذه الظاهرة، لتمنحنا القدرة على تحليل الظاهرة النظري، ومقارنتها بما يحصل من سلوكيات في الواقع الدولي وتصرفات كقوة صاعدة؛ لنصل في الأخير إلى الكشف عن إمكانية فهم مقصدنا في الأطروحة، وهو مدى إمكانية فهمنا وتوقعنا لما سنقوم به قوّة صاعدة انطلاقاً من هذه النظريات، أم أنّها فقط تساعدنا على ذلك لجوانب القصور التي تحملها في طبيعتها؛ وأيضاً لكون القوى الصاعدة الآسيوية لم تحظ بعد بإحاطة نظرية كاملة ونوعية للتطورات التي تشهدها على أغلب المستويات.

ونشير هنا كذلك إلى مجموعة من الأفكار التي تقدم بها باحثون في الغرب تجاه آسيا عموماً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبعد نهاية الحرب الباردة ، بدأ بعض العلماء في الغرب بالتنبؤ وبرزت دراسات تتنبأ بتحوّل آسيا إلى قطب تنافسي مستتدة في ذلك لعدّة عوامل:

<sup>56</sup>المصدر نفسه.

<sup>57</sup>.Woosang Kim,Scott Gates,"Power Transition Theory and the Rise of China", **International Area Studies Review**, vol.18(3),2015, p.222.

التباينات الواسعة في مستويات دول القوة الاقتصادية والعسكرية في المنطقة؛ أنظمتها السياسية المختلفة تتراوح من الديمقراطية إلى الشمولية؛ العداوات التاريخية وغياب المؤسسات الدولية. وهكذا تصوّر العديد من العلماء عودة سياسة القوة بعد التراجع؛ عندما هيمنت الحرب في آسيا على توتر الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى ذلك، توخّى العلماء عودة سباق التسلح وإمكانية نشوب صراع كبير بين الدول الآسيوية، والتي تغيّر جميعها تقريباً في بيئاته الداخلية والخارجية و تضمّنت التنبؤات الأكثر تحديداً الاحتمال المتزايد للتسلح الياباني؛ مغامرة صينية متزايدة مدعومة بالقوة الصينية والنوايا التحريرية ظاهرياً؛ صراع أو حرب حول وضع تايوان؛ هجوماً إرهابياً أو صاروخياً من كوريا الشمالية المارقة ضد كوريا الجنوبية أو اليابان أو حتى الولايات المتحدة؛ أو سباق التسلح أو الصراع في جنوب شرق آسيا، مدفوعاً جزئياً بالنزاعات الإقليمية التي لم يتم حلّها<sup>58</sup>.

غير أنّ الذي اتّضح لاحقاً هو عدم تجسيد أي من تلك التوقعات، وأغلب الافتراضات الكامنة وراء هذه النظريات والتي تمّ تحويلها إلى نظريات واقعية ومؤسسية وبنائية وغيرها، كانت في أغلب جوانبها مجانية للصواب؛ بل هي مجرد جوانب شائكة لقضايا آسيوية. و يمكن القول أنّ آسيا وقضاياها وتفاعلاتها مع الواقع لا تزال تدريباً نظرياً ضرورياً ومثمراً.

بالإضافة إلى أنّ معظم نظريات العلاقات الدولية مُستقاة من التجربة الأوروبية في القرون البعيدة، حين كانت أوروبا بيئة منتجة للثورات والحروب. وفقاً لـ "كينيث والتز"، "نظرية السياسة الدولية مكتوبة من حيث القوى العظمى في عصر ما. سيكون من السخف ... بناء نظرية للسياسة الدولية تستند إلى ماليزيا وكوستاريكا .... النظرية العامة للسياسة الدولية تستند بالضرورة إلى القوى العظمى<sup>59</sup>.

<sup>58</sup>.Kang David C "Getting Asia Wrong :The Need For New Analytical Frameworks, "International Security, vol.27,no.4,(Spring 2003),p.61.

<sup>59</sup>.Ibid ,p.57.

## المبحث الثاني: الصعود الصيني ودلالاته في عالم ما بعد الحرب الباردة.

## المطلب الأول: مظاهر الصعود الصيني (مؤشرات)

يرى "بريجنسكي" في كتابه: السّطة العالميّة: "أنّ الدّول مثلها مثل الأفراد تتحرّك بدافع نزعات موروثة بدافع ميولها الجيوسياسية التّقليدية وحسّها التّاريخي وهي تتباين في قابليتها للتّمييز بين الطّموح الصّبور والخداع الذاتي الصّفيق أو الوقح".<sup>60</sup> تلك الدّولة التي يتكرّر ذكرها باطراد بوصفها خليفة أمريكا المتوقّعة، ذات جذور إمبراطورية مثيرة ونقايد إستراتيجية قائمة على الصّبر الموزون بعناية، الأمرين اللّذين كانا حاسمين بالنّسبة إلى تاريخها النّاجح نجاحاً ساحقاً والممتدّ آلاف السّنين. وهكذا فإنّ الصّين تتحلّى بحكمة التّسليم بالنّظام الدّولي القائم، وإن لم تكن ترى التّراتب السّائد فيه دائماً. هي تقرّ بأنّ نجاحها بالذّات يتوقّف لا على انهيار النّظام انهياراً درامياً مثيراً، بل على تطوّره باتّجاه نوع من إعادة توزيع النّفوذ تدريجياً. هي تلتمس نفوذاً أكبر، وتتوق إلى احترام دولي ولا تزال ساخطة على قرن المهانة " الذي عاشته ولكنها متزايدة الإحساس بالثّقة الدّاتية حول المستقبل خلافاً لطامحي القرن العشرين الخائبيين إلى النّفوذ العالمي.<sup>61</sup>

و يضاف إلى ذلك أنّ الصّين لن تكون خلال عدد غير قليل من العقود الإضافية جاهزة للاضطلاع الكامل بدور أمريكا في العالم. وحتى قادة الصّين أنفسهم أكّدوا غير مرّة أنّ الصّين ستظلّ على كلّ الأصعدة المتعلقة بالتنمية وجمع الثّروة، وعلى صعيد جميع المقاييس المهمة من تنمية، وثروة وقوة-حتى إلى عقود من الآن- دولة سائرة في طريق التحديث والتنمية، متخلّفة تخلفاً ملحوظاً لا عن

<sup>60</sup> زيبغنيوبريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السّطة العالميّة، تر: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب

العربي، 2012)، ص 94.

<sup>61</sup> المرجع نفسه، ص 95.

الولايات المتحدة وحسب؛ بل وعن كلّ من أوروبا واليابان في مؤشرات دخل الفرد الرئيسة للحدّثة والقوة القومية.<sup>62</sup>

إنّ نهوض الصّين يحدث في سياق تاريخي محدّد مع عدد من السّمات الهامّة التي تستحقّ التركيز في البداية:

أولاً، من الأصحّ الحديث عن عودة ظهور الصّين بدلاً من صعودها، لأنّ بروزها بعيد كلّ البعد عن كونه غير مسبوق. على العكس، بالنسبة لمعظم التّاريخ البشري المسجّل، كانت الصّين أكبر مركز للنشاط الاقتصادي في العالم. و على نحو مماثل، كان تأثيرها الثقافي وحتى السياسي على شرق آسيا على وجه الخصوص هائلاً. فقط خلال "مئات السنوات من الخزي" القصيرة نسبياً ، عندما قوضت الإمبراطورية الأوروبية النظام الأسري الصّيني وألقت البلاد بالفوضى، لم تكن الصّين في مركز الأشياء - أو الأشياء التي كانت معروفة في مثل هذه الأوقات العالمية السّابقة، على الأقلّ. وبالتالي، فإنّ ما نراه إنّ، هو العودة إلى العمل الجيوسياسي، كما تتذكر الصّين ما يعتبره الكثيرون في جمهورية الصّين الشّعبية مكاناً صحيحاً في النّظام الدّولي. إنّها إحدى الأسباب التي كانت لها انعكاسات كبيرة على حسّ الصّين بهويتها والكرامة الوطنية حيث يسعى صنّاع السّياسة والسّكان على حد سواء إلى القضاء على وصمة الإذلال.<sup>63</sup>

وعلى الرّغم من أنّ انطلاقة هذا الصّعود بدأت مع إقرار الإصلاحات لعام 1979، إلّا أنّ معالمه بدأت تتّضح على المستوى العالمي في السّنوات القليلة الماضية، حيث حظيت الصين باهتمام

<sup>62</sup>. زيغنيو بريجنسكي، المرجع السابق، ص 96.

<sup>63</sup>. Mark Beeson and Fujian li , " What consensus? Geopolitics and Policy Paradigms in China and the United States," **International Affairs**, No.91: (1/2015), p.94.



المراقبين لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتوالي الأحداث العالمية، فكّما مرّ الوقت كلّما اتضح البروز الصيني بشكل أوضح.<sup>64</sup>

### 1- المؤشرات الاقتصادية:

لقد بدأت بكين عام 1979 عملية الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، بهدف جعل الصين قوة اقتصادية عالمية ملائمة لوزنها الجيوسياسي. وكان الانفتاح عن التجارة الدولية والاستثمارات ركيزة أساسية في عملية التحديث الاقتصادي التي اختارتها الصين. فأداء الصين على مدى الأعوام الثلاثين الماضية شاهد على نجاح هذه الإستراتيجية، وقد كانت الثمانينيات فترة من التجريب مع الإصلاحات والانفتاح؛ إذ جرى افتتاح عملية الإصلاح والاستثمارات على نحو خاص، من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مصممة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.

أما العامل الثاني، المتعلق بنمو الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً، فهو يرتبط بنمو الإنتاجية السريعة نفسها. وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الإدارة الصينية إلى زيادة في الكفاءة الاقتصادية، وهو ما عزز الإنتاج، وأدى إلى زيادة الموارد المخصصة للاستثمارات الإضافية. من جانب آخر حافظت الصين تاريخياً على نسبة عالية من الادّخار. وقد تحققت الوفرة بالنسبة إلى جلّ الصينيين خلال هذه الفترة من أرباح الشركات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، والتي كانت تستخدمها الحكومة المركزية للاستثمار المحلي.

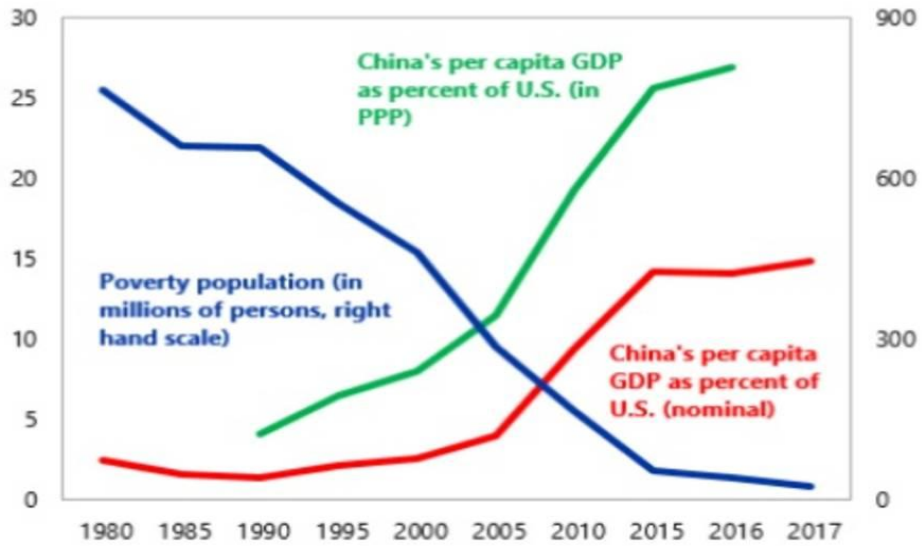
وأدت الإصلاحات الاقتصادية التي تضمّنت اللامركزية في الإنتاج الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في مدّخرات الأسر الصينية ومدّخرات الشركات أيضاً. وفي تسعينيات القرن العشرين، تحوّلت الصين -

<sup>64</sup>. علي حسين باكير، التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية الإبعاد والانعكاسات، تقديم: محمد المجذوب، ط1 (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص246.

بفضل العولمة إلى دولة محورية في عملية التكامل الصناعي العالمي. و قد توج هذا التطور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العاصمة القطرية عام 2001، إضافة إلى زيادة معدل نمو تبادل التجارة الخارجية الصينية. فعام 2009؛ أي بعد ثلاثين عاماً من إطلاق سياستها الانفتاحية، أصبح هذا البلد أكبر مصدر في العالم، وثاني دولة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وقد مثلت الأزمة العالمية عام 2008 بالنسبة إليه فرصة لبدء مرحلة جديدة من التنمية؛ وتعويض تأخرها.<sup>65</sup>

رسم بياني رقم: 1 يوضح تطور الأداء الاقتصادي في الصين.

### Growing from strength-to-strength Rapid growth means rising living standards.



Sources: CEIC, National Bureau of Statistics of China statistical yearbook.

المصدر: رسوم بيانية توضح الأداء الاقتصادي للصين، على الموقع:

<https://www.mubasher.info/news/3332017/5-> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2018/06/12.

<sup>65</sup>. حكومات العبد الرحمن ، " الصعود السلمي للصين"، سياسات عربية، (ع.14، ماي 2015)، ص.64.

ويتضح من الشكل النمو المتواصل للأداء الاقتصادي الصيني، وفي المقابل، فإن الاقتصاد الأمريكي يتفوق عليه في سرعة التقدم، كما يمكن ملاحظة تراجع نسبة الفقر في الصين كنتيجة للنمو الاقتصادي المعتبر.

وقد تقدمت الصين لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفقاً للناتج المقدر بالدولار الأمريكي وفقاً لسعر الصرف، ولتصبح أكبر اقتصاد في العالم وفقاً للناتج المقدر بالدولار الأمريكي وفقاً لتبادل القوى الشرائية بين الدولار الأمريكي واليوان، فضلاً عن كونها أكبر دولة مصدرة للسلع العادية والعالي التقنية. ومنذ انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية عام 2008 وحتى الآن، قام الاقتصاد الصيني ومازال يقوم بدور الفاعلة التي تجر الاقتصاد العالمي للخروج من الأزمة استناداً على الفوائض التجارية الهائلة التي راكمتها الصين على مدار ربع قرن والتي تجاوزت حالياً 4.3 تريليونات دولار أمريكي، والتي انطلقت منها الصين في تغذية الاقتصاد العالمي باستثمارات عملاقة خارج الصين.<sup>66</sup>

لقد تحولت الصين إلى أكبر دولة مصدرة للسلع في العالم منذ عام 2005 وحتى الآن. وقد بلغت قيمة الصادرات السلعية الصينية نحو 2.4 تريليون دولار أمريكي عام 2014، مقارنة بصادرات سلعية أمريكية قيمتها نحو 1.5 تريليون دولار في العام نفسه. وفي ظل كل تلك المعطيات طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مبادرته العالمية "الحزام والطريق" كإعلان للنوايا الصينية بشأن إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية باستلهاهم القيمة الرمزية لطريق الحرير القديم الذي نهض التعاون بين دوله على أسس العدالة والتكافؤ والتعايش السلمي.<sup>67</sup>

<sup>66</sup>. أحمد السيد النجار، الاقتصاد الصيني.. إنجازات مذهلة ونموذج في مفترق الطرق، على موقع: الصين

اليوم: [http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201802/t20180205\\_800116593.html](http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201802/t20180205_800116593.html)

بتاريخ: 2018/02/05، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/12.

<sup>67</sup>. المصدر نفسه.

كما حققت الصين إنجازاً عالمياً في مكافحة الفقر، ورغم سوء توزيع الدخل في الصين بين المناطق الحضرية والريفية، وبين شرق البلاد الذي يعد مركزها الصناعي والمالي والتجاري وباقي الدولة، فغن النمو السريع للنتائج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه جعل كتل ضخمة من السكان تخرج من رتبة الفقر المدقع دولياً من أقل من دولار واحد في اليوم حالياً؛ فإن عدد الصينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الجديد انخفض في عام 2013 إلى 2% فقط من عدد سكان الصين، وهو ما يعادل نحو 72.2 مليون نسمة.<sup>68</sup>

## 2-التأثير الصيني في المؤسسات الاقتصادية الدولية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية

لقد مكن النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الصين من أن تحظى بمكانة جيدة في المؤسسات والمنظمات الدولية، ذلك النمو الذي بلغ نسبة كبيرة بحيث صار يقلق الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحت الصين تطالب بزيادة تمثيلها والدول المتطورة اقتصادياً في المؤسسات الاقتصادية عندما تم تأسيسها، ولقد نجحت في الانضمام إليها بعد الأزمات التي ضربت الدول الكبرى. وقد دخلت بذلك لعبة الكبار.<sup>69</sup>

و يعرف التأثير في الحالة الاقتصادية على أنه: "القدرة على الحصول على المصالح تلقائياً من خلال صنع القرار للآخرين والتدخل في شؤونهم مهما كان موقعهم".<sup>70</sup>

يظهر البعد الأول للتأثير الصيني في هذه المؤسسات باعتبار أن الصين أصبحت عضواً في البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، وسياساتها ومقاربتها الاقتصادية فرضت نفسها في هاتين

<sup>68</sup>. أحمد السيد النجار، المرجع السابق.

<sup>69</sup>. Stephen Olsen and Clude Prestowitz, *The Evolving Role of China in International Institutions* (Washington DC :The Economic Strategy Institute , January 2011,p.18.

<sup>70</sup>. *Ibidem*.

المؤسستين، فالصين فاعلاً أساسياً عوضهما من خلال القروض دون شروط، التي تقدّمها الصين للدول المحتاجة فهي تعتمد على مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخلية.

ولذلك فإن الصين تغضّ النظر عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وتقدم قروضا لدول يعتبرها المجتمع الدولي " مارقة " وغير ديمقراطية مثل التي توجد في أفريقيا وجنوب آسيا ، وبالرغم من تهديدات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على الصين إلا أنّ هذه الأخيرة لا تزال تمارس نفس السياسات.<sup>71</sup>

أما البعد الثاني في التأثير الصيني؛ فيظهر من خلال الفلسفة الاقتصادية الصينية في هذه المؤسسات الاقتصادية، فالمقاربة الاقتصادية الصينية امتلكت القدرة على الإبقاء على أسعار صرف العملة الصينية بما يتوافق وأهدافها ومصالحها الاقتصادية، بمعنى أن الصين تتحكّم دائماً في أسعار صرف عملتها وتغيّرها أو تحافظ عليها متى لزمّت الأحداث والتطوّرات الاقتصادية، وهذا ما لم يتقبله صندوق النقد الدولي على اعتبار أنّ الصين عضو فيه، ولكن مع مرور الوقت استطاعت الصين فرض آلية اقتصادية على صندوق النقد الدولي تتعلق بالتحكم والسيطرة على رؤوس الأموال وهذا ما جاء في ورقة صندوق النقد الدولي في فيفري 2010 تحت عنوان تدفقات رؤوس الأموال: دور السيطرة والتي تعكس حسب أحد المسؤولين في الFMI المقاربة الصينية بشكل كلي.<sup>72</sup>

وهناك أيضاً التعيينات التي شملت مسؤولين وأساتذة صينيين في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يثبت الدور المتنامي للصين في مثل هذه المؤسسات ، ومثال ذلك هو أستاذ الاقتصاد جاستن لين ييفو Justin linyifu الذي تم تعيينه ككبير ورئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك العالمي سنة

<sup>71</sup> . Ibidem.

<sup>72</sup> . Ibidem.

2008، فقد خلف هذا الأخير زميله الأمريكي " جوزيف ستيجليتز " (Joseph Stiglitz) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.<sup>73</sup>

وقد استطاع "لين ييفو" التأثير نسبياً على البنك العالمي من خلال نظريته لدور الحكومة في المجال الاقتصادي؛ عندما رأى بأن الحكومة هي المؤسسة الأساسية في تحديد أي أنواع التنمية هو الأنجح، ويضيف "لين ييفو" بأن المسؤولين الدوليين في البنك العالمي خاصة وبسبب النجاح الصيني في تغيير الاقتصاد العالمي والحفاظ على معدلات النمو، فإن الكل يريد أن يعرف" الوصفة السحرية الصينية".<sup>74</sup>

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي ففي بداية سنة 2011 تم تعيين "زهو مين" (Zhu Min) كمستشار خاص في إدارة صندوق النقد الدولي، وهذا أكبر منصب تحصلت عليه الصين داخل هذه المؤسسة وكرّد على فعل على هذا التعيين، صرّح مسؤول كبير في البنك المركزي الصيني بأنّ هذا التعيين يؤكّد بأنّ الدول الصاعدة بدأت تؤثر بدورها في النظام الاقتصادي العالمي؛ الذي أصبح يتغير بشكل ديناميكي في السنوات الأخيرة.<sup>75</sup> بينما قال "دومينيك ستروس كان" Strauss Dominique :kahn

"زهو مين" سيساعد صندوق النقد الدولي على مواجهة التحديات العالمية في المرحلة القادمة  
وسيساعدنا على فهم النظام المالي الآسيوي والأسواق الصاعدة بشكل عام"

وتبيّن هذه التصريحات بشكل جلي؛ كيف أن الصين صارت تلعب دوراً فعالاً في تسيير هذه المؤسسات الاقتصادية الكبرى وتشارك في تطويرها وتحافظ على استمراريتها، وهذه التصريحات تأتي في

<sup>73</sup>.Ibid,p.23

<sup>74</sup>.Ibidem.

<sup>75</sup>.Ibid.,p.24.

وقت الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف باقتصاديات الدول الكبرى، ويبدو دور الصين واضحاً حيث أنها أبدت استعدادها لشراء السندات الحكومية لدول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ هذه الأخير من خطر الإفلاس.<sup>76</sup>

ويشير تقرير مؤسسة بروكينغز Brookings Institutions بأنّ الصّين تسعى من وراء التعيينات الأخيرة في المؤسسات الاقتصادية الدولية، إلى التأثير على سياساتها وزيادة نفوذها المباشر في عملية صنع أجندة الاقتصاد العالمي، ومن الناحية التاريخية تعود العالم على رؤية مسؤولين أمريكيين وأوروبيين داخل هذه المؤسسات، ولكن التعيينات الجديدة تعتبر إشارة انطلاق لعصر جديد بصيغ آسيوية داخل البنك العالم وصندوق النقد الدولي.<sup>77</sup>

ويمكن أن نقول عن الدور الصيني في هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، بأنّه لا يزال محدوداً نسبياً، وذلك بسبب حداثة الانضمام إليها، وتحتاج إلى وقت معيّن وظروف معيّنة، لكي يتجذر نفوذها في هذه المؤسسات.

## 2- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

أدركت الصّين أهمية الإصلاح والانفتاح على العالم لتحسين أدائها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، وزيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية لأفرادها، وللحاق بركب من سبقها من الدول في التقدم والازدهار، وزيادة انفتاحها على الأسواق العالمية، واتساع علاقاتها التجارية. وأدركت الصين أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال دخولها إلى منظمة التجارة العالمية.

<sup>76</sup>. Ibidem.

<sup>77</sup>. الصين ومنظمة التجارة الدولية، على موقع: <http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40405.htm>. تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/04/02.

منذ أن طرحت الصّين استعادة مكانتها كدولة موقّعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في عام 1986، بذلت جهوداً دؤوبة من أجل انضمامها إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ( منظمة التجارة العالمية ). وخلال الفترة ما بين جانفي وسبتمبر عام 2001، عقد فريق العمل التابع لمنظمة التجارة العالمية في الصّين أربعة اجتماعات؛ أتمّ فيها مفاوضات متعددة الأطراف حول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وأجاز وثائق قانونية متعلقة بذلك. ثم عقد الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في العاصمة القطرية الدوحة من التاسع إلى الرابع عشر من نوفمبر نفس العام، وحضره وفد صيني برئاسة وزير التجارة الخارجية والتعاون الصيني "تشيقوانغ شينغ" حيث وقّعت الصّين على بروتوكول انضمامها إلى المنظمة في الحادي عشر من نوفمبر 2001. ثم شاركت الصين بصفة دولة عضو رسمي في منظمة التجارة العالمية في اجتماع مجلس الإدارة العام للمنظمة الذي عقد يومي التاسع عشر والعشرين من ديسمبر لنفس العام.<sup>78</sup>

إنّ انضمام الصّين إلى المنظمة العالمية للتجارة كان مفيداً جداً لها، فقد ارتفعت الاستثمارات الصّينية سنة 2002 بنسبة 22,6% مما كانت عليه سنة 2001. ومع قواعد الشفافية التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، تناقص الفساد الذي تعاني منه الصين. وبذلك يبقى اعتماد الصين على الارتباط مع الاقتصاد العالمي، والاستثمارات الخارجية، وأكثر من ذلك الاستثمارات العمومية ترفع ديون الدولة.<sup>79</sup>

<sup>78</sup>الصين ومنظمة التجارة العالمية، على موقع: <http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40405.htm>

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/05/4

<sup>79</sup>.LotfiOuled Ben Hafsia et KarimaBelkacem, **L'avenir du Partenariat Chine-Afrique**

(Paris :L'Harmattan,2009),p.17,18.



أمّا على الصّعيد السّيّاسي، حصلت تحديثات داخلية أدت إلى تطبيق قاعدة "إحلال الأجيال" على السّلطة السّيّاسية؛ كما تم زيادة نسبة التكنوقراط فيها. أمّا على صعيد السّيّاسة العالميّة، فعلى الرغم من أنّ الصّين تبقى بعيدة نسبياً عن الانخراط المباشر على اعتبار أنّ تركيزها الأساسي ينصب على الاقتصاد، إلّا أنّ أهميّة موقعها في خارطة السّيّاسية العالميّة أخذ في الازدياد، إن كان على مستوى التجمّعات الإقليميّة، أو على مستوى المنظّمات الدّولية أو التعاون مع القوى الكبرى.

أمّا على الصّعيد العسكري، فيلاحظ أنّ الصّين قامت بتطوير جيشها ببطء لكن بثبات، وقد ساعدت الفوائض الماليّة، والقوة الاقتصاديّة للبلاد على تطوير الجيش وتحديثه بكفاءة عالية وتطوير جميع البرامج العسكريّة، ومنها البرامج الصّاروخية والفضائيّة والنووية، الدفاعية والهجومية على حدّ سواء. لكن صعود الصّين السلمي عالمياً لن يكون سهلاً مثلما يتصور البعض، إذ دونه تحديات كبيرة وعوائق كثيرة داخلية و خارجية، اقتصاديّة وسياسيّة وعسكريّة.<sup>80</sup>

لقد شهدت الصّين إذن نمواً اقتصادياً هائلاً، وانعكس هذا النّمواً على أغلب الجوانب الأخرى وجعلها تحلّ مكانة هامّة بين الدّول الكبرى، ورغم النّقائص التي مازالت تعرفها في مجالات أخرى نظراً للعدد الكبير للسّكان وعوامل أخرى. إلّا أنّها تشهد ثورة اقتصاديّة وتقنيّة بفضل ما تتوفّر عليه من مؤهّلات سنأتي على ذكرها لاحقاً، وهي في عالم ما بعد الحرب الباردة قوة يُحسب لها، ولها وزنها.

### المطلب الثاني: عوامل الصّعود الصّيني

ما يمكن ملاحظته عن يقين أنّ الاقتصاد السّيّاسي العالمي للقرن الواحد والعشرين قد تغيّر جذرياً؛ نتيجة صعود الصين، وتغيّرت الأطر العامّة للحياة الكوكبية وتأثرت بأسلوب مشروعات الأعمال الدوليّة، ومجتمعات المال والسياسة استجابة لمسار الصين،<sup>81</sup> ويرى الكثيرون أيضاً أنّ الصّعود الصيني في عالم

<sup>80</sup>. علي حسين باكير ، مرجع سابق، ص 247-248.

<sup>81</sup>. دانييل بورشتاينوارنيه دي كيزا ، التّنين الأكبر، ترجمة شوقي جلال (الكويت: مطابع الوطن، 2001)، ص 420.

ما بعد الحرب الباردة كان له أثر كبيراً على تغيير الموازين في العلاقات الدولية، خاصة أن هذا الصعود كان له طابعا اقتصاديا حيث أحدثت الصّين تحولات عميقة رفعتها إلى مصاف الكبار، ويرجعها العديد من المحللين إلى جملة الإصلاحات التي عرفتها الصين عبر فترات زمنية امتدت من مرحلة حكم الرئيس " دنغ" إلى يومنا هذا.

و مع اتّساع اقتصاد الصّين واندماجه أكثر في التجارة والاستثمار العالميين؛ تغيّرت رؤية بكين لوضعها الدولي. ففي بداية انفتاحها على الخارج، لعبت الصّين في المقام الأول دور المستجدي الاقتصادي الذي يحاول إغراء المستثمرين الأجانب بالترتيبات الضريبية التفضيلية، والوفرة الهائلة في قوّة العمل المطبوعة الرخيصة نسبياً، والسحر الدائم لوجود سوق محليّ ضخم للسلع الاستهلاكية، وفي منتصف التسعينيات بدا أنّ بكين تنتقل أبعد من رؤية نفسها في دور المستجدي إلى رؤية نفسها كلاعب رئيس و مهم؛ لديه القدرة على التفاوض بقوة، وإن لم يكن فرض شروطه، حول الطريقة التي سيشارك بها في الاقتصاد الدولي.<sup>82</sup>

إنّ صفقة بكين الصّعبة للانضمام إلى منظّمة التّجارة العالميّة كعضو مؤسس charter member دون التنازل عن مطلبها بأن تمنح المكانة التفضيلية للدول النامية تعكس محاولة الصين لأن تصبح قوّة في مجالس القوّة الاقتصادية مع احتفاظها بالمزايا التي كانت تتمتع بها في المراحل المبكرة من انطلاقتها الاقتصادية. فضلاً عن أنّ الحزب الشيوعي الصّيني يستخدم قوة الصّين الاقتصادية المتنامية كأداة دبلوماسية. فبداية من جوان 1989 والصّين مهدّدة بعقوبات اقتصادية بسبب خروقات سياسية مختلفة، من أهمها التحذيرات الأمريكية المتكررة بأنّ مكانة الدّولة الأولى بالرّعاية قد تلغى إذا لم يفي سلوك الصّين الدّاخلي والدّولي بمعايير معيّنة. وفي منتصف التسعينيات لم تواصل الصين فحسب

<sup>82</sup> . مايكل إي براون، أوين آر توتي، شين إم لين جونز، ستيفن إي ميللر، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة:المركز القومي للترجمة)، ط.2010، 1، ص ص75-77.

الوقوف بثبات أمام هذه الضغوط الاقتصادية، وإنما أيضا على الرغم من المطالب السابقة بألا تعقد الخلافات السياسية التبادل الاقتصادي المفيد للجانبين، استخدمت بكين قوتها الاقتصادية لإيصال استراتيجياتها من الشكاوى الأمريكية حول صادرات الصين من الأسلحة والتكنولوجيا مزدوجة الاستخدام، والأهم من ذلك غضبها في سياسة إدارة كلينتون في مضيق تايوان .<sup>83</sup>

ويكشف سلوك بكين أنها تنظر إلى نفسها على أنها في طور الانتقال من " مفعول إلى فاعل" في الاقتصاد الدولي، وهو إدراك للذات جديد اتضح أيضاً في فاعليتها في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي Asian Pacific Economic Cooperation، وهو دور ينبئ بالدور الذي ستلعبه الصين عندما تنضم إلى منظمة التجارة العالمية ويكتمل عندما تقرّر بكين الوقت المناسب للانضمام إلى مجموعة السبع .<sup>84</sup>

الأسباب الرئيسية لصعود الصين:

مخطط رقم: 2 أسباب الصعود السلمي



المصدر : justinpaul, the rise of china what, when, where, and why ?, the international trade, March 2016, p.10

<sup>83</sup> . المصدر نفسه.

<sup>84</sup> . مايكل إي براون، أوين آر توتي، شين إم لين جونز، ستيفن إي ميلر، المرجع السابق.

## 1- دور الإصلاحات الاقتصادية:

في العام 1976 توفي الزعيم الصيني "ماو تسي تونج"، وفي العام نفسه توفي رئيس وزرائه "شوان لاي"، وبعد عامين من الصراع على السلطة في الصين وصلت إلى الحكم قيادة تمتلك رؤية مختلفة عن الرؤية التي كانت تسود في الفترة السابقة. هذه الرؤية عمل بها ورسخها الرئيس دنغ شياوبينج. تبعاً لذلك تغيرت الأولويات بالنسبة للقيادة في الصين ليتصدر الأولويات هدف الإصلاح الاقتصادي وتحقيق مستوى من العيش الكريم للمواطن الصيني وصولاً إلى رفاهية هذا المواطن<sup>85</sup>.

وتعتبر الصين للفترة من 1949 - 1978 دولة فقيرة اقتصادياً، حيث دخل الفرد متدني جداً وكذلك مجمل ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي. أما الاستثمار الأجنبي فلم يكن له وجود في الصين قبل عام 1978، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان نسبة قليلة جداً لا تتناسب مع حجمه.<sup>86</sup>

إن أكثر ما يميز هذه التجربة هو أنها استطاعت المزاجية بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي؛ بطريقة تمكنت من خلالها من الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد.<sup>87</sup>

وقد أدركت القيادة الصينية بقيادة "دنغ شياوبينج" التي استلمت الحكم عام 1978 أن النهوض بالصين يتطلب أولاً النهوض بالاقتصاد الصيني. و هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم. فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة -

<sup>85</sup>. أحمد عبد الأمير الأنباري، "دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 - 2005،" على

موقع: <http://annabaa.org/nbanews/67/339.htm> تم الإطلاع على الموقع بتاريخ: 2014/02/12.

<sup>86</sup>. المصدر نفسه.

<sup>87</sup>. المصدر نفسه.

بيئة مسالمة - لسياسة اقتصادية ناجحة. وقد جسّد "دنغ" هذا التوجه بمقولته الشهيرة " ليس المهمّ لون القطّ أبيض أم أسود.. مادامت القطّة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة " فهو يرى أن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من اجل نهضتها ". بالإضافة إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.<sup>88</sup>

## 2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين:

تحتل الصين الآن المرتبة الأولى عالمياً فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشهد الاستثمارات في الصين نمو بمعدل 13,4% وقد ارتفع حجم الاستثمارات في الصين من 24,8 مليار دولار في 1990م ليصل لـ 4,348 مليار دولار في سنة 2000 م وتمحور حول 500 مليار دولار في 2010م، كما نجد أن الصين تستثمر بمليارات الدولارات في سندات الخزنة الأمريكية مما يمكنها من لعب دور كبير في التحكم في الاقتصاد العالمي، وفقاً لمعيار حجم السوق والتجارة الخارجية والقوة الشرائية للعملة الصينية (اليوان) مقابل الدولار، فإنّ الصين تعتبر القوة الاقتصادية الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة واليابان، وقد بلغ حجم التبادل التجاري الصيني منتصف التسعينات 235 مليار دولار وارتفع ليصل 498 مليار دولار في 2010 بواقع 266 مليار دولار بالنسبة للصادرات و 232 مليار دولار بالنسبة للواردات مما يعكس وجود فائض في الميزان التجاري للصين بواقع 34 مليار دولار.<sup>89</sup>

فبفضل الإرادة الحكومية على النهوض في المجال الاقتصادي، خلقت بيئة ملائمة للاستثمار ما أدى إلى تدفق المستثمرين الأجانب إلى الصين، فالشركات الأجنبية أغرتها السوق الداخلية الكبيرة في

<sup>88</sup>.المصدر نفسه.

<sup>89</sup>.Chunlai Chen, *Foreign Direct Investment In China*,(Usa :Edward Elgard Publishing,2011),p.197.

الصّين، ولذلك ازدادت رغبة هذه الشركات في تحقيق أرباح إضافية، فالسّوق الصّينية تحتوي على يد عاملة أقل تكلفة من نظرائها في أوروبا وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى السّياسة الضريبية التي اتخذتها الصّين لجذب أكبر عدد من المستثمرين وغيرها من العوامل التي أغرت الأجنبيّين.<sup>90</sup>

كما قد وقرت الصّين العديد من الالتزامات الحقيقية فيما يخص تحرير الأسواق المحلية، وتحرير الاستثمارات من خلال قانون الاستثمار الجديد، بالإضافة إلى الاهتمام الصّيني بتطوير قطاع الخدمات الذي جذب المستثمرين المحليين والأجنبيّين، وقبول الصين باتفاقية "الإجراءات المتصلة بالاستثمار والتجارة" عجل من نمو دخلها من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة.<sup>91</sup>

وقد مرّت تدفقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في الصين بثلاث مراحل مختلفة: الأولى كانت من 1979 إلى 1991 سميت بالمرحلة التجريبية، الثانية كانت من 1991 إلى 2001 وسميت مرحلة الدوي (الازدهار)، أما الثالثة فامتدت من 2002 إلى اليوم، سُمّيت بمرحلة ما بعد منظمة التجارة العالمية.

**المطلب الثالث: أهمّ التفسيرات النظريّة للصّعود الصّيني في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.**

ربّما لا يكون الاهتمام بدور الصّين الدّولي مفاجئاً، فطالما كانت الصين دولة تمتلك ثلاثاً على الأقل من السّمات المطلوبة للعضوية في نادي القوى العظمى: الإقليم الواسع والموارد الغنية وعدد السّكان الكبير، وعلى مدار القرن الماضي أضيف إلى ذلك متطلبات أساسية أخرى للتأثير الدّولي.<sup>92</sup> وحتى العقد الأخير من الحرب الباردة، ظلّت الصين "مرشحة" قوة عظمى فحسب، وذلك لأن النظام الشيوعي فشل في جهوده لتعهد التنمية المحلية القادرة على توفير القاعدة للنفوذ الاقتصادي والعسكري الشامل على المستوى العالمي.

<sup>90</sup> Ibidem.

<sup>91</sup> Ibidem.

<sup>92</sup> . مايكل إي. براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص53.

لكن بداية من عام 1979، حيث بدأ الاتحاد السوفياتي يعرف تراجعاً إلى أن تفكك ، دشن القادة الجدد في بكين سلسلة من الإصلاحات الكاسحة التي ستؤدي لاحقاً إلى تحقيق نمو سريع. لقد حصل توسع كمّي وتحسّن كيفي في ذات الوقت. ومع نهاية الحرب الباردة كانت الصين قد قضت أكثر من عقد في انطلاقها الاقتصادية، وهو ما جعل الكثيرين يصلون إلى استنتاج حتمي مفادها أن هذه الدولة قدر لها أن تضيف الأجزاء الأخيرة في لغز قوتها العظمى. فبكين ستصبح كقوة اقتصادية دولية، وستحوز على الأصول اللازمة لتأسيس قدرة عسكرية ضخمة من الدرجة الأولى. وباختصار فإن من كانوا يتحدثون بارتياح حول القوة العظمى الصينية المستقبلية؛ بدأت تورقهم نتائج امتلاك الصين للقدرة على متابعة مصالحها بقوة. و في الغالب كان هؤلاء يرون أن ذلك سيفرض مشكلة على الأمن الدولي على الأقل في منطقة شرق آسيا وربما فيما هو أبعد منها.<sup>93</sup>

### 1 - صعود الصين وفقاً للواقعية الهجومية:

بحسب الواقعية الهجومية، يعد الهدف النهائي للقوى العظمى تحقيق الهيمنة، لأنه الضامن للبقاء. في الواقع، يستحيل تقريباً على أيّ دولة أن تحقق الهيمنة العالمية، لأنّ إبراز الدولة قوتها في أنحاء العالم، وفي أقاليم القوى العظمى البعيدة، وكذلك الحفاظ عليها هناك، هما أمران غاية في الصّعوبة. و إنّ أفضل نتيجة يمكن أن تطمح الدولة للوصول إليها هي أن تصبح مهيمناً إقليمياً، ما يعني السيطرة على المنطقة الجغرافية الخاصة بها، وقد فهم "الآباء المؤسسون" للولايات المتحدة الأمريكية القوة المسيطرة في النّصف الغربي من الكرة الأرضية. وفي عام 1898 حققت الولايات المتحدة أخيراً هيمنتها الإقليمية. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت أكثر قوة منذ تلك الحقبة، وهي اليوم أقوى دولة في النظام، إلا

<sup>93</sup>. المرجع السابق، ص 54.

أنها ليست مهيمناً عالمياً. باختصار، فإنّ الوضع المثالي بالنسبة إلى أي قوة عظمى هو أن تكون المهيمن الإقليمي الوحيد في العالم.<sup>94</sup>

وإذا كان ما تقوله الواقعية الهجومية صحيحاً، فعلى أن نتوقع من الصين الصاعدة أن تقلد الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتحاول أن تكون مهيمناً إقليمياً في آسيا وتستسعى الصين إلى توسيع فجوة القوة إلى أقصى حد بينها وبين جاراتها، ولا سيما اليابان وروسيا. وستريد الصين أن تتأكد من أنها بالغة القوة إلى حدّ أن لا يكون لدى أي دولة في آسيا الوسائل لتهديدها. ومن المحتمل أن تحاول الصين ذات القوة المتزايدة، أن تدفع بالقوات العسكرية الأمريكية خارج آسيا، بالطريقة نفسها التي دفعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية بالقوى العظمى الأوروبية خارج النصف الغربي من الكرة الأرضية في القرن التاسع عشر. ويمكن أن نتوقع أيضاً أن تبتكر الصّين نسختها الخاصّة بها من مبدأ مونرو ( Monroe Doctrine).<sup>95</sup>

ويتساءل ميرشايمر، من يهتمّ بسيطرة دولة أخرى على إقليم آخر من العالم؟ فيجيب أنّه إذا تمكّنت دولة من إحكام سيطرتها على محيط إقليمها؛ فهذا يعني أنّها جاهزة لتوسيع دائرة نفوذها مدفوعة ببحثها عن القوة إلى أن تصل إلى حدود دولة أخرى أو نفوذ منطقة ما تابع لمحيط إقليم لدولة أخرى قوية. كلّ ذلك يقود إلى الإقرار بوجود هدفين أساسيين يرتبط بالدول القوية المهيمنة أو الصاعدة الطامحة

<sup>94</sup>. "تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث"، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديماء الخضراء، ط1

(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، صص 237-238.

<sup>95</sup>. المرجع السابق، ص. 239.



على وجه الخصوص، يتمثل الهدف الأول في أن تفرض هيمنتها على الإقليم المتواجدة فيه، أما الثاني فهو ضمان عدم قدرة أي دولة أخرى أن تفعل الأمر ذاته في إقليمها.<sup>96</sup>

في دراسة على "المجلة الصينية للدراسات الدولية"، يناقش "جون ميرشايمر" تلك الحجج القائلة بأن الصعود الصيني سيكون صعوداً سلمياً، فتقوده مقارنته النظرية إلى خلاف ذلك، إذ أنّ هناك ثلاث حجج أساسية تستخدم في العادة لتأييد "هذا التكهّن المتفائل" كما يقول:

**الحجة الأولى:** تتعلق بمدى قدرة بكين على تقديم حضورها ونواياها المستقبلية لجيرانها بطرق مقنعة.

**الحجة الثانية:** تتعلق بقدرة الصين على تجنب المواجهة من خلال بناء قدرات عسكرية دفاعية بدلاً من قدرات عسكرية هجومية، فبالنظر إلى ما فعله الصين اليوم، يرى "ميرشايمر" أنها تبني قدرات عسكرية لها قوة كبيرة دافعة، يظن أغلب القادة الصينيين أنّ أسطولهم البحري ذو توجه دفاعي، حتى وإن كان له قدرات هجومية معتبرة وسوف يكون له قدرات أكبر في المستقبل.

**الحجة الأخيرة:** أنّ الإشكالية المركزية المتعلقة بهذه الحجة؛ أن السلوك الماضي لا يعتبر عادة مؤشراً موثقاً يمكن الاعتماد عليه لمعرفة السلوك المستقبلي؛ لأن القادة يأتون ويرحلون وبعضهم أكثر تشدداً من الآخر أو أقل. أيضاً؛ فإنّ الظروف في الدّاخل والخارج يمكن أن تتغيّر بأشكال تجعل من مسألة استخدام القوّة العسكرية أمراً جذاباً بشكل أكبر أو أقل.<sup>97</sup>

<sup>96</sup> جلال خشيب، "الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد لماذا لن يكون صعود الصين سلمياً"، دراسات سياسية، (مارس

2019)، ص 5.

<sup>97</sup> جلال خشيب، المرجع السابق، ص 6-7.

## 2- نظرية السلام الديمقراطي:

يذهب هذا المنظور إلى أنّ القوى العظمى الديمقراطية ستجد مبرراً في تبني سياسات قائمة على المواجهة ضد النظام الصيني الذي يرفض قيم الديمقراطية الليبرالية، والذي لا تتم فيه عملية صنع قرار السياسة الخارجية الخاصة بأمر الأمن في مؤسسات؛ وإنما يحتكرها على الأغلب حفنة من قادة مسؤولين بشكل غير محكم أمام نخبة أكبر قليلاً. وحيث أن المجموعة الحاكمة السلطوية الصغيرة في الصين تعتقد أن الغرب متورط في حملة من نوع "التطور السلمي" بغرض تدمير الحكم الشيوعي بدون قتال فإن العداوة والتصلب سيكونان متبادلين.<sup>98</sup>

## 3- المنظور المؤسسي:

يرى هذا المنظور أنّ دور الصّين الأكبر في السياسة الدولية قد يزيد من مستوى الصّراع. و تتصوّر المداخل المؤسسية ممارسات المنظّمات الرسمية وغير الرسمية التي تخفف من تأثيرات الفوضى وتلطف الصراع وتحسن فرص التعاون. فعلى خلاف أوروبا ما يزال تاريخ المحاولات المنظمة للتعاون الدولي في الأمور الاقتصادية والأمنية في شرق آسيا قصيراً نسبياً، وتضارب المصالح وليس اتفاقها هو القاعدة، والثقافات متنوعة، كما تفتقر المنطقة إلى الهوية الجامعة عبر القومية والإحساس بالجماعة اللذين يمكن أن يكونا الأساس لبناء المؤسسات. وربما كان الأكثر إثارة للقلق هو تفضيل الصّين الواضح للمداخل الثنائية، وليس متعددة الأطراف لحلّ صراعاتها الدولية، وهو ما يقلل فرص قيام مؤسسات إقليمية فعّالة. وقد أظهرت بيكين في بعض الأحيان استعداداً للمشاركة في النّظم الدولية والجهود متعددة الأطراف لحل المشكلات. لكن ليس في الحالات التي تكون فيها مصالح الصين الحيوية خاصة قضايا السّيادة الإقليمية ذات الحساسية التاريخية مهددة. وسجّلت الصّين في التسعينيات في تأكيد ادعاءاتها في "جزر

<sup>98</sup>. مايكل إي براون وآخرون، مرجع سابق، ص 85.

سبراتلي " أسهماً في تفويض جهود المنطقة لبناء مؤسسات دولية لتسكين الصراعات الأمنية، مثل منتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمي. ونتيجة لذلك تواصل الدول القلقة من طموحات الصين البحرية اتباع طرق السياسة الواقعية التقليدية لتتغلب على عدم الأمان.<sup>99</sup>

#### 4- المنظور البنائي:

تطوّر هذا المنظور بشكل ملحوظ في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وكان له عدة مفكرين أبرزهم: بيتر كارتشتاين، فريدريك كراتوشويل ونيكولاس أوناف مبتكر مصطلح البنائية وارتبطت كنظرية بشكل كبير بأعمال "وانديت" الذي لقب بأب البنائية في العلاقات الدولية.<sup>100</sup> وتركّز البنائية على الدور التأسيسي للقواعد والهويات والفهم المشترك بين الأفراد والدول، بدلا من التأكيد على أن السياسة الدولية هي عالم يتكرر بنفس الكيفية كما يفعل الواقعيون، ويجادل البنائيون (نيكولاس أونيف مثلاً) بأن السياسة الدولية "عالم من صنعنا، وهو ما يعني أن الأفكار والمعتقدات والقيم تشكل الهويات الاجتماعية وتؤثر على سلوك وتصرفات الفاعلين السياسيين أيضاً. ويعتقد العديد من البنائيين أن هوية الدولة تحدد مصالحها وأفعالها.<sup>101</sup>

وانطلاقاً من مقولة أبرز روادها، وهو "ويندت" (wendt) المقولة المتمثلة في أنّ "الهويات هي أساس المصالح"، تعتقد البنائية أنّ هوية الدولة تحدّد مصالحها، وأفعالها، وبالتالي البنائية تساعد على كيفية اختيار الدول لمصالحها وأفضلياتها وأولوياتها. وانطلاقاً من تحليلها للظواهر والسلوكيات الدولية على أنّها "تبنى اجتماعياً"، البنائية لم تقدم أشكالاً ونماذج جاهزة لسلوك وتفاعل القوى الصاعدة مع بيئتها

<sup>99</sup>. المرجع نفسه، ص 87.

<sup>100</sup>. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية (الجزائر: دار

الخلدونية، 2007)، ص 322.

<sup>101</sup>. Qianqian Liu, "China's Rise and Regional Strategy: Power, Interdependence and Identity," *Journal of Cambridge Studies*, vol.5, no.4, pp.85-86.

ومع القوى المهيمنة. فمن وجهة نظر البنائية، سلوكات القوة الصاعدة وكيفية تفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية تتحدد بهوية هذه القوة ونظرتها لنفسها، وأيضاً بتصوّرات وأفكار بيئتها حولها.<sup>102</sup>

ويدرس البنيويون طبيعة العلاقات الدولية المبنية اجتماعياً، وليس المشروطة مادياً، ويشددون على كيفية تنظيم المعنى الاجتماعي ضمن هويّات وأعراف ومعتقدات وثقافات محدّدة.<sup>103</sup>

وعن عوامل الصّعود، فإنّه يمكن للبنائية أن تساعدنا على فهم نزوع بعض الدّول نحو زيادة قوّتها والارتقاء في مراتب الهرمية الدولية، فالصّعود الاقتصادي في الصّين منذ تسعينيات القرن الماضي يوفّر لها فرصة لاستعادة شعورها بالفخر الوطني وفي الوقت نفسه لمحو الدّل عنها.<sup>104</sup>

وبالنسبة للبنائيين، ليس النّمو الكبير للقوة الاقتصادية والعسكرية للصّين هو ما يحدّد ما إذا كانت الصّين الصّاعدة مثلاً تشكّل تهديداً لشرق آسيا أم لا، بل يقع ذلك في الخيال، وبعبارة أخرى، فإنّه يعتمد على تصوّرات وكيفية تفسير الدّول الأخرى لسلوك الصّين. بمعنى آخر، يعتمد الأمر على تصوّرات كيف تفسر الدّول الأخرى سلوك الصّين، ومن أجل تقييم تصوّرات الدّول، تقترح Alagappa دراسة الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول الأخرى للتعامل مع نهضة الصّين.<sup>105</sup> ويعتبر البنائيون أنّ اعتقاد الدّول الغربيّة أنّ الصّين " مجرد قوّة صاعدة أخرى" يقلّل من تقديرها للتّحدي الذي ستقرضه الصّين على نمط سياسات الدّولة الغربية.

<sup>102</sup>. Qianqian Liu, *Op.Cit*, p.86.

<sup>103</sup>. Andreas BojeForsby, "The Non-Western Challenger ? The Rise of a Sino- Centric China", DIIS Report, no.16(2011), p.17.

<sup>104</sup>. Qianqian Liu, *Op.Cit*, p.87.

<sup>105</sup>. *Ibidem*.

## 5- التغطية النظرية الأمريكية للصعود الصيني:

قامت السياسة الأمريكية على ثلاثة مدارس بالنسبة للأسلوب المتبع مع الصين، أخذاً في الاعتبار عدم إمكانية فصل الشق السياسي عن الاقتصادي في العلاقات الدولية:<sup>106</sup>

## 1- مدرسة الإدماج:

تقوم على العمل على انتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين؛ لدفعها إلى الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي، ويرى أنصار هذه المدرسة من جورج بوش الأب إلى "بيل كلينتون" أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الأكثر نمواً اقتصادياً في العالم أمر حيوي؛ من أجل دفعها لتبني سياسات مناسبة مثل وقف بيع الأسلحة لأنظمة سياسية معينة، وسياسة إقليمية معتدلة مما يساعد على الحد من طموحاتها في هذا المجال. ويمكن القول إن جذور هذه المدرسة تعود إلى التقاليد التي أرسنها دبلوماسية "البنج بونج" التي بدأت عام 1972 خلال عهد الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون".

## 2- مدرسة الاحتواء:

ترى أن النظام السياسي الصيني غير مؤهل لتعلم قواعد النظام الدولي المعاصر، وأن يسعى لتفويض استقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة، ويقول أحد الباحثين الأمريكيين "إن الصين التي تسعى بعض جماعات الضغوط الأمريكية مثل مجموعة "هنري كسينجر" للدفاع عنها - هي دولة طموحة غير قانعة، وهدفها السيطرة على آسيا من خلال غزو أو احتلال الدول المجاورة، وهي تسعى أن تكون قوية إلى الدرجة التي تحول من خلالها دون حدوث أي شيء في المنطقة دون موافقتها، ومنع

<sup>106</sup>. سالي نبيل الشعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام العالمي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع)، 2018، ص 228 .

اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من احتوائها، إلى جانب مدّ نفوذها لدرجة تمكّنها من السيطرة على الممرّات البحريّة.

3- **مدرسة الحل الوسط:** وتستند إلى الأخذ ببعض ما جاء في كلتا المدرستين السابقتين، بحيث أنّ السياسة الأمريكيّة تقوم على دفع التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي وتشجيع نزعة العولمة وتحديد قواعد يسير عليها النظام الدولي، وبالتالي عليها أن تشجع الصين على الالتزام بذلك ، كما أن على الولايات المتحدة أن تراعي عند التعامل مع الصين ذلك الإحساس الصيني بأنها دولة عظمى.

ما يمكن ملاحظته من التّحليلات النّظرية المقدّمة بخصوص الصّعود الصّيني وتداعياته على المستوى النّظري هو أنّ أغلب هذه النّظريات والمدارس، ترى في الصّين منافساً قوياً للولايات المتحدة، ومنافساً يمكن أن يحدث الفرق. وهو غالباً ما قيل بخصوص اليابان في بداية التسعينيات بمعنى، لطالما أثّرت نظريات التهديد بخصوص أي قوة صاعدة، هذا في جانب ، وفي الجانب الآخر يمكن أن نلاحظ الميزات التي تحملها الصين سواء كدولة أو كقيادة أو كتاريخ، وكلها عوامل تغير مجرى التحليل الذي أنتت به النظريات المذكورة وهي نظريات غربية، معروفة نزعتهما بالتفوق، وبالتركيز على القوّة والرّعاية الغربية. كما أنّ الصّراعات التي تتوقّعها هذه النظريات ليس بالضرورة أن تكون خارجة عن السيطرة.

# الفصل الثالث

مقومات الصعود السلمي  
ومنهج تطبيقه في إدارة  
العلاقات الدولية للصين

## الفصل الثالث: مقومات الصعود السلمي ومنهج تطبيقه في إدارة العلاقات الدولية للصين.

بعد التعرّف على الظروف الدوليّة التي ظهر فيها منظور الصّعود السّلمي، ومختلف المقاربات التي عالجت مسألة الصّعود السّلمي، وما يمكن أن ينجّر عنه، يجدر الانتقال إلى التّعريف على كيفية ممارسة مختلف حيثيات وتفصيل ما جاء في هذا المنظور على مستوى العلاقات الدولية للصّين، أشكال تطبيقه ومستوياته.

لقد ترجم منظور الصّعود السّلمي إلى مجموعة من السياسات والمشاريع، والإجراءات من أجل التأكيد على إيصال النزعة السّلمية لكلّ أطراف النّظام الدّولي، (الدّول أو المؤسّسات الدوليّة وغيرها)، واستندت في ذلك القيادة الصّينية لمجموعة من المقوّمات ساعدتها بقوة في تنفيذ إستراتيجيتها. وما الحضور القوي للصّين في أغلب قارّات العالم، والشّكل الذي ظهرت به في أكثر المناطق حيويّة وأهميّة إستراتيجية، إلّا دلالة على حرصها الكبير على إظهار نهجها السّلمي الذي أعلنت عنه ضمن مقارنة "الصّعود السّلمي"، وجدّيتها في ذلك.

فبناءً على مجموعة من المقوّمات التي أحرزتها الصّين من ماضيها الإمبراطوري، وتحرزها من العمل على آليات جديدة تتلاءم والواقع الدّولي، أمكنها أن تصنع إستراتيجية دولية لإدارة علاقاتها الدولية، تقع ضمن دائرة منظورها السّلمي.

فماهي هذه المقوّمات؟ وكيف انتهجت من خلالها أسلوبها في إدارة علاقاتها الدولية؟



## المبحث الأول: مقومات الصعود السلمي للصين.

يمكن للمتابع لمسار النهضة الصينية أن يلاحظ أنّ النتائج التي حققتها الصين لم تكن بمحض الصدفة، ولا بمحض واقع دولي معيّن رمى بها في هذه المكانة، وأقدر أنّ ذلك جاء بعمل جاد ومتواصل بناءً على مجموعة من المقومات القويّة التي ساعدت بالإضافة إلى مجهودات فردية وجماعية في بلوغ هذه المرتبة في نظام دولي شعاره القوة والمصلحة والهيمنة. ومع ذلك فهناك من يتساءل: لماذا تأخر الصعود الصيني رغم حيازة الصين على إمكانيات لا حدود لها؟ وهو ما سيجري تقديمه في المقومات التي لدى الصين. و يمكن رصد بعض ما يمكن أن يكون إجابة عن التساؤل المطروح لأنه مهم ويخدم ما تبحث فيه الأطروحة.

لقد أمضت الصين مئات السنوات تحت حكم مختلف الدول الأوروبية الاستعمارية، والذي أعقبه مباشرة غزو من الإمبراطورية اليابانية في الحرب العالمية الثانية، وازداد الأمر سوءاً بعد الحرب العالمية الثانية بما عرفته من ركود اقتصادي أدى إلى حرب أهلية.

بعد انتصار الشيوعية، انغمست الصين في دائرة نفوذ الاتحاد السوفياتي، واستخدمت البلاد النموذج الاقتصادي السوفياتي، بما في ذلك الاقتصاد المخطّط للحكومة التي تعمل مع الأسواق المغلقة، وأقوى المحاولات الصينية للتصنيع داخلياً تمت أثناء "قفزة ماو تسي تونغ" العظمى والتي تحوّلت إلى كارثة اقتصادية وإنسانية، وتحت النفوذ السوفياتي كذلك انعزلت الصين اقتصادياً ودبلوماسياً.

المطلب الأول: المقومات السياسية: أهمية الثقافة الإستراتيجية الصينية في السلوك السياسي الصيني

## الدولي

تفرد في عالم اليوم -وعلى مرّ التاريخ- دول دون أخرى بتوفرها على مجموعة من المزايا تؤهلها للعب دور ريادي في هذا النظام، وسواء تعلق الأمر بالموقع الإستراتيجي المهمّ، شساعة الإقليم، الموارد الطبيعيّة، السّاكنة الضخمة، أو بالحضارة العريقة، يمكن القول أن الأقدار وحدها هي التي تؤهل دول دون أخرى لتولي دور القيادة، وتدفع بدول أخرى لفكّ الانقياد.<sup>1</sup>

وتتكون الثقافة الصينية المعاصرة من ثلاثة عناصر أساسية هي: الثقافة التقليدية، الأيديولوجية الشيوعية، ومؤخراً القيم الغربية. أما القيم الثقافية التقليدية، فهي مستمدّة في الأساس من الكونفوشيوسية والطاوية وبدرجة أقلّ البوذية. وتشكّل الكونفوشيوسية القاعدة الأساسية للتقليد الثقافي الصيني، وهي تعدّ من دون منازع العقيدة الأكثر تأثيراً والتي لا تزال تشكّل المصدر الأساسي لسلوك الصينيين في علاقاتهم مع بعضهم البعض.<sup>2</sup>

و تتسم الثقافة الإستراتيجية الصينية بعدد من السمات العامّة، هي:<sup>3</sup>

السمة الأولى: الاعتقاد بأنّ الصين تتميّز بتمايز ثقافي وسياسي لكونها "المملكة الوسطى" (أو حضارة كل ما تحت السماء)(tianxia)؛ فتاريخياً، نظر الصينيون إلى دولتهم على أنّها العالم المتحضّر؛ وعليه، يصنّفون معظم الذين يعيشون خارجها بأنهم "برابرة". ومن ثمة، لا تقبل النظرة الصينية إلى العالم فكرة وقوف أي دولة أخرى على قدم المساواة مع الصين ثقافياً. وهذا هو أحد المبادئ الأساسية في هذه النظرة. و يعتقد الصينيون أنّ لديهم مهارة خاصّة بفنّ بناء الدولة وإدارتها (State craft) و أنّ الصين لديها قدرة

<sup>1</sup>. توفيق حكيمي، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي،" مجلة المفكر، ع.12، ص392.

<sup>2</sup>. Kenneth D.Johnson, **China's Strategic Culture: A perspective for the United States**, Strategic Institute,( USA :United States Army War College, 2009),pp.2-4.

<sup>3</sup>. عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظور الثقافة الإستراتيجية"، سياسات عربية، ع.21، (جويلية 2016) ص ص 29-30.

رائدة في مجال علم الإستراتيجية العسكرية المتميّز بالمهارة والذكاء، إضافة إلى معرفة كيفية استعمال القوة المادية. وقد تفاعل شعور التّمايز والتّفوق هذا مع موقع الصّين الجغرافي وأعطاهما رؤية خاصّة، فهي رأت نفسها تاريخياً "المملكة الوسطى" في الكرة الأرضية، عنّت هذه الصّورة تحديداً أن الصّين هي رأس القمّة لتشكيل هرمي لنظام دولي مؤلّف من الدّول المحيطة التي تتبع للصّين، بما أنّها أدنى منها مرتبة. وهذه العلاقة الهرمية هي علاقة طبيعية بينها ويجب أن تكون علاقة تبعيّة. و لذلك، اتّخذت الصّين على مرّ العصور سياسات تبقي العلاقات هرميّة الشّكل بينها؛ بوصفها مركزاً والتّوابع أو الرّوافد الذين يحيطون بها. وقد كان معنى الاستقرار نابغاً من هذا التّصور.

**السّمة الثانية:** تأكيد الوحدة والسّيادة داخلياً أي (عدم التدخل الخارجي)، يقوم الحكم داخلياً على مبدأ "التفويض السّماوي" (Mandate of Heaven)؛ وهو أن يقبل الشّعب الحكم، وبالمقابل يحكم من في السّلطة بطريقة تؤمّن العدل والأمان للمجتمع. يستمرّ الحكم لوقت غير محدّد؛ لطالما كان يعمل بحق تجاه الشعب، وسقوط الحكم يعني أنّه خسر التفويض السّماوي، وآمن الصّينيون أيضاً أنّ الكوارث الطّبيعية هي دلالة عدم رضا السّماوات على الحكم القائم. شهدت الصين ثورات فلاحين، وحركات تمرد دينية، ومحاولات انقلابات عسكرية على مرّ العصور. وحتّى إن لم تنجح التّهديدات فإنّها مثّلت تحدياً لمبدأ التفويض، فتمّة اعتقاد بأنّ الاضطرابات الداخليّة تأتي عندما تفتقر الحكومة إلى الانتداب والصّين بلد متعدّد الإثنيات والمعتقدات، ما عنى الاهتمام بإبقاء الحكم مستقراً باستعمال جميع الوسائل المتاحة (حتى استخدام القوة).

**السّمة الثالثة:** ضرورة تجنّب الحرب وبالأخص القتال المباشر، هنالك مبدأ أساسي وهو أنّ أخذ المخاطر ليس مستحبّاً ولديه دلالة سلبية في النّقافة الصّينية. ومن يتّخذ المخاطر يكون مقصراً في الحسابات الدّقيقة وغير آبه بمن يتبعه. إنّ الحرب لا تعني الخراب واستهلاك موارد مادية هائلة. وتؤكّد معظم المخطوطات والكتابات الإستراتيجية العسكرية الصّينية ضرورة تجنّب الحرب كلّما أمكن ذلك. والحرب

في العلاقات الدولية من منظور الثقافة الإستراتيجية الصينية، مُكَلِّفة ومدمرة، ويجب تجنبها خصوصاً أنها قد تؤدي إلى انشقاق داخلي. و إذا لم يكن من الحرب بُدّ، فالنصر يجب أن يتحقق بأقلّ تكلفة ممكنة، ودون الذهاب إلى حرب استنزاف يطول أمدها. و القيادة الجيدة هي من لديها قدرة رائعة في التحايل للتغلب على الفوضى الناتجة من الحرب، واستعمال أقلّ قدر ممكن من الموارد. و هذا على نحو عام، يرافق شعوراً بالخصوصية الصينية؛ ما يعني أن الصين تعلم أنّ باستطاعتها التفوق بأقلّ خسائر ليس لأنّ لديها القوة وحسب بل لأنّها متفوقة على الأعداء والخصوم.

وقد تشكّلت الثقافة الإستراتيجية للصين من عدة عوامل تداخلت على مرّ العصور من بينها الكونفوشيوسية؛ وهي أهمّ العوامل وأكثرها تأثيراً إضافة إلى أنّها تشكّل مصدراً مهماً من مصادر الفكر العسكري الصيني وأيضاً الملهم لسياسة الصين في إدارة العلاقات الدولية، هذا علاوة على الداوية والتركيبة المجتمعية، والجغرافيا الصينية كعوامل ساهمت في تشكيل وبلورة السلوك السياسي الصيني الدولي.

وتعدّ الفلسفة الكونفوشيوسية أحد أهمّ المصادر الفكرية العميقة و المتجدّرة في تأثيرها في الثقافة الإستراتيجية الصينية. نمت في فترة الدول المتحاربة (حوالي القرن الرابع إلى الثاني ق.م). و تنافست مع نظم فكرية وفلسفية أخرى، حاول معظم هذه النظم والأفكار أن يثبت أحقيته للحكام من خلال إظهار أنّ لديه القدرة على تحريك المجتمع لهدف الحرب بطريقة تساعد من في السلطة. أصبحت الكونفوشيوسية لاحقاً النظرة السائدة (لا الوحيدة)، وبخاصة بعد أن تبنتها سلالة الهان. وبحسب وجهة النظر هذه، فإنّ الشعب الصيني مسالم ويحب التناغم؛ ودائماً ما تستعمل مبادئ "صن تزو" لتأكيد هذا وبخاصة قوله: "إنّ الهدف المفضّل الذي يجب أن يوضع لأيّ حرب هو الانتصار من دون القتال واستعمال القوة المادية. و يأتي هذا من فهم دور القائد في الحكم من خلال إحقاق التوازن والتناغم، داخل المملكة وفي العالم".<sup>4</sup>

<sup>4</sup>. عماد منصور، مرجع سابق، ص 31.

من جهة أخرى، فإنّ للموقع والطبيعة الجغرافية اللذين تتمتع بهما الحضارة الصينية تأثير مهمّ في تكون الثقافة الإستراتيجية، وكيفية العمل بالسياسة الخارجية. ويتحدّث المؤرّخون عن جغرافيا مختلفة للصين تاريخياً، فمثلاً لم تعد الثّبت جزءاً من الحضارة الصينية حتى حوالي القرن السابع عشر (عهد تشينغ) وكانت شينجيانغ تعدّ أيضاً "خارج" الحضارة الصينية وكأنّها "قريبة" نظراً لقربها من طريق الحرير، وأنّ تمايزها يأتي من اختلاف لغاتها المستمدّة من التركية وتركز فئات مسلمة فيها غير الهوي (hui)، والأهمّ من ذلك أنّ الصين مُحاطة بحواجز طبيعيّة، تكون الحياة السّكانية فيها منخفضة التركيز، مثل سهوب الشمال، والأدغال والمحيط والأراضي الصحراوية في الجنوب، والثبت في الغرب. أصبحت هذه الحواجز الطبيعيّة تعني مع الوقت أنّ الصين لم تكن في حاجة إلى تطوير سياسة خارجيّة معقّدة.<sup>5</sup>

في جانب آخر من المؤثّرات نلاحظ أنّ المجتمع الصيني متجانس بتركيبة الإثنية تجانساً كبيراً؛ إذ يمثل الهان (Han) نحو 91% من السكان. في حين يمثل حوالي 56 فئة إثنية 9% تقريباً من تعداد السكان، وعلى مدى العصور كان الهان يمثلون الأغلبية، لذلك تمثّل توجهات الأغلبية من الهان ورؤاها الأساس الفكري للصين الإمبراطورية والجمهورية وتعود اللّغة الصينية أيضاً إلى آلاف السنين، وهي من أقدم اللّغات في العالم، وبقيت محافظة على جوهرها. وقد قاد تفاعل اللّغة الموحدة، واستمرارية الإدارة والتجانس الإثني إلى تكوّن علاقة وطيدة بين الحكم والمجتمع، تمثّلت بدور أساسي لطبقة من الخدمة المدنية، حريصة على صيانة المتوارث والتقاليد مثل مبادئ الكونفوشيوسية في حكم السّياسة الداخليّة كما الخارجيّة.<sup>6</sup>

لقد ساعدت أهميّة الخدمة المدنيّة على إنتاج نخبة سياسيّة لم يكن في مقدورها أن تتعزل عن طبقة الخدمة المدنيّة، (والتي لها دور مهم في العمل لمصلحة المجتمع كما تورد المبادئ الكونفوشيوسية).

<sup>5</sup>. المرجع السابق، ص32.

<sup>6</sup>. عماد منصور، المرجع السابق، ص33.

وعنى أيضاً أن هذه الطبقة مميزة بتدريبها الفكري واطلاعها على الكتابات التقليدية الصينية، ما يعني أهميتها في استقرار الأطر العامة للثقافة الإستراتيجية عبر التاريخ.<sup>7</sup>

ويمكن ملاحظة مما سبق، كيف عملت مجموعة العوامل كالكونفوشيوسية والجغرافيا والتركيبية والمجتمعية، والثقافة الصينية ككل على تميّز السياسة الخارجية الصينية وإظهارها في شكلها المعروف حالياً، وهنا تظهر قوة المقوم السياسي في السياسة الخارجية الصينية التي تأسست على قواعد متينة. في الفترة التي تلت نهاية حكم ماو، انقلب التوجه الراديكالي الذي ميّز السياسة الخارجية في عهده إلى مقاربة جديدة أقلّ نزوعاً إلى المواجهة، و أكثر جرأة و براغماتية، كما بدت السياسة الخارجية الصينية بناءً أكثر في تعاطيها مع الشؤون الإقليمية والدولية، جاعلةً من البحث عن بيئة خارجية مستقرة تعطي مجالاً أوسع لبكين للتركيز على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية الداخلية هدفاً رئيساً للمقاربة الجديدة للدبلوماسية الصينية. وفي نفس الوقت السعي لبعث رسائل قوية لتهدئة مخاوف جيرانها الآسيويين من نموّ قوة البلد، والترويج لعلاقات بناءة مع القوى الكبرى في العالم وخصوصاً مع الولايات المتحدة من خلال تبنيها لسياسة "النهوض السلمي" التي أصبحت عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية الصينية منذ عام 2004.<sup>8</sup>

ويمكن القول أنّ أهمّ ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة: العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، انخراط الصين المتنامي في المنظّمات الدولية، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة، وهي المظاهر التي تخدم هدف الصين في تقديم صورة إيجابية عن "الصين الجديدة" في محاولة لمحو تلك الصورة النمطية عن الصين الدولة الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية، والتي تحتفظ بسجل أسود في مجال الحريات وحقوق

<sup>7</sup>. المصدر نفسه.

<sup>8</sup>. توفيق حكيمي، مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص 400.

الإنسان، وهو الهدف الذي يبدو أنّ الصّين نجحت نسبياً في تحقيقه في دول العالم الثالث بشكل خاص بفعل استناد سياسة بكين لجملة من الخصائص لعلّ أهمّها احترام مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدّول، وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والإيديولوجية.<sup>9</sup>

وهناك عامل رئيسي آخر يجب أخذه بعين الاعتبار هو تراث الماركسية اللينينية والفكر الماوي الذي يدعو إلى عالم خالٍ من الاستغلال من قبل الرأسمالية والإمبريالية والاستعمار - عالم خالٍ من سياسات القوّة وسياسة التكتل والهيمنة فمنذ إنشاء جمهورية الصّين الشعبية، عمل "ماو" وخلفاؤه من الحزب الشيوعي على ضمان أن تحدّد الصّين مصيرها. فكلّ أمة حقّها في تقرير المصير، لكن الصّينيين يعتزّون بهذا المبدأ بشغف، والذي يبدو أنّه قد تلاشى في أمريكا وأوروبا الغربية. يفهم الصّينيون السّيادة على أنّها شيء ملموس؛ دروس الماضي لا تزال تطاردهم. و نتيجة لذلك، وضع قادة جمهورية الصين الشّعبيّة بمرور الوقت المبادئ التالية: "المبادئ الخمسة للتعايش السّلمي" التي تشمل الاحترام المتبادل لسلامة أراضي بعضهم البعض واحترام سيادة كل منهم. عدم الاعتداء وعدم التّدخل المتبادل في الشؤون الداخليّة لبعضهم البعض والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السّلمي؛ إقامة نظام سياسي واقتصادي عالمي عادل ومعقول؛ عدم استخدام القوّة أو التّهديد باستخدام القوّة في العلاقات الدولية؛ جميع الدول كبيرة كانت أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، متساوية في الشؤون الدّولية؛ يجب على الصّين دائماً أن تقف إلى جانب الدّول النّامية، ويجب ألا تسعى مطلقاً إلى الحصول على وضع السّيطرة أو الهيمنة العظمى.<sup>10</sup>

و هذا كما ورد في الكتاب الأبيض للدفاع الوطني الصّيني لعام 2008:<sup>11</sup>

<sup>9</sup>.المصدر نفسه.

<sup>10</sup>.Kenneth.D Johnson,China's Strategic Culture: A Perspective for the United States ,Strategic Studies Institute,United States Army War College,USA, June 2009,p.9.

<sup>11</sup>.Ibidem.

"الصين . . . سوف تستمر في إتباع مفهوم الأمن الجديد الذي يتميز بالثقة المتبادلة و المساواة و التنسيق، وتسوية النزاعات الدولية وقضايا النقاط الساخنة بالوسائل السلمية.

وسوف يشجع على تقدّم الحوارات الأمنية والتعاون مع الدول الأخرى يعارض توسيعاً لجيش التحالفات وأعمال العدوان والتوسّع.

لن تسعى الصين أبداً للهيمنة أو الانخراط في التوسّع العسكري الآن أو في المستقبل، بغض النظر عن مدى تطورها."

### المطلب الثاني: المقوم الاقتصادي: اقتصاد صيني بمواصفات عالمية

لقد عانى الاقتصاد الصيني من الركود الاقتصادي خلال قيادة الرئيس "ماو تسي تونغ" ، خلال القفزة العظيمة للأمام من 1958 إلى 1960 (مما أدى إلى مجاعة هائلة وبحسب ما ورد موت عشرات الملايين من الناس) والثورة الثقافية من 1966 إلى 1976 (التي تسببت في فوضى سياسية وعطلت الاقتصاد إلى حد كبير). منذ عام 1979، نما متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين بنسبة 10٪ تقريباً. هذا يعني أنّ الصين كانت في المتوسط قادرة على مضاعفة حجم اقتصادها في كلّ ثماني سنوات<sup>12</sup>.

واليوم فإنّ الاقتصاد الصيني هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق اقتصاد اليابان في عام 2010 بناتج محلي بسيط يقدر بـ 4.9 تريليون دولار أمريكي (2009). كما وتعتبر الصين أكبر دولة تجارية في العالم (أكبر مصدر للسلع في العالم، وثاني أكبر مستورد)، وأكبر مصنع في العالم، وثاني أكبر وجهة للاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم. وبفضل مراكمتها لفوائض الميزان التجاري، تمتلك الصين أكبر احتياطي للنقد الأجنبي في العالم، وهي أكبر منتج وثاني أكبر

<sup>12</sup>.Wayne M.Morrison, **China's Economic Rise :History,Trends,Challenges, and Implications for the United States**, (Cornell university ILR School, Federal Publications,2014),p.3-4.



مستهلك للذهب في العالم، وتعد منذ العام 2010 أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتحتل المرتبة الثانية كأكبر مستهلك للنفط، علماً أنها تخطت الولايات المتحدة في العام 2013 لتصبح أكبر مستورد للنفط في العالم.<sup>13</sup>

ويعود الصعود الاقتصادي الصيني المتواصل منذ عدة عقود إلى برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدها السلطات الصينية، والتي أحدثت تحولات عميقة على بنية الاقتصاد الصيني، والاعتماد على نموذج تنمية قائم على منظور علمي وعملي فعال وقوي، بالإضافة إلى التمويل من المدّخرات المحلية الكبيرة والاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى النمو السريع للإنتاجية، والاندماج في الاقتصاد العالمي.<sup>14</sup>

### 1- برنامج الإصلاحات للاقتصاد الصيني:

تعتبر سياسات الإصلاح الاقتصادي Economic Reform في الصين بمثابة القوة الدافعة الرئيسية وراء النمو الاقتصادي المرتفع و المستدام الذي حققه البلد . فعلى مدار ثلاثين عاماً، تحوّل الاقتصاد الصيني النامي المخطّط مركزياً - الذي يتبع الأسلوب السوفياتي ذو التصنيع الثقيل - و المشوّه للغاية و غير الفعّال تدريجياً إلى نظام اقتصادي يعتمد إلى حدّ كبير على قوى السوق في تخصيص الموارد، و يفرض حقوق الملكية الخاصّة و يعمل ضمن مجموعة من المؤسسات التنظيمية المتطورة نسبياً.

ويمكن تلخيص عملية الإصلاح والانفتاح في الصين في أربع مراحل تاريخية:<sup>15</sup>

<sup>13</sup> . علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016، ص 63.

<sup>14</sup> - المصدر نفسه.

<sup>15</sup> . محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر-غزة، 2012 ص ص 64-72.

**المرحلة الأولى: سياسات الإصلاح خلال الفترة 1978-1984:**

في عام 1978 بدأ "المحدثون" برنامجاً طموحاً لتحويل الاقتصاد، وهدف البرنامج إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي والصناعي بحلول عام 2000. وكان هناك مكونان رئيسيان لهذه الإستراتيجية، الأول كان الاستيراد الكامل للصناعة والتكنولوجيا، وذلك للتغلب السريع على التخلف التكنولوجي الصيني. والثاني كان إعادة بناء الاقتصاد الداخلي بالتدرج وبحذر، وذلك لتقليل سيطرة الدولة على الإنتاج والاستثمار، واستبدال ذلك بتأثير "قوى السوق" لجعل الاقتصاد تنافسياً بمجمله.

**المرحلة الثانية: سياسات الإصلاح خلال الفترة 1984-1988:**

خلال هذه الفترة واصل "دنج" سياسة السير في الإصلاحات الأولية والزراعية. وانتقلت عملية إصلاح النظام الاقتصادي من الريف إلى المدن في عام 1984، واستمرت الرقابة على شركات القطاع الخاص ابتداء من 1986، وأثرت الصين الإصلاح في المؤسسات الإنتاجية التابعة للملكية العامة، وحتى الوقت الحاضر فقد تم إدخال نظام المساهمة إلى أكثر من 50% من المؤسسات الإنتاجية الحكومية الهامة، وأجري الإصلاح في الملكية في أكثر من التخطيط، واتسع نطاق الاقتصاد التجاري بحيث أن في نهاية تسعينيات القرن العشرين أصبح الاقتصاد يعمل بنظامين.

وفي عام 1988 طرح "دنج شياوبنغ" نظريته المشهورة وهي: "العلوم والتكنولوجيا يمثلان قوّة الإنتاج الأولي" مما دشّن مرحلة الإصلاح في نظام العلوم والتكنولوجيا، وساعد على تحويل نتائج البحوث العلميّة إلى سلع وتمّ توسيع سوق التكنولوجيا. وضمن هذه الفترة وتحديداً في شهر جوان 1985، اعتمدت الخطة الخماسية السابعة (الثانية تحت قيادة دنج شياوبنغ).

## المرحلة الثالثة: تجميد الإصلاح خلال الفترة 1989-1991

في خريف 1988، ولأجل مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، جمّدت الحكومة الصينية الإصلاحات وفرضت الرقابة من جديد على الأسعار. وبعد أزمة شهر سبتمبر 1989، صاحب هذه الإجراءات خطاباً إيديولوجياً وصرامةً سياسية جعلت التغيرات الاقتصادية الجارية منذ العام 1978 موضوع اختتام. عندئذ شهدت الإصلاحات الاقتصادية فترة من التوقف، لكن في نهاية الأمر، أصبح هناك قناعة أنّ ما حصل من تغييرات لا عودة عنها. ذلك أنّ المزارعين والسلطات الصينية المحلية، وخاصة سلطات المناطق الساحلية، التي حظيت بهامش من المناورة الاقتصادية، قاوموا كلّ عودة إلى الوراء. وفي المقابل وجد انهيار الاتحاد السوفياتي نهاية عام 1991 صفة مصيرية للمحافظين، حيث أدّى إلى قناعة القادة الصينيين قناعةً تامةً بأنّ شرعية الحكومة في الصين تقوم على ازدهار الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الصينيين، وسارت الأمور بعد ذلك لصالح الإصلاحيين.

## المرحلة الرابعة: سياسات الإصلاح منذ 1992

في جانفي 1992 أثناء زيارة دنغ شياوبنغ " لجنوب الصين، أرسل إشارة عن نهاية برنامج التقشّف، وبدأ العودة إلى الإصلاحات والانفتاح مع التأكيد على مبدأ (اشتراكية جديدة ذات ملامح صينية)، كما تمّ التركيز على العناصر الاقتصادية الرأسمالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي العام نفسه، حدّد مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع عشر هدفاً جديداً هو "اقتصاد السوق الاجتماعي". وتسارع تحرير الأسعار، وتغلّبت الأسعار الحرة في نهاية عام 1992 (طالت 50% من تجارة الجملة والمفروق). و في نوفمبر 1993، استأنفت لجنة الحزب المركزية إصلاح منشآت القطاع العام، والعمل على تنوع أشكال ملكيتها مع التأكيد على دور القطاع العام الرئيس.

و تأكّدت في إطار هذا السياق إرادة الدولة في التحرر من التزام الحفاظ على منشآت القطاع العام بدون ذكر اصطلاح الخصخصة رسمياً. حيث قرّر الحزب منذ عام 1993 أنّ من الواجب على

الصّين أن تحظى بـ "نظام منشآت عصري"، وأن تحوّل منشآت القطاع العام إلى شركات. ودخل هذا القرار حيز التنفيذ في يناير 1994، ووضع النظام الداخلي للشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المغلقة، وجعل رأس مال الشركات مفتوحاً، وتمّ إنشاء نظام مصرفي حقيقي، ونظام ضريبي، ونظام صرف العملة.

وفي عام 1995 بدأت الصّين سعيها الجادّ لدخول منظمة التجارة العالميّة وإجراء مزيد من الإصلاحات من أجل تحقيق ذلك. حيث بدأت الدولة التّحرر من الالتزام برأسمال قطاع الدولة في العام 1997، وألاً تحتفظ إلاّ في عدد محدود من القطاعات الإستراتيجية (احتكارات طبيعية، تقنيات عالية)، والتخلّص من الصّغيرة منها والإبقاء على الكبيرة. وحققت "خصخصة الصّغيرة" منها تقدماً سريعاً، فأغلقت المنشآت الصّغيرة الأكثر عجزاً.

وفي نوفمبر 2001، أصبحت الصّين أحدث عضو في منظمة التجارة العالمية، وأدى دخول الصّين إلى منظمة التجارة العالمية إلى انفتاحها انفتاحاً أوسع على السّوق العالميّة، وشكّل هذا الانفتاح وسيلة بين القادة الصّينيين للحفاظ على ديناميكيّة الإصلاحات.

و قد احتفلت الصّين في عام 2008 بمرور ثلاثين عاماً على تطبيق برنامج "الإصلاح والانفتاح" والذي تمّ إقراره كسياسة في الدّورة الثّالثة للجنة المركزيّة الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصّيني في عام 1978، ويمكن إيجاز أهم جوانبه ب:<sup>16</sup>

- جعل الاقتصاد الصّيني أكثر قدرة على التّكيف مع المتغيّرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.
- إعادة النّظر في أولويّات التّمية بحيث يتمّ التّركيز على الزراعة ثم الصناعة، فالبحت العلمي وأخيراً الدفاع.

<sup>16</sup> علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010) ص ص 37-39.

- إعادة هيكلة قطاع الإنتاج حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائليّة (أقرّه الحزب عام 1980)، والذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسّماح بمشروعات خاصة، في حين تحتفظ الدّولة بسيطرتها على الصناعات الثّقيلة وقطاع الطّاقة والتّعدّين.
- الإصلاحات الحضرية (أقرّها الحزب عام 1984)، وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلّق بسياسات الأسعار والعمالة ، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبيّة أو السّماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك.
- منح المؤسّسات الإداريّة درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب.
- تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.
- السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.
- تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق.
- متابعة الإصلاحات بإصدار ما يلزم من لوائح خاصّة وقوانين. وبالفعل صدر في 1992 مجموعة من اللّوائح الخاصّة التي تهَيّئ العمل على إنشاء أسواق مالية صينية.

## 2- المنظور العلمي للاقتصاد الصّيني

منذ عام 2002، سعى الرئيس السابق "هوجنتاو" (2002-2013) إلى تطوير بعض المفاهيم والنظريات لسدّ الثّغرة التي حصلت على المستوى الاجتماعي في الصّين نتيجة الانفتاح الاقتصادي. وقد نجح بالفعل في وضع مفهوم يعرف في الصّين باسم "مفهوم الآفاق العلمية للتنمية" (scientific outlook on development) أو "المنظور العلمي للتنمية" (scientific development perspective). وقد تحوّل المفهوم فيما بعد إلى سياسة رسميّة للبلاد في المجال السوسيو-اقتصادي بعدما تمّ إدخاله لأول مرّة إلى التّداول عام 2003، ومن ثمّة اعتماده عام 2007. ووفقاً لـ "هو"، فإنّ أبرز سمات النّظرة العلميّة للتنمية هي تحرير العقل، والبحث عن الحقيقة من خلال الواقع ومواكبة العصر والتحلّي بالواقعيّة والبراغماتية.

وبقراءة نص تقرير "هو جنتاو" أمام الدورة الـ 18 لكونغرس الحزب الشيوعي والذي أكد فيه على تطبيق المنظور العلمي للتنمية.<sup>17</sup>

ويمكن ملاحظة أنّ المفهوم يمزج الاشتراكية العلميّة والتنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي مع مفاهيم المجتمع الإنساني، وقدر أكبر من الديمقراطية وصولاً إلى تحقيق المجتمع المتناغم. كما أنه يعتبر إمتداداً للتطور المفاهيمي الصيني في التعامل مع الواقع والمتغيرات والتحديات المتزايدة من الماركسية اللينينية إلى الفكر الماوي إلى نظريات "دنغ" والتمثيل الثلاثي لـ"جيانغ زيمين"، مع فارق أن الماوية اتسمت بالطابع السياسي، ونظريات "دينغ" و"زيمين" بالطابع الاقتصادي، فيما كان الطابع الاجتماعي هو الغالب على مفهوم "الآفاق العلمية للتنمية".<sup>18</sup>

لقد أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي، الذي بدأ عام 2008 على الاقتصاد الصيني (خاصة قطاع التصدير). انخفض نموّ الناتج المحليّ الإجمالي الحقيقي للصين من 14.2 % في عام 2007 إلى 9.6 % في عام 2008، وتباطأ إلى 9.2 % في عام 2009. ورداً على ذلك، نفذت الحكومة الصينية حزمة التحفيز الاقتصادي الكبيرة وسياسة نقدية توسعية. عززت هذه التدابير الاستثمار المحلي والاستهلاك وساعدت في منع التباطؤ الاقتصادي الحادّ في الصين. من عام 2009 إلى عام 2011، بلغ معدّل نموّ الناتج المحليّ الإجمالي الحقيقي في الصين 9.6 %. وقد تباطأ الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة - نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.7 في عام 2012 وعام 2013. و توقع صندوق النقد الدولي (IMF) أنّ الصين سوف تبلغ معدّل نموّ الناتج المحليّ الإجمالي الحقيقي 7 % في الفترة من 2014 إلى 2019.<sup>19</sup>

<sup>17</sup>. علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، مرجع سابق، ص72.

<sup>18</sup>. المصدر نفسه.

<sup>19</sup>. Wayne M. Morrison, op.cit. p.3-4.

## 3- أهمية المدّخرات المحليّة والاستثمارات الأجنبيّة:

تحتل الصين الآن مرتبة عالمية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشهد الاستثمارات في الصين نمو بمعدل 13,4% وقد ارتفع حجم الاستثمارات في الصين من 24,8 مليار دولار في 1990م ليصل لـ 4,348 مليار دولار في سنة 2000 وتمحور حول 500 مليار دولار في 2010 كما نجد أنّ الصين تستثمر بمليارات الدولارات في سندات الخزنة الأمريكية مما يمكنها من لعب دور كبير في التحكم في الاقتصاد العالمي، وفقاً لمعياري حجم السوق والتجارة الخارجية والقوة الشرائية للعملة الصينية (اليوان) مقابل الدولار ، فإن الصين تعتبر القوة الاقتصادية الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة واليابان ، وقد بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي الصيني منتصف التسعينات 235 مليار دولار وارتفع ليصل 498 مليار دولار في 2010 بواقع 266 مليار دولار بالنسبة للصادرات و 232 مليار دولار بالنسبة للواردات مما يعكس وجود فائض في الميزان التجاري للصين بواقع 34 مليار دولار.<sup>20</sup>

فبفضل الإرادة الحكومية على النهوض في المجال الاقتصادي، خلقت بيئة ملائمة للاستثمار ما أدى إلى تدفق المستثمرين الأجانب إلى الصين، فالشركات الأجنبية أغرت السوق الداخلية الكبيرة في الصين، ولذلك ازدادت رغبة هذه الشركات في تحقيق أرباح إضافية، فالسوق الصينية تحتوي على يد عاملة أقل تكلفة من نظرائها في أوروبا وأمريكا الشمالية ، بالإضافة إلى السياسة الضريبية التي اتخذتها الصين لجذب أكبر عدد من المستثمرين وغيرها من العوامل التي أغرت الأجانب.<sup>21</sup>

كما قد وقّرت الصين العديد من الالتزامات الحقيقيّة فيما يخص تحرير الأسواق المحلية ، وتحرير الاستثمارات من خلال قانون الاستثمار الجديد، بالإضافة إلى الاهتمام الصيني بتطوير قطاع الخدمات

<sup>20</sup>.Chunlai Chen, Foreign Direct Investment In China, (Usa :Edward Elgard Publishing, 2011),p.197.

<sup>21</sup> . Ibidem

الذي جذب المستثمرين المحليين والأجانب، وقبول الصّين باتفاقية "الإجراءات المتّصلة بالاستثمار والتجارة" "عجل من نمو دخلها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة".<sup>22</sup>

وقد مرت تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين بثلاث مراحل مختلفة: الأولى كانت من 1979 إلى 1991 سميت بالمرحلة التجريبية، الثانية كانت من 1991 إلى 2001 وسميت مرحلة الدوي (الإزدهار)، أما الثالثة فامتدت من 2002 إلى اليوم، سميت بمرحلة ما بعد منظمة التجارة العالمية.<sup>23</sup>

من ناحية ثانية، حافظت الصّين تاريخياً على نسبة عالية من الادّخار؛ عندما تمّ طرح النّاتج المحليّ الإجمالي في عام 1979، يكون النّاتج المحليّ الإجمالي عند 32 ٪ ومع ذلك، تمّ تحقيق معظم المدّخرات الصّينية خلال هذه الفترة من أرباح الشّركات المملوكة للدولة، والتي كانت تستخدمها الحكومة المركزية للاستثمار المحليّ، الإصلاحات الاقتصادية، والتي تشمل لامركزية الإنتاج الاقتصادي، ونموّ الاقتصاد. ونتيجة لذلك، فإنّ إجمالي مدّخرات الصّين كنسبة مئوية من النّاتج المحليّ الإجمالي هو الأكبر بين الاقتصادات الرئيسية؛ فقد مكّن المستوى الكبير من مدّخرات الصّين من زيادة الاستثمارات المحليّة بشكل كبير.<sup>24</sup>

في الواقع، تتجاوز مستويات الادّخار المحليّ الإجمالي في الصّين مستويات الاستثمار المحليّ، مما جعل الصّين مقرضاً عالمياً كبيراً. وقد خلص العديد من الاقتصاديين إلى أنّ مكاسب الإنتاجية (أي الزيادات في الكفاءة) كانت عاملاً رئيسياً آخر في النّمو الاقتصادي السّريع للصّين. وتم استخدام نتائج هذه الدّراسة بشكل أساسي في الماضي، لا سيما في قطاعات مثل الزراعة والتجارة والخدمات. على سبيل المثال، عزّزت الإصلاحات الزراعيّة الإنتاج وحرّرت العمّال من العمل في القطاع الإنتاجي، وأدركت القيادة الجديدة وعلى رأسها الرئيس الأسبق "دنج كسياوبنغ"، أنّه لم يعد النّجاح في رفع

<sup>22</sup> . **Ibidem.**

<sup>23</sup> . Chunlai Chen, **Op.cit.**, p.198.

<sup>24</sup> . Wayne M.Morrison, **op.cit.** p. 4



مستوى معيشة الشعب وتوسيع سلطات الدولة مجرد هدف براغماتي نفعي، بل أصبح تحقيق أهداف التنمية أمراً ضرورياً لإثبات أحقية هذه الصفوة الحاكمة في الاستمرار في السلطة، معتمدة على عناصر حيوية لتحقيق ذلك النجاح متمثلة في الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية.<sup>25</sup>

فالصين بيئة جذب للاستثمارات الأجنبية، كما أوضح التقرير السنوي للبنك أن هذه الاستثمارات ارتفع إلى 46,8 مليار دولار بعد موافقتها على 28000 مشروع أجنبي خلال عام 2002 وذلك بزيادة قدرها 34% بالإضافة إلى استثمارات تعاقدية بلغت 75,6 مليار دولار بزيادة تقدر بـ 20% خلال الفترة نفسها.<sup>26</sup>

واحتلت الصين المركز الأول من بين دول العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية في عام 2003 لكنها تراجعت إلى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة خارج الصين إلى 2,9% مليار دولار.<sup>27</sup>

لتحتل المرتبة الخامسة بعد أن احتلت المرتبة الثانية عشر (12) في قائمة أكبر المستثمرين في العالم. وتنتشر من خلال عشر آلاف (10000) شركة موزعة على أكثر من 170 دولة في العالم، و لكي تدخل إلى منظمة التجارة العالمية وافقت الصين على إلغاء قسم كبير من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي ما بين 2002-2006، فتحت الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنشاطات الثلاث الأخيرة، لا يزال هناك حدوداً للمساهمة الأجنبية برأس المال، ويلاحظ أنه حيث

<sup>25</sup> عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، ط1 (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص 68-69.

<sup>26</sup> هدى ميتيكس، "الصعود الصيني: التجليات والمخاطر"، مجلة السياسة الدولية، ع.167، 2007، ص75.

<sup>27</sup> محمد السيد سليم، "من ملامح الصعود الاقتصادي الصيني"، مجلة السياسة الدولية، ع.173، 2008، ص78.

يمكن ذلك، يدلّل المستثمرون الأجانب على تفضيل واضح للشركات التي يمكنهم السيطرة على رأس مالها بأكمله.<sup>28</sup>

ووفقًا لدراسة أجراها الخبير الاقتصادي "أنجوس ماديسون" Angus Maddison، كانت الصين أكبر اقتصاد في العالم في عام 1820، وهو ما يمثل 32.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومع ذلك، فإن الشركات الأجنبية والمحلية، والصراعات المحلية، والحكومات الضعيفة وغير الفعالة، والكوارث الطبيعية (بعضها كان من صنع الإنسان) وغيرها من السياسات الاقتصادية المشوّهة قد تسببت في انخفاض حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل كبير. وبحلول عام 1952، انخفضت حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 5.2٪، وبحلول عام 1978، انخفضت إلى 4.9٪. واعتماد الصين للإصلاحات الاقتصادية في أواخر السبعينيات أدّى إلى أن الصين أصبحت قوة اقتصادية عالمية كبرى.<sup>29</sup>

### المطلب الثالث: المقوم العسكري

تقوم الصين ببذل جهود جبارة لتحديث وتطوير جيشها، وتزويده بالمعدات والآليات والأسلحة المتطورة المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة، بما يتلاءم مع الهدف الرئيس للإستراتيجية الصينية وهو الوصول إلى جيش بمواصفات عالمية، وينسجم بشكل كامل مع الصعود الاقتصادي للصين على المستوى العالمي. ويعتبر جيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) أكبر جيش في العالم من ناحية العدد، وتخصّص الصين ثاني أكبر ميزانية في العالم لتمويل وتحديث القوات المسلّحة للبلاد، وتأتي في المرتبة

<sup>28</sup> . فرانسواز لوموان، ترجمة: صباح مدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص42.

<sup>29</sup> .The Organization for Economic Cooperation and Development, **Chinese Economic Performance in the Long Run, 960-2030**, by Angus Maddison, 2007.

الثانية كأكبر مستورد للسلاح في العالم، كما استطاعت في العام 2012 إزاحة بريطانيا لتحتل مكانها كخامس أكبر مصدر للسلاح في العالم بنسبة 5% من سوق السلاح العالمية.<sup>30</sup>

### الدبلوماسية العسكرية الصينية

إنّ العلاقة ما بين السياسة الخارجية والمؤسسة العسكرية في الصين تتركز في نقطة جوهرية وهي أن المؤسسة العسكرية الصينية تهدف إلى إقامة علاقات عسكرية على المستوى الاستراتيجي طبقاً لرؤى القيادة الصينية أي أنّ الجيش في خدمة الدولة والحزب. لذلك فالسياسة الخارجية الصينية تتضمن أهداف عسكرية وهي:

- الدفاع عن السيادة الوطنية وتعزيز فكرة صين واحدة.

- تحديث المؤسسة العسكرية تماشياً مع تطور الجيوش الأخرى.<sup>31</sup>

و تشمل هذه الأنشطة التقليدية مثل الحوارات رفيعة المستوى على الصعيد الأمني والإستراتيجي، والتبادلات الفنية العسكرية، وتبادل الفنيين، واستيراد وتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام. و مزيد من المشاركات والتي تشمل حوارات 1+5 الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني والمنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف مثل منظمة شانغهاي للتعاون، والأهم، استعداد الجيش الصيني للمشاركة في مناورات عسكرية مع روسيا وبعض الدول المجاورة. وتأسيساً على ما تقدم يمكن تصنيف أنشطة الصين فيما يتعلق بالدبلوماسية العسكرية في أربع فئات:<sup>32</sup>

<sup>30</sup>.Shaun Waterman," China Overtakes U.K as fifth. Largest arms exporter, U.S still no.1",**The Washington Times**,18-3-2013,Available on:

<https://www.washingtontimes.com/news/2013/mar/18/china-overtakes-uk-fifth-largest-arms-exporter-us-/page=all>. Retrieved on :12/05/2018.

<sup>31</sup>.بـاـهـر مـردان، الدبلوماسية العسكرية الصينية، ص 2-4. على الموقع:

<https://www.academia.edu/11097858/>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/05/02.

<sup>32</sup>. المصدر نفسه.

الأولى: المستوى الإستراتيجي.

الثانية: المستوى الإقليمي.

الثالثة: تبادل الخبرة العسكرية.

الرابعة: التعاون مع الدول الأخرى في المجالات الأمنية غير التقليدية.

الفئة الأولى: وتتضمن الجهود الصينية لتشكيل بيئة أمنية دولية لدعم أهداف بكين الدفاعية الوطنية على

المستوى الإستراتيجي من خلال استخدام الدبلوماسية العسكرية.

الزيارات العسكرية المتبادلة: فالمؤسسة العسكرية الصينية لديها برنامجاً طموحاً من التبادلات العسكرية،

وتشمل هذه الزيارات الخارجية التي يقوم بها قادة المكتب العسكري للحزب الشيوعي والجيش والقوات

الجوية وأفراد البحرية.

المستوى الإقليمي: تهدف العديد من أنشطة الصين العسكرية إلى تعزيز العلاقات مع الدول في محيطها

الإقليمي، وتشكيل بيئة إقليمية ملائمة، والتأكد من أن التوتر لا يتحول إلى صراع مسلح على حدود

الصين. إلا أن هذا الأمر بالغ الصعوبة نظراً إلى أن الصين لديها حدود مع 14 دولة.

إن المؤسسة العسكرية الصينية قد بذلت جهوداً واسعة النطاق لتسوية النزاعات الحدودية، ودعم علاقاتها

مع جيرانها، في ظل التهديدات عبر حدودها الوطنية مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر،

والجريمة الدولية المنظمة.

تبادل الخبرات العسكرية المتبادلة: تنتهج المؤسسة العسكرية الصينية نهجاً ثابتاً في تعزيز الموارد

البشرية-العسكرية من خلال تبادل الخبرة الفنية العسكرية. وهذا يشمل إرسال ضباط الجيش الصيني إلى

الخارج للمشاركة في الدورات التدريبية في الأكاديميات العسكرية الدولية، وكذلك استضافة الضباط

الأجانب في الأكاديميات العسكرية الصينية.

## 2- الإستراتيجية العسكرية للجيش الصيني:

يعدّ جيش التحرير الشعبي الكيان الرئيسي الضامن لتحقيق أهداف الأمن القومي للصين بما يتجاوز الحدود الحالية لجمهورية الصين الشعبية، ولدعم القوات الأمنية المحليّة داخل البلاد. تتضمن مهام جيش التحرير الشعبي المعترف بها دولياً تشكيل بيئة أمنية إقليمية ودولية من خلال التعاون والمشاركة العسكرية في عمليات حفظ السلام وغيرها من المهام غير الحربية. وهو المسؤول كذلك عن الدفاع عن المصالح الرئيسية من خلال الحفاظ على إستراتيجية ردع، والدفاع عن المطالب الإقليمية والبحرية، والدفاع عن الحدود البرية، وتنفيذ مجموعة متنوّعة من المهام لحماية المصالح الاقتصادية والمصالح الأخرى البعيدة.<sup>33</sup>

ويسعى جيش التحرير الشعبي الصيني أيضاً إلى تعلم خوض الحروب في ظل ظروف معلوماتية (مفهوم صيني يركز على دمج القدرات العسكرية الرئيسية مع أنظمة معلومات شبكية متكاملة). كما طوّر ممارسات عسكرية ومنصّات تدريب صمّمت بغرض رفع مستوى المعرفة الفنيّة لدى القوّات. يتصوّر القادة الصينيون وجود بيئة إستراتيجية تشهد فيها المنافسة العسكرية التي تعتمد على "المعلوماتية" تزايداً. وتشير نسخة 2015 من التقرير السنوي الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية المتعلق بجيش الصين، وهو تقرير عن التطورات الأمنية العسكرية بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية إلى أن الصين "تسعى إلى تطبيق برنامج تطوير عسكري شامل طويل المدى تم وضعه لتحسين قدرة القوات

<sup>33</sup>. تيموثي آر هيت، كريستين غانيس، كورتييز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي (الإستراتيجية

العسكرية وإستراتيجية الامن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية) على الموقع:

[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR1400/RR1402/RAND](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1402/RAND)

[\\_RR1402z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1402/RAND/RR1402z1.arabic.pdf)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/04/12.

المسلّحة الصّينية للقتال والظفر "بالحروب المحلية في ظل ظروف معلوماتية" أو في ظل عمليات عسكرية إقليمية مكثفة قصيرة الأجل تركز على المعلومات.<sup>34</sup>

وبمراجعة الفكر الإستراتيجي الصّيني فإنّ التّوجه العام لدى الصينيين منذ القدم كان الإيمان بأفضلية "الجانب الدفاعي" في الفكر العسكري؛ إذ تؤمن النّخب الصّينية بأنّ التّقليد الإستراتيجي للبلاد يقوم على السّلمية، وعدم التوسع، والطّابع الدّفاعي المحض، وهو أمر يشكّك فيه من جهة أخرى بعض الباحثين الغربيين مثل "الاستير جونستون" ممن يرون أنّ لا أفضلية للدّفاع في التّراث المتعلّق بالفكر الإستراتيجي الصّيني. وأنّ الواقعية السّياسية في التّقافة الصّينية (Cultural Realism) تغلب عليهم بدليل أنّها دفعتهم أيضاً إلى شنّ حروب سابقاً.<sup>35</sup>

وهذه الأرضية التّاريخية للمنطق الدّفاعي الصّيني لا تزال تشكل لبّ السّياسة العسكرية الصّينية، وعلى الأقلّ وفق ما تؤكّده الوثائق الرسمية للبلاد. يعبر دليل "الدفاع الوطني الصيني" عن هذا المنطق المشار إليه بالدلالة إلى "سور الصين العظيم" الذي يعدّ أضخم وأعظم مشروع دفاعي في العالم على الإطلاق، وهو تجسيد للفكر الإستراتيجي الدفاعي للأمة الصينية ورمز لسّياسة الدفاع الوطني الصيني الدفاعية التي تجد جذورها في الموروث الثقافي الإستراتيجي للبلاد.<sup>36</sup>

وقد شهدت الثقافة العسكرية الصينية المعاصرة تطوراً يجمع بين التّقليدي والحداثي، ولعل من أبرز

سماته ما يلي:<sup>37</sup>

<sup>34</sup>. المصدر نفسه.

<sup>35</sup>. علي حسين باكير، مستقبل الصّين في النّظام العالمي (دراسة في الصّعود السّلمي والقوة النّاعمة)، مرجع

سابق، ص85.

<sup>36</sup>. Peng Guangqian, ZhaoZhiyin and LuoYong, **China's National Defense**, (The Sinopedia Series, engage Learning Asia,2010),p.19.

<sup>37</sup>.Zhang Heng, **Characteristics of Chinese Military Culture: A Historical Perspective**, Institute for security and Development Policy, Asia Papers Series, April 2013,pp.29-33.

- لا تزال الثقافة العسكرية الصينية المعاصرة تؤكد على مفاهيم "عدم خوض حرب" وعلى أن الحرب يجب أن تكون الملاذ الأخير لحل المشاكل، وكذلك على مفهوم "الحرب العادلة" (JUST WAR) لكن ذلك يتم اليوم بالتوازي مع إعطاء أهمية كبيرة لحماية المصالح القومية الصينية الأساسية كسلامة ووحدة أراضيها وسيادتها ووحدتها الوطنية، على أن خوض أي حرب لماية هذه المصالح المشروعة هي حرب عادلة وفق التعريف الصيني.
  - الانتقال من مفهوم "الدفاع السلبي" (PASSIVE DEFENSE) إلى مفهوم "الدفاع الإيجابي" (ACTIVE DEFENSE) في تأكيد على فرضية الدفاع الإستراتيجي التي تشمل جمع بعض السياسات الهجومية التكتيكية مع الدفاع من منطلق أن الهجوم هو وسيلة للدفاع.
  - الانتقال من مرحلة تفضيل "الخدع" (STRATAGEMS) والتكتيكات العسكرية والتي كانت تتم سابقاً بشكل حصري على حساب التسليح والأسلحة إلى المزج بين العنصرين كضرورة حتمية لتفادي الأخطاء التاريخية التي جعلت الصين فريسة سهلة للطرف الأقوى خارجياً.
  - الانتقال من الاكتفاء بمبدأ الدفاع عن النفس إلى تعزيز التعاون العسكري الدولي والأمن المشترك من خلال عدم الانحياز أيضاً، والتأكيد على دورها في تعزيز السلم العالمي من خلال المؤسسات الدولية الموجودة.
  - الانتقال من مرحلة تفضيل الجيش البري على القوات البحرية إلى تحقيق التوازن وإيلاء الأهمية إلى مختلف أذرع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية.
- وقد حدد الكتاب الأبيض الذي صدر في 31 مارس 2011 تحت عنوان "الدفاع القومي الصيني

2010"، الأهداف الرئيسية للجيش الصيني بـ:<sup>38</sup>

<sup>38</sup>.China National Defense in 2010, Beijing :Information Office of the State Council of the People's Republic of China,2011.available on : <http://igcc.ucsd.edu/assets/001/502348.pdf>.retrieved on: 12/06/2019.

- حماية السيادة الوطنية والأمن القومي وصون التنمية الوطنية.
- الحفاظ على الاستقرار الداخلي والتناغم الاجتماعي.
- تسريع عملية تحديث منظومة الدفاع الوطني.
- الحفاظ على السلام العالمي.

كما أكدت الوثيقة على السياسة الدفاعية للصين بشكل مستمر، من خلال تركيزها على:<sup>39</sup>

- تطبيق الإستراتيجية العسكرية المتمثلة بـ "الدفاع الفعال".
  - الحفاظ على سياسة الامتناع عن استخدام السلاح النووي إلا بعد التعرض لضربة نووية.
  - الحفاظ على إستراتيجية "عدم الاعتداء على أحد ما لم يتم الاعتداء علينا".
  - عدم السعي إلى الهيمنة والتوسع العسكري.
- ويبدو ممّا سبق ذكره؛ أن الصين تسير في اتجاه تحقيق النّجاح في الموازنة بين قدراتها الاقتصادية والعسكرية التي بلغت مستويات كبيرة حتى الآن، وبين تأكيد مصداقية استراتيجيتها القائمة على مفهوم "الصّعود السّلمي"، ممّا ساعد السّلطات الصّينية على أن تتّجه وبسرعة إلى تحقيق استراتيجيتها المبنية أساساً على هذا المفهوم الحديث في حقل العلاقات الدّولية، وإثبات قدرته على تحقيق المصالح العليا للبلاد دون اللّجوء إلى استعمال القوّة التّقليدية المعروفة وهذا أمر يحسب لها .

<sup>39</sup>.Ibidem.



## المبحث الثاني: منهج الصعود السلمي في إدارة العلاقات الدولية للصين

إذا كانت الصين قد اختارت الصعود السلمي كواجهة لسياستها الخارجية كما سبق وأن ذكرنا، فإنها بلا شك قد توجّهت إلى ممارسته في علاقاتها الدولية إثباتاً للشعارات التي ترفعها، وتأكيداً للنظام الدولي ككل على مدى جدّيتها في أن تلتزم بهذا الاتجاه.

فكيف مارست الصين ذلك؟

**المطلب الأول: مقتضيات الصعود السلمي الصيني في آسيا والدور الجيوستراتيجي الجديد.**

تعتمد الصين في لعب دورها الإقليمي على جملة من المقومات:<sup>40</sup>

• **المقومات المادية:** وتضم عناصر القوة ذات الطبيعة المادية مثل المتغيرات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والعسكرية.

• **جغرافيا:** تشغل الصين المساحة الأكبر من قارة آسيا باحتلالها للمرتبة الأولى بامتدادها على 9.572.678 كم<sup>2</sup>، بما يعادل 20% من مساحة القارة الآسيوية، وبما أهلها لاحتلال المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من روسيا وكندا. كما يبلغ أقصى امتداد للصين من الشرق إلى الغرب 3100 ميل (أكثر من 5000 كم)، و 3400 ميل من الشمال إلى الجنوب، وتمتد سواحلها على طول 3700 ميل، وتبلغ حدودها البرية 12400 ميل، لها حدود مع 14 دولة لتكون أول دولة في العالم من حيث كثرة الدول التي ترتبط معها بحدود، يحدها شمالاً منغوليا وروسيا، ومن الشمال الشرقي كوريا الشمالية، ومن الشرق البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي، ومن الجنوب الشرقي بحر الصين الجنوبي، أما فيتنام ولاوس وبورما والهند وبتان ونيبال فتحدها جنوباً الجنوب الغربي باكستان، في حين تجاورها أفغانستان وطاجكستان وقيرغستان وكازاخستان من الغرب.

<sup>40</sup>. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، ط1، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، صص 65-66.

وسمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق إستراتيجي كبير، وتعدّد الأقاليم المناخية والنباتية، والإشراف على طرق مواصلات برّية وبحرية هامّة، مثل طريق الحرير التجاري العريق الذي ربط منذ القدم الشرق بالغرب، وإشرافها على طرق نقل بحرية في بحر الصين الجنوبي والشرقي والأصفر ومضيق تايوان.<sup>41</sup>

اقتصادياً: أعلنت الصين عام 1978 عن فتح الباب أمام التجارة العالميّة وحدّدت اليوان كعملة تجاريتها الخارجية، في واحدة من خطواتها الأولى لإصلاح النظام الصيني الاقتصادي، والاستفادة من مواردها البشرية الضخمة. خلقت الصين كذلك أربع مناطق اقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي عام 1982 وضعت خطة لست سنوات تهدف لتحقيق النمو في اقتصاد السوق. في عام 1987، اعترف الحزب الشيوعي الحاكم بدور القطاع الخاص كمكمل ضروري للقطاع العام. بعد بضعة تعثّرات، دخلت الصين في منظّمة التجارة العالميّة، وفتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب وعدّلت بنوداً في الدستور من أجل حماية الأملاك الخاصّة ووقعت على اتفاق تحرير الأسواق مع عشر دول (10) جنوب شرق آسيا، وعملت على تقوية العلاقة الاقتصادية المباشرة مع أميركا لمواجهة التّحديات بعيدة المدى. وفي عام 2008 استثمرت الصين 586 مليار دولار في مشروع لدعم البنى التّحتية ومجالات عدّة مختلفة.<sup>42</sup>

### مبادرة الحزام والطريق:

الحزام هو عبارة عن طريق بحري.

الطريق عبارة عن طريق برّي.

**طريق الحرير:** هي عبارة عن مجموعة طرق مترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن وتمر عبر جنوب آسيا رابطة تشان والتي كانت تعرف "بتشانغ آن" في الصين مع أنطاكية وتركيا بالإضافة إلى مواقع أخرى.

<sup>41</sup>. المرجع السابق، ص. 67.

<sup>42</sup>. زاهي سهلي، كيف أصبحت الصين أقوى اقتصاد في العالم، على الموقع:

<https://raseef22.com/article/10599> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/04/12.

وكان تأثير هذا الطّريق يمتدّ إلى كوريا واليابان وقد أخذ مصطلح طريق الحرير من الألمانية حيث أطلقه عليه الجغرافي الألماني "فرديناند فون" في القرن التاسع عشر؛ وكان لطريق الحرير تأثير كبير على ازدهار كثير من الحضارات القديمة مثل الصّينية والحضارة المصريّة والهنديّة والرومانيّة؛ حتى أنّها أرسلت القواعد للعصر الحديث ويمتدّ طريق الحرير من المراكز التجارية في شمال الصين حيث ينقسم إلى فرعين شمالي وجنوبي ويمرّ الفرع الشمالي من منطقة "بلغار كنتشاك" وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً إلى البندقية. أمّا الفرع الجنوبي فيمرّ بتركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين والعراق والأناضول وسوريا عبر تدمر وأنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق إلى مصر وشمال إفريقيا.<sup>43</sup>

وقد اقترح الرئيس الصّيني "شي جين بينج" إنشاء حزام اقتصادي على غرار طريق الحرير القديم أثناء زيارته إلى كازاخستان في سبتمبر 2013، وبعدها بشهر؛ كشف الرئيس الصّيني النقاب عن طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين أثناء زيارته إلى أندونيسيا. ويشار إلى المشروعين معاً باسم مبادرة الحزام والطريق أو (BRI) وكان يطلق عليهما سابقاً اسم "حزام واحد طريق واحد".

إنّ مبادرة الحزام والطريق هي أكبر ممرّ اقتصادي مقترح في العالم، حيث يشمل حوالي خمس وستون (65) دولة بداية من جنوب المحيط الهادي ومروراً بآسيا وانتهاءً بإفريقيا وأوروبا، وترمي المبادرة إلى ربط الصّين بأوروبا من خلال الموانئ والطرق السريعة وشبكات الاتصالات وخطوط السكك الحديدية على مسارين. حيث يمتدّ الحزام (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) من غرب الصّين إلى أوروبا عبر وسط آسيا، في حين يربط الطّريق (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) بين الصّين وأوروبا؛ عبر بحر جنوب الصّين والمحيط الهندي والبحر الأحمر.

<sup>43</sup> محمود إدريس الصّيني، معرفة حقيقة الحزام والطريق، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصّيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية الخرطوم 21-22 نوفمبر 2017، ص3.

ويتوخى مفهوم هذه المبادرة تعزيز التعاون الاقتصادي والتوزيع الفعال للموارد. وتهدف المبادرة كذلك إلى تعزيز التكامل بين الأسواق واستحداث إطار تعاون اقتصادي إقليمي يعود بالنفع على جميع الدول المشاركة.

### خريطة رقم 1: طريق الحرير الصيني



المصدر: الجزيرة الوثائقية على الموقع: <https://doc.aljazeera.net/news/> ، بتاريخ:

2019/06/20.

وفيما يتعلق بالصين أيضاً، فإنّ التوجّه شرقاً يعني أنّه يتعيّن عليها كسر التحالف الأمريكي الياباني، والدّهَاب جنوباً يعنيّ يتعيّن عليها مواجهة شكوك الهند، حيث يبدو أنّ المضيّ قدماً غرباً عبر طريق الحرير القديم يمنح الصين فرصة لتحقيق انفراج في الجيوبوليتيك. وهذا هو السبب في أنّ مشروع "حزام واحد وطريق واحد" يمنح الصين فرصة لقيادة قارة أوراسيا. ومن خلال الهيمنة على قارة أوراسيا،

ستتاح للصين الفرصة في المستقبل لتكون على قدم المساواة مع الولايات المتحدة. وللقيادة في قارة أوراسيا وإجراء البناء الاقتصادي، لم تستطع الصين الاعتماد فقط على قوتها<sup>44</sup>.

ويجادل " برايان إيلير"، نائب مدير برنامج جنوب شرق آسيا في مركز "ستيمسون" في واشنطن العاصمة، بأن "محور طريق الحرير البحري هو دعم وتيسير نمو التجارة المزدهر بين آسيا وأفريقيا<sup>45</sup>. ويقوم المشروع حالياً، بدمج و/ أو الاتصال بين ممرات نقل مميزة ومتعددة مثل الممر الاقتصادي الصيني - باكستان، وهو سكة حديد عبر آسيا تابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية منذ عقود تربط بين كورمينغ وتايلاند والصين وبانكوك ولاوس وكومينغ وفيتنام وكامبوديا وأيضاً مبادرة تنمية نهر الميكونج، وكذلك الممر الاقتصادي بين الصين والهند وبنغلاديش وميانمار وبرنامج التعاون الاقتصادي المتعدد الأقاليم الفرعية في منطقة الميكونج الكبرى<sup>46</sup>.

وبالإشارة إلى أن هذا المشروع هو عبارة عن مخطط حيّ "قابل للتغيير"، أصدرت الصين خرائط جديدة له في أبريل 2015؛ تشير إلى أنها قد تمّ تمديدها إلى جنوب المحيط الهادئ. بينما لم يتم الإعلان عن مخطط تفصيلي أو قائمة مشاريع، سيتضمّن مكوّن رئيسي من المشروع بناء كمّيات هائلة من البنية التحتية الصلبة مثل السكك الحديدية عالية السرعة والطرق السريعة والطرق والشاحنات، والموانئ الجوية والبحرية ومحطات المرافق وشبكات الطاقة، وأنابيب النفط والغاز الطبيعي وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. سوف يستلزم مشروع طريق الحرير أيضاً إنشاء مجمعات صناعية كبيرة، ومناطق اقتصادية

<sup>44</sup> . Wu Chich- Chung, "The Rise of The Geopolitical Thinking in Asia : An Analysis of the "One Belt One Road" and the AIIB Policy of China From the Perspective of Taiwan," *StudziazPolityki Publicznej*, no.4, December 2016, p.212.

<sup>45</sup> . Jean Marc F.Blanchard & Colin Flint, "The Geopolitics of China's Maritime Silk Road Initiative," *Geopolitics*, vol.22, no.2, 2017, p.227.

<sup>46</sup> . *Ibidem*.

خاصةً مقترنة بمصانع تصنيع داخل هذه المناطق، وفقاً لديناميك المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمارات في المناطق الصناعية، ولكن أيضاً بشكل منفصل.<sup>47</sup>

وسيشهد المشروع مزيداً من الاستثمارات في مجال الشحن والبناء والطاقة والتجارة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والطاقة البديلة. علاوة على ذلك، سيشمل المعارض التجارية وقاعات المعارض وغيرها من الهياكل، التي تسهل وتدعم النشاط الاقتصادي على امتداد نطاق طريق الحرير بأكمله.<sup>48</sup>

وبجانب الطرق البرية، يتضمّن "الحزام البري" شبكة من خطوط السكك الحديدية، التي تسعى الصين من خلال إنشائها إلى استثمار ما توصلت إليه من تكنولوجيا متطورة تتعلق بالقطارات فائقة السرعة وهي: "خط سكك حديد شرق الصين"، و"خط سكك الحديد الأوسط"، الذي يبدأ من جنوب الصين أيضاً، ويمرّ بوسطها ثم ينتقل إلى منغوليا، ويواصل طريقه إلى غرب روسيا، و"خط سكك حديد الغرب"، الذي يبدأ من جنوب الصين إلى شمالها، ويواصل طريقه إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا، لينتفّح إلى فرعين، أحدهما يتجه إلى شمال أوروبا، وصولاً إلى لاتفيا واستونيا وفنلندا، والآخر يمرّ ببولندا وألمانيا، وصولاً إلى المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا، كما تشمل الشبكة بعض الخطوط الأخرى التي تنفرع من خط سكة حديد الغرب.<sup>49</sup>

### طريق الحرير البحري:

يأتي هذا الطريق كثنائي مكوّن محوري لـ"مبادرة الحزام والطريق". وقد أعلن الرئيس الصيني لأول مرة عنه في حديثه أمام البرلمان الإندونيسي في أكتوبر 2014، في إطار حديثه عن ضرورة تعزيز

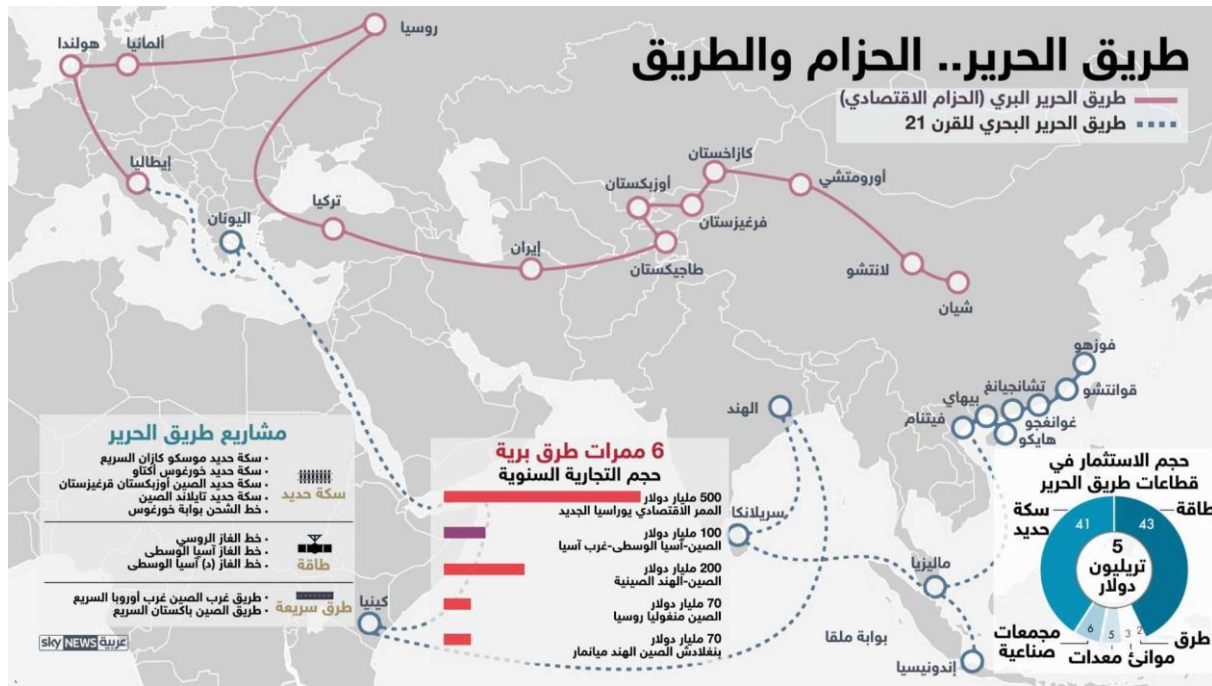
<sup>47</sup>. Ibidem.

<sup>48</sup>. Ibidem.

<sup>49</sup>. علي صلاح، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟"، تقرير المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع.26، 2018، ص ص5-6.

التعاون البحري بين الصين ودول "مجموعة الآسيان". وبشكل عام يتضمّن "طريق الحرير البحري" إنشاء عدة ممرّات بحريّة تربط الصين بقارة أوروبا، بداية من بحر الصين الجنوبي مروراً بالمحيط الهندي، وكذلك من خلال بحر الصين الجنوبي مروراً بجنوب المحيط الهادي. ويتضمّن "طريق الحرير البحري" أيضاً ما يعرف بـ"طريق الحرير القطبي"، الذي أعلنت عنه الصين لأول مرّة في جانفي 2018، حيث كشفت أنّها سوف تشجّع شركاتها في تطوير البنية التحتيّة والقيام برحلات تجارية تجريبية، من أجل تدشين ممرّات بحريّة في القطب الشمالي، تكون بدورها "طريق الحرير القطبي".<sup>50</sup>

خريطة رقم 2: المشاريع وحجم التجارة على طريق الحرير الجديد.



بتاريخ: 2019/05/07.

أهداف المبادرة:

تسعى الصين إلى تحقيق حزمة من الأهداف، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:<sup>51</sup>

<sup>50</sup> علي صلاح، المرجع السابق.

<sup>51</sup> المرجع نفسه، ص 3-5.

أ- الاستفادة من نمو التجارة العالمية: فمن المتوقع للتجارة العالمية المزيد من النمو خلال السنوات المقبلة، مدفوعة بعدة عوامل من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من مناطق العالم، لا سيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية من خلال ذلك من أجل تصريف منتجاتها.

ب- تعزيز مكانة "اليوان" الصيني عالمياً: تسعى الصين إلى مواصلة عملية تدويل عملتها المحلية "اليوان"، وصولاً إلى جعلها العملة الرئيسية للتبادل العالمي، خاصة بعدما تمكّن "اليوان" في عام 2016 من الانضمام إلى "سلة حقائق السحب الخاصة" التابعة لـ "صندوق النقد الدولي"، إلى جانب العملات الأربع المدرجة، وهي الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، ويمثل استخدام "اليوان" في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في مبادرة "الحزام والطريق" خطوة كبيرة تسعى إليها الصين من أجل تداول عملتها.

ت- تطوير الاقتصاد الصيني: سعت الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية من البلاد، والتي تعاني ضعفاً اقتصادياً، وأطلقت في عام 2000 حملة في هذا الإطار، تحت شعار "الاتجاه غرباً" لتحفيز النمو الاقتصادي هناك وقامت باستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي بتلك المناطق. ومن جهة ثانية، تهدف المبادرة إلى مساعدة الصين على إنفاذ خططها الاقتصادية التي تحمل شعار "صنع في الصين 2025"، والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع منخفض التكلفة إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا.

ث- تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية: تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، من أجل لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في



تعزيز نشاطات الشركات الصينية، خاصة شركته "هواوي" Huawei فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية.

ج- تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا: هناك تفسيرات ترى أن الصين تسعى من خلال "مبادرة الحزام والطريق" إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، وهي المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة. وقد وضع "هالفوردماكيندر" أحد مؤسسي علم "الجيواستراتيجية" في محاضرة بعنوان "نقطة الارتكاز الجغرافي للتاريخ" في عام 1904، نظرية "قلب العالم" والتي ترى أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، وأنها تمنح الدولة التي تسيطر عليها القوة الاقتصادية والجغرافية اللازمة للسيطرة على العالم كله، في ظل ما تمتلكه من موارد اقتصادية كبيرة.

ح- توسيع الدور الخارجي للصين: تشمل المبادرة دولاً ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية، وهو الأمر الذي يتطلب حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة، وهو ما يتطلب توفير قوات عسكرية لحمايتها، ونظراً إلى أن العديد من الدول التي تشملها المبادرة تعاني ضعفاً في القدرات الأمنية، كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية، فقد بدأت العديد من الشركات الأمنية الصينية الخاصة بالعمل هناك، كما أن هناك بعض الرؤى التي تربط بين بعض المشروعات المتضمنة في المبادرة، لا سيما في إطار الطريق البحري، وسعي الصين إلى تعزيز قدرة أساطيلها البحرية العسكرية على الوصول إلى مناطق أوسع حول العالم.

خ- تأمين استقرار إمدادات الطاقة: تسعى الصين إلى تجنب أزمة حادة تترتب عليها إعاقة وصول إمدادات الطاقة إليها، ما يهدد استقرار الاقتصاد الصيني. وتتعاظم هذه المخاوف نظراً لأن 80% من احتياجات بكين من الطاقة تمر عبر مضيق "ملقا"، وذلك على الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة من كل من روسيا وكازخستان وقد عبر الرئيس الصيني "هوجنتاو" في عام 2003 "معضلة ملقا".

ويمثّل مشروع طريق الحرير الصّيني - قيد التنفيذ - تحدياً حقيقياً، أقلّ تقنية من الجيوبوليتيك. بالنظر إلى ثقل الماضي وتعقيد المناطق المعنية (السكان، العامل الديني، دور الإمبراطوريات القديمة، مستويات التنمية، الرأي العام ...)، هي شبكات معقّدة لن يكون منطقتها مكتملاً بالضرورة. هذا المشروع عالمي لتوسيع الصين: الوجود والتأثير والقوة.

من جانب آخر، الانتقال إلى أوروبا مثلاً سيغيّر ميزان القوى، فكيف سيكون موقف الولايات المتحدة فيما يتعلّق بالصين بفضل الحلقة البحرية لحلفائها (من اليابان إلى الهند)؟ ماذا عن المصالح الصينية في المحيط الهندي ("قلادة اللؤلؤ") والتقاطع مع شرق إفريقيا؟ سيظهر الجيوبوليتيك الجديد للمحيط الهندي لربط المحيط الهادي أكثر فأكثر (الإسلامية، القرصنة، الهجرة، التجارة الدولية، إلخ). ماذا سيحدث للعداء بين المملكة العربية السعودية وإيران، مع العلم أنّ طهران ستبقى البوّابة إلى طرق الحرير الجنوبيّة؟ ماذا سيكون دور هذا المجمع في البحر الأسود؟ أخيراً، ما الذي سيحصل للعامل الثقافي (مسألة الهوية، وضع الأقليات، ...) وهل يمكن أن يضع الاتحاد الأوروبي سياسة معينة على المشروع الصّيني؟

وهل يمكن أن نقول أنّ هذا المشروع هو مشروع الصّعود السّلمي للصين؟

**الدور الصّيني في آسيا الوسطى:**

### 1- الأهمية الإستراتيجية للمنطقة:

تحتل هذه المنطقة موقعاً جغرافياً مهماً وحساساً؛ إذ تقع بين الصّين وروسيا وأفغانستان وإيران وعلى مقربة من الخليج العربي وتركيا القوة الاقتصادية الصّاعدة، كما أنّها محلّ اهتمام القوى العالميّة والإقليميّة الأخرى مثل أميركا والهند؛ وذلك للأسباب التالية:<sup>52</sup>

<sup>52</sup> مصباح الله عبد الباقي، آسيا الوسطى والقوقاز.. الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، على

موقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/2013924103853454636.html>، تم الاطلاع

على الموقع بتاريخ: 2019/02/15.

• الذخائر الضخمة للمعادن والنفط والغاز الطبيعي والفحم، وتصل احتياطات الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز من الغاز الطبيعي إلى 34% من الإجمالي العالمي، وتقع أكبر الاكتشافات في أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، كما أن هذه المنطقة تحتوي على حوالي 27% من إجمالي احتياطات النفط العالمي، وتقع أغلب هذه الذخائر في كازاخستان وأذربيجان. ومع أن دولتي طاجيكستان وتركمانستان لا تملك ذخائر كبيرة للنفط والغاز الطبيعيين إلا أن طاجيكستان وحدها تملك منابع ضخمة للمياه فإنها تملك 60% من منابع المياه في آسيا الوسطى، ويمكن أن تستخدم هذه المنابع لتوليد 527 مليار وات من الكهرباء، ولم تتم الاستفادة حتى الآن إلا من 5% من هذه المنابع، هذا بالإضافة للذخائر الضخمة للمعادن والمنتجات الأخرى التي تنتجها هذه الدول في مزارعها من القطن وغيرها.

• ورثت هذه الدول منشآت ضخمة للصناعات العسكرية الثقيلة والخفيفة من الاتحاد السوفيتي السابق بعد تفككه، وكانت أوزبكستان من المراكز الصناعية والزراعية المهمة، وورثت كازاخستان 104 صواريخ بالستية من نوع (SS-19) مع أكثر من ألف رأس نووي، بالإضافة إلى مركز "بايكو نور" الفضائي لإطلاق الصواريخ، ومركز "سيمبا لاتينسك" لاختبار الأسلحة النووية اللذين ورثتهما من الاتحاد السوفيتي السابق.

• تملك هذه الدول قاعدة ضخمة وكبيرة من العلماء والمتخصصين في كثير من المجالات الحيوية، منها الفيزياء والكيمياء وصناعات الأسلحة بأنواعها.

وبسبب هذه الأهمية القصوى كانت هذه الدول محلّ تنافس بين اللاعبين الدوليين ودول المنطقة؛ فأميركا تسعى لبسط نفوذها، وروسيا تحاول أن تبقىها تدور في فلكها كما كانت في الحقب الماضية، وتسعى الصين أن تدخل بشركاتها العملاقة وكذلك الهند وإيران وتركيا وغيرها من الدول. هناك تنافس بين هذه الدول وفي الوقت نفسه يبدو أنّ اللاعبين الدوليين متفقون على أن تبقى هذه الدول بعيدة عن تأثير

الأحزاب الإسلامية؛ لأنها تظن أن سيطرة الأحزاب الإسلامية السياسية على المنطقة ستسبب خطراً كبيراً على أمن العالم. و خاصة إذا وقعت بيدها تلك الإمكانيات الضخمة التي تملكها هذه الدول.<sup>53</sup>

### مصالح الصين في آسيا الوسطى:

للصين مصالح واسعة في آسيا الوسطى، باعتبار ما ذكرنا، فيما يخص أنها منطقة ذات أهمية إستراتيجية لغناها بالثروات الطبيعية وأيضاً كونها محل تنافس بين القوى الكبرى.

### 1- على المستوى السياسي الأمني

أثبتت الحقائق التاريخية أن الأمن في القطاع الغربي للصين ومنطقة آسيا الوسطى يرتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً، فمنذ أن تمّ توحيد "شينجيانغ" في عهد أسرة "تشينغ تشاو" عام 1579، ولغاية نهاية عهد هذه الأسرة عام 1911، وقع في "شينجيانغ" الصينية أكثر من عشرين حادثة شغب كبيرة وصغيرة، وغالبيتها لها عالقة مباشرة مع بعض القوى في آسيا الوسطى. كما أن أحداث الشغب والانفصال التي وقعت خلال القرن العشرين لها أيضاً عالقة وثيقة مع القوى المسيطرة على آسيا الوسطى. ففي الواقع أن الأوضاع الأمنية في دول آسيا الوسطى تفرز تأثيراتها على الأمن في المناطق الغربية للصين، فإن عدم استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول إضافة إلى الاضطرابات والقلاقل الإقليمية التي قد يولدها تنافس وصراع الدول الكبرى تشكل مجتمعة تهديدات على الأمن القومي الصيني.<sup>54</sup>

### على المستوى الاقتصادي:

إنّ التّكامل بين الطرفين يمكنه حلّ ضالّة الحجم التجاري بينهما، و إنّ دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية في وسعها أن تسهم في عملية التنمية الاقتصادية المستديمة الجارية في الصين التي

<sup>53</sup>. مصباح الله عبد الباقي، آسيا الوسطى والقوقاز.. الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، مرجع سابق.

<sup>54</sup>. باهر مردان، العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى، على الموقع:

[https://www.academia.edu/6003256/\\_2014](https://www.academia.edu/6003256/_2014)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/12.

تعاني من شح الموارد الطبيعية وهي في طور بناء مجتمع ميسور متكامل الجوانب. وفي مجال التعاون الاقتصادي و التكنولوجي، فإنّ الاستثمارات الصينية في دول آسيا الوسطى قد لعبت دوراً ايجابياً في حلّ ما تشكو منه دول آسيا الوسطى من نقص في رؤوس الأموال، فقد قدمت المؤسسات المشتركة التي أنشأتها الشركات الصينية في دول آسيا الوسطى، كشركة أكجيوبيسكه للبترول والغاز الطبيعي في كازاخستان وشركة صناعة عدادات المياه في أوزبكستان و غيرها من الشركات الأخرى.<sup>55</sup>

وقد شهد اقتصاد دول آسيا الوسطى نمواً على البعض منها أرباحاً طائلة، إذ استطاعت كازاخستان جمع رؤوس أموال بما يؤهلها الاستثمار في الخارج ، خاصة وان الحكومة تشجع على تنمية الأسواق الخارجية ، بينما تأمل الصين مشاركة المؤسسات الأجنبية في مشاريع التنمية في المناطق الغربية الواسعة ، فمن المقدر أن تسهم دول آسيا الوسطى في هذا المشروع الكبير وما زال الصينيون يركزون على العمل في اتجاه تشجيع دول آسيا الوسطى لزيادة حجم التبادل التجاري مع الصين، ومن جانبها تسعى الصين إلى استيراد مزيد من النفط والغاز من دول آسيا الوسطى، ولن ترحل الصين عن آسيا الوسطى لأن وجودها في هذه المنطقة يضمن تأمين حدودها الغربية.<sup>56</sup>

### الولايات المتحدة والصين في آسيا الوسطى:

لا يمكن لدولة عظمى بمستوى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتجاهل جمهورية الصين الشعبية عند صياغة أي سياسة تجاه دول آسيا الوسطى، فالصين تشترك مع ثلاث دول هي كازاخستان كيرخيزستان وطاجكستان في حدود يتجاوز طولها 1700 كلم، كما كانت هذه المنطقة إحدى نقاط التصادم بين الاتحاد السوفياتي والصين في أواخر الستينيات. ولا يجد أغلب الباحثين في شؤون آسيا الوسطى تأثيراً كبيراً للعامل الصيني في الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة، خاصّة إذا ما قارناه

<sup>55</sup>.المصدر نفسه.

<sup>56</sup>.المصدر نفسه.

بالعامل الروسي أو الإيراني، في حين يذهب البعض الآخر إلى اعتبار الصين جوهر الصراع في المستقبل. فالخبير الفرنسي في شؤون آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر يقول: " إنَّ الأمريكيين لا يبعدون الآن عن حدود الصين إلا بـ280 كلم (قاعدة مناس بكيرخيزستان) وربما سيغادرون هذه القواعد يوماً ما ولكنهم يعلمون أنه أصبح بمقدورهم العودة إلى هذه المنطقة متى شاءوا ليشكلوا أكبر رادع لخصمهم الوحيد الذي يمكن أن ينافسهم في اللعبة الإستراتيجية الكبرى: الصين".<sup>57</sup>

### العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا:

تقترب العلاقات الدولية في شرق آسيا من بلوغ نقطة تحوّل كبرى. وهذا لا يعكس صعود الصين الكبير فحسب، بل تحركاتها الجديدة أيضاً من أجل فرض رؤيتها الخاصة للنظام الإقليمي وإشراك نفسها في تقديم إمدادات المنافع العامة الدولية، لا سيما من خلال إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وهذه التطورات تشكّل تحوُّلاً رئيسياً عن الوضع السابق، حيث كانت المقترحات المتعلقة بالنظام الإقليمي تصدر بشكل رئيسي من دول مثل اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية. وقد بدأ شكل النظام في آسيا المقترح من قبل الصين يتجلى مع عرض الرئيس "شي" تصوّره حول رؤية أمنية جديدة لآسيا في عام 2014، الأمر الذي أصبح قضية مستمرة.<sup>58</sup>

وقد انطلقت الصين في تطوير علاقاتها مع دول المنطقة في المرحلة التي تلت الحرب الباردة من الاقتصاد كمدخل للإستراتيجية والعلاقات السياسية، عن طريق منح مساعدات لدول الآسيان، تعتمد في هذا على آلية (الآسيان + ثلاثة) وتتنظر الصين إلى هذه العملية على أنها القناة الرئيسية للتعاون الإقليمي

<sup>57</sup> مصباح الله عبد الباقي، آسيا الوسطى والقوقاز الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، بتاريخ

2013/09/24، على الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/9/24/201392410514677734first%2>

[Osection.pdf](#) ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/12.

<sup>58</sup> . كاوشيا شين، رؤية الصين الإقليمية والسياسات المحلية في منطقة شرق آسيا خلال عام 2016، على الموقع:

<https://www.nippon.com/ar/column/f00037> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/02/12.

من شرق آسيا. من خلالها وسعت الصين علاقاتها الثنائية مع دول الآسيان، حيث وقعت الصين على عملية تبادل العملة بقيمة مليار دولار مع ماليزيا في 2002.<sup>59</sup>

ويعتبر الاقتصاد المحرك الأساسي للدور الصيني في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، ومع تنامي الاقتصاد الصيني، صار لبكين شأن في الترتيبات الآسيوية، لأنها أصبحت طرفاً في المنظمة العالمية للتجارة والمنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "الأبيك". كما تعهدت الصين ببناء مشاريع البنية التحتية في الفلبين، وأن تشتري الغاز الطبيعي السائل من مقاطعة "يابو" في غرب اندونيسيا، هذا بالإضافة إلى اتفاقية بقيمة 25 مليار دولار، وتهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر، مع دول المنطقة طريق لمزيد من العلاقات السياسية والإستراتيجية أكثر اتساعاً.<sup>60</sup>

### الصين ورابطة الآسيان:

أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها لم يكن لمنطقة جنوب شرق آسيا أي وحدة رسمية، أو هوية تعبر عنها، حتى أن الحدود لم تكن محددة بدقة، وبعد نشأة رابطة دول الآسيان استطاعت المنطقة أن تحدد هويتها الجغرافية بشكل واضح. ففي المجال الاقتصادي، نجد أن تايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة كانوا ضمن كتل اقتصادية واحد أطلق عليه لقب التمر الآسيوية، وكان لهذا التكتل دور بارز على مستوى المبادلات التجارية العالمية، كما تشكلت روابط وكيانات أخرى لعل من أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا، التي غدت قوة اقتصادية كبرى في القارة الآسيوية.<sup>61</sup>

<sup>59</sup> عومار يلحري، "دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة"، أبحاث قانونية وسياسية، ع.6، (جوان 2018)، ص.361.

<sup>60</sup> المصدر نفسه.

<sup>61</sup> وراء الغرايية، رابطة دول "الآسيان" نموذج للتعاون الإقليمي المشترك، على الموقع: <https://www.noonpost.com/content/25931> بتاريخ: 2018/12/21، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/07/22.

ورابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة بمجموعة آسيان (ASIAN) والاسم اختصاراً لـ (The Association of Southeast Asian Nations)، هي منظمة اقتصادية تأسست في 8 أوت عام 1967 في تايلاند، وساهمت خمس دول في تأسيسها هي أندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، والتحقّت بهم عدة دول ليصبح المجموع عشر دول، والدول الأخرى هي (كمبوديا، لاوس، ميانمار، الفيتنام، وبيروناي).<sup>62</sup>

في 29 نوفمبر 2004، وقعت الصين اتفاقاً تاريخياً مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم.<sup>63</sup>

وقد اعتمدت "رؤية الشراكة الإستراتيجية بين الصين والآسيان 2030" خلال اجتماع قادة الصين-الآسيان (1+10) الـ21 في سنغافورة تاريخ 15 نوفمبر 2018، واتفق الجانبان في اجتماع قادة الصين والآسيان (1+10) الـ20 في مانيل بالفلبين عام 2017، على إصدار رؤية حول علاقاتهما المستقبلية والإسهام في تأسيس عالم مفتوح وشامل ومستدام ينعم بسلام وأمن ورخاء مشترك. وتتناول الوثيقة تفصيلاً للتوافق الذي تم التوصل إليه بين الصين والآسيان حول العلاقات الثنائية الشاملة والخطط الشاملة لدعم التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي-الثقافي.<sup>64</sup>

وبحسب الرؤية، فإن الجانبين أعلنوا معارضتهما الشديدة لتنامي الحمائية والنزعات المناهضة للعولمة، وجدّدا التأكيد على أنّ التجارة والاستثمار الدوليين يعدّان محرّكين مهمّين لتحقيق النّمو

<sup>62</sup>.المصدر نفسه.

<sup>63</sup>. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، "رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) ASEAN "تمودج الدول النامية الإقليمية المنفتحة"، "اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.6، ص.83.

<sup>64</sup>.الصين والآسيان تعتمدان رؤية الشراكة الإستراتيجية 2030، خبر منشور بتاريخ: 2018/12/15 على الموقع:

<http://arabic.people.com.cn/n3/2018/1115/c31660-9518713.html>، تم الاطلاع على الموقع

بتاريخ: 2019/05/12.



الاقتصادي المستدام، ولخفض التّفاوت الاجتماعي وضمان حياة أفضل للشّعب. ونصّت الرّؤية أيضاً على أنّ الصّين والآسيان ترحبان بمواصلة النّمو القوي والسّريع للتجارة والاستثمار والتّدفقات السيّاحية بين الجانبين. واتّفق الجانبان في الوثيقة على السّعي نحو تحقيق هدف وصول حجم التّجارة البيّنية إلى تريليون دولار أمريكي مع وصول قيمة الاستثمارات إلى 150 مليار دولار، بحلول عام 2020. كما أعرب الجانبان عن تطلّعهما إلى جني المزيد من التّناجج الإيجابية للتجارة والاستثمار بحلول عام 2030. وتؤكد الرّؤية مجدداً على التزام الصّين والآسيان بتسريع وتيرة المفاوضات الخاصة بالشراكة الاقتصادية الشّاملة الإقليميّة، والعمل من أجل إتمام واعتماد مدوّنة لقواعد السّلك في بحر الصّين الجنوبيّ جوهريّة وفعّالة.<sup>65</sup>

### المطلب الثاني: الصّين في إفريقيا: النّفعيّة بصيغة المصالح المتبادلة.

تعتبر موجة الصّراع والرّغبة في التّحرر ضدّ القوى الاستعمارية التي بدأت في خمسينيّات القرن الماضي الرّكيزة الأساسيّة التي انطلقت منها العلاقات الصّينية الإفريقيّة.<sup>66</sup> وكانت الصّين خلال هذه المرحلة تركّز على الأيديولوجية الاشتراكية في علاقتها مع الدول الإفريقيّة.<sup>67</sup> وفي إطار سعي الصّين الشّعبية إلى الاعتراف بها داخل المنتظم الدّولي، أقامت علاقات دبلوماسية مع أربعة وأربعون (44) دولة إفريقيّة مبنية على المبادئ الخمسة للتعايش السّلمي المحدّدة من طرف الصّين.<sup>68</sup> وإذا كانت العلاقات الصّينية الإفريقيّة في هذه المرحلة تحكّمت فيها الاعتبارات الإيديولوجية، فإنّه بعد نهاية الحرب الباردة

<sup>65</sup>. المكان نفسه.

<sup>66</sup>. طارق عادل الشيخ، "الصّين وأفريقيا والتّطلع إلى القرن الـ 21"، السّياسة الدّولية، ع. 138 (أكتوبر 1999)، ص196.

<sup>67</sup>. Adama Gaye, "La Chine en Afrique inquiete l'occident," New African, no. 3 (2008), pp.8-9.

<sup>68</sup>. ZengQiang, "China-Africa Relations Since the Introduction of FOCAC," Almaghreb Al Ifriqui, no Special (2008), p.24.

تحوّلت السياسة الصينية تجاه إفريقيا من الدعم القوي للاتجاهات الأيديولوجية إلى منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات مع الدول الإفريقية.<sup>69</sup>

وعلى الرغم من قدم العلاقة الصينية - الإفريقية، فهي لم تصل إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية؛ فعام 1990 مثل إطلاق الصين سياستها الإفريقية من خلال إعادة تنشيط منتدى التعاون الصيني الإفريقي؛ فالاجتماع الأول في عام 2000 عقد في بكين، والثاني بعد ثلاث سنوات في أديس أبابا في أكتوبر 2003، إذ حصلت أربعة وثلاثون (34) دولة أفريقية على وعد من رئيس الوزراء الصيني "ون جياوباو" بإلغاء الرسوم الجمركية على صادرات بلدانها إلى الصين. وُعد الاجتماع الثالث في العاصمة الصينية بكين في عام 2006، حيث حرّضه زعماء وممثلون عن ثمان وأربعين (48) دولة من أصل ثلاث وخمسين (53) دولة أفريقية. و قد استغلّت السلطات الصينية هذا الاجتماع للإعلان عن مساعدات ضخمة للدول الإفريقية قُدرت بثلاثة مليارات دولار على شكل قروض، إضافة إلى ملياري دولار من القروض التفضيلية الشرائية لسنتي 2007 - 2009. وُعززت هذه المساعدة بعد ستة أشهر بـ 20 مليار دولار إضافية تعهدت الصين بتقديمها خلال السنوات الثلاثة التالية؛ منها 7 مليارات دولار على هيئة استثمارات في مشاريع البنية التحتية.<sup>70</sup>

وتعدّ سنة 2006 أحد أهمّ التواريخ في تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية، ففي الثاني عشر من جانفي 2006، قام وزير الخارجية الصيني "لي زهاو سينغ" بجولة مكوكية في عدد من البلدان الإفريقية

<sup>69</sup>. دراسة: الصين وإفريقيا، العدد 23 (2007)، على الموقع

تم <http://www.sis.gov.eg/ar/pub/africanperspective/issue23/110207000000000002.htm>

الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/03/12.

<sup>70</sup>. حكومات العبد الرحمن، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، سياسات عربية، ع.22 (سبتمبر 2016)، ص 72.

(ليبيا، ومالي والسنغال، نيجيريا على سبيل المثال)، بحيث أخذت تلك العلاقات تتطوّر في خطّ تصاعدي

واضح وقوي، وقد أدرك القادة الصينيون أهميّة تطوير علاقات التّعاون والصّدّاقة.<sup>71</sup>

وتمّ عقد دورة رابعة للمنتدى في نوفمبر 2009، وأهمّ محاورها : مكافحة التّغيرات المناخية (100 مشروع علمي و 100 مشروع تطبيقي للطّاقة النّظيفة) إلغاء تأشيرة الجمركية على 90 % من الصّادرات دول إفريقيا الأفقر، رفع عدد مراكز البحث الزراعي إلى 20 وتكوين 2000 تقني زراعي وتكوين 3000 ممرّض وطبيب والاهتمام بمجال التكنولوجيا.<sup>72</sup>

وفي 2012 عقدت الدورة الخامسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي ، وقد أعطت هذه الدورة أهمية خاصة لتطوير العلاقات السياسية بين الجانبين والتأكيد على تدعيم الثقة السياسية المتبادلة و التوافق الإستراتيجي، و دعم جهود الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن والسلام في ربوع القارة الإفريقية إضافة إلى تنسيق ودعم جهود المنظمات الإقليمية الأخرى في كافة المجالات.<sup>73</sup>

وتكتسب القارة الإفريقية أهميتها من كونها تشكّل خزان العالم الإستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية والأحجار النّفيسة التي يشنّد الضّغط عليها في ظلّ التّنافس الشّديد بين كبرى الدّول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطّلب العالمي، وتقلّص نسبة الاحتياطات العالمية ومعدّلات الإنتاج في أماكن و مناطق أخرى من العالم.<sup>74</sup>

ويمكن تقسيم الدّور الصّيني في إفريقيا إلى ثلاثة أبعاد بحسب أهميتها وفاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

<sup>71</sup>. المرجع نفسه، ص73.

<sup>72</sup>. Olivier Mambia, **La Chine en Afrique**, (paris :Ellipses, 2012), p.46.

<sup>73</sup>. عادل حسن أحمد محمد ، العلاقات الصينية - الإفريقية ، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية و الأمنية ، 2015.

<sup>74</sup>. علي حسين باكير ، "التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، على الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2011721143056640254.html>، تم الاطلاع على

الموقع بتاريخ: 2019/03/12.

## أولاً: البعد الاقتصادي:

إنّ المنظور الصيني الخاص للقارة الإفريقية كونها تمثل عنصراً مركزياً في استدامة نموّها وتطويرة على المدى البعيد أعطى العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي والأهمّ في تفاعل الصين مع إفريقيا، لذا اعتمدت الأولى في سياستها تجاه الثانية على مفهومي القوة الناعمة وبناء شراكات اقتصادية وإستراتيجية. وتتميز العلاقات الصينية الإفريقية بالتعدد والتنوع والكثافة، ويمكن تقسيمها إلى:<sup>75</sup>

## أ- النفط والموارد الطبيعية:

يعدّ الاقتصاد الصيني من أسرع الاقتصاديات العالميّة نمواً، حيث يبلغ معدّل نموّه السنوي نحو 8%، وقد فرض ذلك النمو ضغطاً متزايداً للحصول على النفط، وفي عام 1992 أضحت الصين دولة مستوردة للنفط بعد أن كانت مصدّرة له. أدى ذلك إلى إخضاع قطاع الطّاقة الصيني إلى ترتيبات إعادة هيكلة حكوميّة مهمّة. وقد أنشأت الدّولة في قطاع النفط تحديداً شركتين هما: شركة البترول الوطنيّة الصينية CNPC، ومؤسسة البتروكيماويات الصينية SINOPEC، وإنّ هاتين الشركتين تعدّان من أبرز الشركات العالميّة العاملة في ميدان النفط نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك المحليّ فإنّ الصين أضحت في عام 2002 أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. و من المتوقع أن يستمرّ ذلك الطلب المتزايد على النفط بمعدل 156% خلال الفترة ما بين 2001 و 2025.<sup>76</sup>

وتحاول الصين، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة، البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها النفطية. ونظراً لوجود احتياطات نفطيّة مهمّة في إفريقيا فإنّ الصين لم تألُ جهداً في تجنيد

<sup>75</sup>.ابنسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، على الموقع: <https://platform.almanhal.com/Reader/2/111705>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/03/15.

<sup>76</sup>.حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة"، كراسات إستراتيجية، (فيفري 2007)، ع.172، صص.11-12.

مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في إفريقيا.<sup>77</sup>

واللافت للنظر في دبلوماسية النفط الصينية في إفريقيا، أنها تبحث عن مناطق جديدة وبعيدة عن منافسة الشركات الغربية. كما أنها من جهة أخرى تنتهج سياسة واقعية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وهو ما يعني عدم انشغالها بقضايا الشفافية والمساءلة أو الحكم الصالح في البلدان الإفريقية.<sup>78</sup>

#### ب- المساعدات المالية والتنمية:

يعد سلاح المساعدات الخارجية بنوعيه المالي والتنموي العنصر الحاسم في تعزيز وجود الصين وتوسيعه في إفريقيا. من أجل هذا حظيت إفريقيا بأكثر نسبة من المساعدات الرسمية الصينية. وتنقسم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها: المعونة المشروطة والهبات والقروض، فضلاً عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات، وهو ما يجعل الصين شريكاً ثابتاً لإفريقيا. وتنتظر الصين إلى المساعدات التي تقدمها لإفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية، وهو ما جعلها تطبع سياستها الرسمية تجاه إفريقيا بهذا الطابع منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي. فالهدايا العينية وبناء المرافق الخاصة، وإرسال الفرق التقنية لإدارة هذه المواقع، وبناء القصور الرئاسية والملاعب والمكاتب، والخلط ما بين التعاون والمعونة، والطابع غير الشفاف لمساعداتها الخارجية، وثنائية هذه المساعدات وارتباطها باستخدام الشركات والمستلزمات الصينية، كلها تعد سمات المساعدات الخارجية الصينية.<sup>79</sup>

<sup>77</sup>. المرجع نفسه، ص. 12.

<sup>78</sup>. المصدر نفسه.

<sup>79</sup>. ابتسام محمد العامري، مرجع سابق.

## ب-العلاقات التجارية:

استخدمت الصين موقعها كأكبر دولة تجارية في العالم عام 2008 لممارسة الدبلوماسية التجارية مع إفريقيا، الأمر الذي رفع من الرصيد التجاري مع إفريقيا، الأمر الذي رفع من الرصيد التجاري مع هذه القارة من 5 مليار في العام 1995 إلى أكثر من 100 مليار العام 2008 لتشكل 5% من حجم التجارة الصينية مع العالم في ذلك العام، علماً أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين كان قد وصل إلى 199 مليار دولار عام 2012 ممثلاً بذلك نسبة نمو بلغت حوالي 16% سنوياً منذ العام 2000. أما على صعيد الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا فقد ارتفعت من 75 مليون دولار في العام 2003 إلى 520 مليون العام 2006 إلى 2.6 مليار دولار في العام 2012، وذلك بدفع من الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد والذي بلغ 2 تريليون في مارس من العام 2009.<sup>80</sup>

وقد استغلّ القادة الصينيون الزيارات المتكررة التي كانوا يقومون بها إلى الأراضي الإفريقية، لتأكيد مدى الاهتمام الصيني بالقارة من جهة، وضرورة تعزيز هذه العلاقات المتميزة التي تربط بين الطرفين من جهة أخرى. ففي حين كان العالم مشغولاً بالأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2009، كانت القيادة الصينية تؤكد أهمية القارة بالنسبة إليها من خلال زيادة المساعدات الاقتصادية. وبمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في مصر (الصين و 49 دولة، و 20 رئيس دولة) ، قدّم رئيس الوزراء الصيني "وين جياوباو" ورقة تضمّنت أسس النهوض بالعلاقات الإفريقية الصينية. وتركّزت هذه الأسس على: دعم التعاون العلمي والتقني بين الطرفين، وتقديم الصين المساعدات فيما يتعلّق بالتمويل، وقيام الصين بفتح أسواقها أمام المنتجات الإفريقية بصورة أوسع وأكبر من قبل، ودعم التعاون في المجالات الزراعية والصحية والطبية والثقافية وتوسيعه، وتنمية الموارد البشرية

<sup>80</sup>. علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، مرجع

سابق، ص 137.

وتطوير التعليم، والعمل على إلغاء التعريفات الجمركية على نسبة كبيرة من المنتجات تدريجياً (95%) من المنتجات الإفريقية الواردة إلى الصين.<sup>81</sup>

### ج- الاستثمارات الصينية:

عملت الصين على عقد اتفاقيات تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار مع أكثر من عشرين دولة أفريقية؛ فالمستثمرون الصينيون كانوا قد وجدوا في عام 2004 في أكثر من تسعة وأربعين بلداً أفريقياً بمبلغ قدر بـ 2.1 مليار دولار، ما سمح لما يزيد على 800 شركة من أكبر الشركات الصينية بأن توجد أو أن تجد لها موطئ قدم على الأراضي الأفريقية. وركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسة في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة. أما الدول التي ركزت فيها الصين استثماراتها، فهي: جنوب أفريقيا، والجزائر، والسودان، ونيجيريا، وزامبيا، وأنغولا.<sup>82</sup>

ويمكن أن نجمل باختصار الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في أفريقيا كما يلي: يتمثل الجانب الأول بأن مصالح الصين في أفريقيا تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تنمية النمو الكبير الذي تشهده صناعاتها وتغذيته. وتؤكد ذلك جهة استثماراتها والمعاملات التجارية وطبيعتها. والجانب الثاني هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة الصينية والاستثمارات الصينية في أفريقيا؛ فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حد كبير مصالح الدولة الصينية؛ وهذه الشركات على عكس الشركات الغربية، فهي إما عامة أو تعتمد في جزء كبير من تمويلها على الحكومة الصينية. ويتمثل الجانب الثالث للاستثمارات الصينية في أفريقيا بالوجود البشري المتزايد للصينيين، بحيث تقوم الشركات الصينية بتجنيد العمال الصينيين في شركاتها العاملة في القارة الإفريقية. أما الجانب الرابع

<sup>81</sup>. المصدر نفسه.

<sup>82</sup>. Anthony Yaw Baah & Herbert Jauch, "Investissements chinois en Afrique: conditions de travail et relations professionnelles," *Alternatives sud*, vol. 18 (2011), pp. 63 - 84.

الذي تتميز به الاستثمارات الصينية فيمكن في كيفية استخدام الاستثمارات الصينية للعمالة الإفريقية؛ فالشركات الصينية لا تراعي أبسط الحقوق العمالية بعقود العمل المجحفة وانخفاض الأجور وأوضاع العمل السيئة.<sup>83</sup>

وبشكل عام تتألف الإستراتيجية الصينية في إفريقيا من خمسة مكونات رئيسية هي:<sup>84</sup>

- التأكيد على أنّ الصين تمثل نمطاً مختلفاً ومستقلاً عن القوى الكبرى الأخرى في المحيط الدولي، من خلال التركيز على أنّها دولة نامية تتفهم احتياجات إفريقيا التنموية فضلاً عن كونها مؤهلة للدفاع عن مصالح إفريقيا في المحافل الدولية التجارية.
- التركيز على الدول الإفريقية المنبوذة غربياً والمعزولة عالمياً مثل السودان وزيمبابوي وأنجولا.
- التأكيد على أنّ العلاقات الصينية الإفريقية تهدف إلى تحقيق الربح والمنفعة المتبادلة والترويج لذلك على مستوى العلاقات الثنائية وداخل التنظيمات الإقليمية الإفريقية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.
- قيام كبار الدبلوماسيين والقادة الصينيين بزيارة إفريقيا بشكل متكرر، ويفوق كثيراً ما يقوم به نظراؤهم الأمريكيون والفرنسيون.

إضافة إلى الوسائل المذكورة والتي استخدمتها الصين بهدف تعزيز وجودها بإفريقيا، عملت الإستراتيجية الصينية أيضاً على تعزيز هذا الوجود من خلال فرض أشكال ومظاهر متعددة، تمثلت بفرض النموذج الصيني من التنمية. وتنمية وجودها الديموغرافي وتقويته في العديد من الدول الإفريقية. ويتيح النموذج الصيني الخاص في التنمية لجمهورية الصين الشعبية أن تحتل مكاناً في المقدمة على الأرض الإفريقية، وهو النموذج الذي يعتمد على الفصل بين التنمية الاقتصادية والإصلاحات السياسية

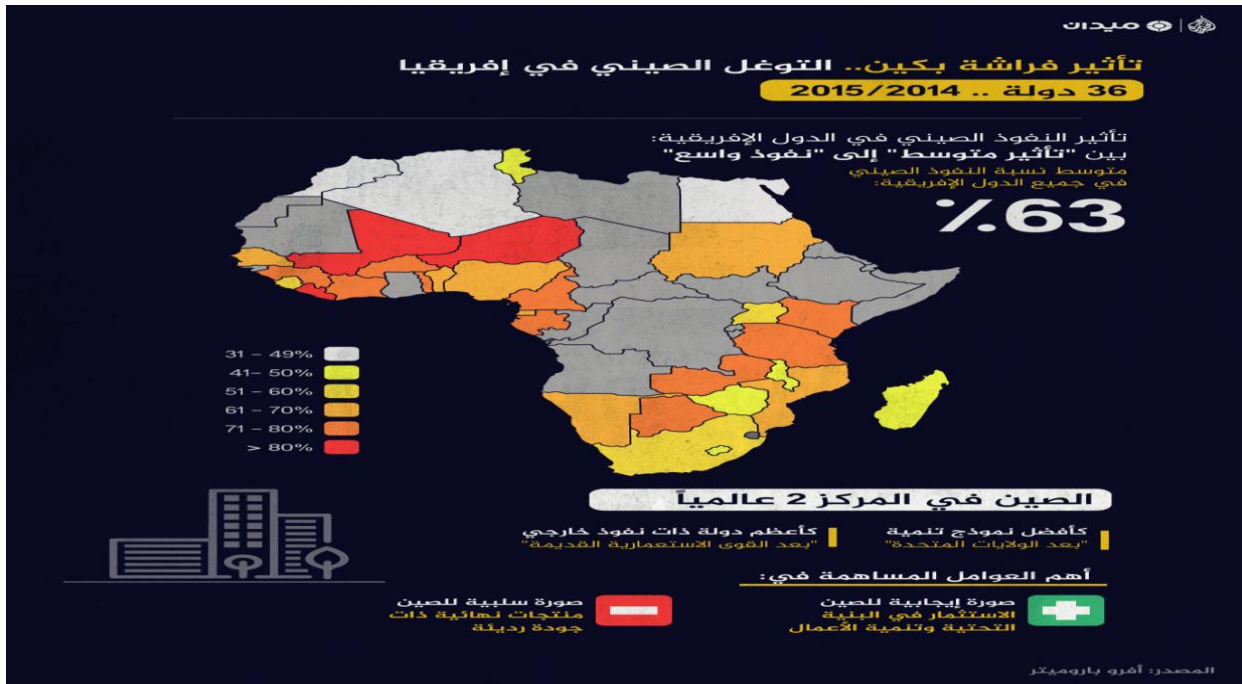
<sup>83</sup>.Ibidem.

<sup>84</sup>.حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص15.



في إستراتيجية عدم الاهتمام بطبيعة الأنظمة الاستبدادية، وظهر رفض التّدخل المباشر والنّمو السّلمي كأنّه شكل جديد من الاستعمار. وقد أثارت الكفاءة والفاعلية الصّينية غيرة بعض النّخب الإفريقية، فبكين تجهد للاستفادة من الافتقار إلى إرادة التحضّر إلى الدّخول في عصر الحضارة، أي الحضارة الصينية بدلاً من الهمجية، وهو جوهر لا يمكن تصوّره.<sup>85</sup>

### خريطة رقم 3: تأثير النفوذ الصيني في الدّول الإفريقية



المصدر: هند عبد الحميد، الاستعمار الصّامت تعرف على التوغّل الصّيني بقلب إفريقيا، بتاريخ: 2018/02/27، على موقع: <https://midan.aljazeera.net/reality/politics/2018/2/27> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/07.

إنّ الصّين تدافع عن نفسها من اتّهامات الغرب لها بأنّها تمارس الاستعمار في إفريقيا؛ بأنّه شكل من أشكال القوّة النّاعمة التي تستخدمها الصّين في مناحي ومناطق واسعة من العالم لتحقيق أهدافها، وهو ما يعبر عنه من قبل المسؤولين الصّينيين بـ الصّعود السّلمي أو التنمية السّلمية للصّين وتشير الصين

<sup>85</sup>. Valérie Niquet, "La stratégie africaine de la Chine," *Politique étrangère*, 2 ème trimestre (été 2006), pp. 361-374.

دوماً على متهميها بالرجوع إلى التاريخ، وملاحظة ما إذا كان للصين تاريخ استعماري وهو ما أعطاها نصيباً من الأمان في نظرة الآخر إليها.

وتواجه القوة الناعمة الصينية في أفريقيا اليوم مصاعب وتحديات حقيقية على رأسها التأثير الغربي، الذي لا يزال يتمتع بهيمنة واسعة في أفريقيا، لاسيما من خلال وسائل الإعلام وأسلوب الحياة المنتشر في المدن الإفريقية والقنوات الإعلامية مثل بي بي سي BBC، في المقابل؛ فإن العوامل الفاعلة الصينية على الساحة الإفريقية مثل المعاهد الكونفوشيوسية التي ينظر لها على أنها مراكز ثقافية ولغوية منتشرة في العالم تواجه مصاعب حقيقية؛ بسبب علاقاتها مع السلطات الصينية في بكين فتجربة المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة لم تكمل بالنجاح بعد.<sup>86</sup>

إنّ الحديث عن وجود مكوّن إستراتيجي واحد ومتماسك عند القادة الصينيين مجافي للواقع وللحقائق على الأرض. وربما يعود ذلك إلى عدم وجود فاعل واحد يمثل تلك الإستراتيجية من جهة، وتجزئة القرارات بحسب نوع النشاط من جهة ثانية. فالإستراتيجية الاقتصادية هي الأكثر وضوحاً من غيرها، ولاسيما السياسية منها أو المحددة بضوابط ومتطلبات يحكمها التشابه الكبير في نظام الحكم وطبيعته. لذلك نرى أنّ الحديث عن إستراتيجيات صينية وليس إستراتيجية واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة التمييز بين النشاطات التي تقوم بها الشركات الاقتصادية، البترولية التابعة للدولة على وجه الخصوص وتلك الشركات الخاصة التي تتبنى منهاج عمل وإستراتيجية مختلفة عن تلك التي تتبناها الدولة الصينية، إضافة إلى اختلاف الأهداف بين القادة الاقتصاديين والسياسيين. إنّ السياسة الاقتصادية للصين في أفريقيا ورّدة الفعل الإفريقية عليها أهم نتائج للسياسة بشكل أو بآخر. فالصين، كانت ومازالت تولى الدول التي قطعت علاقاتها مع تايوان وضخت فيها الاستثمارات الكبيرة، وعقدت معها المعاهدات الاقتصادية،

<sup>86</sup> حكومات العبد الرحمن، مرجع سابق، ص 80.

الاهتمام الأكبر، ولا تهتم بالدول التي مازالت تحافظ على علاقاتها مع الصّين الأخرى الوطنية، ذلك أنّ الصّين تشترط على الطرف الآخر تبني مفهومها السّياسي والقومي المتمثل بصين واحدة.<sup>87</sup>

### المطلب الثالث: الصعود السلمي للصين والشرق الأوسط: مقتضيات النمو الاقتصادي

نتيجة لكونها قوّة ثانوية اعتصرتها القوتان العظميان خلال الحرب الباردة (1945-1991) انحسر وجود جمهورية الصين الشّعبية بشكل عام عن الشرق الأوسط على مدى طويل في هذه الفترة. وكان للصّين حضور ضئيل ولم يكن لديها مصالح على المحكّ في المنطقة. ولكن بحلول ثمانينيات القرن الماضي، ازداد اهتمام جمهورية الصّين الشّعبية في اكتساب النفوذ وتوسيع نطاق حضورها في الشرق الأوسط، ويعود ذلك جزئياً لمنافسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وفي جزء آخر لدعم جهودها الرّامية إلى اكتساب اعتراف دولي أكبر بها على حساب غريماتها جمهورية الصين (ROC) في تايوان. وكانت أول انتصارات دبلوماسية حققتها جمهورية الصين الشّعبية في الشرق الأوسط وتلتها موجتان من التطبيع الدبلوماسي.<sup>88</sup>

وفي عام 1956، أصبحت مصر وسوريا أول بلدين في المنطقة يقيمان علاقات دبلوماسية مع الصّين. غير أنّ الإنجاز الحقيقي حصل في سبعينيات القرن الماضي بعد انضمام بكين إلى منظمّة الأمم المتّحدة بتسلّم بكين المقعد الذي شغلته "تايبيه" (Taipei) في مجلس الأمن، وتخلّت إيران والكويت ولبنان عن جمهورية الصّين لتعترف بجمهورية الصّين الشّعبية في عام 1971، وتبعته الأردن 1977 وليبيا وعمان 1978، وشهدت الصّين موجة ثانية من النّجاحات الدبلوماسية في الشّرق الأوسط بين منتصف ثمانينيات القرن الماضي وأوائل التسعينيات، حيث طبّعت الإمارات العربية المتحدة العلاقات مع جمهورية

<sup>87</sup>. المرجع نفسه، ص 85-86.

<sup>88</sup>. أندرو سكوبيل، عليرطانادر، الصين في الشرق الأوسط التّنين الحذر، (RAND center arroyo، 2016)، ص

الصين الشعبية في عام 1984، وتلتها قطر في عام 1988، ثم البحرين في عام 1989 فالسعودية في عام 1990 وإسرائيل في عام 1992.<sup>89</sup>

ويكتسب الشرق الأوسط منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي أهمية متزايدة في السياسة الخارجية الصينية؛ رغم أنّ العلاقات بين الطرفين تعود في حقيقة الأمر إلى أبعد من ذلك التاريخ بكثير، حيث كانت التجارة العامل الرئيسي في بعث "طريق الحرير" الذي يتم حالياً العمل على إعادة العمل عليه بشكل جديد.<sup>90</sup>

وتتميّز منطقة الشرق الأوسط بالعديد من الخصائص التي تجعلها حساسة بشكل خاص للصين:<sup>91</sup> أولاً، لا تحتاج الصين إلى موقع قوي في أوروبا، وعلاقتها مع كلّ من إفريقيا وأمريكا اللاتينية تقديرية. بيد أنّ احتياجات الصين المتزايدة بسرعة من الطاقة تجذب الصين أكثر فأكثر في شؤون الشرق الأوسط. ثانياً، الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط، والعلاقات الإستراتيجية التي تربطها بجميع الحكومات الإقليمية تقريباً، يجعل الصين تشعر بالضعف. الصين فقيرة نسبياً وضعيفة عسكرياً، والولايات المتحدة لديها القدرة على تحمّل عشرات الآلاف من القوات في المنطقة لسنوات متتالية بطريقة لا تستطيع الصين تقليدها لعقود. تؤثر القوة الدبلوماسية والعسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط على جميع علاقات الصين في المنطقة.

ثالثاً، تخلق سياسات المنطقة المتلوية مشكلة. وباعتبارها قوة قائمة للوضع الراهن، فإنّ غريزة الصين لدعم الحكومات القائمة قد وضعتها في الجانب الخاطئ من الحركات الثورية المنتصرة في مصر وليبيا وتونس. فالتغيير الأوسع يمكن أن يجعل الصين أكثر عزلة في المنطقة في سعيها لتأسيس نفسها، إضافةً

<sup>89</sup>.المصدر نفسه.

<sup>90</sup>.Jon B.Alterman, "China in the Middle East," Statatement Before the U.S –China Economic and Security Review Commission, Center for Strategic&International Studies, June 6, 2013

<sup>91</sup>.Ibidem.

إلى ذلك، يحذر المحللون الصينيون من الخوض في التطورات الداخلية للمنطقة بعمق، خوفاً من اعتبار تحليلهم للأنظمة الاستبدادية الفاشلة في الشرق الأوسط بمثابة نقد مستتر للقيادة الصينية.

ووفقاً لأحد الأمنيين الدوليين في أبرز مركز أبحاث في الصين، مدرسة الحزب المركزية في بكين (Beijing in School Party Central) "أنّ مصالح الصين على الصعيد الجغرافي السياسي والاقتصادي والطاقة والأمن في الشرق الأوسط تتوسّع باستمرار". وفي المقابل يرى بعض المراقبين أنّ التزام الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ونفوذها فيه يشهدان تراجعاً. فقد ساهم انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام 2011، وخفض عدد قواتها العسكرية في أفغانستان في ترسيخ هذه الرؤية. توضح لمحة عن بعض القوى الرئيسية في الشرق الأوسط هذه العملية. ففي حين تطلّ الولايات المتحدة أهمّ شريك أمني للسعودية فإنّ هذه الأخيرة اقتصادياً تعدّ أيضاً أبرز مصدر مُورد للنفط إلى الصين وشريكاً اقتصادياً تتزايد أهميته بالنسبة للصين. وفضلاً عن ذلك في حين لا تزال واشنطن أهمّ عاصمة من خارج المنطقة تتطلّع بلدان الشرق الأوسط على نحو متزايد إلى بكين في مجال التجارة والاستثمارات والاستشارات الدبلوماسية، وحتى التعاون الأمني. وبالإضافة إلى ذلك نجحت الصين بجدارة في الحفاظ على علاقات جيّدة مع بلدان المنطقة كافة تقريباً؛ بما في ذلك إيران والسعودية وإسرائيل بالرغم من العداوة القديمة و المترسّخة بين هذه الدول.<sup>92</sup>

ويشرح "ليونيل فيرون" الباحث في المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية في مقال بعنوان "الصين في الشرق الأدنى والشرق الأوسط" بوضوح طبيعة إستراتيجية الصين وأهدافها، وهي إستراتيجية تركز على تبادلية المبادئ (الدعوة إلى حلّ النزاعات بالطرق السلمية، والنأي بالنفس عن المشكلات الداخلية للدول)، وتركز أيضاً على المصالح (إستراتيجية عدم التدخل في شؤون الدول، واحترام سيادة أراضي كل دولة وسلامتها). وتستمد إستراتيجية تعزيز التعاون عند الصينيين أهميتها من الحفاظ

<sup>92</sup>. أندرو سكوبيل، عليرضا نادر، مرجع سابق، ص 4-5.

على مستوى مهم من التعاون المتبادل مع بلدان الشرق الأوسط، في حين تركز إستراتيجية أمن الطّاقة على الحفاظ على مصادر الطّاقة واستمرارها، وتحافظ الإستراتيجية الاقتصادية على سهولة التبادل التجاري والاستثمار. وأما المصالح الأمنية والحضارية، فهي تحتل مرتبة أقل أهمية. ويعتقد الباحث أنّ قدرة الصّين الواضحة على الحفاظ على هذا التّناغم بين متطلّباتها الإستراتيجية مكنتها من الحفاظ على مصالحها المتعدّدة والمهمّة لمستقبلها، وأكسبتها ثقة واحتراماً لدى دول الشّرق الأوسط التي لها حساسية مفرطة من الدّول التي لها تاريخ في التّدخل في شؤونها، من خلال وسائل حقوق الإنسان، والأقليات والاستثمارات.<sup>93</sup>

في العقد الأخير، عادت الصّين إلى الشّرق الأوسط لتعزيز نفوذها السياسي من باب تقوية الشّركات الاقتصادية، والمساهمة في تطوير البنيات التّحتية للدّول العربية. ولذلك شهد هذا العقد ازدياداً في حجم التّجارة بين الصّين ودول منطقة الشّرق الأوسط، حتى ارتفع لنحو 600%، وبلغت الاستثمارات الصّينية في الشرق الأوسط، أكثر من 160 مليار دولار خلال عام 2016. و من أهمّ المشاريع الاقتصادية للصّين، مشروع "طريق الحرير الجديد" الذي هو بمثابة رؤية إستراتيجية لدور الصّين في النّظام العالمي. و يقوم المشروع على أساس تطوير دبلوماسية جديدة للصّين ذات طابع عالمي تتناسب مع مكانتها كقوة كبرى في العالم، وتقديم الصّين لنفسها كبديل في مجال التّمنية الاقتصادية في مقابل تركيز الولايات المتّحدة والدّول الأوروبية على الأمن، ومراعاة المصالح المشتركة.<sup>94</sup>

وتكتسب منطقة الشّرق الأوسط أهمية خاصّة في الحسابات الإستراتيجية الصّينية ولذلك لعدة

عوامل أهمّها:

<sup>93</sup>. حكّامات العبد الرحمن، "اللغز الصيني : إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، سياسات عربية،

مراجعات وعروض كتب، ع.35، (نوفمبر 2018)، ص117.

<sup>94</sup>. النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب؟ مركز سمت للدراسات، (فيفري 2018)، ص2.

1- **النفط:** حيث تنتج هذه المنطقة حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، كما أنها تعتبر الخزان الإستراتيجي لاحتياطات النفط العالمية، إذ تضم أراضي دولها حوالي 66% من احتياطي النفط العالمي، ولذلك فهي محط متابعة ومراقبة القوى العالمية الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ولأن الشهية الصينية على النفط في ارتفاع متزايد، فمن الطبيعي أن تحمل منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية لها، فأكثر من نصف واردات الصين من الطاقة اليوم تأتي من منطقة الشرق الأوسط، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن حوالي 90% من نفط المنطقة سيذهب إلى آسيا في العام 2035 ومعظم هذه الكمية ستكون مخصصة للصين.<sup>95</sup>

وقد أسست شركات الطاقة الصينية الرئيسية، موطئ أقدام لها للإمداد في الشرق الأوسط، حيث تمتد شركات الطاقة الصينية الشرق أوسطية إلى مشروع البتروكيماويات والغاز الطبيعي ومشاريع التكسير في الصين نفسها. وتركز السياسة الخارجية الصينية على استمرار أولوية الاقتصاد تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث تحرص على الاستفادة من عوائد التعاون الاقتصادي في مجالات البنية التحتية، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا الإنتاجية، والطاقة، والطاقة النووية، والزراعة والتكنولوجيا الدقيقة، والتعاون المالي والتجاري، وتبادل الاستثمارات.<sup>96</sup>

## 2- الممرات المائية:

تتميز منطقة الشرق الأوسط بوجود الممرات الحاكمة لـ والشديدة التأثير على حركة النقل البحري الدولي وعلى وجه الخصوص ممر قناة السويس وممر باب المندب إضافة إلى مضيق هرمز. وتأسيساً على ذلك، أدركت الصين أنّ تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن لها استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا وبلدان شرق البحر

<sup>95</sup>. Jon B. Alterman, op.cit.

<sup>96</sup>. النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب؟، مرجع سابق.

المتوسط ومنطقة الخليج ومن جهة، كما أنه يضمن وصول الإمدادات النفطية المطلوبة إليها في المقابل من جهة أخرى.<sup>97</sup>

### ج- الأسواق:

ولم يقتصر نشاط الصين الجديد في الشرق الأوسط على الهيمنة الاقتصادية، إذ أدركت "بكين" أن الشرق الأوسط كمنطقة تعجّ بالمخاطر السياسية تستوجب منها الاقتراب نحوه، مع وجود الحذر الاستراتيجي الذي يعد علامة مميزة لمقاربة الصين للشرق الأوسط. وقد اجتهدت الصين في إعادة ترتيب أوراقها السياسية، وسعت لإبراز نشاطها في الشرق الأوسط واتخذت خطوات للتوسط في نزاعات الشرق الأوسط، بعد أن أيقنت أن هذه الصراعات تؤثر على مصالحها، خاصة أن صنّاع السياسة الصينيين تخوفوا من انتشار ما يسمونه بـ"الإيديولوجية الإسلامية"، فشرعوا ما يخولهم للقيام بعمليات مكافحة للإرهاب تكون أكثر توسعاً خارج حدود الصين.<sup>98</sup>

ويتمتع الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي الصيني بميزتين هامتين من حيث السوق:

الأولى، قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية قياساً بالأسواق الأمريكية أو الأوروبية أو الإفريقية. والثانية توفر القدرة الشرائية لاسيما في الدول البترولية. وللاستثمار قرب أسواق الشرق الأوسط، وعززت الصين جهود بعض الدول لإحياء طريق الحرير القديمة، وتم ربط بعض مناطق الصين بكازخستان كمرحلة أولى، وتم ربط بعض المقاطعات الغربية الصينية بقطار يصل إلى ألمانيا ويختصر مسافة الانتقال من الصين إلى أوروبا من 26 يوماً إلى 13 يوماً في قطار نقل البضائع عبر هذا الخط.

أما القدرة الشرائية، فتتمثل في التصاعد الكبير لحجم التبادل التجاري بين الصين والمنطقة؛ فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والمنطقة من 36 مليار دولار عام 2004 إلى 107 مليارات عام

<sup>97</sup>. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص156.

<sup>98</sup>. النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب؟، مرجع سابق.



2010. إلا أن الاستثمارات الصينية في المنطقة ما تزال متواضعة قياساً بمناطق أخرى. و تعدّ المبيعات العسكرية الصينية جزءاً من قوى الجذب في السوق الشرق أوسطية، حيث تحتل الصين المرتبة الرابعة عالمياً في حجم المبيعات العسكرية للمنطقة. فقد بلغت مبيعاتها 2.1% من مجموع مشتريات المنطقة التي بلغت حوالي 111 مليار دولار.<sup>99</sup>

### الصين "والربيع العربي" في الشرق الأوسط:

حاولت الصين في بداية أحداث الربيع العربي إظهار اتباعها لنمط السياسة الخارجية الثابت في احترام السيادة الوطنية، واعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كأحد أسس سياستها الخارجية، وسعت على الصعيد الإعلامي لمنع انتشار خبر الثورة المصرية في الأوساط الشعبية الصينية، وتم اتخاذ إجراءات رقابية على مواقع الانترنت في محاولة لمنع انتشار خبر الاحتجاجات في البلدان العربية.<sup>100</sup>

وتحفظ الصينيون في البداية على استعمال تعبير "الربيع العربي" للإشارة إلى الانتفاضات والثورات الشعبية العربية، وأصبحت مناقشاتهم في اجتماعات منتدى التعاون الصيني العربي عن اعتبار هذا المفهوم تعبيراً سياسياً مفعماً بالإيحاءات وبأنه تسبّب في حالة عدم الاستقرار للدول التي شهدته ، مثلما أدّى إلى ازدياد انكشاف دوله أمام مختلف أنواع الاختراق الخارجي، وان مؤيدي هذا التعبير الغربي النشأة قد سعوا لفرض نموذج غربي على الدول العربية، الأمر الذي لا ترضيه الصين من حيث المبدأ، وإنما تؤيد نموذج الدولة القويّة التي تقوم بتأدية الدور المهم في تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها، وأن ينبثق تطورها من داخلها.<sup>101</sup>

<sup>99</sup> وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، ديسمبر 2011، على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112484450942361.html> تم الاطلاع على

الموقع بتاريخ: 2019/07/12.

<sup>100</sup> مثنى فائق مرعي، الصين والقضايا العربية.. دراسة في طبيعة المواقف والمحددات، في: المحور الثاني من مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الخرطوم 21-22 نوفمبر 2017، ص.144.

<sup>101</sup> المصدر نفسه.

ويبدو أنّ الموقف الصيني تجاه منطقة الشرق الأوسط وما شهدته من موجات الربيع العربي وتحديدًا "الثورة السورية"، أخذ يتبلور وفقاً لسياق إستراتيجية جديدة متسقة مع قدرات بكين المتنامية، حيث تجاوز الموقف الصيني من الأزمة السورية حدود عدم الرضا عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى الموقف المباشر والمعارض لتلك السياسة بشكل علني، بعدما استخدمت الصين حق الفيتو للاعتراض على مشروع القرار العربي/ الأوروبي، الذي يتبنى دعوة الجامعة العربية لتتحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة. الفيتو الصيني الذي عدّ تطوراً نوعياً مهماً ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة على نموها الاقتصادي المتسارع، وإنما أيضاً في نظرة بكين إلى دورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية، وهي التي تُعدّ من أقل الأعضاء الدائمين استخداماً لحق الفيتو، (استعملته 13 مرة خلال 41 عاماً) لتستخدم هذا الحق أربع مرّات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن، اثنان منها دعياً إلى تحيّي الرئيس السوري (بشار الأسد)، وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، الذي ينص على فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية. فعارضت الصين أي تدخل عسكري في سوريا، حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها. واللافت أن الصين كانت تستطيع محاباة معظم الدول العربية والغربية عن طريق الاكتفاء بالامتناع عن التصويت-كما فعلت سابقاً حيال القرار الخاص بالأزمة الليبية-خصوصاً أنها كانت تعلم سلفاً أن روسيا سوف تستخدم حق الفيتو لإجهاض مشروع التّدخل الدولي ضدّ نظام الرئيس الأسد، لكن بكين قرّرت أن تدلي بدلها وتعترض علانية، رغم ما استتبعه ذلك من انتقادات خليجية وأمريكية شديدة.<sup>102</sup>

<sup>102</sup> ساشا العلو، الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع، بتاريخ: 2016/04/03، على موقع:

<http://araa.sa/index.php?view=article&id=3728:2016-04-03-10-42->

[34&Itemid=172&option=com\\_content](http://araa.sa/index.php?view=article&id=34&Itemid=172&option=com_content)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/05/12.

إذن تتسم المواقف السياسية في مختلف القضايا الدولية، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما تعبّر عنه الصين باستمرار، فالجانب الأكثر أهمية بالنسبة للصين هو الجانب الاقتصادي وكل ما يسير في مصلحة تطوير هذا الجانب وتقدمه و تقوم به، والسياسة الصينية البراغماتية في علاقاتها الدولية نهج معروف، تمارسه الصين منذ عقود، كما أنه وفي المقابل يعرف عن الحزب الشيوعي الحاكم في الصين ديكتاتوريته، وبأنه نظام سياسي مغلق يخشى في أحيان كثيرة، أن تنتقل إليه موجات المطالبة بالديمقراطية من باقي دول العالم، لذا فتركيزه ينصب على التنمية الاقتصادية التي ستسمح بدورها بتحسين معيشة السكان. كما أنّ رؤية الصين لعالم يسوده السلام ترى أنّ من أولوياته عدم التدخل في شؤون الدول.

# الفصل الرابع

الصعود السلمي للصين بين

مواجهة التحديات الداخلية

وانعكاسات الصعود على

المستوى الدولي.

## الفصل الرابع: الصعود السلمي للصين بين مواجهة التحديات الداخلية وانعكاسات صعودها على المستوى الدولي.

يبحث هذا الفصل في مختلف ما يواجهه الصعود السلمي الصيني من تحديات سواء على مستوى واقعها الداخلي وتعبيراته، أو على مستواها الإقليمي وما يفرزه من نزاعات جيوبوليتيكية مع دول الجوار، أو على المستوى الدولي والعلاقات التي نتجت عن صعودها كقوة في العلاقات الدولية، منها علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا شكل تعاطيها مع المنظمات الدولية، وكذا التفاعلات التي يصنعها دورها في النظام الدولي بعد الصعود.

إذن، سنعالج في المبحث الأول أهمّ التحديات الداخلية التي تواجه الصين في مسارها السلمي، وصعودها كقوة اقتصادية؛ حيث لا تزال تعمل على ترسيخ مكانتها كقوة دولية، في بيئة جيوبوليتيكية تفرض عليها التعاطي معها ضمن حدود لا تتعارض مع نهجها السلمي، وفي الوقت نفسه تمكّنها من الحصول على كلّ مطالبها سواء إقليمياً أو دولياً، وهي بذلك تواجه تحديات كبيرة، متعددة المستويات.

ونعالج في المبحث الثاني علاقاتها الإقليمية وما ينجّر عنها من توترات ونزاعات لأسباب كثيرة وهو ما يمكن أن يعيق مسارها السلمي، ويهدّد إستراتيجيته.

ونتّجه في المبحث الثالث إلى تفاعلات الصين في النظام الدولي، منها علاقاتها مع الولايات المتحدة، وبالمنظمات الدولية، وأهدافها في النظام الدولي بعد الصعود ومدى استجابة النظام الدولي لمطالبها، وهذا بالموازاة مع إملاءات نهجها السلمي وتطلعاته.

## المبحث الأول: نشوة الصعود الصيني و القيود الداخلية.

## المطلب الأول: جيوبوليتيك في المحيط الصيني.

## 1- القوة البحرية عماد قوة الصين العسكرية

يعتمد التحليل الجيوبوليتيكي للقضايا الدولية على طبيعة الأوضاع السائدة ( تفاعلات علاقات القوة ) والتركيب الجغرافي، وهو ما يجعل، الآراء الجيوبوليتيكية تختلف باختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغيرتكنولوجيا الإنسان وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض، وفي هذا قال ماكيندر "كلّ قرن جيوبوليتيكيته".<sup>1</sup>

عند القيام بالتحليل الجيوبوليتيكي للمحيط الصيني نجد أنّ الصين كفاعل نشط يسعى لتحصيل موارد قوّة جديدة (لاسيما الاقتصادية) منحها إياها موقعها الجغرافي من أجل تنفيذ تصوراتها الجيوستراتيجية ومن ثم تحقيق أهدافها الإستراتيجية. وتستند في ذلك على الانخراط في النشاط المنظماتي. ويتبع قادة الصين إستراتيجية أمنية، ضمن الإستراتيجية الوطنية، لتقليص أوجه الضعف والتعامل مع التهديدات ودعم نهوض الأمة. و يشمل ذلك جهود تشكيل بيئة دولية أكثر ملاءمة لممارسة القوة الصينية المتزايدة بما في ذلك السعي إلى إدخال تغييرات على المؤسسات والمنظمات القائمة وإنشاء مؤسسات ومنظمات جديدة. أمّا على الصعيد الإقليمي، فقد عززت هذه الإستراتيجية إنشاء مؤسسات ومنظمات تتعلّق بالأمن لا تضمّ تمثيل الولايات المتحدة، مثل "مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة" و"منظمة شانغهاي للتعاون". وبالإضافة إلى تشكيل البيئة، تسعى الإستراتيجية الأمنية للصين كذلك إلى تعزيز حماية مصالحها الرئيسية؛ بما في ذلك الأمن القومي والأرض والسيادة والتنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 51.

وبالمثل، تجاوزت سياسات الدفاع بالصين بمرور الوقت التركيز على الدفاع عن الوطن. وتشمل هذه التهديدات "الاستقلال" المحتمل لتايوان، والنشاط الانفصالي في أقاليم الصين الغربية، وجهود الأطراف المنافسة المطالبة بالسيطرة على بحري الصين الجنوبي والشرقي.<sup>2</sup>

وتُسهّم التغييرات الأخيرة في التوجيه الاستراتيجي للحزب الشيوعي الصيني المقدم إلى جيش التحرير الشعبي في توسيع نطاق مفهوم خوض حروب محلية؛ في ظل ظروف معلوماتية ليّشمل خوض هذه الحروب مع تركيز على المجال البحري. يؤكّد الكتاب الأبيض للإستراتيجية العسكرية الوطنية لعام 2015 أهمية الاستعداد لعمليات الطّوراء المحتملة في المناطق المحيطة (بحري الصين الجنوبي والشرقي)، والتحوّل التدريجي من التّركيز على "الدفاع عن الشاطئ" إلى مزيج من الحماية الشاطئية و"الحماية في عرض البحر".<sup>3</sup>

وفي هذا الإطار تعتبر كتابات "زانج وينمو" (Zhang Wenmu) أستاذ أبحاث الفضاء بجامعة بكين في الإستراتيجية الصينية من أكثر الكتابات تأثيراً في فضاء التفكير الإستراتيجي الصيني منذ عشر سنوات على الأقل. فدراسته المطولة بعنوان "القوة البحرية والخيارات الإستراتيجية للصين" تعتبر من الدراسات التأسيسية التي ينظر إليها أنها من الدّراسات ذات تأثير السّطوة وقد أخذ بها من قبل الدّولة الصينية في صياغة إستراتيجيتها العظمى في الأعوام الأخيرة. وتدعي هذه النظرية لـ "وينمو" أنه لا عودة

<sup>2</sup>. تيموثي آرهيث، كريستين غانيس، كورنيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الإستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع والقدرات القتالية، على الموقع: [https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR1400/RR1402/RAND\\_R1402z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1402/RAND_R1402z1.arabic.pdf)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/02/02.

<sup>3</sup>. المصدر نفسه.

للوراء إلى حالة الانتشار القاري فقط، كما تؤكد على فكرة الاستقلال وأسبقيتها على الأمن، مع السعي نحو القوة البحرية المناسبة للحصول على الحقوق الصينية في البحار.<sup>4</sup>

ويضيف "وينمو": لقد حدّدت قوة البحر مصير الأمم، والصين ليست استثناء. في الماضي، تباطأت الصين ولكن من المؤكّد تراجعها إلى دولة منقسمة ومستعمرة كانت في أيدي القوى الأجنبية - إلى حدّ كبير - كان بسبب فشلها كقوة بحرية. فحروب الأفيون في عام 1840 و 1854 على التوالي، وكذلك الحرب الصينية اليابانية لعام 1895، هي أمثلة تظهر الهزائم الحاسمة للصين في البحر، ممّا أدّى في النهاية إلى فشلها كدولة. كما أنّ تأخّر حلّ قضية تايوان ترجع بشكل كبير إلى قوة الصين البحرية غير الكافية. وتنقسم الآراء في الصين إلى حدّ كبير حول ما إذا كان الأمر كذلك أم أنّه لا ينبغي على الصين أن تسعى إلى القوة البحرية. بالنظر إلى طبيعة الترابط العالمي والهزائم البحرية الكارثية لبلدان معيّنة في التاريخ، لقد طرح البعض أنّه من غير الضروري أن تؤكد الصين على قوة البحر في عملية التنمية الاقتصادية. و أكد آخرون على أهميّة العمل على تقوية البحرية الصينية من أجل التنافس مع غيرها من القوى البحرية للهيمنة.<sup>5</sup>

و بالنسبة له فإنّ المفهوم الغربي التقليدي لقوة البحر هو القدرة على التحكم في البحر، في حين أنّ مفهوم الصين لقوة البحر هو التزاوج بين مفهوم المساواة في الحقوق البحريّة وقوة البحر. في الحالة الأخيرة، لا يمكن أن يتجاوز تطبيق السّلطة على البحار الأولى، بل ينبغي أن يخدم هدف ونطاق الحقوق البحرية للأمة. إذا كان "الحق البحري" هو الامتداد الطبيعي لمفهوم "السّيادة الوطنية"، فإنّ "القوة البحرية" تقتصر على وسائل الحفاظ على مصالح الأمة في البحر. و حسبه أيضاً فسوف يكون الهدف من وراء

<sup>4</sup>.Zhang Wenmu, *Sea Power and China's Strategic Choices*, china security, summer 2006,pp.23,24.

<sup>5</sup>.*Ibidem*.



قوة بحرية صينية، هو توفير قدرة الصين على الدفاع بشكل مستقل عن حقوقها في العالم على قدم المساواة مع الآخرين.<sup>6</sup>

لقد انتقل التركيز الصيني من القوة البرية إلى القوة البحرية منذ فترة التسعينيات؛ حيث أن الأولوية العليا التي تعطيها النخبة السياسية والعسكرية الصينية لتحديث البحرية هي دليل على تقييمها أن القوات البحرية الصينية وليس قواتها البرية هي التي ستكون في خط المواجهة في الدفاع عن مصالح الصين في العقود المقبلة.<sup>7</sup>

ومنذ بداية الإصلاحات داخل جيش التحرير الشعبي الصيني؛ بدت الصين عازمة بمزيد من الحزم لتحقيق مصالحها ومطالبها في المجالات البحرية المتنازع عليها، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت منذ فترة طويلة لتخفيف التصورات الإقليمية عن "تهديد الصين"، فإن الإجراءات الصينية في بحر الصين الشرقي والجنوبي أثارت قلق جيران الصين والولايات المتحدة على حد سواء. وكما هو الحال في السنوات العديدة الماضية، أصبحت الصين أكثر حزمًا على نحو متزايد في وضع مطالبها الإقليمية في محيطها القريب، و التي أثارت انزعاج الجهات الفاعلة الإقليمية من الإجراءات الصينية المتزايدة و دعت إلى تدخل أكثر نشاطًا من جانب الولايات المتحدة.<sup>8</sup>

وقد عملت مجموعة من المتغيرات على زيادة المعضلة الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا، ما جعلها منطقة خطرة جداً. فمن منظور واقعي فإنّ التغييرات السريعة وغير المتوقعة في توزيع القدرات في جنوب شرق آسيا لا يمكن فحسب أن تزيد من سوء الظنّ وعدم اليقين، وإنّما أيضاً يمكن لأهمية الممرّات البحريّة وموارد الطّاقة الأمانة لكل الفاعلين الإقليميين تقريباً أن تشجّع منافسة مزعزعة للاستقرار،

<sup>6</sup>. Ibidem.

<sup>7</sup>. Peter Howarth, *China's Rising Sea Power*, (New York:Routledge 2006),p.4.

<sup>8</sup>. Roy Kamphausen David Lai , *The Chinese People's Liberation Army In 3135* ,(Alabama U.S. Army War College Press , 2015),p.8.

بالإضافة إلى التواجد الأمريكي المستمر و الموجّه بشكل الأساسي ضد الصين و كوريا الشمالية، مما يؤدي إلى السعي إلى تطوير قدرات إظهار القوة في البحار، و لقد كان هناك قلق شديد بشأن التدايعات الأمنية لصعود الصّين كطرف استراتيجي رئيسي في منطقة جنوب شرق آسيا وما وراءها واضحاً، كما كان على مدى نصف العقد الأخير لاسيما من حيث تأكيدها البحري والوجود المتنامي للقوات البحرية لجيش التحرير الشعبي في المياه الإقليمية.<sup>9</sup>

من دون إغفال نقاط ضعفها العديدة، تتميز الصّين بعدة سمات أساسية، تميّزها عن بقية الفاعلين الجيوستراتيجيين. فهي تقع على الطرف الأقصى لمنطقة الحافة في أكثر نقاطها ديناميكية (الشرق الأقصى)، وعلى المحيط المحوري للسياسات العالميّة (الباسفيكي)، وتلتصق من طرفٍ آخر، بمنطقة القلب في أهمّ نقاطه (كازاخستان - منغوليا الداخلية)، فإنّ الصّين، ببساطة، هي في موقع فريدٍ للغاية في الجيوسياسية العالميّة. يتعرّز هذا الموقع من حقيقة مفادها أنّ الصّين قوة كبرى ذات طبيعة مزدوجة بريّة وبحرية، وهو ما يمكنها من تعزيز اتصالاتها مع القلب، وعبر الحافة، جنباً إلى جنب. وبخلاف الولايات المتحدة، القوة البحرية الخارجية بالنسبة لأوراسيا، والتي تحتاج إلى مواقع أرضية ووسائط بحرية لنقل القوة ونشرها، فإنّ الصّين جزء طبيعي من أوراسيا، و الآفاق واعدة أمام نمو القوة العسكرية الصينية، بشقيها البحري والبري، في العقدين المقبلين، فضلاً عن أن الصّين تطلّ على المياه الدافئة، وربما شابته الهند الصّين، سواء من حيث عدد السّكان أو الاتصال بالقلب (على الرغم من أنّه غير مباشر وعبر أفغانستان) والتماسّ مع أجزاء واسعة من الحافة(عبر البر مباشرةً أو من خلال مياه المحيط الهندي وبحر

<sup>9</sup>. The International Institute for Strategic Studies ,The Military Balance2018, (Oxford,UK:Routledge, 2018),p.2019.

(العرب)، إلا أن الصّين تفوق الهند بإطلاقتها على الباسيفيكي، ولكونها جزءاً من ديناميكية القوى في شرق آسيا،<sup>10</sup>

و قد مكّنت الطّبيعة المزدوجة للقوة الصّينية بكين من تحدّي خصومها، سواء في البرّ أو البحر. مع ذلك، وريثما تطوّر بكين ذراعها البحرية، وتعزّز سيطرتها على بحر الصين الجنوبي (البحر المقابل للمتوسط في شرق آسيا)، وهو الأمر الذي يشكل تهديداً محتملاً لموقع كلّ من الولايات المتحدة واليابان الباسيفيكي والعالمي، وستكون له تداعيات على موازين القوى الإقليمية في شرق آسيا، تركّز الحكومة الصينية إستراتيجيتها على التوغّل في قلب العالم (آسيا الوسطى)، وصولاً إلى الخليج والبحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا. هذا ما دفع السلطات الصينية إلى إحياء "طريق الحرير التاريخي" عبر مشروع "الحزام".<sup>11</sup>

ومن بين القضايا التي اكتسبت أهمية كبيرة لدى صناع القرار الصيني، ولها تأثير بالغ على محيطها الخارجي؛ قضية تايوان التي استنزفت الكثير من التفكير الاستراتيجي للنظام السياسي الصيني ولا تزال على رأس الأولويات والقضايا في الصين.

ويعتبر موضوع تايوان الموضوع الأكثر حساسية لدى الساسة والعسكريين الصّينيين، وتتعامل الصّين مع موضوع تايوان الذي يعود إلى أكثر من خمسين (50) سنة عبر سياسة الاحتواء والدفع السلمي باتجاه إعادة توحيد الجزيرة مع الوطن الأم عن طريق استغلال الصعود الاقتصادي للبلاد وسياسة التنمية السلمية، ولكن دون أن تستبعد في نفس الوقت إمكانية اللّجوء إلى القوة؛ في أيّ مرحلة من مراحل النزاع على الجزيرة. ولا تقف القضية التايوانية عند حدود البلدين، فهي خليط من تعقيدات إقليمية ودولية؛

<sup>10</sup>. أنيس الوهبي، الصين والجيوبوليتيك العالمي الجديد، بتاريخ: 2016/06/27، على الموقع:

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/6/26/> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/07/22.

<sup>11</sup>. المصدر نفسه.

وأى صراع عليها لابد وأن يجتذب الولايات المتحدة وليس من المستبعد اليابان أيضاً. وفي خضم التجاذب بين الاستقلال وإعادة التوحيد، يزداد النفوذ والصراع الإقليمي والدولي المترقب للنتائج التي سينجم عنها هذا التجاذب بما يرتبه من التزامات للتدخل لصالح تايوان ضد الصين أو البقاء على أهبة الاستعداد في "الستاتيكو الحالي". حتى أنّ البعض يرى تايوان من الأهمية بمكان أنها قد تكون المكان الوحيد على الأرجح في العالم الذي من شأنه أن يؤدي إلى صدام بين قوتين نوويتين كبيرتين.<sup>12</sup>

وتأتي مشكلة تايوان\* في كون الإدراك السياسي للمشكلة التايوانية، في العلاقة الأمريكية الصينية في ثلاث صور:<sup>13</sup>

**الأولى:** صورة الطرف المهتد لأمن النظام السياسي في الصين وبخاصة أن تايوان أصبحت مركزاً لتجمع المعارضين لهذا النظام ومنازعة حكومته على تمثيل الشعب الصيني على المستوى الدولي، بالإضافة إلى أن تايوان تمثل النموذج الغربي الليبرالي في الحكم والاقتصاد على خلاف النموذج الشيوعي في الصين، وتجسدت صورة هذا الإدراك في الواقع في حرب فيتنام، خلال هذه الحرب صارت تايوان قاعدة

<sup>12</sup>. علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، مرجع سابق، ص 240.

\* تايوان جزء من أراضي الصين منذ القدم ويفصلها عن بر الصين الرئيسي مضيق بحري اقصر مسافة بين ضفتيه مائة وثلاثين كيلومتراً فقط.. بعد انسحاب حزب الكومينتانغ إلى جزيرة تايوان ظل على صراع ومواجهة، بدعم من الولايات المتحدة، مع جمهورية الصين الشعبية الممثل الشرعي الوحيد للصين، وهذا بالطبع جعل جزيرة تايوان معزولة عن البر الصيني الرئيسي طوال السبع والخمسين سنة الماضية.. انت قبل عام 1949 جزء لا يتجزأ من دولة الصين الكبرى، واعتبرت عضواً مؤسساً لهيئة الأمم المتحدة وأحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن حتى تم تغيير الكيان السياسي وصاحب حق العضوية عام 1971 لحق جمهورية الصين الشعبية بناءً على القرار رقم 2758 والصادر عن جمعية الأمم المتحدة باعتبار جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للكيان السياسي السابق والذي عرف بجمهورية الصين الموحدة قبل نشوب الحرب الأهلية عام 1949 والتي ترتب عنها سيطرة الشيوعيين على الصين المعروفة الآن باسم جمهورية الصين الشعبية في حين سيطر القوميون على جزيرة تايوان.

<sup>13</sup>. بلحري عومار، دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجية والمستقبلات، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، أكتوبر 2008، ص 44.

لوجستية للقوات الأمريكية المتمركزة في جنوب شرق آسيا ، وأدى هذا إلى إدراك صناع القرار أن تايوان أصبحت عنصراً مهدداً لأمن بلادهم .

**الصورة الثانية:** بقاء تايوان منفصلة عن الصّين، يكرّس لاحتلال الأجنبي لأراضي الصّين وقد ساعد على تدعيم هذا الإدراك الوجود الأجنبي المباشر على أراضي الجزيرة مثل: وجود الأسطول السابع الأمريكي في مضيق تايوان ومعاهدة الأمن المتبادلة بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1954.

**الصورة الثالثة:** تجسّدت في تكريس انفصال تايوان عن الصّين الشعبية، فرغم ارتباط قضية تايوان بالعلاقات الأمريكية الصينية، فقضية التمثيل الدبلوماسي في الأمم المتحدة والتي انتزعتها الصين الشعبية سنة 1971 من تايوان ، ورغم ذلك لم تتمكن الصّين من ممارسة سيادتها الفعلية على الجزيرة.

على مستوى آخر يعتبر الحزب الشيوعي الصّيني الحاكم في الكتاب الأبيض سنة 2015 تحت عنوان، "الإستراتيجية العسكرية للصين " أنّ قضية تايوان لا يمكن أن تخضع بأيّ حال من الأحوال إلى المساومة ومحاولة الإقدام على أيّة قرارات انفرادية من تايوان يعتبر مساس بالسيادة الوطنية للصين في الجهة المقابلة تتوجّس الصين من التوجه الأمريكي الجديد لـ "دونالد ترامب" الذي يسعى إلى استفزازها بإعادة إحياء ما يعرف بـ"قانون العلاقات مع تايوان " الذي أقرّه الكونغرس في عام 1979.<sup>14</sup>

وقد دعا الرئيس الصّيني "شي جين بينغ" إلى "إعادة توحيد" بلاده مع تايوان، حتى بالقوّة إذا لزم الأمر، لكن الرئيسة التايوانية "تساي إنغ-ون" أعربت عن رفض هذه الدّعوة بعدها بساعات. وقال الرئيس الصّيني -في كلمة ألقاها خلال مشاركته في فعالية حملت عنوان "رسالة إلى الرفاق في تايوان"، بقاعة الشعب الكبرى في العاصمة بكين-إنّه يجب إعادة توحيد الصّين، وفقاً لوكالة الأنباء الرسمية الصينية

<sup>14</sup>. ناصر التميمي، صعود الصين: "المصالح الجوهريّة لبكين والتداعيات المحتملة عربياً"، مجلة المستقبل العربي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.461، جويلية 2017، ص ص66-67.

(شينخوا).<sup>15</sup> وأضاف "شي" أنّ الصّين تريد تحقيق توحيد سلمي، لكنّها لا تترك "مجالاً للنشاط الانفصالي". وبينما أشار شي إلى أنّ "الصينيين لا يقاتلون الصينيين"، قال إن بلاده لا تعد بالتخلي عن استخدام القوة وتحتفظ بخيار إتباع جميع الوسائل الضرورية.<sup>16</sup>

إنّ عزم الحكومة الصّينية على حل مسألة تايوان وتوحيد البلاد هو عزم ثابت، إلا أنّ سياستها بشأن حلّ هذه المسألة شهدت بعض التغيّرات على مدار الأعوام الطويلة الماضية .. فقبل عام 1979 وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين ضفتي المضيق تشهد حالة من العزلة التامة، كانت الحكومة الصينية تفكر في تحرير جزيرة تايوان باستخدام القوة العسكرية، ولكن بعد عام 1979؛ طرحت الحكومة الصّينية مبدأها الجديد الرّامياً إلى حل قضية تايوان من خلال الوسائل السلمية بالتزامن مع تأكدها على عدم التّخلي عن حقها في استخدام القوة لتحقيق توحيد البلاد وكبح محاولات جميع القوى الانفصالية التي تحاول فصل تايوان عن الوطن الأم وأيضاً مواجهة التدخل الأجنبي في قضية توحيد البلاد<sup>17</sup>.

إنّ، يعتمد الجيوبوليتيك على الجغرافيا والسياسة. السياسة مبنية على أساسين: العسكري والاقتصادي. يتفاعل الاثنان ويدعم كل منهما الآخر. بالنسبة للصين، فإنّ تأمين مناطقها العازلة يزيل المشاكل العسكرية عموماً. المشاكل المتبقية بالنسبة للصين هي القضايا طويلة الأجل المتعلقة بتوازن القوى في المحيط الهادئ، والمنافسة الدولية القوية هناك، قوتها البحرية وتأمين جغرافيتها المتعلقة بالحدود

<sup>15</sup>. الرئيس الصيني يدعو إلى ضم تايوان ولو بالقوة، على موقع الجزيرة أخبار: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/1/2> ،بتاريخ: 2019/1/2، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/02/22.

<sup>16</sup>. المصدر نفسه.

<sup>17</sup>. عناوين للقضية التايوانية ..تعقيدها وتشابكاتها، على الموقع: <http://www.arabsino.com/articles/10-05-> [26/2548.htm](http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2548.htm) ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/7/12.

الإقليمية، والحفاظ على وحدتها بمعالجة مشكلات الأقاليم التابعة لها، باقي مشاكلها نابعة مما أنتجه صعودها الاقتصادي وهو ما سيجري معالجته في المراحل التالية بالتفصيل.

### المطلب الثاني: التحديات البيئية

بعد أن حققت الصين نمواً اقتصادياً هائلاً، صار عليها أن تواجه مجموعة من التحديات البيئية والتي يربطها الكثير بالنمو الاقتصادي وتزايد طلبها على الطاقة، ومع ذلك فالصين تواجه العديد من مصادر القلق البيئي ذات الصلة بإستراتيجيتها التنموية، وبأهدافها الإستراتيجية التي تصبو إليها منذ مدة. ومن أكثر المشكلات التي تواجهها في هذا الإطار مشكلة التلوث الهوائي، وتلوث المياه وندرتها، التصحر والنفايات الصلبة.

ويشكل التلوث البيئي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري العالمية التي تفاقم من عملية التغير المناخي تحدياً ضخماً للصين ولشريعة الحزب الشيوعي الحاكم في البلاد مع تحول هذا الموضوع مؤخراً إلى الهاجس رقم واحد في البلاد كما يقول "تشين جينبينج" (chenjiping) وهو مسؤول سابق رفيع المستوى في الحزب الشيوعي. و وفقاً لرئيس مجلس نواب الشعب الصيني آنذاك؛ فإنّ الصين دفعت ثمناً بيئياً باهظاً مقابل ثلاثة عقود من التنمية وقد أصبح الوضع البيئي الهاجس الأول للناس.<sup>18</sup>

فمشكلة تلوث الهواء في الصين مثلاً باتت أكثر بروزاً في السنوات الأخيرة، إذ تضم الصين ستة عشر (16) من بين عشرين (20) مدينة الأكثر تلوثاً في العالم. و تتجلى حدّة وخطورة التلوث الهوائي في الصين من خلال سحب الدخان التي تغطّي أجواء المدن الصينية الكبرى، حيث انتشرت مقولة أن "من

<sup>18</sup> . علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، مرجع سابق، ص242.

يزور الصين (خاصة بكين أو شنغهاي) قد يمضي هناك أسابيع عدة دون أن يرى الشمس"، وحسب مكتب البيئة في بكين، فإنه في سنة 2013 عرفت بكين 176 يوماً بنوعية هواء جيدة، و189 يوماً من التلوث الهوائي الخطير، وهذا إضافة إلى انتشار الروائح الكريهة، وامتلاء الهواء الذي يستنشقه الصينيون اليوم بالرصاص والعديد من المواد السامة.<sup>19</sup>

أمّا عن مشكلة تلوث المياه، فقد كانت من بين أكثر القضايا البيئية الوطنية إلحاحاً منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في الصين في بداية الثمانينات في القرن الماضي، 85% من البحيرات و 57% من المياه الجوفية الملوثة، وحوالي 300 مليون من سكان الأرياف لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النقية...واليوم هناك خمسة من بين سبعة أنهار كبرى في الصين، والتي تمثل 70 بالمائة من المياه العذبة هناك غير قابلة للاستخدام لآدمي،...كما يعتبر تلوث المياه السبب في عديد الأمراض وحالات الوفاة في الصين. وكننتيجة لمشكل المياه المركبالمشار إليه، تتوقع وزارة المياه الصينية حلول أزمة مياه خطيرة بحلول 2030.<sup>20</sup>

من جهة أخرى، تعرف ظاهرة التصحر ازدياداً مستمراً كلّ عام وتزحف على باقي مساحة البلاد، والصحراء في طريقها لأن تغطّي ثلاثة أرباع مساحة البلاد، ويعرب عن هذا الوضع عامل البيئة "بيتر هيك" بالقول: "لم يعد يبقى للصينيين سوى جزء صغير من بلدهم تزدهم فيه كل أنشطتهم الاقتصادية والصناعية والزراعية، وهذا لا يمثل سوى ربع مساحة الصين".<sup>21</sup>

<sup>19</sup>. مباركية منير، "القوى الصاعدة والتحدّي البيئي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.7، (جويلية 2014)، ص 50.

<sup>20</sup>. فولفجانج هيرن، التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: المجلة

العربية، 2011)، ص 175.

<sup>21</sup>. المكان نفسه.



لا شك أنّ الاستمرار على هذا المسار سيكون له تداعيات وخيمة، كما أنّه سيضع ضغوطاً على موازنة الصّحة وسيعطل من قدرات البلاد الإنتاجية وسيعرقل النّمو وسيحرم البلاد من الموارد الغذائية والمائية اللازمة، كما أنّه سيقضي بيئياً على مساحات واسعة من الأراضي، والمشكلة أنّ تداعياته لن تبقى في حدود الصّين وإنّما ستتعدّها إلى المجال الإقليمي والدولي. وعلى الرّغم من وعي القيادة الصينية بمخاطر هذا التّحدي على البلاد وعلى الشعب الصّيني وحتى على شرعية القيادة السّياسية نفسها، إلا أن معالجة هذه المشكلة لا تجري على نفس وثيرة تقاومها حتى الآن، حيث يفترض ذلك إجراء تحوّل كامل في نمط التّمية الصّينية.<sup>22</sup>

في جانب بيئي آخر، أصبحت الصّين تُوصف بأنّها "مقلب قمامة العالم"، فهي تنتج ثلث قمامة العالم ومعظمها لا تتمّ معالجته، و أكثر النّفايات الإلكترونيّة في العالم ينتهي بها الأمر في الأراضي الصّينية، كما تعتبر الصّين الوجهة الاستثمارية الأشهر لأكثر الصّناعات الملوّثة في عصرنا وفق ما جاء في كتاب "تدفق النّهر الأسود" للكاتبة الأمريكيّة "إليزابيث إيكونومي".<sup>23</sup>

وتعود النّتائج التي سجلتها الصّين في الإضرار بالبيئة إلى مجموعة من العوامل، ترجع بالأساس إلى نموذجها التّموي الذي اعتمده مع بداية الإصلاحات الاقتصادية في نهاية سبعينيات القرن الماضي، حيث تميز نموذجها التّموي بعدة سمات كان لها الأثر الكبير على البيئة في الصين والعالم:<sup>24</sup>

<sup>22</sup>. علي حسين باكير، مستقبل الصّين في النّظام العالمي (دراسة في الصّعود السّلمي والقوّة النّاعمة)، مرجع سابق، ص 244.

<sup>23</sup>. فولفجانج هيرن، مرجع سابق، ص ص 188-189.

<sup>24</sup>. منير مباركية، القوى الصّاعدة والتّحدي البيئي، "المجلة الجزائرية للأمن والتّمية"، مرجع سابق، ص ص 54-56.

## 1- أولوية تحقيق نسبة نمو سنوي مرتفعة والمحافظة عليها:

من أجل الحفاظ على استمرارية نسبة نمو مرتفعة لا يتوقف العمل والإنتاج في الصين، فلا مجال للوقوف على الأضرار البيئية أو التقليل من حدتها، "فالشعب الصيني يعمل ليل نهار، وطيلة أيام الأسبوع"، وبذلك "الصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تعرف عطلة نهاية الأسبوع". وإن كان هذا النمط مفيداً جداً من النواحي الاقتصادية والسياسية، إلا أنه من منظور بيئي أو من منظور التنمية المستدامة، يعتبر كارثياً على حاضر ومستقبل البيئة في الصين والعالم؛ إذ ساهم في تعقيد المشكلات البيئية وتراكمها نتيجة صعوبة حلها.

## 2- التصنيع الكثيف والضخم:

قام نموذج التنمية الاقتصادية الصيني على التصنيع سواء للأسواق المحلية أو الدولية، ولكن نمطها الصناعي قديم ويرتكز على الصناعات الثقيلة المفرطة في الاستخدام الطاقوي وعالية التلوث، ولم تتخلص منه حتى السنوات القريبة الماضية. وهو السبب الرئيسي الذي يؤدي بالحثم إلى ظهور سخونة زائدة وتلوث الهواء، و شدة الخناق على الموارد الطبيعية... وقد أدركت واعترفت حتى السلطات الصينية بالأضرار البيئية الكبيرة التي تسببت فيها الصناعة الصينية، خاصة على مستوى البيئة المحلية.

## 3- استقلالية القرار الاقتصادي للمقاطعات والأقاليم:

لعبت استقلالية القرار لدى الحكومات المحلية دوراً رئيسياً في النهضة الاقتصادية الصينية مثلها مثل الإصلاح المؤسسي، فهناك إجماع بين الاقتصاديين الصينيين أن نموذج تقوية الحكومات المحلية وتشجيع المنافسة فيما بينها، خاصة المنافسة على أموال الدولة، كان السائق الأول للمعجزة الاقتصادية الصينية في العقود الأخيرة، ولكن في السنوات الأخيرة بدت سلوكيات تلك الحكومات أكثر تعنتاً، ولا تحترم المعايير والإجراءات الضابطة للمشاريع بما فيها التدابير البيئية، وتتسبب في التقليل من فاعلية

السياسات البيئية، و تبطل محاولات الحكومة المركزية ضبط زيادة نسبة النمو لتقليل الأضرار البيئية، وهو ما أثار اهتمام وتحفظ عدة وكالات ومؤسسات رسمية صينية.

#### 4- الاعتماد على الطاقات غير المتجددة:

إنّ النموذج التنموي الصيني قائم أساساً على التصنيع غير الصديق للبيئة، والذي يعتمد على الاستخدام الكثيف للطاقات غير المتجددة، إذ تستخدم طاقة الفحم في الصناعة وتوليد الطاقة بنسبة 75 بالمائة، في حين أنّ الطاقة النووية الأقل تلويناً لا تمثل سوى 4 بالمائة. وهو ما جعل الصين تعتبر حتى الآن أقلّ الاقتصادات كفاءة في استخدام الطاقة، إذ يصل استهلاك الصين للفحم إلى 50 بالمائة من الاستهلاك العالمي، وهي تنتج انبعاثات تزيد بمقدار تسع مرّات لكلّ وحدة من المنتجات عمّا تنتجه اليابان، وخمس مرّات أكثر مما تنتجه الولايات المتحدة.

#### 5- التجاهل والتحدي القاتل للطبيعة

إنّ مبالغة القادة الصينيين في تعظيمهم للإنسان وتحديهم للطبيعة، جعلتهم ينتهجون النهج الخطأ فلم يتمّ إدراج صنع وتنفيذ السياسات البيئية بشكل كامل في التخطيط تجاه البيئة الاقتصادي أو عمليات التشريع، و كان التعامل الصيني مع قضايا ومشكلات البيئة يميل إلى أسلوب "محاربة النيران بدل الوقاية من وقوعها"، فتضرّر كلّ البشر، والصينيون على وجه الخصوص، نتيجة تعاملهم السيئ مع الطبيعة. ومع أنّه لا يوجد شك في أنّ الجهود الصينية لتقليص التراجعات الإيكولوجية قد حققت بعض النجاح، إلا أنّ قوى التنمية الاقتصادية تبقى أقوى من السياسات البيئية التي تبقى مهمشة.

ويمثل التحدي البيئي هاجساً أمام المسؤولين الصينيين الذين يروجون لفكرة الصعود الصيني السلمى؛ فانهيار البيئة في الصين وتداعياته المحتملة على دول الجوار والعالم ككل، يريك الصورة السائدة عن إستراتيجية التنمية السلمية والمشاركة التي عملت الدبلوماسية الصينية لسنوات طويلة على نشرها

عالمياً من أجل توفير ظروف دولية مساعدة للصعود الصيني، ورفع كلّ التّحفّظات القائمة حوله. ومع بداية الحديث عن الصين كأكبر مصدر للتلوث في العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية،( خاصة بعد التقرير الذي أعدّه فريق من الخبراء من جامعة كاليفورنيا الأمريكية سنة 2008)، الذي جاء فيه أنّ الصين قد تجاوزت الولايات المتّحدة "أكبر إستراتيجية تتعرض لأكبر خرق لها "الصّعود السلمي" ، حيث تحوّلت الصين في نظر البعض إلى أكبر مُهدّد للحياة البشرية ككلّ، وينظر إلى استمرار مسار صعودها وفق النّمودج الحالي على أنّه استمرار في تدمير البيئة والحياة على كوكب الأرض.<sup>25</sup>

وبشكل مباشر، يُنظر إلى الصين على أنّ بإمكانها أن تفعل أشياء من أجل البيئة ولكنّها لا تفعل، أو لا تستجيب بالمستوى المطلوب على الأقل، وهذا من شأنه أن يضع علامات استفهام أمام الصين كدولة مسؤولة ومنسجمة مع المنظومة البيئية الدّولية. و قد علق رئيس الوزراء البريطاني الأسبق " توني بلير " قائلاً: "على الأمد البعيد، لن تكون هناك قضية أكثر أهمية من قضية تغير المناخ"، ولن يتوصل العالم إلى اتفاق بشأن احتمالات تقليل هذه الظاهرة إلا بمشاركة الصين، والولايات المتحدة، والهند وبهذا يكون "بلير" قد خصّ القوة العظمى والقوتين الصّاعدين بالمسؤولية الكبرى والدّور الحاسم في مواجهة أكبر الأخطار البيئية المتمثّل في التّغير المناخي أو الاحتباس الحراري. كما أنّ الصين متهمّة بتعطيل الجهود الدولية للتعامل مع التّغير المناخي والاحتباس الحراري، ويصل الحدّ بالبعض إلى اعتبار أنّها تشكّل تحالفاً مع القوة المهيمنة(الولايات المتحدة الأمريكية) في هذا المجال وهو ما يتسبب في استمرار الإضرار بالبيئة العالمية.<sup>26</sup>

<sup>25</sup>. مباركية منير، المرجع السابق، ص 57.

<sup>26</sup>. المرجع نفسه، ص 58.

وعلى الرغم من وعي القيادة الصينية بمخاطر التحدي على البلاد، وعلى الشعب الصيني وحتى على شرعية القيادة السياسية نفسها، إلا أنّ معالجة هذه المشكلة لا تجري على نفس وتيرة تفاقمها حتى الآن، حيث يفترض ذلك إجراء تحول كامل في نمط التنمية الصينية. وبالمقابل ينظر إلى الصين -الدولة ذات الإمكانيات المالية العظيمة نتيجة احتياطها الضخم من العملة الأجنبية - على أنّه بإمكانها أن تقوم بمجهودات أكبر من أجل البيئة ولكّنها لا تفعل ذلك، أو بالأحرى لا تستجيب بالقدر المطلوب على الأقل، وهذا من شأنه أن يثير حولها علامات الاستفهام باعتبارها دولة مسؤولة وجزء مهم من المنظومة البيئية العالمية.

فالصين اليوم تقف أمام مجموعة من التحديات فيما يتعلق بالبيئة ، فبين أن تستمر في صعودها ومتطلبات مسار الصعود، وتأثير ذلك على البيئة المحلية والعالمية وبين تحسين صورتها في مجال قضايا البيئة ومسؤولياتها تجاهها، وتجاهلها لمطالب العالم بهذا الخصوص بأن تبذل مجهوداتها وتقلل من المخاطر، وأيضاً تحدي محاولة كبح مسار صعودها تحت ذرائع حماية البيئة، تجد الصين نفسها تبحث عن آليات جديدة لمواجهة هذه التحديات أو على الأقل التحكم فيها لأنها تؤثر حتماً في مسار صعودها السلمي. وهو أمر ليس من البساطة بمكان إذ انه يستلزم عملاً جاداً يأخذ بعين الاعتبار كلّ ما تفرزه بيئتها الداخلية والدولية من مخرجات على قراراتها.

### المطلب الثالث: الاضطرابات الاجتماعية والسياسية

لقد اعتمد صعود الصين وعلى مدى ثلاثة عقود من الزمن على نموذج اقتصادي يهدف إلى إخراج الصينيين أو عدد كبير منهم من الفقر، وإعادة الصين إلى وضع القوة كما كانت في وقت مضى. إلا أنّ هذا النموذج ورغم النتائج التي حققها بأن أصبحت الصين مثلاً للقوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أنّه خلق لها مجموعة من المشكلات وأصبحت بالنسبة لصعودها

تحديات لا مفر من مواجهتها حتى لا تتفاقم وتعيق مسارها. لقد كان من بين أهداف طرح إستراتيجية الصعود السلمي أو كما يحب أن يسميه أكاديميون صينيون بـ"التتمية السلمية" أن تساعدهم في أخذ الوقت الكافي لبناء صين قوية من الداخل والخارج؛ حتى إذا أطلت على العالم بمظهر القوة أمكنها أن تقوم بدورها كما يليق بها، إلا أن وجود هذا الكمّ من المشكلات هو بلا شك لا يساعدها على بلوغ أهدافها بسهولة. ومن أكبر هذه التحديات:

### 1- الفساد:

انتشر الفساد بشكل كبير بعد قيام عملية التحديث في نهاية سبعينات القرن الماضي؛ التي لم يكن الفساد الرسمي وقتها يعني سوى ثلاثة أشياء هي: سوء التطبيق (تانوو) Tanwu الذي يعني سوء تخصيص الأملاك العامة من قبل مسؤولي الدولة عبر التلاعب والسرقة والغش، واستخدام المواقع الرسمية لتقديم أو تلقي الرشوة (شوهوي Shouhui)، والامتيازات (تيقوان) Tequan التي شملت مجموعة نشاطات هدفها الحصول على الامتياز أو المنفعة التي يقوم بها المسؤولون الحكوميون. لكن بحلول تسعينيات القرن الماضي اتسع الفساد ليشمل: التفسخ والفساد (فوبي) Fubai والمضاربة الرسمية أو الاستنفاع (قوانداو) Guandao والروابط التقليدية (قوانشي) Guanxi انضمت إليها أشكال جديدة. وقد عدت كلها في وقت ما نوعاً من الفساد على الصعيد الرسمي، لكن في اللغة الشعبية ظلّ الفصل قائماً بين الروابط والرشوة، وهناك أنماط أخرى ظلت قائمة بعد حقبة ماو، فالكوادر المحلية التي كانت تستخدم الانحرافات البيروقراطية لحماية (أو تغذية) جيرانها، تفعل ذلك الآن لإغناء نفسها، بينما تحوّلت المحسوبية والمحاباة نوعاً ما من الكوادر الدنيا إلى الكوادر العليا.<sup>27</sup>

<sup>27</sup>. ابتسام محمد العامري، "ظاهرة الفساد السياسي أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجاً)"، مجلة الكوفة، ع.7، 2016، ص96.

## أسباب الفساد في الصين:

أصبح الفساد في العقود الماضية بالفعل جزءاً من المعايير الاجتماعية في الصين، مما يجعل بعض الممارسات الفاسدة غير المشروعة سلوكاً مقبولاً في الحكومة. في الواقع، فإن النظام التنظيمي والبيروقراطي في الصين يفرض ضرائب وعبئاً كبيراً، مما يخلق فرصة قوية وحافزاً للانخراط في الفساد، فيصبح الفساد أكثر انتشاراً عندما تتولى الحكومة دوراً رئيسياً في الاقتصاد من خلال التحكم في ملكية الأصول والموارد المختلفة اللازمة لممارسة أنشطة الأعمال وتيسير الأعمال المربحة. وهذا هو حال الصين بالضبط، حيث تتدخل الحكومة بشدة في العمليات الاقتصادية والتجارية وتملك العديد من الشركات الكبيرة وتتحكم في العديد من الصناعات الهامة. بالنسبة إلى مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي نشره البنك الدولي (2016)، احتلت الصين المرتبة 80 من بين أكثر من 180 دولة مدرجة في الدراسة الاستقصائية لعام 2016، مما يدل على أن البيئة التنظيمية للبلاد تظل عبئاً نسبياً وليست مواتية جداً للأعمال التجارية.<sup>28</sup>

لقد تغلغل الفساد في دوائر وأجهزة الحزب والدولة والجيش بشكل لم يعد بالسهولة تلافيه، فأعضاء في الحزب والدولة انغمسوا في ممارسة التجارة -وما يرافقها من مظاهر فاسدة -محققين أرباحاً كبيرة لدرجة أنهم حادوا عن أهداف الحزب ومبادئه التي سعى لتحقيقها، وما أحداث ميدان السلام الماوي (تيان انمين) سوى مؤشر على وصول الفساد في جهازي الحزب والدولة حدّاً من الصعّب السكوت عنه.<sup>29</sup>

كما أدى الفساد إلى أن يحصل أبناء كبار القادة الصينيين على امتيازات خاصة فمن خلال توفير فرص التعليم في الخارج الذي يسره لهم آباؤهم، والسفر بكل حرية إلى الخارج، والحصول على مناصب

<sup>28</sup>.Xiangru Yin, *An Analysis of Corruption in China: The Guanxi Network of Chinese High Level Officials and Governors*, Master's Papers, Clarck University, 5-2017.

<sup>29</sup>. ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص 97.

عالية في الشركات الكبرى، سيحقق هؤلاء هدفين في آن واحد هما، العيش في ظل حياة مترفة ، وتكديس الأموال التي ستوفر لهم قاعدة للسلطة في بلادهم مستقبلاً. والأمر ذاته ينطبق على مستشاري وسكرتيري القادة الكبار الذين يحصلون على المال مقابل منح الأذونات والتراخيص والموافقات أو تسهيل أعمال رجال الأعمال.<sup>30</sup>

## 2- عدم الاستقرار الاجتماعي:

لقد تحوّلت الاحتجاجات في الصّين من الأحداث التي تحدث في الغالب في المناطق الريفية إلى المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. لقد تعدّدت القضايا المطروحة، ولم تواكب قنوات الاتصال الرّسمية تنوع التعبير عن المظالم. في التسعينيات ، كانت مقاومة الفلاحين ضد الضرائب المفرطة وغير القانونية من قبل الحكومات الريفية للسيطرة على مشهد الاضطرابات الاجتماعية.<sup>31</sup>

بعد الإصلاح الضريبي في المناطق الريفية في أوائل عام 2000، والذي ألغى الضرائب الريفية غير القانونية، يتم تسجيل عدد متزايد من الاحتجاجات في المناطق المحيطة بالمدن والمناطق الحضرية. على نحو متزايد، وينخرط سكان هذه المناطق في مقاومات شعبية للتعبير عن شكاوهم حول مجموعة من القضايا التي تؤثر على معيشتهم، مثل مصادرة الأراضي والممتلكات السكنية من أجل التنمية، وفقدان الوظائف بسبب إغلاق المصانع، وكذلك ارتفاع أسعار الوقود، والتي أثارت الاضطرابات بين سائقي سيارات الأجرة. أصبحت المقاومة الاجتماعية، التي كان يتم تنظيمها من قبل الفئات المحرومة، مثل العمال والفلاحين الذين تم تخفيضهم، وسيلة شائعة بشكل متزايد للطبقة الوسطى أيضاً. تشمل الأسباب الأخرى للاضطرابات، النزاعات المتعلقة بالبيئة، والنزاعات العمالية حول الأجور المستحقة، وظروف

<sup>30</sup> . المرجع نفسه، ص.98.

<sup>31</sup> . Lynette Hong, Christian Goebel, Social Unrest in China, Researchgate, on: [https://www.researchgate.net/publication/255856607\\_Social\\_Unrest\\_in\\_China](https://www.researchgate.net/publication/255856607_Social_Unrest_in_China) p.187, retrived on: 14/08/2019.



العمل المرّوعة، وقضايا الإسكان الحضري، والنزاعات المتعلقة بالجماعات العرقية. كقاعدة عامّة، تعدّ الاحتجاجات الحضرية أكثر خطورة على النظام من الاحتجاجات الريفية، لأنّ الأخبار تنتشر بشكل أسرع في المناطق الحضرية، وبالتالي يصعب احتواؤها.<sup>32</sup>

ومن الواضح أنّ النّمو الاقتصادي السّريع للصّين، وزيادة فرص الحصول على التعليم والمعلومات، وزيادة التعرض لمفاهيم "العقود" و "الحقوق" ينتجان مجتمعاً حازماً بشكل متزايد. بعد سنوات طويلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، فإنّ الكثير من المواطنين الصّينيين العاديين هم ببساطة أكثر استعداداً للحصول على مطالبهم في الشوارع مما كان عليه الحال في الماضي. يبدو أنّ الكثيرين قد نسوا "الدّرس" الدّموي الذي قدّمه "دنج شياوبينغ" في مذبحه "تيانانمن" عام 1989 - بأنّ مخاطر الاحتجاج تفوق بكثير أي عوائد محتملة للمتظاهرين. ويبدو أنّ مسؤولي الأمن في الصّين يدركون أنّ إستراتيجية ما بعد "تيانانمن" المتمثلة في محاولة ردع أو إلغاء جميع المظاهرات أصبحت الآن أقل فاعلية (على الرّغم من أنّ الأدلّة تشير إلى أنّها لا تزال هناك قواعد للاشتباك في المناطق الإسلامية والتبتية). فقد كان "دنج شياوبينغ" يقول بأنّ "الاستقرار يتجاوز كل شيء".<sup>33</sup>

وترتبط الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة في الصين ارتباطاً مباشراً أيضاً بعيوب الحكم في قلب الدّولة الصينية، حيث تتمتع سلطات الأحزاب المحلية بالسيطرة الواسعة على وسائل الإعلام والقضاء والهيئات التشريعية المحلية ولجان القرى، وبالتالي يفنقر المواطنون الصّينيون إلى قنوات سياسية مستقلة للتأثير على القرارات الحكومية التي تؤثر على حياتهم، كما يفتقرون إلى قنوات قانونية مستقلة للتحقق من قرارات المسؤولين المحليين الذين ينتهكون حقوقهم. ونتيجة لذلك، يستخدم المواطنون الصّينيون على نحو متزايد أنشطة الاحتجاج المنظّمة للتّحاييل على سيطرة المسؤولين المحليين على المؤسسات السياسية

<sup>32</sup> Ibidem.

<sup>33</sup> Murray Scot Taner, Chinese Government to Rising Social Unrest, RAND, April 14, 2005.

والقانونية الرسمية والمطالبة بتدخل من أعلى مستوى للمسؤولين في حل شكاوى المواطنين. على سبيل المثال، ربط العلماء الصينيون ارتفاع نزاعات العمل ليس فقط بالأجور المنخفضة السائدة، ولكن أيضاً بفشل المؤسسات الإشرافية الحكومية في تطبيق اللوائح ذات الصلة، وعدم وجود نقابات مستقلة لحماية حقوق العمال.

إن، يتجلى عدم الاستقرار في الصين كمطالب غير سياسية وأعمال جماعية وصراعات بين الكوادر والمواطنين، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أوجه القصور في المؤسسات السياسية والدور والوظائف الخاصة للحكومة في عملية انتقال السوق، فمنذ عام 1978، كان هدف الحكم للدولة الحزب هو اللحاق بالركب مع الحفاظ على الاستقرار. وقد خلق هذا أدواتاً مؤسسية مزدوجة للدولة كمصدر حديث للحكم ومصدر رأس المال، تم إنشاء ثلاثة مفارقات من خلال إعادة هيكلة حوكمة الدولة الصينية لتحقيق هدف الحكومة: السوق الحرة المفتوحة مع مراقبة الأسعار الحكومية. حكومة محلية تتمتع بالسلطة ولا تزال تقبل المهام الموكلة والخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية؛ وتقليل القمع المجتمعي ولكن المنظمات الاجتماعية لا تزال محدودة. وقد أدى هذا الهيكل الإداري شبه اللامركزي إلى تبديد نظام الرفاه الجماعي، واستحوذت الحكومة على أرباح السوق. وأدى هذا إلى زيادة فعالية الوظائف الحكومية واستغلال السلطة العامة، مما سبب الظلم بين توزيع الحقوق والثروة والمخاطر المنجزة عن ذلك.

#### الاضطرابات السياسية في إقليم شينجيانغ:

من بين أسباب عدم الاستقرار في الصين، النزاعات القائمة في مختلف الأقاليم التابعة للصين وأكثرها عنفاً تلك التي يعرفها إقليم شينجيانغ.

ويشهد شينجيانغ، إقليم الأويغور في الصين، منذ عام 2009 تنامياً في عدد حوادث العنف والمواجهات الأمنية، وازداد الوضع سوءاً بشكل متسارع؛ وفقاً لإحصاءات وزارة الأمن العام هناك، تحدث

أكثر من 100 حالة من حوادث العنف كل عام، وتحديداً في عام 2012 ارتفع عدد حوادث العنف إلى ما يقرب من 200 حالة، وتشدّد رواية بكين الرسمية على أن حوادث العنف الأخيرة في شينجيانغ هي هجمات "إرهابية" وأنّ سبب الاضطرابات هو "مؤامرة انفصالية" في الإقليم تسعى إلى استقلاله. بالمقابل، يتعاطف العديد من وسائل الإعلام الأجنبية والمراقبون مع احتجاجات الأويغور ضد حكم بكين "التعسفي"، ويمكن البحث في العوامل المترابطة الخمسة التالية لأجل فهم شامل للاضطرابات ودوافعها:<sup>34</sup>

**أولها:** هو أن الصين مجتمع متغيّر بسبب عملية التحديث السريعة التي تتعرض لها البلاد؛ حيث أدى التّمو الهائل للمشاكل الاجتماعية إلى مخاطر أمنية على نطاق واسع، فارتفع مؤخرًا مؤشر عدد الهجمات والأنشطة العنيفة المتصلة بها إلى حد كبير، وذلك في تجسيد لهذا الاتجاه العام. مع ضرورة الإشارة إلى أن مثل هذه الحالات توجد في المحافظات الأخرى.

أما **العامل الثاني**، عموماً، فهو أن عدد وحجم الحوادث العنيفة الأخيرة في "شينجيانغ" هو الأعلى بين كل الأقاليم. ويرتبط مدى فداحة هجمات "شينجيانغ" بالاضطرابات الاجتماعية الدرامية التي تسببت بها إستراتيجية بكين التي تتبنى النمط الغربي في سياسات التنمية، والتي ينتج عنها تظلم اجتماعي واسع ضد الحكومة.

ويكمن **العامل الثالث** تحديداً في الوضع الاجتماعي والاقتصادي الرديء في مناطق الأويغور وتحديداً جنوب شينجيانغ؛ فقد تولد عنه حالة شديدة من السخط الاجتماعي بسبب عدم المساواة في الإقليم، والمفارقة أن مشاعر السخط والإحساس بالحرمان لا تعزز الهوية العرقية للأويغور فقط، ولكن تغذي أيضاً مشاعر العداة ضد عرق الهان.

<sup>34</sup> راييموند لي، الأزمة الأويغورية في الصين وعوامل تأجيج النزاع، بتاريخ: 20/02/2014، على موقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422085820768526.html> ، تم الاطلاع

على الموقع بتاريخ: 2019/06/12.

أما العامل الرابع، فهو ازدهار المدارس الإسلامية التي تعمل تحت الأرض في السنوات الأخيرة، حيث لم يعد بيد الدولة أن تتحكم بفعالية بالمجموعات الدينية من حيث شبكاتها التنظيمية والتعليم الديني الذي تمارسه، والذي "يتحدى" نظام الحزب الواحد في الصين. لقد أصبح بإمكان العديد من الجماعات الدينية حشد القوى لإجراءات جماعية خارجة عن سيطرة الدولة. وفي الآونة الأخيرة واجهت التدابير الأمنية المتشددة التي اتخذتها بكين مقاومة شديدة في المنطقة ذات الأغلبية الأويغورية. ويثير تنامي النشاط الإسلامي العديد من حوادث العنف عندما تفرض رقابة اجتماعية صارمة.

### 3- احتجاجات هونغ كونغ: مثال آخر على عدم الاستقرار السياسي في الصين

الاحتجاجات التي انطلقت قبل إحدى عشر (11) أسبوعاً في هونغ كونغ ضد قوانين كانت قد سنتها الحكومة المحلية بالتنسيق مع السلطات الصينية، هي عملية تراكمية بدأت في سنة 2014، فيما يعرف بـ "مظاهرات المظلات" والتي تعترض على التقرير الرسمي الصيني بتشكيل الانتخابات المزمعة في "هونغ كونغ"، فرئيسة الحكومة التنفيذية لـ "هونغ كونغ" "لام" لا تستطيع أن تتهيئها فهي ذات زخم تراكمي. سكان "هونغ كونغ" يخشون فقدان نمط الحياة الذي يتمتعون به، من جهة أخرى الصين تخشى أن يتأثر سكان الصين بنمط الحياة الذي ينعم به سكان "هونغ كونغ"، وتجد نفسها أمام ثورة كتلك التي شهدتها البلدان العربية. و يمكن أن تكون الصين مستعجلة في ضم الجزيرة إليها خاصة وأنه وقت ضمها يمتد إلى سنة 2047، حسب الاتفاق الذي وقعته مع بريطانيا، وهو وقت طويل قد تغيّر مساره التطورات والأحداث. فهل تحافظ الصين على تعهّدها؟

وتركز المادة الخامسة من الاتفاق على حرية التعبير عن الرأي، والصحافة والتجمعات والإضراب، وتركز على فكرة أن تقوم الحكومة في هونغ كونغ بسن القوانين، حيث أن الاتفاق ينصّ على ذلك ماعدا وزارة الدفاع والخارجية فهي تابعة للدولة الصينية. واليوم تكمن فرصة الصين في أن تحاول استغلال

الوقت وتقوم بجر "هونغ كونغ" إلى قوانين الصين من الآن، فهي لن تستطيع فعل ذلك كلما مضى الوقت أكثر.

لقد تعلّمت الصّين من درس "تيانمان"، صحيح أنّها لم تعد تستقبل معونات من دول أخرى ، والصّين هي قوّة كبرى، لكنّها لن تستطيع أن تفعل ما فعلته في "تيانمان". وفي الموضوع أيضاً هناك من يرى أنّ هناك يد أمريكية في إطار ما يسمّى بالفوضى الخلاقة، كذلك إقليم كشمير وعلاقته بطريق الحرير الصّيني. الصّين تريد استعادة هونغ كونغ وبالتالي هناك شدّ وتراخي في طريقة تعاملها، كما أنّها تلعب على عامل الوقت. والصّين تلعب بقوّة على العامل الاقتصادي وستتضرّر بشدّة إن حدث تدخل عسكري

في هونغ كونغ.<sup>35</sup>

<sup>35</sup>. للمزيد الاطلاع على فيديو برنامج كوادريغا على قناة DW على موقع القناة على: <https://www.dw.com/ar//av-50130346> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2019/08/23.

## المبحث الثاني: الصين وتحدي الاستقرار الإقليمي كعائق في مسار الصعود السلمي.

## المطلب الأول: بحر الصين الجنوبي كبرى النزاعات الإقليمية.

تعتبر قضايا النزاع في بحر الصين الجنوبي واحدة من بؤر التوتر المزمنة الثلاث في شرق آسيا إلى جانب قضيتي تايوان وكوريا، وهو بحر آخر من بحار النزاع في المحيط الهادي يمتد من سنغافورة حتى مضيق تايوان حيث يرتبط هناك ببحر الصين الشرقي، وتُقارب مساحته حوالي ثلاثة ملايين ونصف كيلومتر مربع، ويُعتبر ثاني أكثر ممرات العالم البحرية ازدحاماً بسفن التجارة الدولية.<sup>36</sup>

وترى الصين أحقيتها بالسيطرة على 11% من بحر الصين الجنوبي وهذا ما ترفضه معظم الدول المطلّة عليه، ويتناقض كذلك مع قانون الحدود البحرية الذي أقرته الأمم المتحدة. وقد ازدادت حدة التوتر في المنطقة بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز، كما جاء ازدياد الوجود العسكري الأميركي في المنطقة مؤخراً ليزيد من حدة تلك التوترات. وكان التوتر قد ظل جماً تحت الرماد وقيد الاحتواء من خلال المباحثات والمفاوضات التي كانت بكين تجريها مع تلك الدول بشكل ثنائي، إلى أن اضطرت للموافقة على أن تتحوّل تلك الخلافات إلى نزاع إقليمي عندما قررت دول آسيان التفاوض ككتلة واحدة مع الصين والتوقيع على تفاهم عام 2002، يحظر على أي طرف القيام بأية إجراءات استنزافية أحادية خاصة في عمليات التنقيب عن النفط والغاز، والشروع في التفاوض على إيجاد صيغة لاستثمار المشترك للمنطقة المتنازع عليها.<sup>37</sup>

<sup>36</sup>. عزت شحرور، الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والمآلات: على موقع الجزيرة دراسات، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/10/201210191733518887.html>، تم الاطلاع

على الموقع بتاريخ: 2019/06/12.

<sup>37</sup>. عزت شحرور، الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والمآلات، المرجع نفسه.

خريطة رقم 4: بحر الصين الجنوبي والجزر المتنازع عليها



المصدر: بحر الصين الجنوبي والجزر المتنازع عليها

[http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712\\_south\\_china\\_sea\\_qa](http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_china_sea_qa)

لكن التطور الأهم حدث خلال القمة السادسة عشر لمنظمة دول جنوب شرق آسيا، في العاصمة الفيتنامية "هانوي" في أبريل 2010. عندما ألفت وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" كلمة اعتبرت فيها أن "استمرار التوتر في بحر الصين الجنوبي يقوض المصالح الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، وطالبت بضرورة إيجاد آلية دولية لحل النزاع"، ووافقت على ذلك واحد وعشرون (21) دولة لعلاقة كثير منها بالنزاع الجاري لكنّها رأت أنّ القوّة المتصاعدة للصين تجعل من التفاهم الموقع قبل ثماني سنوات ليس ذا معنى. وهنا ثارت ثائرة بكين التي شعرت أنّها وقعت في فخ، واعتبرت ذلك أول تدخل أميركي علني سافر بقضايا المنطقة والعودة إلى "سياسة فرّق تسد". بينما اعتبرت وزيرة الدفاع اليابانية السابقة "يوريكو كوكي" في مقال لها خطاب كلينتون أنه يوازي من حيث الأهمية الإستراتيجية

زيارة نيكسون إلى الصين عام 1972، والتي اعتُبرت في حينها نقطة تحول تاريخية في الإستراتيجية الأمريكية<sup>38</sup>.

وتصاعدت حدّة التوتر في بحر جنوب الصين بشكل كبير خلال العام 2015، في ظلّ محاولات الصّين تغيير الوضع القائم في المنطقة عن طريق بناء الجزر واستصلاح الأراضي على نطاق واسع. وشرعت بيكين في تنفيذ هذه الإستراتيجية (استصلاح الأراضي) على نحو متسارع؛ ما دفع بالولايات المتحدة إلى تغيير طريقة تعاطيها مع ملف بحر جنوب الصين وسعت لاستصدار قرار دبلوماسي متعدّد الأطراف لهذه الأزمة. كما أدّى إنشاء الصّين جزراً اصطناعية في جزر "سبراتلي" إلى دخولها في مواجهة شاملة مع أميركا اتهمتها خلالها الأخيرة بمحاولة فرض سيطرتها الفعلية على الجزر محل النزاع. وقد أشارت التقارير الإعلامية بأنّ الصّين عازمة على تنفيذ الأعمال الاستصلاحية على سبعة شعاب مرجانية في جزر سبراتلي ببحر الصين الجنوبي. وبالحكم على الصور الفوتوغرافية الصادرة عن الحكومة الفلبينية والتي تعتبر أول دليل فعلي على تلك الأنشطة، فلا بد وأن العمل في هذا المشروع قد بدأ في أواخر عام 2013، استمرّت الصّين في أعمالها بسرّية تامّة لما يقرب من عامين ولكن اللقطات الأخيرة وضعت أنشطتها في دائرة الاهتمام<sup>39</sup>. وقد قام الرئيس الأميركي باراك أوباما بتقييم إستراتيجية بيكين لاستصلاح الأراضي بكلّ وضوح قائلاً: "إنّ قلقنا ممّا تقوم به الصّين نابع بالضرورة من عدم التزامها بالقوانين والأعراف الدولية، ومحاولتها بسط قوتها واستعراض عضلاتها لإجبار بعض الدّول على الخضوع والاستسلام". وبعبارات أكثر صراحة، أكّد قائد الأسطول الأميركي في المحيط الهادي، الأدميرال هاري هاريس، على تصريحات أوباما بقوله: "إنّ الصين تستخدم استصلاح الأراضي لتشييد

<sup>38</sup>.المصدر نفسه.

<sup>39</sup>.كودا يوجي، الأمن الياباني وبناء الصين لجزيرة جديدة في بحر الصين الجنوبي، على الموقع: <https://www.nippon.com/ar/currents/d00190>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/06/02.



"سور عظيم من الرمال" في المناطق المتنازع عليها في بحر جنوب الصين باستخدام حفارات وجرافات.<sup>40</sup>

وكرّد فعل على تنفيذ الصّين أعمال استصلاح الأراضي بوتيرة متسارعة قبل صدور أي قرار من محكمة التحكيم الدائمة، تمضي واشنطن قُدماً في عمليات حرية الملاحة في الجزر والمناطق محلّ النزاع؛ الأمر الذي يثير حفيظة الصّين صاحبة مزاعم السيادة الأكبر على تلك المنطقة. وعلاوة على ذلك، ثمة احتمال ضعيف بأنّ تقليص الصّين من وتيرة توسّعها ومطالبتها ببسط سيادتها على المزيد من الأراضي، بل إنّها تسعى، بدلاً من ذلك، إلى ترسيخ وجودها في تلك المناطق من خلال تنفيذ عمليات مستمرة لإنشاء المزيد من البنى التحتية على أهم الجزر التي تدعي تبعيتها لها مثل شعب "ميسنشيف" و"فيرى" المرجانية الواقعتين في جزيرة "سبراتلي".<sup>41</sup>

ولقد جاء قرار المحكمة الدائم للتحكيم (permanent court of arbitration) الذي صدر في منتصف عام 2016، ضد الادعاءات الصينية، وترفض بيكين رسمياً الاعتراف بشرعية ذلك الحكم ولكنها لا تتمكن من تجاهل هذا القرار تماماً. ومن غير الواضح إذا كان حكم المحكمة الدائمة للتحكيم سوف يحث الصين على انتهاج سبيل التفاوض أو الحوار مع المدعين الآخرين بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، أو تأجيل جولات إضافية من النشاطات التي فيها مزيد من عرض القوة والتي فيها تعريض بالحرب بدلاً عن ذلك في بحر الصين الجنوبي. مع ذلك فالواضح أنّ هذا الجسم المائي أصبح نقطة تركيز غير متوقعة في المنافسة الجيو استراتيجية الأمريكية الصينية. كلّ طرف لديه تصوّر بشأن مبدأ

<sup>40</sup>.جوناثان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم، على الموقع:

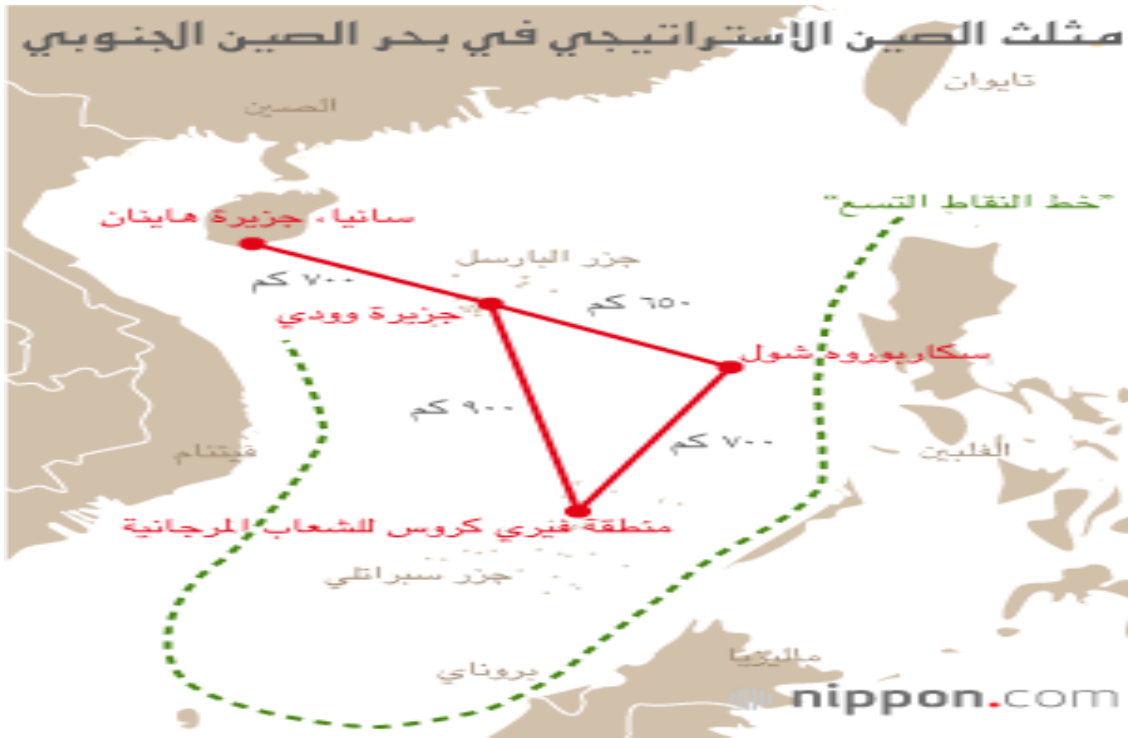
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160606075436247.html> تم الاطلاع على

الموقع بتاريخ: 2018/08/15.

<sup>41</sup>. المصدر نفسه.

موضوع على المحك: تنتظر بيكين إلى هذا الأمر على أنه مسألة سيادة وسلامة إقليمية، بينما ترى فيه واشنطن قضية قانون دولي أساسية، بما فيها من حرية الملاحة، وحقوق شركاء الولايات المتحدة في المنطقة، ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات.<sup>42</sup>

خريطة رقم 5: مثلث الصين الإستراتيجي في بحر الصين الجنوبي.



المصدر: الأمن الياباني وبناء الصين لجزيرة جديدة في بحر الصين الجنوبي. على الموقع:

<https://www.nippon.com/ar/currents/d00190>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2018/06/12

إن، فيما يتعلّق بمشاكل بحر الصين الجنوبي، هناك طبقتان من النزاعات - النزاع الإقليمي وتضارب المصالح الاقتصادية. على السطح، تتنافس الصين وخمس دول أخرى على السيادة الإقليمية لسلاسل

<sup>42</sup>. جيمس دوبينز، أندرو سكوبل، إدموندجورك، ديفيد شغومبرت، ديريك غروسمان، إيريك هجينبوثام، هاورد ج شاتز،

إعادة النظر في الصراع مع الصين، على موقع مؤسسة RAND، ص 4-5. على موقع:

[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND\\_PE24](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE24)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/05/12. [8z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE24)

الجزر التي تنتهك فيها بعض مطالبها الإقليمية المنطقة الاقتصادية الخالصة القانونية لبعضها البعض. ومع ذلك، فإنهم يقاتلون أيضاً على حقوق الاختصاص القضائي لاستغلال احتياطات الموارد الطبيعية الهائلة مثل النفط والغاز الطبيعي والأسماك الواقعة تحت هذه المعالم الأرضية، فضلاً عن السيطرة على هذا الطريق البحري المهم<sup>43</sup>.

وهكذا، بمعنى آخر، لن يستفيد من يمتلك ميزات الأرض من الموارد فحسب، بل سيكون له أيضاً سيطرة على الأنشطة العسكرية والمدنية داخل الإقليم. هذه المزايا الجذابة تجعل من الصعب على جميع أصحاب المصلحة التوصل إلى اتفاق، لأنهم جميعاً يريدون تخصيص حصري للمنطقة وبشكل أساسي، تتمتع الدول بحقوق قانونية حصرية لاستخراج الموارد الطبيعية والاستفادة منها ضمن حدودها المقررة. مع أخذ هذه الفكرة في الاعتبار، حاولت جميع الدول في هذه القضية، باستثناء بروناي، احتلال الجزر المتنازع عليها سواء في شكل وجود عسكري أو شبه عسكري لتعزيز سيادتها.<sup>44</sup>

وتعمل الصين على تدعيم قوتها البحرية بزيادة قدرتها على الدّخل عبر البحار ولدعم مطالبها في جزر سبراتلي وباراسيل وتايوان، وموازنة القوة الأمريكية في المحيط الهادي، وقد اعتمدت الصين على إستراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاث مراحل:<sup>45</sup>

1- المرحلة الأولى: 2000-2010: تهدف إلى إرساء الصين السيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسلة الجزرية الأولى التي تربط أوكيناوا وتايوان والفيليبين.

<sup>43</sup>.PattamonPoonsiri,Cristina Maria Pérez Araya, "The Territorial Dispute Over the South China Sea,"*Researchgate*,Willy Brandt School of Public Policy at the University of ERFURT, August 2017,p.20.

<sup>44</sup>.*Ibidem*.

<sup>45</sup>.عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، ط1 (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص ص.76-77.

2- المرحلة الثانية: 2010-2020: تهدف فيها إلى السيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط سلسلة جزر أفازاوارا (OGASAWARA)، غوام (guam)، وإندونيسيا.

3- المرحلة الثالثة: 2020-2040: وهي المرحلة التي تطمح فيها الصين إلى وضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي، واستعمال حاملات الطائرات كمكون أساسي في قوتها العسكرية البحرية.

إنّ الصّين لم تعد تخفي محاولاتها المتكررة للحصول على طرق وممرات بحرية وموانئ في مناطق بعيدة عن أراضيها، كباكستان وبنغلاديش وسيريلانكا وموريشيوس والمتمثل في (إستراتيجية عقد اللؤلؤ في المحيط الهندي) وكلّ هذه مؤشّرات واضحة على إدراك الصّين لأمرين:<sup>46</sup>

- 1- أهمية القوة العسكرية البحرية في تدعيم هيبتها واقتصادها، فالبحر كان يشكل الخاصرة الرخوة التي أنت منها كل القوى التي احتلت الصين في فترة لا تزال تشكل عقدة للكبرياء الصيني.
- 2- حقيقة أنّ معظم القوى الدولية التي امتلكت النفوذ عبر الزمن لم تصل إلى ذلك إلا بعد امتلاكها لقوة بحرية ضاربة ولأساطيل ضخمة.

و لتنفيذ هذه الإستراتيجية قامت الصّين بانتهاج سياستين تتمثل الأولى في استصلاح الأراضي كما ذكرنا، والثانية؛ تحديد منطقة الدّفاع الجوّي وهذه الأخيرة هي قيد المشاورة وجعلها كورقة ضغط. ونشير إلى أنّ الصين قد انتهت بالفعل من إنشاء مساحة من اليابسة لاستخدامها مهبطاً للطائرات بالقرب من شعب "فيرري" المرجانية المتنازع على سيادتها بين كل من الفلبين وفيتنام وتايوان، دون أي اكتراث باحتجاجات واشنطن وحلفائها وشركائها، ولا شكّ في أن هذه التطورات تسهم في تغيير الوضعية الراهنة

<sup>46</sup>. عبد القادر دندن، المرجع نفسه.

للمنطقة، كما أنها ستسمح لبكين بفرض سيطرتها على المجال الجوي في المناطق والجزر محل النزاع.<sup>47</sup>

وعلى وجه التّحديد، تؤسّس التّحركات التي تقوم بها بكين لإعلان منطقة تحديد دفاع جويّ من قبلها فقط، ما سيُجبر جميع الطائرات التي تستخدم هذا المجال الجويّ على الالتزام بمجموعة من القواعد، مثل: تحديد خط مسار الطّيران، والاستعانة بأجهزة الإرسال عن بُعد وأجهزة الإرسال والاتّصال اللاسلكي للتواصل مع السلطات الصينية، مع العلم بأنه ثمة تقارير صدرت في العام الماضي، 2015 تشير إلى شروع عدد من مسؤولي الدّفاع الصّينيين في وضع خطط تتعلق بمنطقة تحديد الدفاع الجوي في بحر جنوب الصين، بيد أن بيجين سارعت إلى نفي ما ورد في هذا التّقرير بصفة رسمية، وأكّدت على أن "الجانب الصّيني لا يستشعر أيّ تهديد لأمنه الجوّي من قبل دول جنوب شرق آسيا، وأنه ينظر بتفاؤل إلى علاقاته مع دول الجوار وإلى الوضع العام في منطقة بحر جنوب الصين"<sup>48</sup>.

ورغم ذلك، تدرك الصّين تمامًا أنّ من حقها فرض منطقة تحديد الدّفاع الجوي في الأراضي الخاضعة لسيادتها متى ما شاءت، ولعل هذا ما يثير القلق في منطقة بحر جنوب الصين، وعلى الرغم من أن الإعلان الرسمي عن منطقة تحديد الدفاع الجوي أمر أقل أهمية من الوضع الراهن، فإن الصين تحتفظ بهذه الورقة في جعبتها لاستخدامها في حالة تصاعد التوتر في المنطقة أو عند استنساخها أي خطر أو تهديد لسيادتها، فمن الواضح أنّ إعلان منطقة تحديد الدّفاع الجوّي من قبل الصّين مرهون

<sup>47</sup>.جوناثان بيركشير ميلر، مرجع سابق.

<sup>48</sup>.المصدر نفسه.

بسلوك الدول الأخرى التي تتازعها السيادة في بحر جنوب الصين وأنها تحتفظ بهذه الورقة للإمعان في تهديد تلك الدول<sup>49</sup>.

وبالنسبة للتوقع الأمريكي في المنطقة، فقدرت الولايات المتحدة على نشر القوة في بحر الصين الجنوبي تتبع من قاعدة الأسطول السابع في يوكوسوكا باليابان وقاعدة كادينا الجوية في أوكيناوا. وتتمركز القوات البرية والوحدات الجوية الإضافية التابعة لقوات مشاة البحرية الأمريكية في أوكيناوا ، على بعد حوالي 2,040 كم (1,100 ميل بحري) شمال شرق بحر الصين الجنوبي. وفي الوقت نفسه، على بعد 1,700 ميل بحري شرق بحر الصين الجنوبي ، تمتلك الولايات المتحدة قاعدة هائلة من القوات الجوية في "غوام". في حين أن ترتيب قواعد سلاح مشاة البحرية في أوكيناوا ما زال محلّ جدل محليّ ، فإنّ "غوام" تضمّ أراضي ذات سيادة للولايات المتحدة وتقع في سلسلة الجزر الثانية. تمت المصادقة عليه من قبل المحكمة العليا الفلبينية في 2016 ، اتفاقية أمنية فلبينية أمريكية مدتها عشر سنوات تشمل على سيناريو آخر لم يظهر نفسه بالكامل. تسمح هذه الاتفاقية للولايات المتحدة الأمريكية بتدوير الوحدات الجوية والبحرية على أساس مؤقت في الفلبين وتتوخى إعادة فتح جزئي على الأقل لخليج سويك وكلارك فيلد المجاور وأيضاً قاعدة لوجيستية تابعة للبحرية الأمريكية في سنغافورة ، مستعمرة بريطانية سابقة ، بالقرب من مضيق ملقا تكمل الوجود الأمريكي<sup>50</sup>.

بالنسبة للولايات المتحدة، يتألف ترتيب القواعد الحالي بالنسبة لبحر الصين الجنوبي من بضعة مواقع محددة جيداً عبر الأفق. وبالتالي ، تعمل القوات الأمريكية في نهاية خطوط الإمداد الطويلة ونطاقات الطيران التي تشمل التزود بالوقود في الهواء لمقاتليها في التفوق الجوي على الأرض الذين

<sup>49</sup>.جوناثان بيركشير ميلر المرجع نفسه.

<sup>50</sup>.The South China Sea A Breeding Ground for Geopolitical Rivalry ?,DIIS Report 2016. Danish Institute For International Studies,Denmark,p.19.

يعملون من "غوام" أو "أوكيناوا"، علاوة على ذلك ، تحاط أجزاء من خطوط الطيران من "أوكيناوا" إلى بحر الصين الجنوبي بالساحل الصيني بقواعدها الجوية العديدة ويحدث سيناريو معاكس تقريباً لقواعد متعددة تستخدم عدة مجموعات من خطوط الاتصال والإمدادات الداخلية الأقصر نسبةً إلى قدرة الصين على ممارسة القوة الجوية في بحر الصين الجنوبي.<sup>51</sup>

### المطلب الثاني: النزاعات الصينية مع القوى الآسيوية حول الحدود والقيادة الإقليمية

ينشأ الصّراع من أجل بسط النفوذ وفرض الهيمنة والانفراد بالقيادة الإقليمية في نظام إقليمي ، من وجود قوتين أو قوى مهيمنة أو طامحة للهيمنة لكل منها إدراك قوي بنفسها كقيادة إقليمية، وكفاعل له من الإمكانيات والمقومات ما يؤهله لقيادة نظام إقليمي، وتوجيه تفاعلات ذلك النظام لخدمة مصالحه وأهدافه. وهي تنزع أيضاً إلى القوة إلى بسط هيمنتها الإقليمية عبر البحار والأراضي، وهذا ينطبق على الصين والهند واليابان نتيجة الفراغ الاستراتيجي الذي خلقه تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب الباردة مما أدى بهذه القوى إلى توسيع حركتها الإقليمية للاستفادة من هذا الوضع ، لاسيما وأن التنافس الإقليمي على القارة الآسيوية على أشده نتيجة وقوعها في قلب الجدل الدائر حول مستقبل النظام الدولي ونمط توزيع القوى بداخله ، وذهبت العديد من الآراء إلى القول أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً بامتياز ، فأصبحت بكل المقاييس أكثر غنى وقوة وأهمية ويعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم.<sup>52</sup>

<sup>51</sup>. Ibidem.

<sup>52</sup>. يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط1(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص168.

## 1- النزاعات الصينية/اليابانية.

أصبحت العلاقات الصينية اليابانية إحدى أبرز العلاقات ديناميكية وأهمية في القرن الحادي والعشرين ليس في منطقة شرق آسيا فحسب، إنما على الصعيد الدولي بسبب وجود سلسلة من العلاقات والتحالفات الدولية التي تدفع باتجاه تشكيل المنظومات الإستراتيجية فضلاً عن كونها ثاني وثالث اقتصاديين في العالم على التوالي.<sup>53</sup>

وتتشارك الصّين واليابان بتاريخ طويل وغني بحكم التقارب الجغرافي والخصائص المتشابهة فيما بينها، إلا أن المشاكل بدأت في نهاية القرن التاسع عشر أيام عهد أسرة تشينغ الحاكمة في الصين وأُسرة مي جي في اليابان، وترجمت هذه المشاكل إلى حربين، الحرب الصينية /اليابانية الأولى (1894-1895)، وحرب الباسيفيك الثانية (1937-1945).<sup>54</sup>

أمّا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945)، فقد تميزت العلاقات الصينية اليابانية بالفتور وبعض التبادلات التجارية البسيطة بينها، ويعود سبب ذلك إلى رغبة كلا البلدين في إعادة بناء الداخل وترتيب البيت الداخلي، واستمر الحال بين الصين واليابان على هذا المستوى إلى حين إقامة العلاقات بين البلدين عام 1972، وتلى ذلك توقيع معاهدة السلم والصدقة الصينية اليابانية عام 1978، وفيما بعد الإعلان الصيني الياباني المشترك عام 1998.<sup>55</sup>

وبحلول سنة 2007، أصبحت الصين أكبر شريك اقتصادي لليابان، وفي سنة 2011 بلغ الحجم التجاري بينهما حوالي 345 مليار دولار، أي ما يعادل 9% من التجارة الخارجية للصين، و 21% من

<sup>53</sup> باهر مردان، العلاقات الصينية /اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، مركز الدراسات الإستراتيجية

والدولية، ع.57، (أفريل 2014)، ص.2.

<sup>54</sup> المصدر نفسه.

<sup>55</sup> المرجع نفسه، ص.4.



الحجم التجاري الكلي لليابان، ويزيد حجم الاستثمارات اليابانية في الصين عن 12 مليار دولار سنة 2011، أي ما يعادل 11% من الاستثمارات اليابانية في الخارج، ليصل حجم الاستثمارات اليابانية المتراكمة في الصين منذ 1996 إلى 83 مليار دولار.<sup>56</sup>

ويدلّ هذا على أنّ العلاقة الاقتصادية بين البلدين أصبحت متداخلة وممتينة جدًا. وهكذا أصبح البلدان يعتمدان على بعضهما في الاستيراد والتصدير والاستثمار وخلق الفرص التنموية. وتستورد الصين المنتجات نصف المصنعة والآليات والمعدات عالية التكنولوجيا التي تُعتبر حيوية لقطاعها الصناعي وتمكنها من تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية خصوصًا أوروبا والولايات المتحدة. ونقلت الشركات اليابانية الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة بكثرة إلى الصين لتجعل منها قاعدة صناعية للشركات اليابانية، وقد ساعدها ذلك كثيرًا في الحفاظ على تنافسيتها على المستوى العالمي. ويعمل ما يزيد عن 23,000 شركة يابانية في الصين وتوفر ما يزيد عن 10 ملايين فرصة عمل. وتعتبر الصادرات إلى الصين مهمة بالنسبة لليابان التي عانت من مشاكل اقتصادية كثيرة في العقد الأخيرين؛ حيث توفر السوق الصينية، التي ستصبح أكبر سوق استهلاكية في العالم في غضون سنوات، سوقًا كبيرة جدًا للمنتجات اليابانية.

### أهم القضايا والمشاكل بين الصين واليابان:

شهدت العلاقات الصينية/اليابانية خلال الـ 35 عاماً الماضية توتراً حول القضايا العالقة بينهما

حيث هنالك قضايا ومشاكل خلافية تزيد من حدة التوتر وتؤثر في مسار هذه العلاقات وأبرزها:<sup>57</sup>

<sup>56</sup>. عبد الرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، بتاريخ: 06/02/2013، على

الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/02/20132610105032411.html> ، تم

الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/12.

<sup>57</sup>. عبد الرحمن المنصوري، المرجع نفسه.

## أ- النزاع حول جزر سنكاكو/دياويو

تقع هذه الجزر المتنازع عليها في بحر الصّين الشّرقي، وهي عبارة عن ثماني جزر صخرية غير مأهولة تسمّيها اليابان "سنكاكو" وتُعرف في الصّين باسم "دياويو". يتراوح الاحتياطي النّفطي في هذا البحر بين 60 و100 مليون برميل من النفط، في حين يوجد احتياطي مهم من الغاز الطّبيعي يتراوح بين 1 و2 تريليون قدم مكعب، حسب تقديرات إدارة المعلومات حول الطّاقة (EIA) التابعة للحكومة الأميركيّة، بينما تقول المصدّار الصّينية بأنّ الاحتياطي النّفطي يتراوح بين 70 و160 مليون برميل، ويحوي هذا البحر أيضًا ثروات معدنية مهمة مثل الأحجار المرجانية الثمينة والزركون والذهب والتيتانيوم والبلاتين. بالإضافة إلى وجود هذه الثروات الطّبيعية فإنّ للجزر قيمة إستراتيجية للبلدين معًا بفعل موقعها الإستراتيجي؛ فالسيادة على هذه الجزر ستسمح لليابان أو الصين بالمطالبة باستغلال 40,000 كيلومتر مربع من المياه المحيطة بها باعتبارها منطقة اقتصادية خالصة، كما يمكن استغلال الجزر عسكريًا؛ فالصين تخشى أن تقيم اليابان نظم استطلاع جوية وبحرية تضع الخطوط البحرية والجوية في المنطقة وفي مناطق صينية مثل "وينزهو" و"نينغ بو" تحت المراقبة المباشرة لليابانيين، ويرى الصينيون في هذا تهديدًا أمنيًا وعسكريًا خطيرًا.

## ب- الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية

بالإضافة إلى الجزر، يختلف البلدان حول قضيتين بحريتين:

- **القضية الأولى** تتمحور حول ترسيم وامتداد الحدود البحرية لكل بلد داخل بحر الصين الشرقي، وقد نتج النزاع عن تباين في تأويلات البلدين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. فقد اقترحت اليابان ترسيم الخط البحري بين البلدين استنادًا على المادة 57 من قانون البحار التي تنص على أنّ المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد ما لا تتجاوز 200 ميل بحري، وبما أن عرض البحر بين البلدين لا يتجاوز

400 ميل بحري، فإن اليابان رسمت من جانب واحد خطأ حدودياً على مسافة متساوية من ساحلي البلدين، وهو ما رفضته الصين. هذه الأخيرة طالبت بترسيم حدودها وفقاً للمادة 76 فقرة 5 أي على أساس مبدأ "الامتداد الطبيعي لجرفها القاري" وهو ما سيسمح للصين باستغلال منطقة ممتدة على مسافة 350 ميل بحري؛ وهي المسافة التي يمتد عليها جرفها القاري. وفي سنة 2008، توصل البلدان، بعد 12 جولة من المحادثات، إلى اتفاق يقضي بتطوير مشترك لمنطقة بحرية تمتد على جانبي الخط الذي رسمته اليابان وتضم حقل الغاز والنفط "لونغ جينغ" أو "أسونارو" وفقاً للتسمية اليابانية، ومشاركة اليابان في تطوير الحقل الغازي "تشون شياو"/"شيراكابا"، لكن هذا التعاون لم يحقق أي تقدم يُذكر. وفي 2009، بدأت الصين في تطوير حقل "تيان ويتين"/"كاشي"، من جانب واحد باعتباره يدخل ضمن الحدود البحرية للصين؛ مما أثار احتجاج اليابان. وفي سنة 2010، توقفت المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين بعد الأزمة السياسية التي تسبب بها اصطدام قارب صيد صيني بسفينة لخير السواحل اليابانية بمحيط جزيرة سنكاكو/دياويو، لتعود الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية إلى نقطة الصفر.

• أما القضية الثانية فتتعلق بـ "أوكينوتوري شيميا"، وهي شعاب مرجانية تقع على مسافة 1100 ميل شرقي طوكيو. ولا تدعي الصين سيادتها على هذه الشعاب، لكنها ترفض استعمالها من طرف اليابان للمطالبة بمنطقة اقتصادية خالصة في غرب المحيط الهادي لأنّ الصين تعتبرها مجرد صخرة وليست جزيرة.

### ج- الاختلافات في الكيفية التي يرى بها كل طرف الماضي الاستعماري لليابان

يشكّل الخلاف حول الجرائم التي ارتكبتها اليابان إبان حروبها السابقة نقطة سوداء بين البلدين ودفع بعلاقتها نحو التوتر في غير ما مرة؛ ففي الفترة الممتدة بين 2001 و2006، ساءت العلاقة بين البلدين بسبب صعود الخلافات حول التاريخ الاستعماري لليابان إلى الواجهة. وأثارت الزيارات المتكررة التي قام بها رئيس الوزراء "كيوزومي" لضريح "ياسوكوني" -الذي يضم رفات العديد من مجرمي الحرب

العالمية الثانية- ردود فعل صينية غاضبة على المستويين الشعبي والرسمي وساءت العلاقة بين البلدين بشكل كبير. ورأت الصين أن الزيارات تدل على عودة اليمين الياباني إلى الحياة السياسية حينها. وفي نفس الفترة تازمت العلاقة بين البلدين بسبب نشر كتب مدرسية، ارتأت الصين أنها تحوي الكثير من المغالطات اليابانية المتعمدة لتزوير الحقائق التاريخية. فقد ذكرت الكتب المدرسية في إطار حديثها عن مجزرة "نانكينغ" التي حدثت سنة 1937 أن "العديد من الأشخاص قد قُتلوا"، في حين تتحدث كتب التاريخ عن مجزرة بشعة ذهب ضحيتها 300,000 صيني.

وفي سبتمبر من العام 2012، شهدت الصين احتجاجات كبيرة شملت مدناً عدة واستهدف المتظاهرون العديد من الشركات اليابانية، بسبب حلول ذكرى حادث "موكدن" (18 سبتمبر 1931)، أسبوعاً واحداً فقط بعد شراء الحكومة اليابانية لثلاثة من الجزر المتنازع عليها. وقد طفت قضية زيارة ضريح "ياسوكوني" إلى السطح مرة أخرى؛ حيث ذكرت تقارير صينية أنّ "شينزو آبي" عبّر لوسائل إعلام محلية عن أسفه الشديد لعدم زيارته الضريح خلال فترة حكمه السابقة. وفي حالة قيام "آبي" بالزيارة فإن العلاقات الثنائية ستعرف تدهوراً أشد.

وترفض أغلبية كبيرة من الطبقة السياسية اليابانية الانتقادات التي توجهها الصين لليابان، تنهم فيها هذه الأخيرة بأنها لم تعتذر بصورة صحيحة عن جرائمها التي ارتكبتها في الصين؛ فهذه الأخيرة تؤكد أنّ الاعتذار يتناقض مع الزيارات التي قام بها المسؤولون اليابانيون لضريح "ياسوكوني" والكتب المدرسية التي تنفي جرائم الحرب اليابانية. في حين تؤكد اليابان أنها اعتذرت بطريقة لائقة وأنها تعبت من كثرة الاعتذار، وأنّ الهدف الرئيسي من إثارة هذا الموضوع من طرف الصين هو الدّفع باليابان من دورها الريادي إلى وضعية ثانوية في إطار الصّراع حول الرّعاية في منطقة شرق آسيا. وهكذا يستمرّ الماضي الاستعماري في مطاردة اليابان وإثارة التوتر مع الصين ودول الجوار الأخرى ما لم تُصَفّ اليابان كل الملفات العالقة منذ الحرب العالمية الثانية.

## خريطة رقم 6: النزاعات الصينية اليابانية حول جزر سنكاكو/دياويو



المصدر: نزاع جزر سنكاكو على موقع: <https://www.marefa.org/>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/12.

## د - قضية تايوان:

إنّ الموقف الصيني من العلاقات بين اليابان وتايوان واضح وهو أنّ الصين لا تعترض على الاتّصالات الشعبية بين اليابان وتايوان لكنّها تعارض بحزم أي اتصالات رسمية بأي شكل لخلق "صينين" أو "صين واحدة وتايوان واحدة" وتطالب الجانب الياباني بتعهد واضح بان تايوان لا تنتمي إلى نطاق التعاون الأمني الياباني الأمريكي<sup>58</sup>.

هـ - التعاون الأمني الياباني الأمريكي: حيث أصدرت اليابان والولايات المتحدة في عام 1996 البيان المشترك للتعاون الأمني وعدلتا بموجبه مبدأ التعاون الدفاعي الذي وضعته في عام 1978. وفي سبتمبر عام 1997، حدّدت اليابان والولايات المتحدة رسمياً مبدأ التّعاون الدفاعي الجديد. وفي الرابع والعشرين من ماي عام 2004، أجاز البرلمان الياباني مشاريع القوانين المتعلقة بمبدأ التعاون الدفاعي الياباني الأمريكي؛ الأمر الذي يدلّ على تأسيس نظام جديد لتعزيز التعاون الأمني بين اليابان والولايات المتحدة.

<sup>58</sup> العلاقات الصينية اليابانية، على الموقع: <http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40302.htm>

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/02.

وتولي الصّين اهتماماً بالغاً للقضايا المتعلقة بتايوان واتجاه تطوّر القوّة العسكرية اليابانية. وقد عبرت الصّين عن مواقفها المعنيّة عبر وسائل مختلفة حتى الآن.

### ثانياً: النزاعات الصينية الهندية:

ظلت العلاقات الهندية الصينية تعاني في معظم أحوالها من الصّراع والتوتر، بسبب نزاعات الحدود تارة، والتنافس الإقليمي تارة أخرى، كما لعب المتغيران الأمريكي والباكستاني دوراً مهماً في توجيه مسار العلاقات الصينية الهندية.<sup>59</sup> ويمثل إقليم التبت محور الخلاف الحدودي الرئيسي بين الصّين والهند، ويمكن تحديد أسباب التوتر في هذا الإقليم بعدد من العوامل منها:<sup>60</sup>

- وجود التبت على حافة الدولة مما يعزز نزعتها الانفصالية.
- دور الهند كمحرّض لسكان التبت رداً على تردي العلاقات الصينية الهندية.
- الحساسيات القومية بين التبتيين والهان باعتبارهما قوميتين مختلفتين.
- التضييق على الممارسات الدينية .

ولم تسهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين عامي 1993 و1996 في حل النّزاع الحدودي بينهما، وترى الهند في حل هذا النزاع مع الصين فرصة لنشر جيشها على حدودها مع باكستان، وهو ما تعترض عليه باكستان، لأن مثل هذا الإجراء سيكون على حساب باكستان، لأن مثل هذا الإجراء سيكون على حساب باكستان، إضافة إلى كونه سيحبط الإستراتيجية الصينية القديمة التي كانت تقوم دوماً على وضع الهند تحت ضغط إستراتيجي من الجبهتين الباكستانية والصينية.<sup>61</sup>

<sup>59</sup> باهر مردان، العلاقات الصينية الهندية، 2014 على الموقع: <https://www.academia.edu/6003445>، تم

الإطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/07/18.

<sup>60</sup> عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص116.

<sup>61</sup> عبد القادر دندن، المرجع نفسه، ص117.

ثم توالى تطورات الملف كالتالي:<sup>62</sup>

- في عام 2006، ادعى كلا البلدين توغلات تصل إلى كيلومتر واحد في منطقة أروناتشالبراديش، مما أدى إلى نشوب توتر واتهامات متبادلة.
- في عام 2009، أعلنت الهند أنها ستنتشر قوات عسكرية إضافية على طول الشريط الحدودي.
- في 2013، قالت الهند إن قوات صينية أنشأت معسكراً على بعد عشرة كيلومترات من حدودها الشرقية، وقالت إن التوغل شمل مروحيات عسكرية صينية دخلت المجال الجوي الهندي، غير أن بكين نفت ذلك، وانتشر جنود من البلدين على الحدود شهراً كاملاً، قبل أن ينسحبوا جميعاً.
- في شهر أبريل 2014، اقترحت الهند أن تعترف الصين بسياسة "الهند واحدة" لحل النزاع الحدودي.
- في شهر سبتمبر 2015، تواجهت القوات الصينية والهندية في منطقة بورترسه (شمال لاداخ) بعد تفكيك القوات الهندية برج مراقبة بنته الصين بالقرب من خط الدوريات العسكرية المتفق عليه بين البلدين.
- في شهر جوان 2017 قام الجانبان بزيادة قواتهما إلى ثلاثة آلاف جندي لكل منهما، وذلك عندما اعترض جنود هنود على قيام الجيش الصيني ببناء طريق في منطقة متنازع عليها.
- في 23 جويلية 2017 طالبت الصين جارتها الهند بسحب قواتها من الجزء الصيني للشريط الحدودي بينهما، وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية "وو تشيان" إنَّ على الهند اتخاذ خطوات عملية لتصحيح الخطأ والكف عن الاستفزازات والعمل مع الصين من أجل استقرار وأمن المنطقة، وحذر من الاستهانة بقدرات الجيش الصيني، مؤكداً أن قدرته على الدفاع عن سيادة بكين تتعزز باستمرار.

<sup>62</sup>. النزاع الحدودي الصيني الهندي .. حرب باردة بين قوتين نوويتين على الموقع:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2017/7/27> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:

2019/06/12.

- في 24 جويلية 2017 اتهمت الصين جاريتها الهند بانتهاك اتفاقية حدودية أبرمتها بريطانيا مع بكين عام 1890، وتعهدت الحكومات الهندية السابقة باحترامها. وطالبت الحكومة الصينية نظيرتها الهندية باحترام الاتفاق الحدودي لإنهاء توغل "خطير للغاية" نفذته القوات الهندية.

وتعدّ القضية الكشميرية أحد المسائل التي تجمع هذه الدول الثلاثة ما يجعلها محل تنافس بين الصين والهند خاصة وأن إقليم كشمير يشكل موقعا إستراتيجيا بامتياز إذ يقع بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا في أقصى الشمال الغربي لشبه قارة جنوب آسيا، أين يحده من الشرق منطقة التبت ومن الجنوب محافظة هيماشال برادش وكلاهما يشكلان منطقتان أساسيتين في التصور الإستراتيجي الصيني لسياستها الداخلية والإقليمية.<sup>63</sup>

خريطة رقم 7: إقليم كشمير ومناطقه الخاضعة للدول الثلاث: الصين، الهند، باكستان.



المصدر: محمد عبد العاطي، كشمير نصف قرن من الصراع، على الموقع:

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2075f650-9b70-45bb-8a7e-5bb30024d254>، تم الاطلاع

على الموقع بتاريخ: 2019/07/12.

<sup>63</sup> هشام الصادق، "العلاقات الهندية الصينية.. قمة الانفراج التاريخية"، السياسة الدولية، ع.13، (جويلية 2003)، ص249.



بالنسبة للهند:<sup>64</sup>

- كشمير عمق إستراتيجيٍّ آمنٍ أمام الصّين وباكستان.
- عامل مهمّ للحفاظ على وحدة الهند.

بالنسبة للصين:<sup>65</sup>

- يمثل إقليم كشمير رهاناً إستراتيجياً باعتباره يربط الصين بإقليم "لاداخ"، الذي يتصل بـ "أكساي شين" الجزء الذي تسيطر عليه الصّين من كشمير.
- شمال كشمير تتواجد به أنها "سياشين" الجليدية التي احتلتها الهند سنة 1984 بعدما كانت تابعة لباكستان، ورغم كونها أنهار جليدية خالية من الحياة والثروات الطبيعية بارتفاع 18000 قدم فوق سطح البحر، إلا أنّها ذات أهمية بالغة للصّين لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصّواريخ.
- تشرف كشمير على إقليم "كسينيانج" الذي تتواجد به حركة ويغور الإسلامية الانفصالية.
- تشرف أنهار "سياشين" في شمال كشمير على مناطق بها احتياطي كبير من الغاز والنفط في أقصى غرب الصين.
- تشرف كشمير على طريق "قاراقورم" الذي يخترق جبال الهيمالايا ويربط الصين بباكستان وآسيا الوسطى.

إنّ التنافس الصّيني الهندي يؤثر على المناخ السياسي في النظام، من ناحية الاستقطاب وتنوع التحالفات والولاءات ونمط العلاقات بين دول النظام، وذلك باختلاف الإستراتيجية المتبعة من كلّ طرف لتحقيق أهدافه وكسب أكبر عدد من دول النظام كحلفاء إلى جانبه.<sup>66</sup>

<sup>64</sup>. عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 119.

<sup>65</sup>. المرجع نفسه، ص 121.

<sup>66</sup>. عبد القادر دندن، المرجع السابق، ص 124.

وبالنسبة للعلاقات الصينية اليابانية فيعود التذبذب فيها إلى امتلاك اليابان لخيارين في تعاملها مع

الصين إما: <sup>67</sup>

1- التوجه الإقليمي : أن تتمكن من التوصل إلى مساومة ضمنية تقرّ من خلالها اليابان بالمركز

السياسي والعسكري المتميز للصين، مقابل الإقرار الصيني لليابان بالمصالح الاقتصادية.

2- التوجه العالمي(نحو الخارج): باتجاه توثيق روابطها الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية، ما يعني

المزيد من الاستجابة لمطالبها وتنفيذ سياساتها وتحقيق مصالحها في الإقليم وعلى رأسها ثبط أي محاولة

للصعود الصيني.

وفيما يخص العلاقات الصينية الهندية ، فالهند تتبع إستراتيجية تقوم على توسيع مجال تأثيرها

خارج حدود شبه القارة الهندية، وهي الدولة الجنوب آسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع

دول الآسيان، وقامت الهند بتقديم نفسها لدول المنطقة على أنها أمل استقرار وثقل موازين للصين وتوجيه

أنظارها نحو تطلّعات الهيمنة الصينية، مع عملها على تنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول

جنوب شرق آسيا من أجل تسريع تنميتها. <sup>68</sup>

و مجمل القول؛ أنّ الصين رغم إستراتيجيتها ذات الطابع السلمي والتي تنشط من خلالها على

الساحة الدولية، تعتبر فيها مسألة حدودها ذات أولوية، وأمر يشوبه التقديس بالإضافة إلى ذلك فهي من

خلال مسار صعودها كقوة كبرى تحاول من حين إلى حين استعراض ذلك على مستوى مجالها الحيوي

وفي مواجهة القوى الأخرى الصاعدة . ومع ذلك فعلاقتها التي ذكرنا مع القوتين اليابانية والهندية رغم

<sup>67</sup> . جصاص لبنى، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

علوم في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، 2016-2017، ص ص 159-160.

<sup>68</sup> . عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص ص 129-130.

التوترات والنزاعات الحدودية وتلك التي تهدف إلى القيادة والهيمنة إقليمياً لا يزال طابع العلاقات الاقتصادية يميزها ويحركها بقوة رغم أن تلك التوترات كادت تؤدي في مرات عديدة إلى حروب.

### المطلب الثالث: الصين ومعضلة أمن الطاقة

#### 1- مفهوم أمن الطاقة:

يقصد بأمن الطّاقة تأمين ما تحتاجه مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القابلة للاستمرار من الإمدادات النّفطية كمّاً وثمناً. ومن أهم مظاهر غياب الأمن النفطي الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الانقطاع المفاجئ للإمدادات النفطية أو نقصانها، أو الارتفاع المفاجئ للإمدادات النفطية أو نقصانها أو الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط، علماً بأنّ درجة الأضرار الاقتصادية مقرونة أساساً بدرجة اعتماد اقتصاد البلاد على النّفط، ودرجة تذبذب أسعار النّفط، ومدى قدرة البلاد على مواجهة الطّوارئ.<sup>69</sup>

وقد عرّفت الخطة الخمسية العاشرة (2001-2005) أمن الطّاقة على أنّه ضمان وتأمين مصادر الطّاقة من الخارج بما يضمن استمرار النّموا الاقتصادي والتحديث في الصين. وبذلك فالصين ركزت في تعريفها للمفهوم على الاتجاه التقليدي له ممثل في "امن العرض" من خلال ضمان أمن الإمدادات وبما يضمن النّموا الاقتصادي.<sup>70</sup>

ومن النّاحية العملية تتبنى الصين اقتراباً لأمن الطّاقة يقوم على شقّين لكلّ منهما استراتيجيات تنفيذ مختلفة. فالأول هو أمن العرض من خلال الدخول لموارد الطّاقة عالمياً، والمبدأ الأساس هو التنوع والإستراتيجية الأساسية هي التوجه للخارج Go out Strategy، فالصّين ترى أن قضية الطّاقة قضية أمن قومي ولا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها، وإنما لابدّ من تنظيمها من خلال الدخول بقوة في سوق

<sup>69</sup> باهر مردان، إستراتيجية أمن الطّاقة الصينية ودور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها، ص1، على الموقع: <https://www.academia.edu/6003629/2012>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/07/12.

<sup>70</sup> خديجة عرفة محمد، أمن الطّاقة وآثاره الإستراتيجية، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، صص 124-125.

الطاقة العالمي، والتعاون مع كبار الدول المنتجة للنفط من خلال مجموعة من شركات النفط الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية في مجال تأمين الدخول لمصادر الطاقة. أما الشق الثاني، فهو تطوير مجموعة من الإستراتيجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية على أمن الطاقة الصيني، وبناء مخزون إستراتيجي من النفط.<sup>71</sup>

### الصين والتنافس الجيوبوليتيكي على ممرات الطاقة الدولية:

#### 1- المحيط الهندي:

يشكل المحيط الهندي محور التنافس باعتباره من أهم الممرات التي تعبرها شحنات الطاقة الصينية القادمة من الخليج العربي وإفريقيا، ولكن العقيدة الإستراتيجية الهندية تعوّدت على اعتبار المحيط الهندي امتداداً طبيعياً ومجال نفوذ تقليدي لها، إلى درجة ساد فيها المبدأ القائل: المحيط الهندي محيط الهند، في حين يحظى المحيط الهندي والنفط العابر له من غرب آسيا نحو مضيق "ملقا" بأولوية عليا للصين ثاني أكبر مستهلك عالمي للطاقة، مادامت أكثر من 80% من الواردات النفطية الصينية تمرّ حالياً بذلك المضيق، إضافة لكونه معبراً لـ 25% من الصادرات الصينية نحو أوروبا ومنطقة الخليج.<sup>72</sup>

وقد وضعت الصين أساساً لضمان تواجدها البحري على طول نقاط الاختناق في بحر الصين

الجنوبي ومضيق ملقا والمحيط الهندي ومضيق هرمز في الخليج العربي، عبر امتلاك أو الوصول إلى

قواعد بحرية في ميانمار وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان لحماية مصالحها الاقتصادية على المدى

الطويل. وذلك في إطار ما يسمّى بـ"إستراتيجية عقد اللؤلؤ" **string of pearls strategy**، وهي

<sup>71</sup>. خديجة عرفة محمد، المرجع السابق.

<sup>72</sup>. عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص ص. 142-143.

عبارة عن وضع سلسلة من المنشآت البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند والمحيط الهندي وخليج

البنغال.<sup>73</sup>

وبالمقابل قامت الهند بتعزيز حضورها البحري في منطقة خليج البنغال، بهدف التقليل من الإحساس بالشعور بالضعف الناجم عن انكشافها في مجال الطاقة أمام التفوق الصيني، ويهدف التعامل مع الحضور البحري المتزايد للصين في ميانمار.<sup>74</sup>

## 2- مضيق ملقا

يقع مضيق "ملقا" بين كل من شبه الجزيرة الماليزية وإندونيسيا، كما تقع سنغافورة على طرفه، وهو يربط بين المحيطين الهندي والهادي، إضافة إلى بحر لصين الجنوبي، يبلغ طوله حوالي 800 كلم ويتراوح عرضه بين 50 و 320 كلم، بينما يتراوح عمقه ما بين 25 متراً و 113 متراً، فهو يعتبر واحداً من أهم الممرات البحرية العالمية للشحن، فقد ظهرت أهمية هذا المضيق الجيوستراتيجية والجيواقتصادية منذ زمن قديم، فقد توالى عليه السيطرة من قبل الهنود والعرب والبرتغاليين والهولنديين والبريطانيين، واستطاعت ماليزيا وإندونيسيا أن تسترجع قوة السيادة وعلى هذا المضيق، كما زادت أهميته التجارية منذ افتتاح قناة السويس عام 1869، وأصبح الممر الرئيس لناقلات الطاقة من مصادر الإنتاج إلى اليابان.<sup>75</sup>

<sup>73</sup>. المرجع نفسه، ص 144.

<sup>74</sup>. نان لي، الجغرافيا السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات. في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ط1، ص 146.

<sup>75</sup>. الهادي مصطفى أبو لقمة ومحمد علي الأعور، الجغرافيا البحرية، ط2 (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999)، ص 172.

خريطة رقم 8: توضح مسار عقد اللؤلؤ الذي تنفذه الصين.



المصدر: تنافس القوى الدولية في المحيط الهندي وتأثيره على اليمن، على موقع مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية: <https://abaadstudies.org/print.php?id=59684>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/05/08.

وتشهد الصين حالياً تطوراً ونمواً اقتصادياً هائلاً، فقد فتح الباب لاستهلاك المزيد من الطاقة، فمع بداية نضوب حقولها النفطية في الداخل، أصبحت تعيش الصين تحت ضغط توفير مصادر بديلة، وخاصة، مع كونها المستهلك الثاني للنفط عالمياً، وبحسب آخر الإحصاءات، ارتفعت واردات الصين من النفط أخيراً من 60% حوالي سنة 2020، كما أنها مرشحة أن تصبح أكبر مستهلك للطاقة بحلول سنة 2035 بفارق زيادة 23% من حجم الاستهلاك الحالي، حيث زادت الصين منذ 2008 حجم الإنتاج وبنفس الوقت حجم الواردات، حيث قفزت الواردات من 3.43م/ب في 2008 إلى 5.86م/ب في 2012، وبنفس الوقت زاد الإنتاج المحلي من 4م/ب إلى 4.4م/ب يومياً في نفس العام، ومن المتوقع أن تتحول الصين إلى أكبر دولة مستوردة للنفط حيث يتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة في حجم الواردات، وعليه فإن أمنها الخاص بالإمداد النفطي قد بات قضية ذات أهمية إستراتيجية هامة بالنسبة إلى مسيرة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصينية، فبذلك أصبح أمن الصّين الطّاقى يواجه مشاكل على الصعيدين الدّاخلى والخارجى فى آن واحد. فعلى الصّعيد الدّاخلى، عدم قدرة المصادر النفطية والغازية المحلّية الإيفاء لتلبية حاجيات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، بحيث قدر الفارق بين نسبة الإنتاج وارتفاع نسبة الاستهلاك بـ13%، وإن نظام احتياطها النفطى الإستراتيجى لم يتقوّ بعد، بحيث قامت الصين فى عام 2008 ببناء مخزون نفطى استراتيجى لها من خلال بناء أربع قواعد لاستيعاب النفط المخزن تكفى لمدة 65 يوماً، وعلى المستوى الخارجى، فلا زالت الصين تعتمد إلى درجة خطيرة على النفط المستورد لتغطية احتياجاتها، مما يعود بمخاطر على أمنها النفطى.<sup>76</sup>

وتؤثّر مخاوف أمن الطّاقة على حسابات الصّين الدبلوماسية والإستراتيجية باطراد بتوسع مخاوف سياستها الخارجية إلى ما وراء حدودها التقليدية، إلى المصالح العالمية التى تمتد بعيداً إلى أوراسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما أن التزايد السريع لحجم طلب الصّين للطّاقة ما وراء البحار، يُظهر مدى الأهمية القصوى والملحة لضمان أمن الممرات البحرية الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية، فالتزود بالطّاقة شديد الارتباط بالأمن القومى الصّينى وبنموها وبقدرتها العسكرية، فلو توقف أو أعيق تزود الصين بالنفط لأصبحت فى وضع حرج وتعرضت للشلل والاختناق، ولهذا فإن إقامة خناق بحرى حول الصين من شأنه أن يؤدى هذا الغرض.<sup>77</sup>

<sup>76</sup> سفيان بلمادي، جيوسياسة المضائق البحرية والإستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملقا وأثره على أمن الطاقة الصينى نموذجاً، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات ، 2015/2014، ص ص13-14.  
<sup>77</sup> المرجع نفسه، ص17.

لهذا يعتبر مضيق ملقا ممراً ذو قيمة اقتصادية وإستراتيجية هامة، بحيث راح البعض يطلق عليه بالعقدة التي تؤرق أمن الطاقة الصيني، من وجهة النظر السائدة التي تقول: "من يسيطر على مضيق ملقا يستطيع التحكم بممرات ومسالك الطاقة الصينية".<sup>78</sup>

### آسيا الوسطى في إستراتيجية أمن الطاقة الصيني:

من الملاحظ أن الصين تركز على التغلغل الاقتصادي أكثر من السياسي، ومن الجدير بالذكر أن مصالح الصين في آسيا الوسطى والقوقاز نمت ببطء، ولكنها أصبحت متطورة وهامة ويرجع ذلك إلى النمو السريع للاقتصاد الصيني، مما أدى إلى تحويل قضية الطاقة في الصين إلى قضية هامة ومحورية ولا سيما مع قرب تلك الدول الجغرافي منها، ومن ثم إمكانية الربط بينهما عن طريق خطوط الأنابيب ومن ثم تركز الصين على العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول أكثر من الموضوعات السياسية.<sup>79</sup>

فمع مطلع الألفية الجديدة تحول مركز اهتمام الصين في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، ليتحول من التركيز على قضايا التسعينيات، مثل تسوية الخلافات الحدودية، وخفض التواجد العسكري على الحدود، ومحاربة الحركات الانفصالية الويغورية، وعدم الاستقرار في أفغانستان وغيرها، لتأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية حيث أن النمو الاقتصادي السريع وتزايد الهوة بين العرض والطلب الداخلي على الطاقة زاد من أهمية واردات الطاقة.<sup>80</sup>

<sup>78</sup> المصدر نفسه.

<sup>79</sup> وردة هاشم علي عيد، تقديم: جهاد عودة، السياسة الدولية والاستراتيجية صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، ط1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013)، ص ص 324 - 325.

<sup>80</sup> عبدالقادر دندن، الصعود الصيني والتحديات الطاقوية الأبعاد والانعكاسات، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)،



وهناك رأي آخر يرى أنه حتى تلك العلاقات الاقتصادية المتطورة بين الصّين وبعض دول آسيا الوسطى والقوقاز أدت إلى توتر العلاقة بين كلّ من الصّين وروسيا من جانب وبين روسيا ودول آسيا والقوقاز من جانب ثان، بل وبين الصّين والولايات المتحدة الأمريكية من جانب ثالث. حيث تخصّ الصّين كازاخستان بأكبر عمليات استثمار خارجي، وتراها كازاخستان قوة موازية لروسيا وضامن لاستقلاليتها على الأقلّ الاقتصادية، وتسعى الصين كذلك إلى تنمية العلاقات التجارية مع طاجكستان، وكذلك تحاول الصين تطوير خط أنابيب يتيح النفط الكازاخستاني المرور عبر الحدود الإيرانية - التركمانستانية، مما يسهم في فتح منفذ للنفط إلى الجنوب وعبر إيران، وهو بالطبع على غير رغبة كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.<sup>81</sup>

وتدخل الطّاقة ضمن المبادئ الأربعة للمصالح الإستراتيجية والدبلوماسية للصين في آسيا الوسطى والتي تعرف نشاطاتها هناك وهي:<sup>82</sup>

- للصين أهداف إستراتيجية ودبلوماسية في آسيا الوسطى تتدرج ضمن أهداف السياسة الخارجية لها ككلّ.

- الصّين تبحث عن حفظ أمن واستقرار الحدود المتفاوض بشأنها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

- تركّز الصّين على منع أي نفوذ وتدخل خارجي في شؤون منطقتها الغربية، خاصة ما تعلق بدعم الانفصاليين في إقليم كسينجيانغ.

<sup>81</sup> فريدريك ستار، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، سلسلة محاضرات الإمارات، (دبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، صص 10-11.

<sup>82</sup> المرجع نفسه، صص 81.

- المصالح الاقتصادية والتجارية للصين في المنطقة، وخاصة تطوير الموارد الطاقوية، أصبحت ذات أهمية متزايدة لتنمية الصين الداخلية.

وتتوفر آسيا الوسطى على خصائص جغرافية ترفع من قيمتها الإستراتيجية للصين، فهي محاادية لها ولثلاث من دولها حدوداً مباشرة معها (كازاخستان، قرغستان، طاجكستان)، وهذا ما يمكن من نقل النفط والغاز نحو البر الصيني ومنه نحو أكثر المناطق الصينية استهلاكاً للطاقة والمركزة خصوصاً في الساحل الشرقي، ويمكن بكين من تجنب مرور إمداداتها النفطية من المسطحات المائية الواسعة للمحيطين الهادي والهندي، والمضايق البحرية الخطيرة التي تميّزها وعلى رأسها مضيق ملقا.<sup>83</sup>

وتعمل الصين على انتهاج إستراتيجية تقوم على الأسس التالية:<sup>84</sup>

- السعي بكلّ جهد إلى بناء نظام مستقبلي من الإمدادات النفطية عالمياً عن طريق تكثيف الحوارات السياسية والدبلوماسية مع الدول المنتجة للنفط، وتقييم معها علاقات إستراتيجية، وتطور التعاون المتعدد الأطراف معها من أجل تهيئة الظروف المواتية والبيئة الدولية الملائمة للقطاع النفطي المحلي للمشاركة في النشاطات الدولية.

- تأييد المؤسسات المحلية في تطبيق إستراتيجية تتخطى عتبة البلاد، وفي المستقبل المنظور فإن منطقة الشرق الأوسط ستظلّ مصدراً رئيساً للواردات الصينية من النفط في القرن الحادي والعشرين، لذلك ترى الصين أنّ عليها تعزيز علاقات الصداقة التقليدية القائمة مع دول المنطقة، وحركة التبادل التجاري والاقتصادي معها وأن ترفع مستوى التجارة البينية معها وأن تسعى إلى بناء مجموعة تكامل للمصالح المشتركة.

<sup>83</sup>.فريدريك ستار، المرجع السابق، ص82.

<sup>84</sup>.باهر مردان، مرجع سابق.

- أما بالنسبة لروسيا ومنطقة آسيا الوسطى فترى الصين ضرورة تفعيل دور منظمة تعاون شنغهاي إلى أقصى حد ممكن، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة مع دول آسيا الوسطى وروسيا، وبذل المساعي الحثيثة من أجل بناء مصدر نفطي مستقر في ظلّ ما ترى الصين أنها تتمتع به من موقع جغرافي متميز.

- و في ذات الوقت ترى الصين أن عليها أن تبادر في طرق الأبواب، وتعزز علاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا سعياً وراء تحقيق تنوع المصادر النفطية.

- تفعيل آلية التعاون الإستراتيجي مع أهمّ الدول المستهلكة للنفط ومنظمة الطاقة الدولية.

لقد نجحت الصين ورغم محدودية مصادر الطاقة بها من نفط وغاز طبيعي في تحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية إلى حدّ كبير، رغم بعض المشكلات التي مازالت تعانيتها الصين والمتعلقة بالمنافسة الدولية والمشكلات التي تواجهها شركاتها النفطية الوطنية، ومن جهة أخرى، يمكن القول أنّ تأثير محدودية توافر مصادر الطاقة على السياسة الخارجية الصينية انعكس على اتجاه الصين نحو التخلي في بعض الأحيان عن أحد أهم أسس تلك السياسة، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو النزوع للأساليب غير السلمية وكلها مرهونة بالأوضاع الدولية القادمة التي تكون الصين إزاءها في وضع يخرج عن كلّ الحدود التي رسمتها في الإستراتيجية التي تتبعها.

## المبحث الثالث: العوامل الدولية ودورها في توجيه مسار الصعود السلمي

## المطلب الأول: طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية كعامل رئيس.

شغلت الصين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حيزاً مهماً من تفكير المنظرين الأمريكيين. ويرى "جوزيف. س. ناي" الأكاديمي ومساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة "بيل كلينتون"، أن عبارة "صعود الصين" اسم على غير مسمى، إذ أن عبارة "عودة الصين" ستكون أكثر دقة، بما أن المملكة الوسطى (الاسم القديم للصين) كانت من حيث الحجم والتاريخ لفترة طويلة، قوة كبرى في شرق آسيا، فقد كانت الصين فنيًا واقتصاديًا قائدة العالم. ولو من دون امتداد عالمي من سنة 500 إلى 1500. فلم تتفوق عليها أوروبا وأمريكا إلا في نصف الألفية الأخيرة.<sup>85</sup> وكتبت "كوندوليزا رايس" قبل أن تتولى منصب مستشار الأمن القومي للرئيس "بوش" الابن مطلع عام 2000، "أنّ الصين ليست بالدولة التي تميل إلى الحفاظ على الوضع الراهن (Status Quo)، بل على العكس، فهي تريد تغيير الوضع القائم، وتغيير ميزان القوى في آسيا لمصلحتها. وهذا وحده كاف لجعلها الخصم الإستراتيجي للولايات المتحدة.<sup>86</sup>

من جهتها تعاملت الصين بجديّة مع التطوّرات التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة، وبروز نزعة الهيمنة الأمريكية، ولا سيما بعدما خيم التوتر على علاقاتها مع واشنطن إثر حوادث ميدان "تيان أن مين" الشهيرة عام 1989، وقيام إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) بفرض عقوبات على الصين أدخلت

<sup>85</sup> طارق عزيزة، إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، فيفري 2017، ص7.

<sup>86</sup> . أ.ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، تر: كامل ديب وهاشم حمادي، (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص295.

علاقات البلدين في حالة من التردّي لسنوات، على خلفية تصعيد الموقف الأمريكي حيال ملف حقوق الإنسان في الصين.

ويرى نوح فيلدمان " أستاذ القانون الدولي بجامعة هارفارد الأمريكية في كتابه: الحرب الهادئة، أن الوضع الحالي يختلف عن صراعات الهيمنة العالمية في السابق؛ فهناك درجة غير مسبقة من الترابط الاقتصادي بين أهمّ قوة عالمية وأقرب منافسيها ، تريد الصين من الولايات المتحدة أن تستمرّ في شراء منتجاتها، في حين تريد الولايات المتحدة من الصّين أن تستمر في إقراضها النقود، إنّ مصيرهما الاقتصادي شديد الترابط في المستقبل المنظور.<sup>87</sup>

ويضيف:

مفتاح فهم ما سيأتي هو تحديد المزيج المشترك بين الصّراع الجيوستراتيجي، والترابط الاقتصادي والخيارات التي لدينا للتأثير فيه وإن خطر الصراع سواء أتى من سوء الفهم المتبادل بين القادة، أو من الحكم الصحيح حيال تعارض المصالح - يجب أن يؤخذ على محمل الجد، تقليل المخاطر الكبيرة للصراع العالمي من شأنه أن يخدم الولايات المتحدة، لكنه سيفيد الصين وبقية العالم- أيضاً- على نحو عام.<sup>88</sup>

ويمهّد صعود الصّين والانحدار النسبي للولايات المتحدة الطريق لاحتفال أن تكون الصّين هي المنتصر الحقيقي في الحرب الباردة. بخلاف ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev ، فإن "دغ كسيابونغ Xiaoping رفض سياسة الغلاسنوست Glasnost وأصرّ على أن يستمرّ حكم الحزب وبخلاف الاتحاد السوفياتي، فإنّ الصّين تخلّت عن الفكر الشيوعي في الوقت المناسب لتتجنب الانهيار.

<sup>87</sup> نوح فيلدمان، الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، تر: هشام سمير، ط1، (السعودية: تكوين للدراسات والأبحاث،

(2016)، ص12.

<sup>88</sup> المصدر نفسه.

إن؛ الدولة الرأسمالية الصاعدة التي تديرها الأحزاب متهية لأن تأخذ مكانها كقوة دولية عظمى منافسة للولايات المتحدة . لكن هناك رأي قوي آخر يمكن أن يقدم وهو :أنه رغم صعود الصين الاقتصادي ،إلا أنها لن تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة على مكانتها كقائد العالم الأوحده،ينطلق هذا الرأي من حقيقة أن النمو الاقتصادي المذهل للصين لم يحدث بمعزل، بل بالعكس ،فإن الجزء الأكبر من هذا النمو قد تحقق عن طريق التصدير إلى الولايات المتحدة واقتصاديات استهلاكية أخرى.<sup>89</sup>

"واقعية الصين هي مثل الغرب مع "توماس هوبز" ومثل التحديث مع "هوجنتاو" إنها تتكلم اللغة العالمية للقانون والنظام ،والسياسة لا علاقة لها بالأخلاق، والفضيلة نادرة والعنف لا مناص منه واحترام القوة هو ما يتوقع من الغالبية."<sup>90</sup>

وفي ظلّ تنامي حصة الصين من التجارة العالمية واستحواذها على جزء مهم من الأسواق العالمية فقد باتت تخوفات القوى الرئيسية في العالم: الولايات المتحدة،الاتحاد الأوروبي من الصعود الصيني لا تخفى على أحد، ولعلّ هذه التخوفات ظهرت في أكثر من موقف من كبار المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين بعد أن دخلت ميدان المنافسة الاقتصادية من باب أوسع في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، والقارة الأمريكية فضلا عن إقليمها الآسيوي ما جعلها كخصم اقتصادي في مواجهة أمريكا، اليابان والاتحاد الأوروبي.<sup>91</sup> ومنذ بداية العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والصين من خلال أول زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" عام 1972 شهدت العلاقات التجارية بين البلدين تطوراً مطرداً، وصل التبادل التجاري إلى 24 مليار دولار عام 1979،وزاد إلى 614.7 مليار دولار عام 1999 منها صادرات صينية بقيمة 419.4 مليار دولار مقابل صادرات أمريكية إلى الصين بقيمة

<sup>89</sup>نوح فيلدمان، المرجع السابق،ص22.

<sup>90</sup>. المرجع نفسه،ص66.

<sup>91</sup>ملاح نصيرة، "القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين"، مجلة آفاق للعلوم، ع.6(2017)، ص278.

195.3 مليار دولار. ومنذ التسعينيات إلى غاية 2005 ارتفع معدل التبادلات التجارية إلى ستة

أضعاف.<sup>92</sup>

وبوجه عام يحكم العلاقات الصينية الأمريكية مجموعة من المحددات أبرزها:<sup>93</sup>

- الاحتياج الإستراتيجي strategic need ويقصد به إدراك متبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر.
- يسيطر المنظور الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقته مع الطرف الآخر.
- تتأثر العلاقات الصينية الأمريكية بتغيير الإدارات الأمريكية دون أن تتأثر بتغيير القيادات الصينية.
- تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية الأمريكية.

#### 1- الولايات المتحدة في إستراتيجية الصين:

تعدّ الولايات المتحدة بالنسبة للصين في الوقت نفسه شريكاً أساسياً وعقبة حادة كبيرة في عالم متعدّد الأقطاب بشكل متزايد، تميل أفعاله في المنطقة إلى احتواء الصين. تعبر الأوراق البيضاء للدفاع الصيني (DWPs) عن قلقها إزاء مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان والتدخل في المنطقة ، إلى جانب العديد من الإشارات غير المباشرة للتدخل في المعضلات الأمنية في الصين.<sup>94</sup>

وشيناً فشيناً راح الزعماء الصينيون يكررون الحديث عن حضور الصين الفاعل في الساحة الدولية، مع التأكيد أن "صعود الصين" إنما هو "صعود سلمي"، وفي تقرير قُدم إلى المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2002، صرح الرئيس لصيني جيانغ زيمين: "إن الصين واجهت فترة

<sup>92</sup> ملاح نصيرة، المرجع السابق.

<sup>93</sup> .دياب أحمد، "العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع"، مجلة السياسة الدولية، ع.173، (2008)، ص123.

<sup>94</sup> .Michael Nacht, Sarah Laderman, Julie Beeston, "Strategic Competition in China-US Relations," **Livermore Papers on Papers on Global**, no.5, (October 2018), pp.17-18.

20 عاماً من الفرص الإستراتيجية" التي من شأنها أن تسمح للبلد بصوغ وانتهاج إستراتيجية دولية "معتدلة وبراغماتية" تركز على التنمية المحليّة.<sup>95</sup>

وتقوم إستراتيجية الصّين الدولية، وفقاً لباحث صيني بارز، على افتراضات رئيسية عديدة، منها أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة العالمية الوحيدة لعقود قادمة، وأن الصين تفتقر إلى القدرة والإرادة اللازمتين لمواجهة القوة الأمريكية، وأنه حتى من دون "مقاومة صينية فاعلة"، لن تظل قوة الولايات المتحدة الأمريكية بلا رقابة في المنظومة الدولية وأنه ثمة تنوع في الرأي الرّسمي وغير الرّسمي داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول أفضل السّبل للتعامل مع الصين.<sup>96</sup>

من جهة أخرى تصور الصين الولايات المتحدة كسبب رئيسي لعدم الاستقرار العالمي، وتؤكد وجهات النظر الصينية حول النظام الدولي على أنّ النّظام العالمي الذي صاغته وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها هي لصالحهم المشترك على حساب الآخرين. يصفون الولايات المتحدة بأنها مهيمنة و أكثر اهتماماً بالهبة والقوة العسكرية من العدالة والسلام. إنّ هذا الوصف يكاد يكون شكلاً من أشكال الصّواب السياسي في الصّين".<sup>97</sup>

و لكن العلماء الصّينيين يعترفون أيضاً بالولايات المتّحدة باعتبارها "أفضل مؤهل" على مستوى العالم للقيام بهذا الدور مع افتقار الصين للوضع الاقتصادي إلى الحد الأدنى المطلوب لهذا المنصب. فهم يرون أنّ الاقتصاد القويّ وحده لا يصنع قائداً عالمياً ، بل القدرة على التأثير على المعايير الدولية. وينصح البروفيسور "وانغ جيسي" من جامعة بكين بأن الولايات المتحدة ليست في حالة انحدار مطلق ، لكن سلطتها العالميّة تقلصت بسبب عجزها عن تعظيم القوة الناعمة والاعتماد المفرط على التفوق

<sup>95</sup>. فيديا نادكارني، الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2014، ص37.

<sup>96</sup>. المصدر نفسه.

<sup>97</sup>. Michael Nacht, Sarah Laderman, Julie Beeston, op.cit.



العسكري. وفي الوقت نفسه ، فإنّ التحركات الأمريكية الأخيرة للتّخلي عن حلفائها الإقليميين والانسحاب من شراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) قد وفرت للصين فرصة أكبر لتصبح القوة الاقتصادية المهيمنة في آسيا ، وقد تحولت بعض دول جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية إلى الصين للشراكة الاقتصادية في ظل عدم وجود دعم وتأثير من الولايات المتحدة.<sup>98</sup>

لقد شهدت أواخر التسعينيات عودة العلاقات الأمريكية الصينية إلى التحسن من بوابة الاقتصاد والمبادلات التجارية، ومع إطلالة القرن الجديد باتت الصين الحليف التجاري الأول للولايات المتحدة التي دعمت دخول الصين في عضوية منظمة التجارة العالمية عام 2001، كما أن هجمات سبتمبر من العام نفسه فتحت باباً إضافياً لتطوير العلاقات بين الجانبين في مجال مكافحة الإرهاب.<sup>99</sup> لكن بعد الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، تكرّرت الانتقادات للصّينية للنّظام الأمريكي ولدور أمريكا في العالم، وحملت أمريكا مسؤولية تفجير الأزمة المالية والإخفاق في تقويم دور الصين الحيوي في اجترّاح ردّ جماعي دولي عليها. أيضاً دأبت وسائل الإعلام السياسي الصينية على توبيخ أمريكا بقسوة متزايدة من جراء عدم حساسيتها المزعومة إزاء مصالح الصين وتدخلها عام 2010 في نزاع بحر الصين الجنوبي.<sup>100</sup>

<sup>98</sup>. Ibidem.

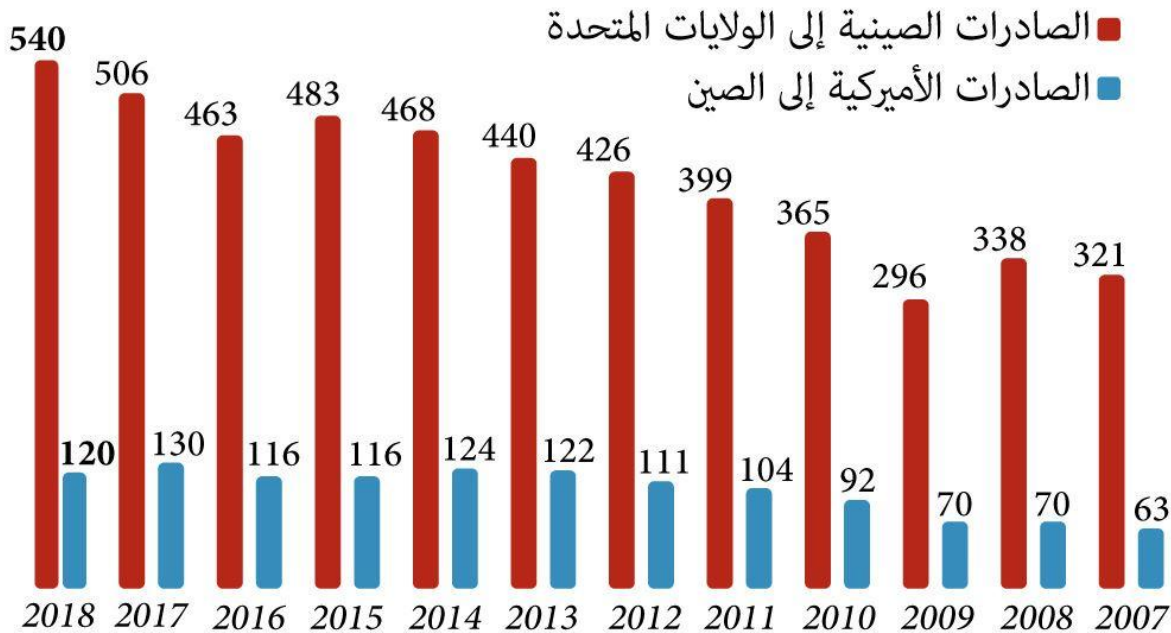
<sup>99</sup>. طارق عزيزة، مرجع سابق، ص 8.

<sup>100</sup>. زيغنيوبرينسكي، رؤية استراتيجية: "أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، تر: فاضل جنكر، (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2012، ص 101.

رسم بياني رقم 2: تجارة السلع بين الصين والولايات المتحدة

## تجارة السلع بين الصين والولايات المتحدة

بمليارات الدولارات



© AFP

المصادر: مكتب الإحصاءات الأميركي

المصدر: بالأرقام حرب التجارة بين أمريكا والصين، بتاريخ: 2019/05/13، على موقع: <https://www.alhurra.com/a.html>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/12.

أمّا على صعيد العلاقات الإستراتيجية فقد استمرت درجة من الصّراع وعدم الثقة بين البلدين في ظلّ زيادة قوة الصين العسكرية والتي قد تهدد السيطرة العسكرية للولايات المتحدة. ومما أّجج المخاوف في واشنطن أن الإنفاق العسكري الصيني قد استمرّ في التّزايد بمعدلات كبيرة على الرّغم من أنّ الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة قد وضعت قيوداً على نمو الإنفاق العسكري الأميركي. وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة لا تزال تمتلك أفضلية عسكرية كبيرة على الصين فإنّ الفجوة بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة. فقد كشفت الصّين الضّوء عن أولى حاملات الطائرات، قاذفة شبح جديدة، وصواريخ

بالستية مضادة للسفن لها قدرة تهديد أقوى القطع البحرية الأميركية، بالإضافة إلى ذلك فإن قدرات الصين في مجالات الفضاء والحروب الإلكترونية مهمة وتتقدم باستمرار.<sup>101</sup>

أيضاً، حدثت صدمات في العديد من القضايا مع الولايات المتحدة وجيرانها من الدول الآسيوية ومثال عن ذلك انتقاد الصين لدور الولايات المتحدة في الأزمة المالية العالمية ، ورفض الصين لدعم اتفاقية التغير المناخي في كوبنهاجن ،الوقوف ضد الولايات المتحدة في الملف النووي الإيراني، موقف الصين من قضية تايوان، فعلى سبيل المثال ذكر الأدميرال yang yi ، أنه قد حان الوقت للصين لفرض عقوبات على مصانع الدفاع الأمريكية التي تلعب دوراً في مبيعات السلاح إلى تايوان، وعندما أعلن الرئيس "أوباما" للكونغرس عن 6.4 مليار دولار مبيعات سلاح لتايوان في 21 جانفي 2013، واجهت الإدارة الأمريكية اعتراضات غير مسبوقه من الصين وهدد المتحدث باسم الخارجية الصينية بفرض عقوبات على المصانع سألقة الذكر.<sup>102</sup>

في نهاية العام 2017، نشرت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها للأمن القومي، واعتبرت علاقتها مع الصين كمنافسة إستراتيجية بين الدول العظمى، ووضعتها على رأس سلم أولوياتها. في الوثيقة نفسها، اعتبرت الحداثة والتكنولوجيا المتقدمة والنمو الاقتصادي دعامة أساسية في الأمن القومي للولايات المتحدة في حين أنّ المعلومات اعتبرت مورداً حيوياً في القرن الواحد والعشرين مثل النفط في القرن العشرين. الولايات المتحدة، وفقاً لذلك، بدأت تعمل بنشاط ضد التهديدات الرئيسية التي تنمأها مع أمنها القومي: نقل تكنولوجيا مكثفة للصين بواسطة التجسس، وسرقة تكنولوجيا، ونشاطات أكاديمية وتجارية، ونقل المعرفة القسرية، وتأثير وسيطرة أجنبية على أصول البنى التحتية، والمعرفة والتكنولوجيا، ضمن أمور

<sup>101</sup>. محمود حمد وديفيد سكيديمور، العلاقات الأمريكية-الصينية وجولات الحوار الإستراتيجي، بتاريخ: 6 أوت 2012، على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/08/20128585721917803.html>، تم

الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/07/12.

<sup>102</sup>. سالي نبيل الشعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 229.

أخرى، بواسطة الاستثمارات والصفقات التجارية، واعتماد الولايات المتحدة على عناصر من إنتاج أجنبي في إطار سلاسل تزويد بالتكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك مجال الدفاع والجيش، وإبعاد الولايات المتحدة عن الفضاء الهندي - الباسفيكي بواسطة دمج تعاضم عسكري صيني مع وسيلة تأثير اقتصادية - سياسية بنوية تحتية "جيواقتصاد"، على رأسها مبادرة "الحزام والطريق" التي أعلن عنها الرئيس الصيني في 2013، وسعي الصين إلى تغيير النظام العالمي والمؤسسات الدولية، التي تم تشكيلها برئاسة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تحدي الديمقراطية الليبرالية كنموذج للحكم السليم في العالم بواسطة نظام مستبد واقتصاد مركزي ورقابة وثيقة وقمعية على الأقليات ومعارض النظام.<sup>103</sup>

وعلى المستوى الإفريقي مثلاً، لفت تقرير من "مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة والصين"، إلى أنّ إستراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق، لوكالة أمن الطاقة الأمريكية، وذلك نظراً لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى، مباشرة من مصادرها عوضاً عن الاستثمار، وإتاحة المزيد من الإمدادات في السوق العالمية. واستشهد التقرير بالسودان كمثال حي للإستراتيجيات التي تتبعها الصين في القارة، والقائمة على سياسة التعامل وفق "حزمة متكاملة" - تشمل التمويل، والخبرة التقنية إلى جانب النفوذ لحماية الدولة المضيفة في المحافل الدولية.<sup>104</sup>

كذلك تتقاطع المصالح الصينية مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فمع نمو الصين اقتصادياً وحاجتها المتزايدة إلى الأسواق الخارجية، تغيرت ملامح سياستها الخارجية تجاه الكثير من

<sup>103</sup>. المواجهة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين وتأثيراتها على إسرائيل، بتاريخ: 2019/07/16، على

الموقع: <https://www.alquds.co.uk>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/12.

<sup>104</sup>. شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة -التنافس في السودان نموذجاً-

'دفاتر السياسة والقانون، ع.10، (جانفي 2014)، ص19.

مناطق العالم المختلفة، ونجد أن البعد الاقتصادي هو المحور الرئيسي لعلاقة الصين بالشرق الأوسط على عكس الشق السياسي الذي تتجنب الصين تحدّي النفوذ الأمريكي من خلاله.<sup>105</sup> ومع ذلك فقد ظهر التباين في المواقف بين الولايات المتحدة والصين جلياً مع انطلاق الثورة السورية ومع اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات النظام السوري. فقد أعاقت بكين وموسكو أيّة قرارات لإدانة النظام الحاكم في دمشق أو فرض أية عقوبات فاعلة ضده. وقد أثار هذا الموقف سجلاً علنياً مع الولايات المتحدة. ويمكن تفسير هذا الموقف الصيني بأن بكين لا تريد نظاماً تابعاً للولايات المتحدة في دمشق من جهة وبالعلاقات الخاصة بين دمشق وبكين وتأييد كلا العاصمتين للأخرى في القضايا الدولية المهمة كمرتفعات الجولان المحتلة بالنسبة لسوريا وقضايا تايوان والتبنت وحقوق الإنسان في حالة الصين من جهة أخرى. و بالإضافة إلى هذا التطابق في المواقف السياسية فإن العلاقات الاقتصادية بين دمشق وبكين قد توطدت في الأعوام القليلة الماضية. فحالياً تُعدّ الصين من أكبر الشركاء التجاريين لسوريا كما أنّ بكين هي ثاني أكبر مستثمر غير عربي في سوريا.<sup>106</sup>

وفي بحر الصين الجنوبي نجد أنّه ومنذ أن توجهت الصين بشكل حثيث إلى بناء قدراتها الدفاعية والتسليحية، بما فيها قدراتها البحرية التي بدأت تتخذ من هذا البحر مجالاً لحركتها ومن دوله نطاقاً جغرافياً لنفوذها، وجدت الإدارة الأميركية نفسها أمام تحدٍّ جيوبوليتيكي يهدد مستقبل وجودها ومصالحها في هذا البحر، الأمر الذي يؤكد أن بحر الصين الجنوبي سيكون واحداً من النطاقات الجيوبوليتيكية الساخنة التي ستوجه مصير العالم.

<sup>105</sup> سالي نبيل الشعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،

(2018)، ص46.

<sup>106</sup> محمود حمد وديفيد سكمور، مرجع سابق.

أما أهمّ التّحديات التي تواجه العلاقات الصينية الأمريكية فهي الحرب التجارية بينهما، والتي توقع

العديد من المحلّلين بأنّها ستكون سبباً في إعلان الحرب بينهما.

## 2- الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

منذ الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2016، لم يكن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"

سعيداً بالعلاقات التجارية الأمريكية مع الصين. واعتبرها غير عادلة، حيث يوجد عجز تجاري كبير بين

الولايات المتحدة والصين. لقد أراد فرض تعريفات على الصين لخفض وارداتها ومنعها من سرقة الملكية

الفكرية الأمريكية التي تكلف الاقتصاد الأمريكي كثيراً. إضافة إلى ذلك، وعد "ترامب" بأن تعيد الولايات

المتحدة التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية لأنها طرف في "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"

وتسحب من "شراكة عبر المحيط الهادئ".

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً تجارية ضدّ الصّين منذ عام 2018. وأدت عدة أسباب

إلى قيام الرئيس "ترامب" بفرض رسوم جمركية ضخمة على الواردات وبدء حرب تجارية من جانب واحد

ضد الصين. أولاً ، اعترف بأن الصين لها علاقات تجارية غير عادلة مع الولايات المتحدة. وتعاني

الولايات المتحدة من عجز تجاري مستمرّ كبير يبلغ حوالي 375.23 مليار دولار في ميزانها التجاري مع

الصين. وعليه فقد أراد تقليل العجز التجاري مع الصين عن طريق تقييد الواردات الصينية. علاوة على

ذلك ، طلبت إدارة "ترامب" من الصين تخفيض العجز التجاري الثنائي بمقدار 100 مليار دولار.<sup>107</sup>

ثانياً ، اشتكى "ترامب" من ادعاءات الأفراد والشركات الصينية بنقل التكنولوجيا بوسائل مشروعة وغير

مشروعة. واتهم الصين بسرقة الملكية الفكرية الأمريكية من خلال إجبار الشركات الأمريكية كثيفة

التكنولوجيا على الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية لنقل تكنولوجياتها لتمكين الشركات

<sup>107</sup>.Ahmed Medhat Mahmoud,US-China trade war 2018,p.4-5,on:

<https://www.researchgate.net/publication/330500744> ,retrieved on:17/06/2019.

الأمريكية من العمل والوصول إلى الأسواق الصينية الواعدة. وتشير التقديرات إلى أن سرقة الملكية الفكرية الأمريكية يكلف الاقتصاد الأمريكي حوالي 225 إلى 600 مليار دولار سنويًا ، فضلاً عن تكلفته الكثير من الوظائف الأمريكية. أعرب "ترامب" عن أمله في أن تقوم الصين، من خلال فرض الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، وخاصة في مجال البحث والتطوير والمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا، بمراجعة سياساتها، والتوقف عن التلاعب بعملتها، واعتماد سياسات جديدة توفر بيئة أعمال أفضل لصادرات الولايات المتحدة واستثماراتها في الصين. كما أعرب عن أمله في حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية غير العادلة من خلال فرض التعريفات الجمركية، مع مراعاة بعض المخاوف الأمنية الوطنية الأمريكية.<sup>108</sup>

رسم بياني رقم 3 : مسار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة



المصدر: دونالد ترامب يتهم الصين بنقض الاتفاق في المحادثات التجارية، على الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/business-48210963>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/07/12.

أبرز المحطات التي مرت بها أزمة الرسوم التجارية المتبادلة بين واشنطن وبكين في عهد "ترامب"<sup>109</sup>:

- **العام 2016:** خلال حملته الانتخابية تعهد "ترامب" باتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة الوظائف الأميركية المفقودة بسبب ما سماه التغلغل الصيني، ووعده بفرض ضرائب جمركية على المنتجات الصينية، وممارسة المزيد من التدقيق في استثمارات الشركات الصينية العاملة في الولايات المتحدة. في المقابل، تعهدت بكين باتخاذ خطوات مماثلة تقضي بفرض ضرائب مرتفعة على البضائع والمنتجات الأميركية في الصين، تشمل السيارات وأجهزة التقنيات العالية والأجهزة الذكية.

- **جانفي 2017:** دعت بكين واشنطن إلى احترام القواعد التجارية الدولية، وتحسين التعاون والحوار، وقالت إنها لا تريد حربا تجارية مع الولايات المتحدة، وحثت على إجراء محادثات بين الجانبين للوصول إلى أرضية مشتركة.

- **أفريل 2017:** بعد القمة الأولى التي جمعت الرئيسين "ترامب" وشي في ولاية فلوريدا عام 2017، تراجع "ترامب" عن تصريحاته المعادية للصين، وأصبحت تغريداته أكثر توازنا تجاهها.

- **22 مارس 2018:** وقع الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" مذكرة تنفيذية لفرض رسوم جمركية على الصين بسبب ما وصفه بممارساتها التجارية غير العادلة، وبموجب هذه المذكرة فرضت السلطات الأميركية رسوما جمركية بنسبة 25% على قائمة بنحو 1300 منتج صيني. وقال "ترامب" لدى توقيع المذكرة إنّه طلب من الرئيس الصيني تخفيض العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين بمقدار مئة مليار دولار فورا، مشيرا إلى أنّ العجز التجاري الإجمالي للولايات المتحدة يبلغ ثمانمائة مليار دولار.

- **22 مارس 2018:** حثت سفارة الصين بواشنطن الولايات المتحدة على التراجع عن قرارها، ودعتها لاتخاذ قرارات حذرة وتجنب تعريض العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة للخطر، وحذرت

<sup>109</sup> الحرب التجارية بين الصين وأمريكا.. محطات وأرقام، بتاريخ: 2018/04/06 على الموقع:

[/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/4/6](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/4/6) ، تم الاطلاع على الموقع

بتاريخ: 2019/08/2.



السفارة من أنه "إذا كانت هناك حرب تجارية من جانب الولايات المتحدة، فإنّ الصين ستقاتل حتى النهاية للدفاع عن مصالحها المشروعة بكل الوسائل الضرورية".

- 23 مارس 2018: أعلنت وزارة التجارة الصينية خطأ لفرض رسوم "انتقامية" بقيمة ثلاثة مليارات دولار على الواردات الأميركية، ومن بينها لحم الخنزير وأنابيب الصلب، وستشمل التدابير رسوماً بنسبة 25% على واردات لحوم الخنزير و15% من الرسوم الجمركية على أنابيب الصلب ومنتجات أخرى.

- 2 أبريل 2018: فرضت السلطات الصينية رسوماً جمركية على 128 منتجاً أميركياً، وذلك في رد انتقامي على رسوم فرضتها الولايات المتحدة على واردات الألمنيوم والصلب الصينية. وذكرت وزارة المالية الصينية أن لجنة الرسوم الجمركية التابعة لمجلس الدولة فرضت رسوماً جمركية بنسبة 15% على 128 نوعاً من المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة، بما في ذلك الفواكه والمكسرات ولحوم الخنزير.

- 4 أبريل 2018: قالت وزارة المالية الصينية إنّ الصين ستفرض رسوماً إضافية نسبتها 25% على 106 منتجات أميركية، من بينها فول الصويا والسيارات والكيماويات وبعض أنواع الطائرات والذرة، بالإضافة إلى منتجات زراعية أخرى. وبحسب بيان منفصل من وزارة التجارة، فإن حجم المنتجات المستهدفة بالرسوم الجمركية بلغ خمسين مليار دولار في 2017.

- 5 أبريل 2018: أمر "ترامب" المسؤولين في إدارته بدراسة فرض رسوم جمركية إضافية بقيمة مئة مليار دولار على المنتجات الصينية.

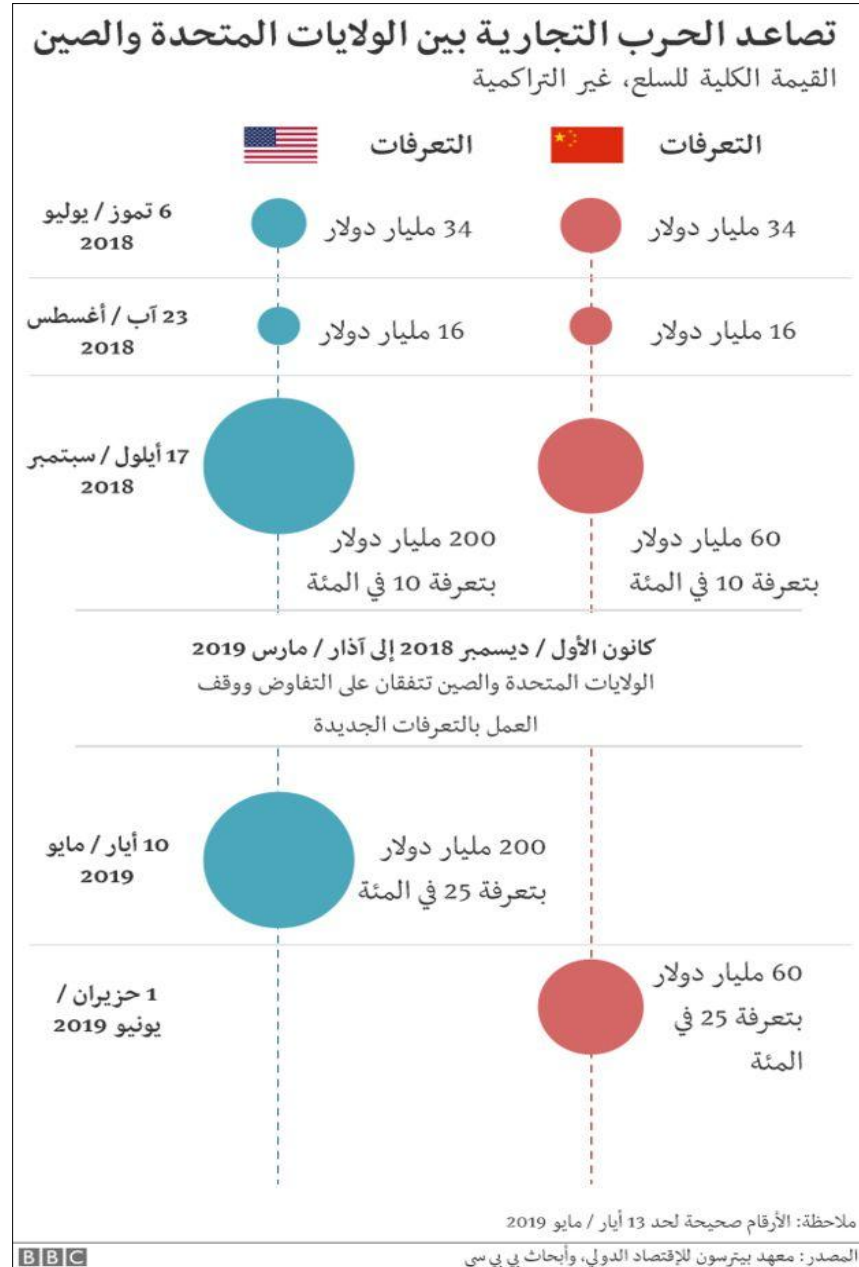
وقال "ترامب" في بيان له "لقد طلبت من الممثل التجاري الأميركي النظر في إذا كانت مئة مليار دولار من الرسوم الإضافية ستكون مناسبة بموجب المادة 301، وإذا كان الأمر كذلك سيتم تحديد المنتجات التي تفرض عليها هذه الرسوم."

- 6 أبريل 2018: ردت الصين بالقول إنها مستعدة لدفع "أي ثمن" في حرب تجارية محتملة مع الولايات المتحدة. وقالت وزارة التجارة الصينية في بيان "إذا تجاهل الجانب الأميركي معارضة الصين والمجتمع

الدولي، وأصر على تطبيق الأحادية والحمائية، فإن الجانب الصيني سيذهب حتى النهاية مهما كان الثمن."

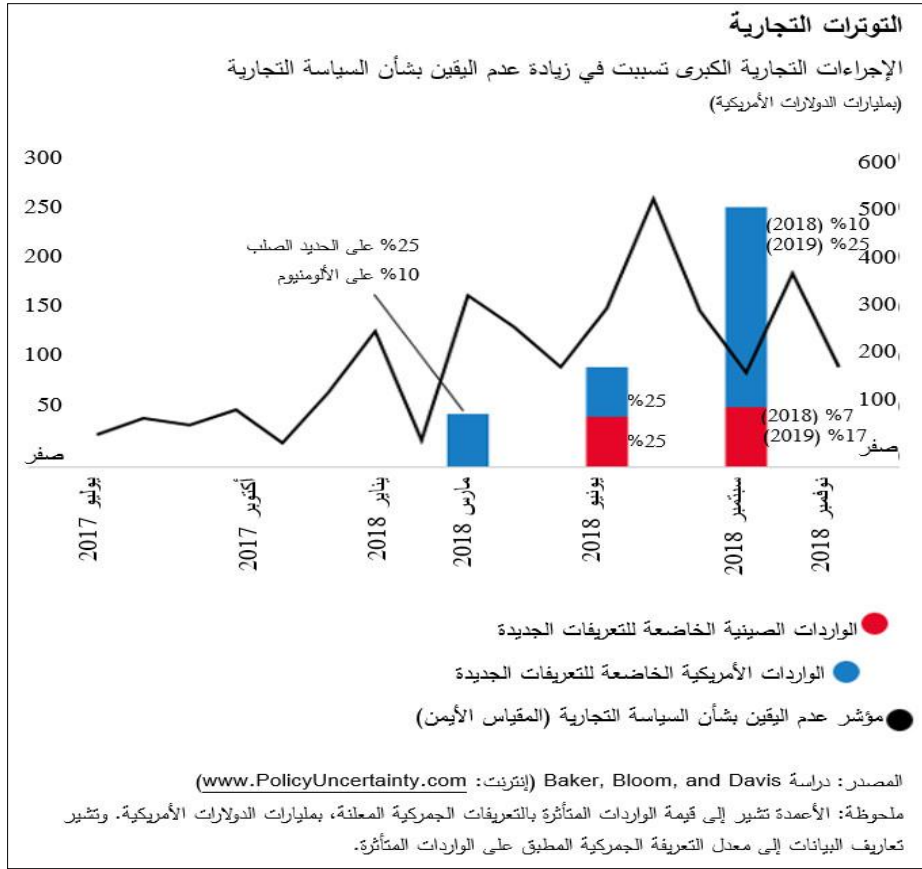
وفيما يلي بعض الأشكال والجدول البيانية الموضحة لتطور هذه الحرب التجارية بالأرقام:

رسم بياني رقم 4: تصاعد الحرب بين الولايات المتحدة والصين.



المصدر: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في 300 كلمة على موقع: قناة بي بي سي، على: <https://www.bbc.com/arabic/business-48280142>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/08/12.

## رسم بياني رقم: 5 التوترات التجارية



لقد أضحت علاقة الصين بالولايات المتحدة أضحت أهم مؤثر في العلاقات الدولية، وأن أهم ما يميزها الغموض والصراع الخاضع لعدد المتغيرات الأخرى، باعتباره يمس قوتين تتمسك إحدهما بمكانتها والرغبة في استمرار الهيمنة والخوف من أن تتنازعا إحدى القوى تلك المكانة، وبين قوة تبحث عن موقع أقوى، وزحزحة القوة الكبرى عن موقعها دون حروب ودون أن تخسر المكاسب التي استطاعت تحصيلها طوال الفترة الماضية، والإصرار على أن ذلك سيتم سلمياً. و يبقى السؤال: هل يمكن أن يتحقق ذلك؟

## المطلب الثاني: علاقة الصين بالمنظمات الدولية

## 1- مرجعية التعامل الصيني مع المنظمات الدولية:

وصف "صموئيل كيم" موقف الصين من المنظمات الدولية بأنه ينتقل من نهج "تحويل النظام" خلال فترة الاستبعاد من 1949 إلى 1970 إلى نهج "إصلاح النظام" في السبعينيات، إلى نهج "الحفاظ على النظام واستغلال النظام" من 1980 و 1990. وبالمثل، قال إن السلوك التنظيمي الدولي للصين يتميز بـ "مقاربة مصغرة"، أي إستراتيجية لتعظيم فوائد المشاركة التنظيمية من خلال "تعزيز الدولة" بدلاً من "تناقص الدولة" الوظيفية وتقليل المعايير التكاليف والتكاليف مثل التبعية وفقدان السيادة.<sup>110</sup>

إنّ قلّة خبرة جمهورية الصين الشعبية النسبية في عالم المنظمات الدولية تعني أن السنوات الثلاثين الماضية قد شملت منحنى التعلم الحاد، بوساطة طموحاتها الخاصة، وتغيير المفاهيم ووجهات النظر الفريدة. لقد تغير تفاعلها على مرّ السنين، من الموقف الغريب من شخص غريب ينظر إلى اللعبة وتغيير حجمها، إلى مشاركة نشيطة وترويج حيوي لمصالحها الوطنية. الهوية المعقدة للصين كقوة عظمى أولية، وعضو دائم في مجلس الأمن يتمتع بحق النقض (الفيتو)، وعضو في النادي النووي الحصري (الدائم خمسة)، ودولة نامية هي المستفيد الرئيسي من قروض البنك الدولي، ودولة اشتراكية سبق استغلالها من قبل القوى الإمبريالية، أثارت مخاوف متضاربة والسلوك الخصوصي. تواصل مبادئها الماركسية وثقافتها السياسية تشكيل دوافعها وتصوراتها الخاصة، وكذلك ردودها على المنظمات الدولية. على وجه الخصوص، لا تزال عقيدة الاعتماد على الذات والدفاع الشرس عن السيادة، وإن كانت أقل فظاعة مما كانت عليه في السنوات الماوية، تؤثر بشكل مستمرّ على الاستجابات السياسية. تتعايش الماركسية في العقلية الصينية مع الأيديولوجية الأكثر حداثة لنظام سوق التجارة الخارجية - لم يتم استبدالها. أي نقطة

<sup>110</sup> .Ann Kent, China's Participation in International Organisations, on: <http://press-files.anu.edu.au/downloads/press/p266651/pdf/ch063.pdf>, p.136, retrived on: 12/08/2019.

مرجعية معينة تستشهد بها الصين لتبرير قراراتها السياسية تعتمد إلى حد كبير على السياق الذي يتم فيه اتخاذ تلك القرارات ، على الاعتبارات السياسية المحلية وعلى تقبل المجتمع الدولي.<sup>111</sup>

وبحلول أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت الصين عضواً في الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية، سواء تلك ذات الأهمية الكبرى للشؤون العالمية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واللجنة الأولمبية الدولية، والجمعيات أو الجمعيات التي تركز على مواضيع ضيقة مثل الألعاب البهلوانية أو دراسة الأعشاب البحرية.

وإلى جانب توفير الصين منتدى للتعبير عن آرائها بشأن مختلف القضايا، فإن العضوية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي زادت من أعداد الخبراء الدوليين، مما أعطى موظفي الشؤون الخارجية في الصين معرفة أوسع وقيمة في أواخر الثمانينيات. ولم تسعى بكين للحصول على عضوية رسمية في العديد من المنظمات الدولية الهامة التي تمثل مصالح العالم الثالث ، ومجموعة الـ 77، وحركة عدم الانحياز، وتنظيم الدول المصدرة للنفط<sup>112</sup>. وأهم المنظمات التي انضمت إليها الصين في هذه المرحلة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001، وإطلاقها لمنظمة "شنغهاي" في تأكيد على أنها أصبحت عضواً فاعلاً على المستوى الدولي.

ويمكننا أن نلاحظ هنا أن هذه الفترة الأهم على الإطلاق بالنسبة إلى التسارع الذي حصل في عملية الانضمام إلى المنظمات والمؤسسات الدولية وتفعيل الدور الصيني داخلها على اختلاف أنواعه، ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب رئيسية، منها:<sup>113</sup>

<sup>111</sup>.Ibidem.

<sup>112</sup>.Rohit Singh (editor), **China and India in Asia Power Politics**, (New Delhi :Vij Books India PVT ltd),2011,p.283.

<sup>113</sup>.علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي(دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، مرجع سابق ص.187.

1- **حادثة "تيانانمان" وانتهاء الحرب الباردة:** بعد حادثة "تيانانمان" في العام 1989، أبدت الصين

اهتماماً بالغاً في أن تظهر للعالم بأنها لاعب مسؤول على المستوى الدولي، وعليه، فقد توسع الانخراط الصيني في النشاط المتعدد الأطراف على الساحة الدولية.

2- **النمو الاقتصادي الصيني:** العولمة جعلت الصين أكثر ارتباطاً بالدول الأخرى، وبما أن اهتمامها

الأساسي كان يتمحور حول النمو، فقد أدركت حول النمو، أنه ليس باستطاعتها استكمال هذا الطريق من دون أن تكون جزءاً من هذه المنظمات والمؤسسات الدولية.

3- **نظرية الخطر الصيني:** شهدت تلك الفترة بدء الترويج لنظرية الخطر الصيني، ولذلك فقد ترافق الرد

الصيني على هذه النظرية في جزء منه بالترويج للصعود السلمي، وفي جزء آخر منه بالانضمام العملي إلى أكبر قدر ممكن من المؤسسات والهيكل الدولية الموجودة.

4- **الأزمة المالية العالمية:** أظهرت الأزمة المالية العالمية أن هناك فجوة في النظام المالي الدولي؛ من

الممكن للصين أن تلعب من خلالها دوراً أكبر في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العالم، وقد أظهرت الأزمة ذاتها أيضاً أن هناك مسؤوليات على الصين أن تضطلع بها، ولذلك فقد ترجمت الأخيرة هذه المعطيات من خلال الانخراط القوي في المزيد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ولعب دور أكبر فيها.

و كما أشار أحد الباحثين الصينيين البارزين، شهدت علاقة الصين بالمنظمات الدولية عملية من

الإنكار إلى الاعتراف، من لعب الأدوار المشتركة إلى السعي إلى المناصب المهمة، من تسليط الضوء

على الضرورات القبلية إلى مزيد من الاهتمام بشأن الصورة الدولية. يعكس التحول التغيرات في وجهات

النظر التي ينظر منها القادة الصينيون إلى العالم الخارجي، وكذلك ضرورات الصين فيما يتعلق بالمنظمات الدولية.<sup>114</sup>

وقد تم تصوير اهتمام الصين بالمؤسسات متعددة الأطراف على أنه دليل على التزامها بالوضع الراهن، ليحل محل شكوك سابقة في التعددية. في الوقت الذي تُظهر فيه الجهود الصينية المتعددة الأطراف مشاركا براغماتياً داخل منظمة التجارة العالمية وأقل فاعلية في الأمم المتحدة ، فقد ركزت على "منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)" ، والتي كان لها دور فعال في تأسيس وإشراك رابطة الجنوب الشرقي الدول الآسيوية (الآسيان)، تشارك الصين أيضاً في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ، وهو منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (APEC) ، وأصبحت عضواً رئيسياً في قمة شرق آسيا الافتتاحية في ديسمبر 2005 ، وبدأت حتى حضور اجتماعات مجموعة الثماني. الدول الصناعية (كمراقب).<sup>115</sup>

وتتطوي مشاركة الصين مع المؤسسات الدولية الرئيسية على دعم الوضع الراهن، على الرغم من أنه فلقد لاحظ المراقبون دوراً أكثر مسؤولية وبناءً تلعبه الصين في الشؤون الدولية. حصلت الصين على اعتراف من الولايات المتحدة والآسيان للقيادة التي أظهرتها خلال وبعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997.

إنها تتحرك ببطء تماشياً مع معايير عدم الانتشار التي طالب بها المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، بعد 11 سبتمبر 2001 (11/9). في حين أن بعض المخاوف لا تزال قائمة، فإن الاتجاه إيجابي. لقد لعبت دوراً قيماً بشكل خاص كميسر لـ "المحادثات السادسة"، وهو حوار متعدد الأطراف حاول دون جدوى حل المخاوف بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

<sup>114</sup>.ZhihuaiXiz, The Rise of China and Its Growing Role in International Organizations, ICCS *Journal of Modern Chinese Studies*, vol.4(1),2011,p.86.

<sup>115</sup>.Nicholas Taylor, China as a Status Quo or Revisionist Power? Implications for Australia," *Security Challenges*, Vol.3, No.1, (February 2007), p p30-31.

ويمكن أن نوجز الاتجاهات العشرة التي تطبع السلوك الصيني داخل المنظمات الدولية، على

الشكل التالي:<sup>116</sup>

1- **حزم أكبر ونضج أكبر**: ويمكن قياس هذا الحزم والإصرار على عدة مستويات (قدرتها على تشكيل السياسات والمواقف داخل المنظمات، قدرتها على استخدام المنظمات كمنصات تعكس قوتها الصلبة والناعمة على حدّ سواء، وقدرتها على تعزيز مصالحها القومية). مع ملاحظة أنّها لم تعد مضطرة في كثير من الأحيان لتخفيف حدة كلامها أو انتقاداتها، خصوصاً في صندوق النقد الدولي على سبيل المثال.

2- **توسيع النفوذ**: المقصود بالنفوذ هنا هو القدرة على جعل مصالحك والمواضيع الحساسة بالنسبة لك تؤخذ بعين الاعتبار بشكل أوتوماتيكي في أجندة الآخرين وصناعة القرار لديهم، وبهذا المعنى فقد ازداد نفوذ الصين في المؤسسات الإقليمية والدولية بشكل دراماتيكي لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية، فسواء أكان الموضوع المناقش إجرائياً أو يتعلق بقضايا جيو-استراتيجية فإنّ السؤال الذي يدور في ذهن المشاركين دوماً "ما هو الموقف الصيني وكيف تفكر الصين؟".

3- **توسيع مجال الانخراط والمشاركة**: أصبحت الصين تعلق على أمور لا تتعلق بها مباشرة، وعلى قضايا إدارية وإجرائية وتنظيمية داخل المؤسسات التي تشارك فيها.

4- **الفعالية القصوى**: فعالية الصين في المؤسسات الدولية أصبحت في أعلى مستوى سواءً لناحية قدرتها على الدّفع باتجاه تشييت مقترحات غير مفضّلة من جانبها. جزء كبير من فعالية الصين في هذا المجال تأتي من القدرات البشرية والموظفين والمسؤولين الذين تدفع بهم لتمثيلها في هذه المؤسسات، فهؤلاء يتمتعون بقدرات عالية جداً وغالباً ما تتلمذوا في الغرب.

<sup>116</sup>. علي حسين باكير، المرجع السابق، ص 189.



5- ممارسة "لعبة دفاعية" (في بعض المنظمات): يلاحظ أن الصين نشطة وفعالة في بعض المؤسسات لكن ليس بدافع إنجاز بعض المشاريع والمقترحات وليس من أجل الأهداف العليا للمؤسسة وإنما لوضع أجندة المؤسسة تحت المراقبة والتدقيق وللتخلص عند الحاجة من بعض الاقتراحات والمبادرات التي تعترض عليها.

6- انخراط أكبر (باتجاهين): المقصود هنا أن انخراط الصين في المؤسسات لا تؤثر على المؤسسات فقط وإنما له تأثير عكسي على الصين أيضاً، إذ تستطيع بعض الممارسات والسياسات في هذه المؤسسات أن تؤثر في بعض الحالات على الأقل في بعض النواحي الصغيرة على الكيفية التي تفكر أو تعمل بها الصين.

7- قدرة مذهلة على التعلم: أظهرت الصين قدرة هائلة على الاستفادة من عناصر الخبرة والمعرفة التقنية (know-how) في المؤسسات التي تشارك فيها، كما احتلت المرتبة الأولى في كثير منها لناعية طلب الدراسات والتحليلات السياسية حول عدد واسع من المواضيع. ليس هذا فقط فقد لوحظ كيفية استفادة الصين من هذه المعطيات في تطوير وجهة نظر مستقلة خاصة بها والاستفادة من الخبرات الدولية الجماعية في هذه المنظمات.

8- مشاركة متزايدة الأهمية وبناءة (على الأقل في بعض النواحي): على الرغم من أن البعض يعترض على هذا التوصيف، لكن الصين أثبتت أنها مستعدة ومنظمة بشكل جيد فيما يتعلق بتنفيذ مسؤولياتها في العديد من المؤسسات التي تعتبر عضواً فيها، وهي تقوم بدراسة جيدة لواجباتها وتركز على التفاصيل وتساءل في قضايا لا تتعلق فقط بالمصالح الصينية وإنما في مواضيع ذات أهمية مؤسسية أيضاً.

9- التردد/عدم اليقين/المواقف المختلطة: هناك مؤشرات على التناقض في النظرة الصينية ولعل ابرز ما يقف خلف حالة التردد أو عدم اليقين هو المبادئ الصينية المتجذرة في الفلسفة السياسية ولا سيما مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

10- أولوية ملف تايوان: من أكثر الاتجاهات العشر وضوحاً ربما. لقد استغلت الصين انخراطها في المؤسسات الإقليمية والدولية وعلاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزز بلا هوادة سياسة "الصين الواحدة" على الصعيد الثنائي، استخدمت الصين "المساعدات المالية" لدفع الدول النامية للالتزام بهذه السياسة، أما الذين لم يلتزموا بها فيجدون مقاومة صينية لهم في المؤسسات الدولية وفي كل قضية يطرحونها في بنك التنمية الآسيوي على سبيل المثال، تصوّت الصين ضد كل مشروع يخصص لجزر "السولومون" التي لا تزال على القائمة المتضائلة للدول التي تعرف بتايوان.

وبالنسبة للمنظمات الإقليمية هذه أهم المنظمات الإقليمية التي تنشط فيها الصين بقوة:<sup>117</sup>

#### 1- منظمة شانغهاي للتعاون:

وهي منظمة إقليمية أسست رسمياً في 15 جوان 2001 بمدينة شانغهاي الصينية من قبل كل من الصين وروسيا وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وتحتل الدول الأعضاء في المنظمة مناطق تبلغ مساحتها أكثر من 30 مليون كيلومتر مربع ويصل عدد سكانها إلى حوالي 1.46 مليار نسمة. فمجموعة شانغهاي للتعاون هي منظمة إقليمية للتعاون موجهة بصورة أساسية نحو منطقة آسيا الوسطى. وهذا أحد التوجهات المهمة وجزء مهم من الإستراتيجية الخارجية للصين. لذا فإنّ تحديد المصالح الصينية في المنظمة يعتمد من ناحية على إمكانيات المنظمة ذاتها التي يمكن أن تقدّمها، ومن ناحية أخرى يعتمد على أهداف وتوجهات السياسة الخارجية للصين.

و في هذا الإطار يمكن تبيان أهم المصالح الإستراتيجية للصين في المنظمة فيما يأتي:

#### 1- المصالح الأمنية: المصالح الأمنية للصين في المنظمة في مستويات ثلاثة:

<sup>117</sup> باهر مردان، علاقات الصين مع المنظمات الإقليمية، بتاريخ: 2015، على الموقع: <https://www.academia.edu/10754503> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/06/12.

الأول: هو ضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها.

الثاني: هو منع الجريمة عبر الحدود والاستقرار على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين.

الثالث: هو تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة. فـضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها هي الشاغل الأساس للصين وهو ما يواجه تهديداً من الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف.

2- منظمة شنغهاي للتعاون يجب أن تحقق مصالح اقتصادية مهمة للصين خاصة في مجالات الطاقة والنفط والغاز فمع توسيع حجم الاقتصاد الصيني وضمان توفير الطاقة.

3- منظمة شنغهاي للتعاون ينبغي أن تكون قناة للتعاون الصيني مع دول آسيا الوسطى ولزيادة تأثيرها في المنطقة. وبالنظر لوضع منظمة آسيا الوسطى وأمنها القومي وأمن الطاقة بها فإن الصين بحاجة لتقوية وتوسيع وجودها بثبات في المنطقة. فآسيا الوسطى قريبة جغرافياً جداً للصين ولديها اتصالات مباشرة معها تاريخياً ومن خلال مثل هذا التعاون يمكن للصين أن تستأنف وتطور علاقات قوية مع دول آسيا الوسطى.

## 2- رابطة دول جنوب شرق آسيا - الآسيان ASIAN

أسست رابطة دول جنوب شرق آسيا " آسيان " في 1967/8/8 بالعاصمة التايلاندية بانكوك، وضمت عشر دول هي "سلطنة بروناي وكمبوديا واندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام". فضلاً عن الشركاء الرئيسيين في الحوار وهم أستراليا وكندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وروسيا والولايات المتحدة إذ أصبحت رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (آسيان) واحدة من الكتل الاقتصادية والتجارية المؤثرة في العالم، وخلال العقدين الماضيين حققت الدول الخمس المؤسسة للرابطة نموًا اقتصاديًا مثيراً، حيث تعد رابطة الدول الآسيان من

أكبر المصدرين لخمس سلع زراعية على الأقل، إذ أن تايلاند وفيتنام تصدران 11 في المائة من تجارة العالم من الأرز والتي تقدر بـ 60 مليون طن، وتصدر إندونيسيا وماليزيا وتايلاند أكثر من 80 في المائة من تجارة المطاط العالمية وقد تطورت الطموحات من ترتيبات تجارية تفضيلية بين الأعضاء إلى ترتيبات وحدة تكاملية.

### 3 - منتدى تعاون آسيا - الباسيفيك (أبيك):

أسس منتدى آسيا - والباسيفيك (أبيك) عام 1989 وقد عقد الاجتماع الوزاري الأول لها في كانبيرا بأستراليا في تشرين الثاني 1989. وقد حددت جلسة الاجتماع هذه مسار "أبيك" كمنتدى تعاون اقتصادي إقليمي مفتوح وموجه نحو تحرير التجارة العالمية وتعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الفني في منطقة آسيا - الباسيفيك وقد تعاقبت الكثير من الدول في استضافة المؤتمر السنوي منها ( سنغافورة ، سيؤل، بانكوك، سياتل، جاكرتا، اوساكا، مانيل، أوتاوا، كوالالمبور، أوكلاند، بروناي، مدينة شنغهاي الصينية، مكسيكو، سانتياغو، هانوي). وتجدر الإشارة إلى أنّ "أبيك" تحلّ نحو نصف تجارة العالم وتضم في عضويتها 50 دولة وبشكل رئيس استراليا وبيروناي وكندا وتشيلي والصين (منطقة هونغ كونغ الصينية وتايوان) واندونيسيا واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزلندا وبابوا غينيا الجديدة وبيرو والفلبين وروسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند بالإضافة إلى فيتنام والولايات المتحدة الأمريكية.

### مصالح الصين في المنظمة:

- منتدى أعضاء بلدان أببيك يغطي الشمال الشرقي والجنوب الشرقي لآسيا وشمال أمريكا وأمريكا اللاتينية و أوقيانوسيا التي تطل على المحيط الباسيفيكي من كل الجهات وبأعضائها الـ 50 تمتاز بتعدد الاقتصاديات والثقافات مع احتمال انضمام اقتصاديات جنوب آسيا في المستقبل.

• منتدى "أبيك" الذي تأسس عام 1989 يملك أطول تاريخ بين مختلف آليات الحوار في منطقة آسي والمحيط الهادي.

• غالباً ما تحظى "أبيك" بحضور أعلى المستويات من قاداتها في الاجتماعات الأمر الذي يسهل تبادل الخبرات وتسهيل الاتصال على أعلى مستوى.

• تم التأكيد على نوعية اجتماعات "أبيك" من خلال إتباع نظام التناوب في الضيافة بين الأعضاء مما يعطي الدول المضيفة حيوية أكبر لأداء دورها.

مما سبق وكما ذكرنا، فإنّ الصّين تعمل من خلال المنظّمات الدولية وحتى الإقليمية على تحقيق أكبر قدر من مصالحها وفي الوقت نفسه، يساعدها هذا الانخراط في المنظمات على التعمق أكثر في النظام الدولي والاندماج فيه ومن ثمّ دمج مصالحها وما تقدمه هذه المنظمات من تسهيلات. ونظراً لما يعرف عن الصينيين من سرعة استيعاب وفهم أساليب إدارة وتسيير هذه المنظمات، وعليه فهي تساهم أيضاً باستخدام مختلف الآليات في التأثير على هذه المنظمات، والإثبات للعالم أنها لم تعد الصين التي أنهكتها عقود الإذلال و بأنّها تمارس لعبة السياسة الدوليّة بمرونة وانسجام، وتمرّر استراتيجياتها المختلفة دون أن تترك تأثيراً سلبياً على النظام الدولي. ونتعرف أكثر على دورها في النظام الدولي في المطلب الموالي.

### المطلب الثالث: الصين والنظام الدولي.

يُطلق مصطلح النّظام الدولي على مجموعة العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها ببعض والقائمة على الاعتماد المتبادل ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي وتعبّر عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية واقتصادية، إذ يمكن لهذه العلاقة أن تأخذ شكل التعاون والتفاهم والسلام، ويمكن أن تأخذ طابع الصراع والحروب والتنافس والمواجهة، حيث لا يشترط لإطلاق هذه الصفة

على "نظام ما" أن يكون متصفاً بصفات الشرعية والعدالة أو الديمقراطية. وإذا كان تعريف النظام السياسي الدولي يعني ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات دولية تتفاعل مع بعضها وفق أنماط سلوكية تتفاوت ما بين التعاون والصراع، فإن البنية الهيكلية للنظام الدولي تعني تحديد الشكل الذي يتخذه ذلك النظام، من خلال تراتبية الوحدات التي يتألف منها.<sup>118</sup>

هناك إدراك صيني للنظام الدولي الجديد، في عدد من المحاور الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية الأمنية، والجيوسياسية. وبعد تراجع دور المتغير الأيديولوجي في الصين، لمصلحة تزايد الاهتمام بالعامل الاقتصادي، وفي الوقت نفسه، عدم إغفال ضرورة الاهتمام بالقوة العسكرية و القضايا الأمنية، استطاعت التوجهات الصينية إحداث تغيير واضح في التوازنات الدولية الجديدة بفعل دور الصين المتنامي في هيكلية النظام الدولي القائم، وفي آفاقه المستقبلية، كما تشير تقديرات كثيرة. لقد عصف انشغال القيادة الصينية بالأيديولوجيا التي لم تعد تتمتع بالجابية، خاصة بعد تراجع الفكر الماركسي-اللينيني بشكل واضح، والتحويلات النوعية التي شهدتها الصين على مستوى الفكر والعقيدة؛ كان لها انعكاس على عقيدتها الأمنية التي توصف بأنها إقليمية أكثر من أن تكون عالمية في حين أن القوة العسكرية النووية الصينية مخصصة للقيام بوظائف الردع من النوع المحدود، وهو مرتبط من حيث فاعليته بمصالح الصين الحيوية ذات الطبيعة الإقليمية.<sup>119</sup>

لقد أضحى حضور الصين كقوة عظمى وفاعل كبير في السياسة الدولية أمراً لافتاً، بعد انعزال استغرق عقوداً طويلة، وبات صعود الصين وازناً في العلاقات الدولية ليس فقط بفضل فاعلية الصين

<sup>118</sup>. ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي-القيود

والفرص، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص 41.

<sup>119</sup>. ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، المرجع نفسه، ص 12.

الاقتصادية المتزايدة، لاختراقها للأسواق العالمية، وإنما أيضاً لاضطلاعها بأدوار سياسية غير مألوفة على مستوى الأزمات الإقليمية.<sup>120</sup>

وبشكل عام تمثل العناصر التالية معالم رئيسة في التصور الصيني للنظام العالمي المستقبلي، وتمثل تحدي النظام الحالي والتشكيك في مكوناته:

- 1- دحض الادعاءات القائلة بسمو الأفكار والثقافة الغربية على غيرها، وبعث الاهتمام بالفلسفة التقليدية والتاريخ الصيني والتأكيد على توفرهما على إطار فلسفي يوفر حلاً مثالياً للمشاكل العالمية، وتبرز في السياق نظرية "تيانتشيا" Tianxia التي يعتبرها الصينيون اليوم "أفضل فلسفة لحكم العالم" مقارنة بالنظام العالمي الوجودي، والرؤية الإزدواجية والإقصائية التي يتبناها الغرب.
- 2- انتقاد تناقضات القيادة الأمريكية وتأثيرها على السياسات العالمية، واتهامها بـ"الغطرسة" لخدمة مصالح شعوبها على حساب شعوب العالم، وعلى هذا الأساس تُعد النظم الغربية نظماً مشكوك في شرعيتها ومن غير الممكن دعمها.
- 3- انتقاد المتاجرة بقيم الديمقراطية المعاصرة، ما يجعلها في غير خدم مصالح أو قيم الشريحة الأوسع من سكان العالم، فالديمقراطية ليست إلا خرافة بحسب تعبير الأستاذ بان وي Pan Wei، ويتعين على الصين حسبه أن تطور مؤسساتها السياسية المستوحاة من التقاليد الصينية وبناء بيروقراطية فعالة ونظام شرعي مخالف للنمط الغربي، وبالنسبة لـ يان كسيوتونغ Yan Xuetong عميد معهد العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة تسينغوا Tsinghua University والكاتب الرئيسي للمجلة الصينية للسياسات الدولية، إذا أرادت الصين أن تزيح الولايات المتحدة كقائد عالمي، عليها أن تقدم للعالم نموذج لدور اجتماعي أفضل.

<sup>120</sup>. المرجع نفسه، ص38.

4- التشديد في العدالة الاجتماعية والرفاهية الجماعية كما تجد جذورها في الأفكار الكونفوشيوسية التقليدية إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان النظام الدولي الذي تبشر به الصين يتحدى في شقه الاقتصادي أسس الرأسمالية، إلا أن النزعة الجماعية تبدو واضحة فيه، خصوصاً من خلال استهدافها لمجتمع داتونغ (Datong) أي الانسجام الأعظم).<sup>121</sup>

وفيما يتعلق بالنقاش حول ما إذا كانت الصين قوة ترغب بالانخراط في النظام الدولي والحفاظ عليه، أم أنها تريد تغييره ومواجهته.

من الممكن أن نوجز خمسة أسباب رئيسية تدعم النقاش حول تفضيل الصين الانخراط في النظام الدولي القائم، وهي:<sup>122</sup>

1- **النمو الصيني:** أي محاولات لتحدي أو تغيير النظام الدولي القائم ستنتج عنها من دون شك حالة سلبية من عدم الاستقرار ومن انعدام الأمن وهذا سيؤثر بشكل سلبي على النمو الصيني مما من شأنه أن يطيح بأولية التنمية، ولأن من مصلحة الصين في هذه الحالة الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي، فمن مصلحتها أيضاً الحفاظ على النظام الدولي القائم، وهي نقطة جوهرية في هذا النقاش.

2- **القوة الصينية:** تعتبر التجارة الدولية أحد أهم أسباب تعزيز القدرات الاقتصادية الصينية بشكل دائم ومستمر. الصين اليوم هي واحدة من أكبر الشركاء التجاريين ربما لكل الدول في العالم تقريباً يتيح هذا الأمر لها الاستمرار في تصريف منتجاتها و مراكمة العملات الصعبة، ولذلك فإن خلل في نظام التجارة الدولية المرتبط بالنظام الدولي القائم سيؤثر حكماً بشكل سلبي كبير على وضعها الاقتصادي وتالياً على وضعها السياسي والاجتماعي الداخلي.

<sup>121</sup>. حكيمي توفيق، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، مرجع سابق، ص ص 217-218.

<sup>122</sup>. علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، مرجع سابق، ص



3- **الشرعية السياسية:** لقد ارتبطت الشرعية السياسية الصينية إلى حد كبير بالإنجازات الاقتصادية التي تم تحقيقها على مدى العقود الماضية بالدرجة الأولى ، ولما كانت هذه المنجزات مرتبطة بدورها بالفرص التي وفرها النظام الدولي القائم للصين، فإن أي تغيير في النظام سيحمل معه على الأقل مخاطر محتملة بخصوص التجارة الدولية وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستقرار، وسينعكس ذلك على وضع الصين الداخلي لناحية شرعية النظام السياسي.

4- **القدرات العسكرية:** من المعلوم أن النمو المتواصل للاقتصاد الصيني سمح للصين بتطوير قدراتها العسكرية. لقد شهدت القدرات العسكرية الصينية تطوراً كبيراً على مدى العقدين الماضيين، ولا شك أن أي تراجع اقتصادي سيؤثر بالتأكيد على هذه القدرات وهو أمر غير مرغوب.

5- **الصاعدون الجدد:** هناك مجموعة من القوى الإقليمية الصاعدة ذات الحجم المتوسط على الصعيد العالمي قد بدأت بالاستفادة بشكل متأخر وحديث من النظام الدولي، كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا على سبيل المثال، ومعظم هذه الدول من الاستفادة من النظام بالشكل الذي استفادت منه الصين التي سبقتهم، واستعداد هؤلاء ليس في مصلحة الصين.

وشمل نهج الصين الأخير للعلاقات الدولية دعم الجوانب الرئيسية للوضع الراهن، لقد اندمجت في الاقتصاد الدولي ، ودعمت المؤسسات الدولية ، ولعبت دوراً أكثر نشاطاً ومسؤولية في التعامل مع الأزمات الإقليمية وسعت إلى حل النزاعات الإقليمية أو الحدودية العالقة مع معظم جيرانها .تميل جميع هذه النتائج إلى تعزيز الوضع الراهن في شرق آسيا والاستقرار الإقليمي وليس تفويضه<sup>123</sup>.

لقد استلزم الحفاظ على مسار نموها الاقتصادي جذب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي صاحب بدوره زيادة في حجم التجارة الدولية وتكامل أوثق في الاقتصاد العالمي من خلال

<sup>123</sup>.Nicholas Taylor, China as a Status Quo or Revisionist Power ? Implications for Australia," **Security Challenges**, Vol.3,no.1,(February 2007),p.32.

قبول قواعد الاقتصاد العالمي المعاصر الذي تقوده الولايات المتحدة ، وقد أصبحت الصين واحدة من أكبر المستفيدين منها، ومن الواضح أن الصين قد اكتسبت حصة كبيرة في النظام الدولي ويبدو أن قيادتها تعتقد أنه يمكنها تحقيق معظم النمو والتطوير الذي تحتاجه من خلال العمل وفقاً لشروط النظام الاقتصادي الدولي القائم.<sup>124</sup>

أيضاً، لا تزال بكين مدافعاً صريحاً عن الوضع الدولي الراهن فيما يتعلق بأساسيات وستقاليا القديمة مثل سيادة الدولة التي لا تنتهك حرمتها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي هذا الصدد ، فإن تفضيلات الصين تتماشى مع تفضيلات معظم دولها الجيران، على سبيل المثال ، تتضمن معاهدة الصداقة والتعاون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ، التي وقعتها أستراليا وجميع المشاركين الخمسة عشر الآخرين في قمة شرق آسيا الافتتاحية ، أحكاماً تؤكد توافق آراء الصين بشأن حرمة السيادة مع التوافق الإقليمي.<sup>125</sup>

في المقابل، هناك من يرى أنّ نزعة الصين كقوة تغييرية بدأت تظهر بشكل جليّ في عهد الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ"، كما أن الصينيين حين سؤالهم عما يريدونه بالضبط، يجيبون بأنهم يرغبون في ثلاثة أشياء: المزيد من التأثير ، والمزيد من الاحترام ، والمزيد من المساحة. خلال صيف من الاجتماعات في بكين ، استخدم الخبراء تشابهاً مشتركاً لشرح السلوك الصيني: لقد نمت الصين من طفل إلى بالغ وبالتالي فهي بحاجة إلى ملابس جديدة لأن الملابس القديمة لم تعد مناسبة. بمعنى آخر، مع نمو

---

<sup>124</sup>.Ibidem.

<sup>125</sup>.Ibidem.

القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصين، "تستحق" الصين مساحة أكبر في المنطقة. وبهذا المعنى، فإن الطبيعة المُراجعة لمسار السياسة الصينية تبدو واضحة.<sup>126</sup>

ويضيف الباحث ين سن "yun sun" توجد آراء متباينة داخل النظام وخارجه، لكن يتم إسكاتها أو تهميشها بسرعة. لدى بعض العلماء تحفظات على الجدوى الاقتصادية والمخاطر السياسية لحمات مثل "حزام واحد ، طريق واحد" ، يتساءلون عن حكمة تحدي الولايات المتحدة قبل الأوان بينما لا تزال القوة العظمى الوحيدة في العالم. ومع ذلك ، يتم تعبئة نظام الدعاية بأكمله لحماية وتعزيز صوت واحد فقط ، وهذا الصوت يدعم "شي". ترفض الحكومة النقد لكنها ترحب بالنصيحة "البناءة" حول كيفية حل المشكلات في خطة "شي".<sup>127</sup>

إلى جانب رغبتها الغريزية في السُلطة والاحترام والسيادة، تسأل الصين نفسها سؤالاً أكثر جوهرية: كيف يمكن أن تقبل القيادة الصينية من قبل الآخرين دون رشوة أو إكراه؟ إنَّها تفهم أنه لا يمكن المطالبة بالاحترام وأن الخوف لا يعادل الاحترام. لقد فشلت الصين حتى الآن في إدراك أن كونك قائداً يتطلب رؤية تشمل أكثر من مصالحها الوطنية الضيقة وأعمالها التي تقوم بها في المنطقة والعالم بشكل صحيح ، حتى في بعض الأحيان على حساب مزايا قصيرة الأجل. تتطلب القيادة من الصين أن تتبنى بالكامل العديد من القيم المشتركة والمعايير الدولية، وكذلك لإظهار الشجاعة السياسية. على هذا، لا يزال أمام الصين طريق طويل.<sup>128</sup>

وفي الحقيقة أن نزعة التغيير لدى الصين والتي يتحدث عنها الباحث "ين سن"، تعني أنى الصين تملك تصورا أو لديها منظور واضح لذلك، كما وأننا نعلم، انه يتم الإعلان عن مثل هذه التصورات من قبل

<sup>126</sup>. Yun Sun, China's Preferred World Order :What Does China Want ?Pacific Forum CSIS, Pac Net, No.62,21 Sept 2015.

<sup>127</sup>. Ibidem.

<sup>128</sup>. Ibidem.

القيادة الصينية ، مثلاً الصعود السلمى، وقبله منظورات أخرى وتصورات عن طريقة العمل والمناهج المتبعة .وعليه فلا يبدو أن الصين لديها هكذا رغبة على الأقل حالياً.

إنّ معظم النقاش الذي يجري حول هذا الموضوع يعتبر أن الصين لن تواجه أو تتحدى بشكل مباشر النظام الدولي القائم، وبالرغم من وجود مخاوف دائمة حول إمكانية حصول عكس ذلك، فإن الحكومة الصينية أظهرت بشكل دائم بأن ليس لديها النية لتحدي النظام الدولي القائم، فهي مرتاحة ومستفيدة جداً لكونها جزءاً منه الآن، حتى أن البعض يعتبر متحكماً أن الصين تحب كل ما في النظام العالمي القائم لدرجة أنها تود أن تحل محل الولايات المتحدة على قمته وأن تحافظ على الوضع القائم بعدها أيضاً بطبيعة الحال.<sup>129</sup>

ويمكن أن نخلص أيضاً إلى أن الصين لا تنزع إلى تغيير النظام الحالي، وقد خلصت كما يبدو إلى انه بإمكانها مواصلة صعودها دون أن تقوض النظام الحالي، وفي نفس الوقت يبقى عدم الرضى هو الموقف الذي يتموقع إلى جانب هذا التصور حول شكل تعاملها مع النظام الدولي. وعدم الرضى هذا يمكن أن تتجر عنه تداعيات أخرى مهمة يمكن أن تتجاوز المتوقع، في المقابل فإن الصين استفادت كثيراً من الفرص التي سهلها لها هذا النظام، وهي تقر بذلك ، وبذلك فهي من أكثر من يهّمه بقاءه وعدم تراجعها، بل فقط إصلاحه، وإعادة تشكيله بما يسمح للصين بالحصول على مصالحها وتأمينها

ومن خلال ما أوردناه في هذه الأطروحة، فإن الصين وبرغم ما قدمته من إثباتات للعالم حول منهجها السلمى في كل تعاملاتها مع النظام الدولي، واعتمادها على الاقتصاد وما يوفره لها من مكانة دولية جيدة، وبما تمكنت من خلاله من تجسيد الدور السلمى لها في العالم، فقد قدمت منظور "الصعود السلمى " مثلاً كمنهج بديل للتصور الذي ساد حولها وهو ما يعرف بـ"التهديد الصينى" ، أيضاً مختلف

<sup>129</sup> . علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمى والقوة الناعمة)، مرجع سابق،

مقترحاتها ومشاريعها حول العالم من قبيل "طريق الحرير" وغيره، إلا أن موقفها في الأزمة المالية الأخيرة (2008)، أظهرت من خلاله أنها تسير في اتجاه انتهاج أسلوب التعديل لهيكل النظام الدولي، حيث قدمت مجموعة من الاقتراحات لتحسن وضع النظام الاقتصادي العالمي، وهو أمر يشي بالرغبة في التعديل والتغيير والإصلاح، لكن بأسلوب صيني تطبعه السلمية والتوافق الدولي.

كما لاحظنا أنه ومن خلال مواقفها في النزاعات الإقليمية وخاصة تلك المتعلقة بالنزاعات الحدودية والبحرية فقد أبدت الصين موقفاً حازماً ومتصلباً وجريئاً، وكادت في أغلب الأحيان مواقفها تلك أن تؤدي إلى حرب، بالإضافة إلى أنها في حربها التجارية مع الولايات المتحدة لم تبد تراجعاً في مواقفها وكانت ترد على كل قرارات "ترامب" بقرارات متحدية، رغم جولات الحوار. وفي المقابل، تبدو مواقفها تجاه المؤسسات والمنظمات الدولية أكثر انسجاماً مع خيارها الإستراتيجي، "الصعود السلمي".

# الخاتمة

استطاع دنغ كسياوونج والجيل الرابع من الزعماء الصينيين أن يحققوا حلم الصين القديم والمتمثل في إعادة الصين إلى وضعها كأمة عظيمة بين الأمم، وقد جرت عملية انتقال الصين إلى قوة عالمية صاعدة، في الفترة التي تلت إعلان نهاية الحرب الباردة، وظهور الولايات المتحدة كقوة أولى ومهيمنة على المستوى العالمي ، هذه الدولة التي لا تتوانى عن استخدام القوة، والدخول في حروب لحماية مكانتها، والصين أدركت جيداً هذا الوضع وبشكل واضح بعد أحداث سبتمبر 2001 أين ظهرت الولايات المتحدة بشكل هجومي وعنيف ضدّ كلّ من يحاول المساس بهيبتها، وأيضاً استعراضاً لقوتها والتمكين لها ، وأيضاً تحكّمها الكبير في مختلف المنظمات الدولية الفاعلة على اختلاف مجالاتها ، بالإضافة إلى قيادتها لما يسمى بـ"العولمة" ، هذا المصطلح الذي تغيّرت بناءً على ظهوره الكثير من المفاهيم ، والأوضاع الدولية .

وإدراكاً من الصين بشتى هذه المستجدات أطلقت منظور "الصعود السلمي" الذي كان بالنسبة لها المخرج الوحيد والمسلك الآمن للمضي في نهضتها التنموية الاقتصادية، وتحقيق الأهداف المرسومة من خلالها دون أن تتعرّش بفعل تصادمها مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقادة الصين يعلمون جيداً أن ازدهار اقتصادها ونمو تجارتها، والرفع من حظوظها في الحضور الثابت على المستوى الدولي ، لا يمكن أن يمر عبر إثارة الخلافات مع الدول الكبرى ، ولا حتى بالعودة إلى سياسة العزلة.

إنّ مسألة صعود الصين من عدمها لم تعد محل نقاش كما كانت في السنوات الأولى لما بعد الحرب الباردة، بل صارت في حكم المؤكّد، سواء من الناحية الاقتصادية أو الجيوسياسية، واتجه هؤلاء الزعماء إلى تبني "الصعود السلمي" كطرح جديد لم تتناوله القوى الصاعدة من قبلهم، من خلال إستراتيجية دولية تعطي مؤشرات للعالم بسلمية مسارها التنموي من خلال نهج واضح يتجنب بشكل كبير

## خاتمة

الدخول في حروب وصراعات ، في الوقت الذي يجادل بعض الباحثين والأكاديميين بأنّ الصين لا تملك إستراتيجية كبرى، بينما في الحقيقة لا يحتاج الأمر لكثير من الجهد لإدراك أن الصين تعمل وفق إستراتيجية متكاملة المعالم، مسار مخطط له يحقق نتائج ملموسة بالأرقام والتقييمات البحثية. ونشير إلى أنّ الصين صارت تعمل وفق شعار الإنجاز الدائم والواضح وابتعدت عن مختلف شعارات دنغ التي توصي بإخفاء القوة والبقاء بعيداً عن الأضواء. فهي لم تعد بحاجة إلى التخفي فقد صارت قوة اقتصادية يشهد لها.

إذن الصّين صعدت اقتصادياً وبلغت الأرقام هي القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك منذ سنة 2010، والصّين من خلال ممارستها لـ"الصعود السلمي" والذي طرحه " زنج بيجيان " لأول مرّة سنة 2003، تقدم للعالم أنموذجاً في شكل مقارنة معرفية قابلة للتطبيق والممارسة، أنموذجاً متكاملأً أساسه التنمية الاقتصادية، مشيرين من خلاله إلى أنّ طموح الصين في أن تأخذ مكانتها كقوة عالميّة لن يؤدّي إلى زعزعة الاستقرار العالمي، ولن يمرّ بطريق الحروب. فقد كان انضمام الصين مثلاً إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 سعيأً إلى تفعيل احترامها للقوانين الدولية والحوار مع الدول بهدف إيجاد حلول للخلافات ، كما طوّرت علاقاتها داخل حدودها الإقليمية ، مع الدول الآسيوية عبر مختلف الآليات إضافة إلى خلق نفوذ لها على امتداد الجغرافيا العالمية من الشرق الأوسط إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية باستخدام القوة الناعمة بالمواصفات الصينية إثباتاً منها للعالم بأنها تساهم على نحو فعال في الاستقرار والازدهار العالمي.

لكن ورغم كل التّطمينات التي أطلقها الصين في هذا الإطار للعالم، إلا أنّها وصعودها صارت مثاراً للقلق والانتقاد، حيث استدلّوا بأمثلة القوى الصّاعدة عبر التاريخ في ظروفهم وبأنّها كلّها مرّت عبر الحروب والصّراعات الدّموية. وترجمت هذا الاتجاه الواقعية الهجومية ، والواقع أن المعطيات الجديدة



## خاتمة

التي قدّمتها الصين في نهجها ذلك في العلاقات الدولية أعطى تناقضاً بين الأقوال والأفعال في كثير من المواقع، فعاد الجدل القديم إلى الساحة وعادت المخاوف من هذا الصعود إلى الطرح والظهور، حيث أن هناك من الباحثين والدارسين من يرى أن الصين تتبع سياسة هجومية إذا ما تعلق الأمر بالمسائل الإقليمية وفيما ينحصر ضمن محيطها الإقليمي، فيما تلجأ إلى إعطاء صورة دفاعية لها إذا ما ارتبطت بالقضايا على المستوى الدولي. رغم أنّها في بداية نهجها لهذا المنظور أمكن للكثيرين أن يتلمسوا مدى نجاحها في تحويل مقارنة معرفية إلى فرصة فريدة من خلال بلورتها في شكل سياسات وأنماط ممارسة للصعود اقتصادياً وعسكرياً، وقد أمكن لتلك السياسات أن تعطي مقداراً كبيراً من المصدقية ل طرحها السلمي، وأمکن لها التّخفيف من المخاوف والانتقادات لإستراتيجية الصّعود السّلمي. وهذا يعني أن اتباع الصين لهذا المنظور لم يعد يسير بنفس الوتيرة وأصبحت الصّين أكثر ميلاً إلى التنافس والنزاع بسبب مستجدات جديدة تعرفها السّاحة الدّولية وخاصّة فيما يتعلّق بعلاقتها بالولايات المتحدة، دون أن نتجاهل التحديات التي تواجهها داخلياً. وعليه فإن عودة طرح الخطر الصّيني مبرّرة.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أنّ الصّين تجاوزت مسألة الصّعود إلى ابتكار وطرح مفاهيم جديدة تتعلق بالموقع الذي بلغته الصين الآن. كذلك الإدراك الصّيني للذات في راهنها الحالي، أمكن لها السير في اتجاه أهداف مرحلة ما بعد الصعود، وتحقيق الحلم الصيني والذي تبناه الرئيس الصيني "شي جين بينغ" كطرح جديد لمرحلة أخرى في الانجاز الصّيني.

مما سبق يمكن أن نحصر الإجابة عن تساؤل ضروري في هذا الاتجاه حول ما إذا كان استخدام الصّعود السّلمي من قبل قادة الصين كإستراتيجية دولية هو لتسيير مرحلة الصعود، واستكمالها فقط ممّا يتيح تأمين بيئة سلمية مناسبة، تبعد أنظار القوى الكبرى عنها لمزيد من القدرات الاقتصادية والعسكرية والتمكن من تحقيق هدف القوة الكبرى، والتحوّل بعدها إلى نهج آخر ومرحلة أخرى. والجواب أنّه في كلّ

## خاتمة

الأحوال فقد استفادت الصّين من استخدام نهج الصعود السلمي وحققت من خلاله نتائج ملموسة وواضحة فقد اكتسبت مكانة مميزة دون أن تضطر إلى اللّجوء إلى القوة الصّلبة، وتمكنت من النفاذ إلى عديد من الأماكن والقارات في العالم واستفادت من ذلك اقتصادياً وأفادت، مما منحها وزناً على مستوى المؤسّسات الدّولية وموقعاً على مستوى العلاقات الدّولية الحاليّة.

إنّ الاستراتيجيّات الكبرى تتعرّض عادة للتراجع والاضطراب، ففي بعض الأحيان تكون الأهداف طموحة للغاية أو أنّ الجهات الفاعلة تفتقر إلى الوسائل أو العزم. في بعض الأحيان تتدخل عوامل أخرى لإعادة ضبط المشهد الاستراتيجي. يواجه التحديث والإصلاح في الصين مخاطر كبيرة والعديد من العقبات. بعضها محلي: قد يتعرّض النمو الاقتصادي تحت وطأة العوامل الديموغرافية والبيئية، و قد تتعرّض الجهود المبذولة للانخراط في الإصلاح السياسي الخاضع للسيطرة تحت وطأة الفساد والتكنولوجيا. لطالما أصرت الصّين على أنّ الاستقرار المحلّي والاقتصادي يحتلّ المرتبة الأولى.

إنّ الحفاظ على الدّعم المحلّي خلال فترات الأزمات الدّاخلية، والشكوك الاقتصادية، والانفصالية الإقليمية سوف تتطلب موارد كبيرة واهتماماً سياسياً. تعتبر السّياسة مصدر قلق مزمن للحكومات الاستبدادية مثل الصين، ويجب أن يظلّ منع الاضطرابات الدّاخلية والتّحديات التي تواجه السّلطة أولويات الأمن القومي الأساسية. أي تنبؤ بالقدرة الصينية والرغبة في متابعة المبادرات الدولية والتوسع يجب أن يراعي هذه التحديات الدّاخلية والتهديدات التي تشكلها على الحزب الشيوعي الصيني واستقرار النظام.

كعامل إضافي ، أدت التّوترات الأخيرة الناجمة عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية إلى توتر العلاقات الثنائية وأثرت آثار سلبية على الاقتصاد الصيني، مما أدى إلى انتقاد محلي للنّظام.

## خاتمة

قد تظهر بعض العقبات التي تعترض سبيل النجاح في البيئة الدولية كذلك. يتعين على الصين أن تتوقع زيادة التدقيق العالمي في توسّعها البحري في الوقت الذي يبدأ فيه المجتمع الدولي في إدراك حصته في المنطقة. إنّ الحكومة الصّينية مدفوعة أساساً برغبات قادتها ونخبها، وحسابات الردع، والمصالح التنظيمية الإقليمية، وليس الرأي العام. وبالتالي تميل سياستها الخارجية إلى الحفاظ على الاتساق والتناغم على المدى الطويل. ومع ذلك ، في الوقت الذي تواجه فيه الجهات الفاعلة الإقليمية ضغوطاً محلية أكبر للردّ على الإجراءات الصّينية. لم تعد تقتصر التّحديات الدّولية لبكين على الأمن القومي الإقليمي والنزاعات الإقليمية - إنّ انتقال الصّين إلى القوّة العالميّة سيؤدي باستمرار إلى تحديات متنوعة ومعقّدة.

ومن مقارنة ما جاء في المنظور لـ زنج بيجيان وما تمّ تحقيقه، يمكن تقييد الملاحظات التالية:

- تحسين قدرة المواطنين والتعجيل بالتقدم التكنولوجي، وتحقيق أرقام جيدة في نسبة القضاء على الفقر.
- التّحديات التي ذكرها هي نفسها التي تواجهها الصين اليوم نتيجة الصعود الاقتصادي الهائل ومخلفاته على المجتمع الصيني من فجوات وزخم للمشاكل الاجتماعية والبيئية التي تؤثر سلباً على مسارها.

- عدم تسبب صعودها في اضطرابات للنظام الدولي ومخالفة القوى الصّاعدة في مسارها الصراعي.
- تحسين معطيات الجيوبوليتيك وتقويتها.
- الاندماج في المجتمع الدّولي من خلال عملها بالمؤسّسات الدّولية ونشاطها الايجابي بها.

الصين إذن، الدولة التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، والإمبراطورية ذات التقاليد الإستراتيجية،

تُسلم وبذكاء بالنظام الدولي القائم، ولا تخفي رغبتها في أن يُعاد توزيع النفوذ فيه، وترتيب الأدوار، إذ أنّها

لا تترى أنّ انهياره يخدمها، وقد ارتأت أنّ الصعود السلمي هو من سيحقق لها هذه الأهداف، في ظلّ كلّ المعطيات والظروف المحيطة التي يحفل بها الواقع الدولي.

ويمكن إضافة أنّ العمل الصيني المتواصل والذي أدّى إلى هذه النتائج الهائلة، هو في حقيقته عمل منسجم بين ما يرتبه العلماء والمفكّرون والإستراتيجيون الصينيون ضمن مقاربات ورؤى فكرية مهمة ، والذي يطابقونه على الميزات والخصائص الصينية ويجري تطبيقه وموازنته على أرض الواقع بكل صرامة وجدية ومراقبة ، وهو ما يأتي بنتائج تكاد تكون دقيقة ومتماشية مع متطلبات مختلف المراحل في حياة الدولة الصينية. والصعود السلمي هو إحدى تلك الاجتهادات التي آتت ثمارها، ولا تزال تتمدد مع العامل الزمني ووفقاً للخريطة الإستراتيجية التي تحمل حدودها وامتداداتها وحظوظها المتزايدة في النجاح.

إنّ حدود هذه المقاربة سواء في المجال الداخلي أو الدولي، تحكمها العديد من العوامل والمؤثرات يمكن أن تنحصر في قدرة النظام الصيني على الحفاظ على المكاسب المحققة من خلال هذه الإستراتيجية، ومرونة التجاوب مع مخرجات النّظام الدولي تجاهها .

# قائمة المصادر والمراجع

أولاً. باللغة العربية

1. الكتب

- ابراهيم كامل عبده هاشم، تامر، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا (دراسة حالة) آسيا ويحر قزوين، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014).
- اسماعيل الديهي، محي الدين، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، ط1 (مصر، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
- الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
- أوتكين، أني، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: كامل ديب وهاشم حمادي، (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع)، 2007.
- إي. براون، مايكل، وآخرون، صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
- بريجنسكي، زيبغنيو، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2012.
- بورشتاين، دانييل و دي كيزا، آرنه، التنين الأكبر، ترجمة شوقي جلال (الكويت: مطابع الوطن، 2001).
- جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
- حسين باكير، علي، التنافس الجيوإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، تقديم: محمد المجذوب، ط1 (بيروت: دار المنهل اللبناني)، 2010.
- حسين باكير، علي، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني)، 2010.
- حنا الحاج، ميشيل، الشرق الأوسط الجديد سياسات واستراتيجيات، ط1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف)، 2016.
- خليل حسين، حسين عبيد، الإستراتيجية التفكير والتخطيط الإستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر، ط1 (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).

## قائمة المراجع والمصادر

- دان، تيم و كوركي، ميليا، سميث، ستيف "، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، ط1(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016).
- دنن، عبد القادر، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، (الأردن:مركز الكتاب الأكاديمي،2016).
- دنن، عبد القادر، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية،ط1،(الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2015).
- رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة مصر،2014).
- زيغنيو، بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، ط.2(لبنان:بيروت،1999).
- سمير، باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، ط1(مكتبة الوفاء القانونية:الإسكندرية،2014).
- صبري مقلد، إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، ط1،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2011).
- عبد الحي، وليد، تحوّل المسلّمات في العلاقات الدولية، ط 1(الجزائر:مؤسسة الشرق للإعلام والنشر) ،1994.
- عبد الله ، محمد عيسى و إبراهيم، موسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية،ط1(لبنان، بيروت:دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،1998).
- عرفة محمد، خديجة، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية،ط1(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2014).
- غريفيش، مارتين ، أوكالاهان، تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،ط1(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2008).
- غيلين، روبرت ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية،ط1(دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004).
- فريدريك ستار، فريدريك، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، سلسلة محاضرات الإمارات، (دبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1999).
- فيلدمان، نوح، الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، ترجمة: هشام سمير ، ط1،(السعودية:تكوين للدراسات والأبحاث، 2016).

## قائمة المراجع والمصادر

- القصير، إبراهيم ، تكتل دول البريكس ..نشأته،اقتصادياته،أهدافه،ط1(مصر،القاهرة: دار الفكر العربي،2014).
- قنديل، حنان ،"القوة الصينية الصاعدة :المخاوف والآمال(دراسة في نظريات الصعود الصيني)"،في: هدى ميتيكس وخديجة عرفة(محررتان)،**الصعود الصيني**(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة،2006).
- لوموان، فرانسواز ، ترجمة: صباح ممدوح كعدان،**الاقتصاد الصيني**،(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
- لي، نان، **الجغرافيا السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية:التنافس على موارد الطاقة**،ط1(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2008.
- محمد فهمي ،عبد القادر ، **الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، ط1،(الأردن،عمان: دار الشوق للنشر والتوزيع،2009).
- محمد فهمي،عبد القادر ، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**،ط1( عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع)، 2006.
- مصطفى أبو لقمة، الهادي و علي الأعور، محمد، **الجغرافيا البحرية**، ط2(ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان)، 1999.
- مؤيد يونس، يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، ط1(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع )، 2015.
- نادكارني، فيديا، **الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات**،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2014.
- نبيل شعراوي، نبيل، **العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي**،(مصر:العربي للنشر والتوزيع) سنة 2016.
- نيوف، صلاح، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية.
- هاشم علي عيد، وردة تقديم: جهاد عودة، **السياسة الدولية والاستراتيجية صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، ط1(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2013).
- هيرن، فولفجانج، **التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا**، ترجمة: محمد رمضان حسين،(الرياض:المجلة العربية،2011).
- يونس، ميلاد، منصور مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (ليبيا، طرابلس :جامعة ناصر، 1991).



## 2- المجالات والدوريات:

- السيد سليم، محمد، " من ملامح الصعود الاقتصادي الصيني " ، مجلة السياسة الدولية، ع.173، 2008.
- العبد الرحمن، حكمت ، " الصعود السلمي للصين "، سياسات عربية، ع.14، ماي 2015.
- العبد الرحمن، حكمت، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا،"سياسات عربية، ع.22(سبتمبر 2016).
- التميمي، ناصر، صعود الصين: "المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً،" مجلة المستقبل العربي القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.461، جويلية 2017.
- الصادق، هشام ، "العلاقات الهندية الصينية..قمة الانفراج التاريخية،"السياسة الدولية، ع.13، (جويلية 2003).
- أحمد، دياب ،"العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع،" مجلة السياسة الدولية، ع.173، (2008)
- بخوش، مصطفى ، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة،" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع.3، أكتوبر 2002.
- بلحري، عومار، "دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة،" أبحاث قانونية وسياسية، ع.6، (جوان 2018).
- بلمادي، سفيان، جيوسياسة المضائق البحرية والإستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملقا وأثره على أمن الطاقة الصيني نموذجاً، ضياء للمؤتمرات والدراسات ، 2015/2014.
- توفيق حكيمي، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي،"مجلة المفكر، ع.12.
- حداد، شفيعة، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة –التنافس في السودان نموذجاً–"، دفاتر السياسة والقانون، ع.10، (جانفي 2014).
- حسن أحمد محمد، عادل ، العلاقات الصينية – الإفريقية ، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية و الأمنية ، 2015.
- حكمت عبد الرحمن، "اللغز الصيني : إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة،" سياسات عربية، مراجعات وعروض كتب، ع.35، (نوفمبر 2018).
- حكيمي، توفيق ، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي،"مجلة المفكر، ع.12.
- خالفي، علي، رميدي عبد الوهاب، "رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة"، "اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.6.

- خدا كرم، فوزية، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، ع.43.
- خدا كرم، فوزية، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، ع.43.
- خشيب، جلال، "الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد لماذا لن يكون صعود الصين سلمياً"، دراسات سياسية، (مارس 2019).
- رياحي، أمينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (6-2011).
- عادل الشيخ، طارق، "الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الـ 21"، السياسة الدولية، ع. 138 (أكتوبر 1999).
- عبد الرحمن حسن، حمدي، "العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة"، دراسات إستراتيجية، (فيفري 2007)، ع.172.
- عزيزة، طارق، إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظلّ النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، فيفري 2017.
- مباركية، منير، "القوى الصاعدة والتحدى البيئي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.7، (جويلية 2014).
- محمد العامري، ابتسام، "ظاهرة الفساد السياسي أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجاً)"، مجلة الكوفة، ع.2016، 7.
- محمد فرج محمود، أنور "الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، دراسات قانونية وسياسية، ع.9 (جوان 2017).
- مردان، باهر، العلاقات الصينية /اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ع.57، (أفريل 2014).
- ملاح، نصيرة، "القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين"، مجلة آفاق للعلوم، ع.6 (2017).
- منصور، عماد، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية"، سياسات عربية، ع.21، (جويلية 2016).
- ميتكس، هدى، "الصعود الصيني: التجليات والمحاذير"، مجلة السياسة الدولية، ع.167، 2007.

### 3- التقارير:

- أندرو سكوبيل، علي رضا نادر، الصين في الشرق الأوسط التتين الحذر، تقرير RAND arroyo center، 2016).
- صلاح علي، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟"، تقرير المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع.26، 2018.
- مايكل جيه مازار، ميرندا بيرايب، أندرو رادين، أسترويد ستوتسيفالوس، فهم النظام الدولي الحالي، تقرير RAND، 2016.
- مثنى فائق مرعي، الصين والقضايا العربية.. دراسة في طبيعة المواقف والمحددات، في: المحور الثاني من مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الخرطوم 21-22 نوفمبر 2017.
- محمود إدريس الصيني، معرفة حقيقة الحزام والطريق، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية، الخرطوم 21-22 نوفمبر 2017.

### 4. الرسائل والمذكرات:

- مباركية، منير، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2016/2015.
- حكيمي، توفيق، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014/2015.
- حسين محمود باكير علي، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016.
- عامر عبد الجبار الربيعي، ياسين، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي- القيود والفرص، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
- علي، موني، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2001/2002).

## قائمة المراجع والمصادر

- عطية محمد ربحان، محمد، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة، 2012.
- خوخي، منير، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1، 2010/2011.

### 5. المصادر الإلكترونية:

- الزهواني، نصيرة ، عشاش، عبدالله، وادي، عبد الحكيم ، الإستراتيجية المفهوم والنظرية، مركز راشيل كوري لحقوق الانسان (تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2017/11/07) على الموقع:  
<http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10294>
- مؤيد عبد اللطيف، سامر، خضير ياسين خضير، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، كلية القانون جامعة كربلاء، (تم الإطلاع بتاريخ: 2019/03/12) على الموقع:  
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=65728>
- باهر مردان، الدبلوماسية العسكرية الصينية، ص 2-4. (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/05/02) على الموقع:  
<https://www.academia.edu/11097858/>
- بازغ عبد الصمد، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، على موقع الحوار المتمدن: (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/01/22) على الموقع:  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307332&r=0>
- ياس خضير، محمد، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، (تم الاطلاع بتاريخ 2019/05/14) على الموقع:  
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=92270>
- جارش عادل، القوى الصاعدة دراسة في أبرز المضامين والدلالات، بتاريخ: 23 أكتوبر 2016، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/04/28) على موقع المركز العربي الديمقراطي:  
<https://democraticac.de/?p=38993>
- حسين باكير، علي، تقرير الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، بتاريخ: 22 جوان 2009، (تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2019/07/22). على موقع الجزيرة دراسات:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117222853453998.html>
- أحمد السيد النجار، الاقتصاد الصيني.. إنجازات مذهلة ونماذج في مفترق الطرق، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/08/12). على الموقع الصين:  
[http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201802/t20180205\\_800116593.html](http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201802/t20180205_800116593.html)

- الصين ومنظمة التجارة الدولية، (تم الإطلاع بتاريخ: 2018/02/05)، على موقع:  
<http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40405.htm>
- الصين ومنظمة التجارة العالمية، (تم الإطلاع بتاريخ: 2019/05/4 ) على الموقع:  
<http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40405.htm>
- أحمد عبد الأمير الأنباري، " دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 – 2005، (تم الإطلاع بتاريخ: 2014/02/12) على موقع:  
<http://annabaa.org/nbanews/67/339.htm>
- تيموثي آر هيت، كريستين غانيس، كورنيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي (الإستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الامن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية) (تم الإطلاع بتاريخ: 2019/04/12) على الموقع:  
[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR1400/RR1402/RAND\\_RR1402z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1402/RAND_RR1402z1.arabic.pdf)
- براء الغرابية، رابطة دول "الآسيان" نموذج للتعاون الإقليمي المشترك، (تم الإطلاع بتاريخ: 2019/07/22). على الموقع:  
<https://www.noonpost.com/content/25931>
- مصباح الله عبد الباقي، آسيا الوسطى والقوقاز .. الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، (تم الإطلاع بتاريخ: 2019/02/15). على موقع:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/2013924103853454636.html%D8%8C>
- China National Defense in 2010, Beijing :Information Office of the State Council of the People's Republic of China,2011.available on :  
<http://igcc.ucsd.edu/assets/001/502348.pdf>
- زاهي سهلي، كيف أصبحت الصين أقوى اقتصاد في العالم، (تم الإطلاع بتاريخ: 2019/04/12). على الموقع:  
<https://raseef22.com/article/10599>
- مصباح الله عبد الباقي، آسيا الوسطى والقوقاز .. الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، (تم الإطلاع بتاريخ: 2019/08/12). على الموقع:  
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/9/24/201392410514677734first%20section.pdf>
- كاواشيما شين، رؤية الصين الإقليمية والسياسات المحلية في منطقة شرق آسيا خلال عام 2016، (تم الإطلاع بتاريخ: 2019/02/12). على الموقع:  
<https://www.nippon.com/ar/column/f00037/>

## قائمة المراجع والمصادر

- الصين والآسيان تعتمدان رؤية الشراكة الإستراتيجية 2030، خبر منشور بتاريخ: 2018/12/15 (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/05/12). على الموقع:  
<http://arabic.people.com.cn/n3/2018/1115/c31660-9518713.html>
- دراسة: الصين وأفريقيا،" العدد 23 (2007)، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/03/12). على الموقع  
<http://www.sis.gov.eg/ar/pub/africanperspective/issue23/11020700000000002.htm>
- علي حسين باكير، "التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/03/12). على الموقع:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2011721143056640254.html%D8%8C>
- ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/03/15). على الموقع:  
<https://platform.almanhal.com/Reader/2/111705>
- وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، ديسمبر 2011، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/07/12). على الموقع:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112484450942361.html>
- ساشا العلو، الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع، بتاريخ: 2016/04/03، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/05/12). على موقع:  
[http://araa.sa/index.php?view=article&id=3728:2016-04-03-10-42-34&Itemid=172&option=com\\_content](http://araa.sa/index.php?view=article&id=3728:2016-04-03-10-42-34&Itemid=172&option=com_content)
- تيموثي آرهيث، كريستين غانيس، كورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الإستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع والقدرات القتالية، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/02/02). على الموقع:  
[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR1400/RR1402/RAND\\_RR1402z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1402/RAND_RR1402z1.arabic.pdf)
- أنيس الوهبي، الصين والجيوبوليتيك العالمي الجديد، بتاريخ: 2016/06/27، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/07/22). على الموقع:  
<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/6/26/>
- الرئيس الصيني يدعو إلى ضم تايوان ولو بالقوة، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/02/22). على موقع الجزيرة أخبار:  
<https://www.aljazeera.net/news/politics>
- عناوين للقضية التايوانية.. تعقيدها وتشابكاتها، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/7/12). على الموقع:  
<http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2548.htm>

## قائمة المراجع والمصادر

- رايموند لي ، الازمة الأويغورية في الصين وعوامل تأجيج النزاع، بتاريخ:2014/02/20،(تم الاطلاع ع بتاريخ:2019/06/12.) على موقع:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422085820768526.html>
- للمزيد الاطلاع على فيديو برنامج كوادريغا (تم الاطلاع بتاريخ 2019/08/23. ) على موقع قناة DW  
<https://www.dw.com/ar/>
- عزت شحرور،الصين ونزاعات المحيط الهادئ..الأسباب والمآلات: (تم الاطلاع بتاريخ:2019/06/12.)  
على موقع الجزيرة دراسات:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/10/201210191733518887.html%D8%8>
- كودا يوجي، الأمن الياباني وبناء الصين لجزيرة جديدة في بحر الصين الجنوبي،(تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/02.)  
على الموقع:  
<https://www.nippon.com/ar/currents/d00190/>
- جوناثان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصّراع القادم، (تم الاطلاع بتاريخ: 2018/08/15.) على  
الموقع:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160606075436247.html>
- جيمس دوبينز، أندرو سكوبل، إدموندجيبورك، ديفيد شغوميرت، ديريك غروسمان، إيريك هجين بوثام، هاورد ج شاتز،  
إعادة النظر في الصراع مع الصين، على موقع مؤسسة RAND،ص.4-5. (تم الاطلاع بتاريخ:2019/05/12.)  
على موقع:  
[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND\\_PE248z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf)
- عبد الرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، بتاريخ: 06 /02/2013، على الموقع:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/02/2013261010503241>  
بتاريخ: 2019/08/12
- العلاقات الصينية اليابانية، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/08/02.) على الموقع:  
<http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40302.htm>
- باهر مردان، العلاقات الصينية الهندية،2014 (تم الإطلاع بتاريخ:2019/07/18.) على الموقع:  
<https://www.academia.edu/6003445>
- النزاع الحدودي الصيني الهندي .. حرب باردة بين قوتين نوويتين،(تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/12 ) على الموقع:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2017/7/27/>

## قائمة المراجع والمصادر

- محمود حمد وديفيد سكيديمور، العلاقات الأمريكية-الصينية وجولات الحوار الإستراتيجي، بتاريخ: 6 أوت 2012، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/07/12). على الموقع:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/08/20128585721917803.html%D8%8C>
- المواجهة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين وتأثيراتها على إسرائيل، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/08/12). بتاريخ: 2019/07/16، على الموقع:  
<https://www.alquds.co.uk/>
- الحرب التجارية بين الصين وأمريكا.. محطات وأرقام، (تم الإطلاع الموقع بتاريخ: 2019/08/2). على الموقع:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/4/6/>
- باهر مردان، علاقات الصين مع المنظمات الإقليمية، بتاريخ: 2015، (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/12). على الموقع:  
<https://www.academia.edu/10754503/>
- النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب؟ مركز سمت للدراسات، (فيفري 2018). (تم الاطلاع بتاريخ: 2019/06/12). على الموقع:  
<https://smtcenter.net/archives/slider/>

## ثانياً: باللغات الأجنبية:

### 1- BOOKS :

- Bijian, Zheng ,“The 16th Party Congress of CPC and China’s new path of peaceful rise,” in Collection of Zheng Bijiang’s Essays, Vol. 3, (Shanghai: Shanghai People’s Press, 2005).
- Chen, Chunlai, **Foreign Direct Investment In China**,(Usa :Edward Elgard Publishing,2011).
- D.Johnson, Kenneth ,**China’s Strategic Culture: A perspective for the United States**,( Strategic Institute, United States Army War College,USA,June 2009).
- Howarth, Peter, **China’s Rising Sea Power**, (,New York :Routledge 2006).
- Jakobson, Linda and Knox, Dean, **New foreign policy actors in China**, Stockholm: (Stockholm: International Peace and Research Institute, 2010).
- M.Morrison, Wayne, **China’s Economic rise:history,trends challenges, and Implications for the United States**, (Cornell university ILR School: Federal Publications,2014).
- Mambia, Olivier ,**La Chine en Afrique**,(paris :Ellipse),2012.



- Olsen , Stephen and Prestowitz, Clude ,**The Evolving Role of China in International Institutions** (Washington DC :The Economic Strategy Institute , January 2011).
- Ouled Ben Hafsia, Lotfi et Belkacem, Karima ,**L’avenir du Partenariat Chine-Afrique**(Paris :L’Harmattan,2009).
- Rohit Singh (editor), **China and India in Asia Power Politics** ,(New Delhi :Vij Books India PVT ltd),2011.
- Roy Kamphausen, David Lai , **The Chinese People’s Liberation Army In 3135** ,(Alabama : U.S. Army War College Press , 2015).
- The International Institute for Strategic Studies ,**The Military Balance2018**, (Oxford,UK:Routledge, 2018).
- Yee, Herbert and Strey, Lan, **The China Threat : Perceptions Myths and Reality** ( New York:Routledge Curzon,2002).

## 2- MAGAZINES AND PERIODICALS :

- Ai, Xirong, “An International Analysis of The Formation of “China Threat Theory” Atlantis Press, **Advances in Social Science, Education and Humanities Research** Vol.92.
- .Blanchard, Jean Marc F & Colin Flint, “The Geopolitics of China’s Maritime Silk Road Initiative ,”**Geopolitics**,vol.22,no.2,2017.
- Beeson, Mark and Fujian li , " What consensus? Geopolitics and Policy Paradigms in China and the United States,"**International Affairs**,no.91: (1/2015).
- Bijian, Zheng ,china’s peaceful rise, **foreign affairs**, vol.84,no.5
- Bijian, Zheng, “China’s ‘peaceful rise’ to grate power status” **Foreign Affairs**, No. 5 Sept/Oct, (2005)
- Buzan, Barry, the Logic and Contradictions of Peaceful Rise/Development as China’s Grand Strategy,**LSE Research online**,October 2015.
- Chen, Rong, "A Critical Analysis of the U.S "Pivot " Toward the Asia Pacific: How Realistic is Neo-Realism ? ",**Connections : the Quarterly Journal**,vol.12,no.3,(summer 2013).
- Chung ,Wu Chich-,”The Rise of The Geopolitical Thinking in Asia : An Analysis of the “One Belt One Road”and the AIIB Policy of China From the Perspective of Taiwan,” **Studia Polityki Publicznej**,no.4,December 2016.

- David, Kang , "Getting Asia Wrong :The Need For New Analytical Frameworks, **International Security**,vol.27,no.4,(Spring 2003).
- Dimitrova, Anna, le Débat sur la Politique Etrangère d'Obama: quelle nouvelle « grande stratégie » pour les états unis ?, **Etudes Internationales** , vol.43,No 2 june 2012.
- Dong Sheng Di,Continuity and Changes: a Comparative Study on China's New Grand Strategy, **HAOL**,no.12,2007
- Forsby, Andreas Boj, "The Non-Western Challenger ? The Rise of a Sino- Centric China",DIIS Report,no.16(2011).
- Gaye, Adama, "La Chine en Afrique inquiète l'occident," **New African**, no. 3 (2008).
- Jisi ,Wang, 'China's search for a grand strategy: A rising power finds its way', **Foreign Affairs**, vol. 90,no. 2, 2011
- Kim, Woosang , Scott Gates,"Power Transition Theory and the Rise of China, **International Area Studies Review**, vol.18(3),2015.
- Liu, Qianqian "China's Rise and Regional Strategy : Power, Interdependence and Identity, "**journal of Cambridge Studies**,vol.5,no.4.
- Nacht, Michael and Laderman, Sarah ,Julie Beeston, "Strategic Competition in China-US Relations,"**Livermore Papers on Papers on Global**,no.5,(October 2018)
- Niquet, Valérie, "La stratégie africaine de la Chine," **Politique étrangère**, 2 ème trimestre (été 2006).
- Poonsiri, Pattamon ,Cristina Maria Pérez Araya, "The Territorial Dispute Over the South China Sea,"**Researchgate**,Willy Brandt School of Public Policy at the University of ERFURT,August 2017.
- **Qiang, Zeng**, "China-Africa Relations Since the Introduction of FOCAC," **Almaghreb Al Ifriqui**, No Special (2008).
- Regragui, Ismaïl "Editorial". **Perspectives Internationales**, No. 2 (avril-septembre 2012
- S.Glaser, Bonnie, and Evan S.Medeiros, « the Changing Ecology of Foreign Policy Making in China » :The Ascension and Demise of the Theory of «Peaceful Rise »,**the China Quarterly**,vol.190, June 2007.
- S.Ross, Robert, " Balance of Power Politics and the Rise of China :Accomodation and Balancing in East Asia",**Security Studies**,Vol.15,no.3(July-September 2006).

- Taylor, Nicholas, China as a Status Quo or Revisionist Power ? Implications for Australia,” **Security Challenges**,” Vol.3,no.1,(February 2007).
- Wang, Yizhou,”Six Decades of China’s Diplomacy: Review and Reflections,” **Economic and Political Studies**, vol.1,no.1,January 2013
- Xiz, Zhihuai, The Rise of China and Its Growing Role in International Organizations,**ICCSJournal of Modern Chinese Studies** ,vol.4(1),2011.
- XuJin,duZheyuan,”the Dominant Thinking Sets in Chinese Foreign Policy Research: a Criticism,” **the Chinese Journal of International Politics**, vol.8,no.3,2015
- Yaw Baah, Anthony & Herbert Jauch, "Investissementschinois en Afrique: conditions de travail et relations professionnelles," **Alternatives sud**, vol. 18 (2011).
- Yuan-Kang Wang,”Offensive Realism and the Rise of China” **Issues & Studies**, no.1(March 2004).
- Zhang Wenmu, Zhang, Sea Power and China’s Strategic Choices, china **security**, summer 2006.
- Zhang, Jian,”China’s New Foreign Policy Under Xi Jinping: Towards Peaceful Rise.2.0?,” **Global Change ,Peace & Security**,Routledge, vol.27,no.1,15-9,March 2016.

### 3- REPORTS:

- Ren, Xiao, a Rising China Sees Itself in Asia’s Mirror Nbr Project Report, the National Bureau of Asian Research,oct.2009.
- Taner, Murray Scot, Chinese Government to Rising Social Unrest, **RAND** , April 14,2005.
- The South China Sea A Breeding Ground for Geopolitical Rivalry ?,DIIS Report 2016. Danish Institute For InternationalStudies,Denmark.
- White Paper on Peaceful Development Road Published,December 22, 2005,available from : <http://www.china.org.cn/english/2005/Dec/152669.htm>

### 4- PAPERS:

- Alterman, Jon B, "**China in the Middle East** ,"Statatement Before the U.S –China Economic and Security Review Commission, Center for Strategic&International Studies,June 6,2013.April 2013
- Esther Pan, “ The Promise and Pitfalls of China’s Peaceful rise”, CFR .org, April 14,2006 .

- Heng, Zhang ,Characteristics of Chinese Military Culture: A Historical
- Norton, Simon, **China Grand Strategy**,University of Sydney,China Studies centre, November 2015.Perspective, Institute for security and Development Policy, Asia Papers Series,
- Zhiang ,Yongnian and KeatTok, Sow,China's Peaceful Rise,Concept and Practice, China Policy Institute,**Discussion paper 1**,University of Nottingham,November 2005.

#### 4- THESIS:

- Xiangru Yin, An Analysis of Corruption in China: The Guanxi Network of Chinese High Level Officials and Governors, **Master's Papers**, Clarck University,5-2017.

#### 5- PROCEEDINGS:

- Peaceful Rise” in Light and Shadow East Asian Strategic Review 2005,the National Institute of Defense Studies, Tokyo,2005.
- Stanzel, Angela, Grand Designs: does China Have a Grand Strategy? China Analysis, European Council on Foreign Relations (ECFR,eu),October2017.
- Jiabao, Wen, ‘Turning your Eyes to China’ Speech Delivered at Harvard 10 december 2003.english transcript available on the website of Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China.
- Gu Xuewu,China Choice for “Peaceful Rise”: the Emergence of Realistic Nationalism and its Implications for the Taiwan Issue, Berlin: Stiftung Wissens chaft und Politik(swp),Conference Paper,5<sup>th</sup> Europe-Northeast Asia Forum,dec.2005
- Remarks by Dai Bingguo at the Symposium on *China's Peaceful Development* White Paper: China Is Committed to the Path of Peaceful Development, Ministry of foreign Affairs of the people's Republic of China,15-09-2011.
- Sun, Yun ,China's Preferred World Order :What Does China Want ?Pacific Forum CSIS, **Pac Net**, no.62,21 Sept 2015.

#### 6- E-SOURCES:

- Kent, Ann, China's Participation in International Organisations,on: <http://press-files.anu.edu.au/downloads/press/p266651/pdf/ch063.pdf>,p.136,retrived on:12/08/2019.

- Lynette Hong, Christian Goebel, Social Unrest in China, Researchgate, on: [https://www.researchgate.net/publication/255856607\\_Social\\_Unrest\\_in\\_China](https://www.researchgate.net/publication/255856607_Social_Unrest_in_China), p.187, retrived on: 14/08/2019.
- Medhat Mahmoud, Ahmed ,US-China trade war 2018, p.4-5, on: <https://www.researchgate.net/publication/330500744> ,retrieved on: 17/06/2019
- White Paper on Peaceful Development Road Published, December 22, 2005, available from : <http://www.china.org.cn/english/2005/Dec/152669.htm>

# فہرس

الجدول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
43	الإستراتيجيات الكبرى المعتمدة في الصّين منذ عهد ماو	01
49	الدول التي قادت عملية الترويج لنظرية الخطر الصيني	02
71	يوضح المفاهيم التي أدخلتها الصين في السياسة الخارجية	03

المخططات:

الصفحة	عنوان المخطط	رقم
89	تغيّرات النّظام الدّولي لما بعد الحرب الباردة	01
123	أسباب الصّعود السّلمي	02

رسوم بيانية:

الصفحة	عنوان الرسم البياني	رقم
114	تطور الأداء الاقتصادي في الصين	01
258	تجارة السلع بين الصين والولايات المتحدة	02
263	مسار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة	03
266	تصاعد الحرب بين الولايات المتحدة والصين	04
267	التوترات التجارية	05

الخرائط :

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم
164	طريق الحرير الصيني	01
167	المشاريع وحجم التجارة على طريق الحرير الجديد	02
185	تأثير النفوذ الصيني في الدول الإفريقية	03
223	بحر الصين الجنوبي والجزر المتنازع عليها	04
226	مثلث الصين الإستراتيجي في بحر الصين الجنوبي	05
237	النزاعات الصينية اليابانية حول جزر سنكاكو/دياويو	06
240	إقليم كشمير ومناطقه الخاضعة للدول الثلاث: الصين، الهند، باكستان	07
246	توضيح مسار عقد اللؤلؤ الذي تنفذه الصين	08



الصفحة	المحتوى
/	إهداء .....
/	شكر وتقدير .....
/	ملخص .....
/	Résumé .....
/	خطة الدراسة .....
10	مقدمة .....
<b>الفصل الأول:</b>	
25	الصعود السلمي كإستراتيجية دولية للصين: من السياق النظري إلى الممارسة
26	المبحث الأول: الإستراتيجية في العلاقات الدولية للصين .....
26	المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للإستراتيجية .....
35	المطلب الثاني: الإستراتيجية الكبرى للصين: المعنى والتاريخ والأدوات .....
45	المبحث الثاني: منظور الصعود السلمي: المقاربة والدلالات .....
45	المطلب الأول: ظروف طرح المنظور كإستراتيجية دولية للصين .....
56	المطلب الثاني: خطى تفعيل مقاربة الصعود السلمي إلى سياسة رسمية للصين .....
68	المطلب الثالث: الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية وكإستراتيجية كبرى .....
<b>الفصل الثاني:</b>	
80	السياق الدولي لظهور منظور الصعود السلمي.
81	المبحث الأول: النّظام الدّولي لما بعد نهاية الحرب الباردة: البنية والخصائص .....
81	المطلب الأول: السّمات الكبرى للنظام الدولي الجديد .....
90	المطلب الثاني: الفاعلون الدوليون في ما بعد نهاية الحرب الباردة وأدوارهم .....
100	المطلب الثالث: القوى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة: مقاربة نظرية .....
111	المبحث الثاني: الصعود الصيني ودلالاته في عالم ما بعد الحرب الباردة .....
111	المطلب الأول: مظاهر الصعود الصيني (مؤشرات) .....
121	المطلب الثاني: عوامل الصعود الصيني .....
	المطلب الثالث: أهمّ التفسيرات النّظرية للصّعود الصّيني في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة .....
126	الباردة .....

الفصل الثالث:

- 136 مقومات الصعود السلمي ومنهج تطبيقه في إدارة العلاقات الدولية للصين
- 137 .....المبحث الأول: مقومات الصعود السلمي للصين.....
- المطلب الأول: المقومات السياسية: أهمية الثقافة الإستراتيجية الصينية في السلوك
- 138 .....السياسي الصيني الدولي.....
- 144 .....المطلب الثاني: المقوم الاقتصادي: اقتصاد صيني بمواصفات عالمية.....
- 154 .....المطلب الثالث: المقوم العسكري.....
- 160 .....المبحث الثاني: منهج الصعود السلمي في إدارة العلاقات الدولية للصين.....
- 161 .....المطلب الأول: مقتضيات الصعود السلمي الصيني في آسيا والدور الجيوستراتيجي الجديد....
- 177 .....المطلب الثاني: الصين في إفريقيا: النفعية بصيغة المصالح المتبادلة.....
- 186 .....المطلب الثالث: الصعود السلمي للصين والشرق الأوسط: مقتضيات النمو الاقتصادي.....

الفصل الرابع:

- 197 .....الصعود السلمي للصين بين مواجهة التحديات الداخلية وانعكاسات صعودها على المستوى الدولي
- 198 .....المبحث الأول: نشوة الصعود الصيني و القيود الداخلية.....
- 198 .....المطلب الأول: قراءات جيوبوليتيكية في المحيط الصيني.....
- 207 .....المطلب الثاني: التحديات البيئية.....
- 213 .....المطلب الثالث: الصين ومعضلة أمن الطاقة.....
- 222 .....المبحث الثاني: الصين وتحدي الاستقرار الإقليمي كعائق في مسار الصعود السلمي.....
- 222 .....المطلب الأول: بحر الصين الجنوبي كبرى النزاعات الإقليمية.....
- 231 .....المطلب الثاني: النزاعات الصينية مع القوى الآسيوية حول الحدود والقيادة الإقليمية.....
- 243 .....المطلب الثالث: الصين ومعضلة أمن الطاقة.....
- 252 .....المبحث الثالث: العوامل الدولية ودورها في توجيه مسار الصعود السلمي.....
- 252 .....المطلب الأول: طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية كعامل رئيس.....
- 268 .....المطلب الثاني: علاقة الصين بالمنظمات الدولية.....
- 277 .....المطلب الثالث: الصيني والنظام الدولي.....
- 287 .....خاتمة.....
- 293 .....قائمة المصادر والمراجع.....
- .....فهرس.....